مكتبة الأهرام
للبحث العلمي

الاقتصاد

المجلد الأول

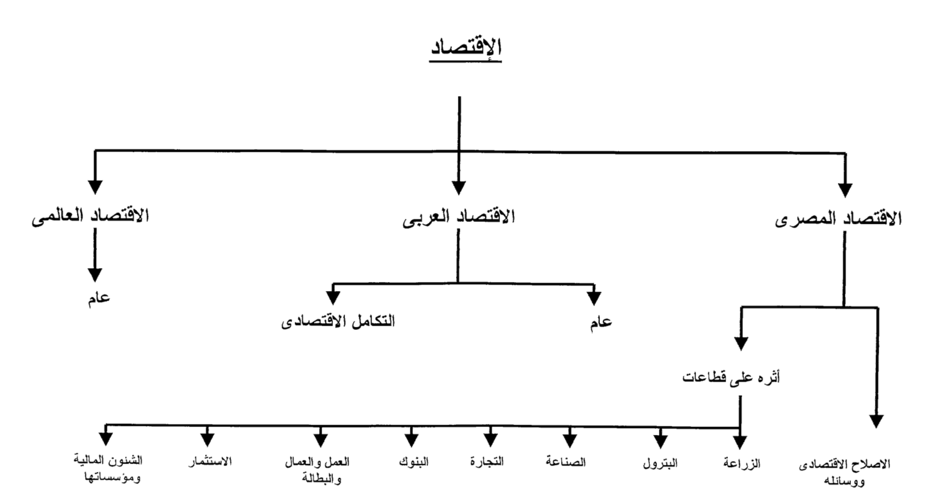


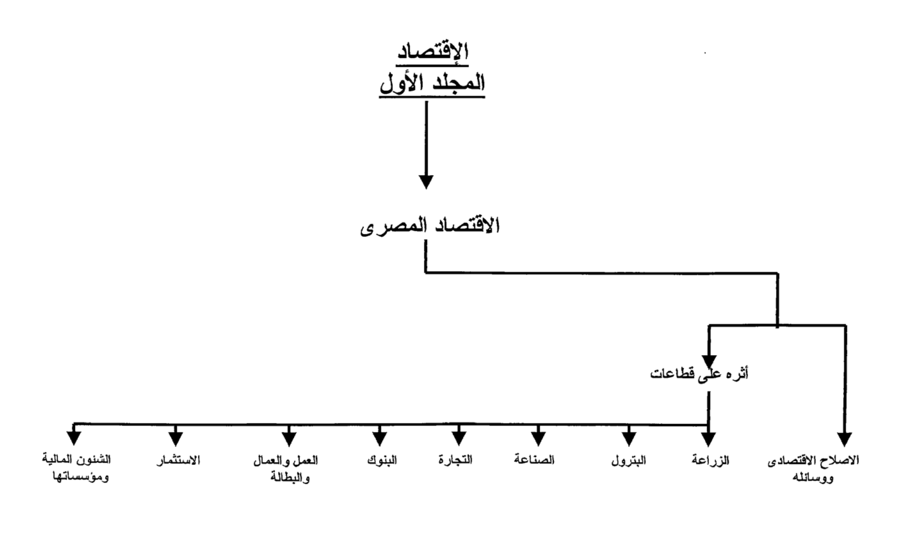
الإقتصاد

المجلد الأول

إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمى


الإقتصاد
الاقتصاد المصرى
الاقتصاد العربى
الاقتصاد العالمى
عام
التكامل الاقتصادى
عام
أثره على قطاعات
الاصلاح الاقتصادى ووسائله
الزراعة
البترول
الصناعة
التجارة
البنوك
العمل والعمال والبطالة
الاستثمار
الشئون المالية ومؤسساتها


الإقتصاد
المجلد الأول
الاقتصاد المصرى
أثره على قطاعات
الاصلاح الاقتصادى ووسائله
الزراعة
البترول
الصناعة
التجارة
البنوك
العمل والعمال والبطالة
الاستثمار
الشئون المالية ومؤسساتها

قائمة المصادر

أولا: الجرائد

الاهرام – الوفد – العالم اليوم – الأخبار – الشرق الأوسط – الأهرام المسائى– الحياة (١٩٩٥/١٩٩٦/١٩٩٧/١٩٩٨/١٩٩٩/٢٠٠٠)

ثانيا : المجلات

مجلة السياسة الدولية ٢٠٠٠

الإصلاح الإقتصادى

ووسائله

الاقتصاد المصرى

(الاصلاح الاقتصادى ووسائله)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	هل تتحول مصر الى نمر اقتصادى	ميلاد حنا	الاهرام	٣٩٥٧٩	١٩٩٥	١
٢	الاصلاح الاقتصادى فى مستهل مرحلته الثانية	ابراهيم نوار	الاهرام	٣٩٦٨٠	١٩٩٥	٢
٣	٤ محاور اساسية لنهضة الاقتصاد فى مصر	عزة نصر	العالم اليوم	١٥١٣	١٩٩٦	٤
٤	هبوط معدل التضخم الى ٧و٦ %	ممدوح الولى	الاهرام	٣٩٩٧٠	١٩٩٦	٦
٥	الاصلاح القانونى والاصلاح الاقتصادى	طارق عبد العظيم	الاهرام	٤٠٢٣٦	١٩٩٧	٨
٦	مصر على طريق النمور الاقتصادية	الجريدة	العالم اليوم	١٩٠٠	١٩٩٧	٩
٧	٢٠٠ ألف قانون تخنق الاقتصاد المصرى	ابراهيم عبد السميع	العالم اليوم	١٩٤٤	١٩٩٧	١٢

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ميلاد حنا
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى ووسائله	رقم العـــدد :	٣٩٥٧٩
المصـــدر :	الأهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥/٤/١٨

غدا أكثر اشراقا

هل تتحول مصر إلى «نمر اقتصادى»؟

د. ميلاد حنا

بمبادرة من وزارة الخارجية. وليست وزارة الاقتصاد او التخطيط. انشئت ادارة متخصصة بمسمى «ادارة التعاون الدولي للتنمية»، والتي خططت مع هيئة البرنامج الانمائى التابعة للامم المتحدة UNDP لفتح ملف دراسات وندوات هامة للاجابة عن سؤال محورى ورئيسى وهو : ما الذى يمنع مصر من ان تنطلق فى التنمية بمعدلات مرتفعة مثلما حدث للدول الاسيوية التى بهرت العالم بتقدمها وانجازاتها حتى فرضت مصطلح «النمور الاقتصادية».

وبالفعل تكونت هيئة جديدة مستقلة تحمل اسم «الوحدة التنفيذية للمعونة الانمائية» والمعروفة اختصارا باسم اودى OUDA ولكنها على صلة مع الخارجية المصرية من خلال رئيس الوحدتين السفير فاروق حلمى، الذى كان لسنوات طويلة ممثلا للدبلوماسية المصرية كسفير فى هونج كونج، وتاثر بانجازاتها الهائلة فى النمو الاقتصادى وتمنى ان ينمو الاقتصاد المصرى حتى يتحول مع الزمن ليكون نمرا مصريا.

وفى هذا الاطار وبدعم وتمويل من البرنامج الانمائى للامم المتحدة حضر الى مصر خبراء متخصصون شاركوا فى عملية التنمية فى هونج كونج، وتدارسوا الواقع المصرى لمدة نحو ثمانية اشهر، قابلوا عشرات من المسئولين المصريين الى ان توصلوا لتقرير نوقش فى ندوة خاصة هامة عقدت مؤخرا بالاسكندرية، لعل وعسى توضع الخطط والاليات التى تخرج مصر من المرحلة الاولى الى المرحلة التالية للاصلاح الاقتصادى اى لتخرج من الضمور الاقتصادى الحالى والذى اوجد كسادا عاما الى مرحلة الانطلاق مستفيدين من خبرة ما جرى ويجرى الآن فى الشرق الاقصى حيث تدل كل التوقعات على ان الكتلة الاقتصادية الاسيوية الممثلة فى ذاك التمساح العظيم الذى راسه فى اليابان شمالا وجسمه فى الصين واطرافه فى تايوان وكوريا وهونج كونج وذيله فى ماليزيا واندونيسيا وتايلاند كما عبرت عن ذلك فى مقالى السابق منذ اسبوعين، اقول هذا سؤال محورى ينبغى ان يشغلنا جميعا لانه المخرج والامل ولا سبيل الا اقتحامه والوصول اليه.

صحيح ان خبرة الآخرين مفيدة، وصحيح انها نماذج ناجحة تحرضنا وتحفزنا للانطلاق، ولكن «الروشتة» لن تكون من الشرق الاقصى، لان لكل مجتمع ظروفه وخصوصيته ووعاءه الثقافى والفكرى ومعطياته من موارد طبيعية وقدرات بشرية وظروف جغرافية وترائية وغيرها.

■■■

وقبل ان استعرض ما لدينا من مميزات ومعوقات، دعنى استفز واثير حمية وحماس المثقفين المصريين ببعض البيانات عن هونج كونج :

■ جزيرة هونج كونج كانت الى عهد ليس ببعيد مجرد كتلة صخرية جرداء تماما مثل تيران وغيرها من الجزر فى مدخل خليج العقبة ليس بها موارد طبيعية تذكر، بل هى تستورد المياه العذبة، ومسطحها الف كيلومتر مربع (مسطح مصر مليون كيلومتر مربع، اى الف ضعف)، وتعداد هونج كونج حاليا ٦ ملايين نسمة (اى نحو ١٠٪ من سكان مصر).

■ تستورد جزيرة هونج كونج ما قيمته ١٢٢ مليار دولار تستهلك منه ٣٤ مليارا وتعيد تصدير الباقى وتضيف الى ذلك من انتاجها ٣٠ مليار دولار فصار اجمالى صادراتها ١١٨ مليار دولار.

■ مع ارتفاع الاجور ومستوى المعيشة فى الجزيرة التى كانت قاحلة، يتزايد انتقال رؤوس الاموال من هونج كونج للاستثمار فى العديد من دول العالم وبالذات فى الصين الشعبية (ومعظم الراسماليين فى هونج كونج والاهالى من جذور صينية) ويتم التصدير من هذه المناطق الى الاسواق الخارجية الدولية مباشرة، فانشاوا ٥٠ الف مصنع يعمل بها ٣ ملايين عامل فى جنوب الصين.

ولماذا لا تشجع الدولة المصريين المهاجرين الذين كونوا ثروات وصناعات فى امريكا وكندا واستراليا للاستثمار فى مصر، وقديما قالوا «جحا اولى بلحم طوره» وياحبذا لو جذبنا بعض الراسماليين من ذوى الخبرة العالمية للاستثمار فى مصر من هونج كونج والصين واليابان وكوريا؟

● يزور هونج كونج ٧ ملايين سائح سنويا اى اكثر قليلا من عدد سكانها

وهو امر يستفزنا فى مصر بكل ما نحمل من آثار وشواطىء ساحلية ومناخ ممتاز وشعب مضياف (قبل الارهاب)

■ يعقد فى هونج كونج سنويا نحو ٣٠٠ مؤتمر ومعرض دولى، ودعنى اقارن باحوالنا فقد انشانا بمساهمة من الصين منذ سنوات قليلة مجمع قاعات المؤتمرات فى بنايات وموقع رائع بمدينة نصر، ولولاها ما امكن عقد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية، ولكن ادارتها الحالية بيروقراطية حكومية بائسة غير فعالة، فمعظم القاعات مقفلة طوال العام وكذلك اماكن وصالات وساحات ارض المعارض بمدينة نصر ايضا مهجورة معظم السنة الا لاسابيع قليلة فى فترة معرض الكتاب ثم المعرض الصناعى السنوى، حيث تلاحظ ان دولا كثيرة مثل فرنسا قد اعتذرت عن عدم المشاركة فيه هذا العام، وعلينا ان نعهد بهذه الثروة الهائلة ممثلة فى مجمع المؤتمرات وارض المعارض الى هيئات مستقلة (عامة او خاصة) تعمل بمفاهيم جديدة من أجل الربح لكى تنشط هذه الاماكن المهجورة لتعمل بطريقة اقتصادية، وإلا فلتذهب بمزايدة للاستغلال السنوى للقطاع الخاص لتنشيطها فقد استثمرت فيها الدولة الملايين، وربما كان ثمن الارض وحده بالبلايين وسيكون نشاط المعارض والمؤتمرات احد مصادر الحركة السياحية والترويج العام على الاقل فى القاهرة

■ نتيجة كل ذلك. ولعوامل اخرى كثيرة. حققت هونج كونج معدل نمو اقتصاديا يصل الى ٦٪ سنويا (فى الصين ١٢٪) واصبح متوسط الدخل السنوى للفرد ١٧ الف دولار (المرتبة الثانية بعد اليابان فى منطقة التمساح الكنفوشى) لا اود ان اذكر متوسط الدخل فى مصر والذى قد لا يزيد كثيرا على ٢٪ من هذا الرقم!

كان طبيعيا. مع كل هذه الانجازات. ان يتحقق فائض فى الميزانية العامة بلغ ٤٫٨ مليار دولار عام ١٩٩١ (لدينا عجز نحاول ان نقلله) وصار لديهم احتياطى نقدى وصل الى ٣٠ مليار دولار (ولدينا الآن احتياطى نقدى وصل الى ١٧ مليار دولار ولكنه «مربوط» وليس «دوارا» بالقدر الكافى لضعف اليات الاستثمار فى مصر).

■■■

وعندما حضرت الندوة التى ناقشت تقارير خبراء هونج كونج (وبعضهم حضر خصيصا لتقديم وجهة نظره) كان واضحا ان ظروف مصر تختلف كثيرا عن ظروف هونج كونج، وربما كانت دول مثل ماليزيا او اندونيسيا او تايلاند (دول ذيل التمساح الكنفوشى ذات النكهة الاسلامية) حيث توجد دول بيروقراطية قديمة ومجتمعات زراعية مستقرة منذ آلاف السنين، اقرب الى احوالنا من هونج كونج، لان لها ظروفا خاصة وهى كونها مدخلا لسوق الصين العظيم وكانها سويسرا الشرق الاقصى منذ سنوات.

واذا راجعنا بعض ظروفنا الاقتصادية نجد مفارقات هامة ينبغى ان تطرح على الراى العام لكى يدرك التحديات العامة القائمة:

■ رغم كل التسهيلات والحملات لتشجيع التصدير، فمازال هناك عجز فى الميزان التجارى يتراوح بين ٥ و٨ مليارات دولار، وهو مرض مزمن عبر العقد السابق، حيث تستورد مصر كميات هائلة من القمح والمواد الغذائية.

■ منذ عام ١٩٩٠ فقدت مصر اسواقا تقليدية (هى التى تكون من خلالها معظم الراسماليين الحاليين) فى مجال التجارة مع الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية وعلينا اكتشاف اسواق جديدة فى مقدمتها مجموعة دول آسيا الوسطى الاسلامية.

■ سوف تفرض اتفاقات الجات نفسها على السوق المصرية، وتسقط تدريجيا لوائح الحماية من خلال التعريفة الجمركية حيث تلزمنا اتفاقات الجات دوليا باسقاط كل الحواجز الجمركية مع حلول عام ٢٠٠٤، وعلينا ان نخطط لذلك تدريجيا من الآن.

■ لدى مصر العديد من الصناعات والمنتجات الزراعية، ولكنها فى الاساس موجهة للسوق المحلية. ولابد من وضع خطط وبرامج للتطوير وتحسين الانتاجية ورفع مستوى الجودة حتى تكون اسعارها ونوعيتها وانواقها قادرة على المنافسة فى السوق العالمية، ولعل هذا الامر هو مربط الفرس لامكانية ان تتحول مصر الى نمر شرق اوسطى وكانت اليات العمل لرفع الانتاجية وحسن التسويق هما جناحا الانطلاق فى تقارير الخبراء، ولكن على الطريقة المصرية التى تناسب ظروفنا وثقافتنا ونظامنا السياسى.

■ ان كنز مصر كان وسيظل لعشرات السنوات القادمة هو السياحة، فقد صارت السياحة. وفق تقارير البنك الدولى. هى الصناعة الثانية فى العالم الآن والمتوقع ان تحتل الموقع الاول عام ٢٠٠٠ . فى مستوى العالم ومن ثم فهى محور مستقبل مصر بعد ان اصبح محصول القطن فى ذمة التاريخ ولم تعد الصناعة والزراعة فى موقع الصدارة. وفى المدة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٢ زادت السياحة فى مصر بمعدل سنوى قدره ١٤٪ وكانت الذروة عام ١٩٩٢ اذ وصل عدد السياح الى ٣٫٢ مليون سائح قضوا ٢١٫٦ مليون ليلة سياحة، وقد قدر ما صرفوه بنحو ٢٣٠٠ مليون دولار امريكى فكانت بداية طيبة للانطلاق لآفاق بعيدة ولكنها اجهضت بالارهاب.

ومن هنا فان كراهية الشعب المصرى «المتدين» للارهاب لا ياتى من فراغ، وانما لان هذه المبالغ الطائلة التى حرمت منها مصر اثرت بشكل مباشر على معيشة وحياة ملايين الاسر. وها هو الاخ والصديق د. ممدوح البلتاجى يحاول جاهدا ان يتمم المسيرة التى قادها الاقتصادى المقدام فؤاد سلطان على الرغم مما قد يتصوره البعض من انتماءاتهما الفكرية المختلفة، ولكن هدفهما . فى نهاية المطاف . واحد وهو زيادة دخل مصر من السياحة.

فنحن على اى حال مازلنا فى بداية الطريق الطويل لان مصر ستصبح «متحف العالم» مع مطلع القرن القادم، وبالذات لما لديها من رقائق اربع من الحضارات ممثلة فى متاحفها وآثارها: الفرعونية والهيلينية والقبطية والاسلامية ومازال الاهتمام مقصورا على الرقيقة الفرعونية بالنسبة للاجانب والرقيقة الاسلامية بالنسبة للعرب، وهى جديرة بان تكون من اهم دول العالم دخلا من السياحة وهو امر لابد ان سيتحقق بعد تجاوز الحقبة الاصولية محدودة المدى تاريخيا.

■■■

وليس هدفى فى سرد هذه الارقام او المعلومات تقديم الحلول العاجلة او الآجلة لبرنامج واضح ومحدد يحول مصر من دولة فقيرة تعيش على المعونات الى دولة فائقة النمو تلاحق الزمن بل وتسابقه. وهى بحكم تاريخها جديرة بهذا الطموح. لان هذه هى لب السياسة العامة للدولة، وفى حاجة الى شحذ وابداع العقول من كافة التخصصات فى المقام الاول ثم وضع خطوات يمكن ان يلتف حولها البشر اى تتبلور فى مشروع قومى مقنع للكافة، لكى نغير الواقع الذى نعيشه ولكن الامر فى حاجة لان يفكر الوزراء والمحافظون كفريق كرة يعمل سويا وليس كل يعمل وكانه فى جزيرة منعزلة

لقد حضر ندوة الاسكندرية وشارك فى الحوار العديد من رجال الاعمال والمال والحكومة، ولكن القضية قد جذبت بعض السياسيين الذين قادوا سفينة السلطة التنفيذية وتركوا الحكم من مدة ولكن قلوبهم ومشاعرهم مازالت متطلعة. ولو للمساهمة بالفكر. فى ان تصبح مصر دولة رائدة فى العالم الاقتصادى دون ان نقنع بالتغنى بالتراث اى تعتمد اساسا على ما هو مقرر عالميا من ثراء مصر بالحضارات القديمة ولكننا نود ان نعيش العصر.

وكان فى مقدمتهم الاخوة والزملاء الاعزاء د. عزيز صدقى ود. عبدالعزيز حجازى ود سلطان ابوعلى ود مصطفى السعيد ود. فؤاد سلطان وغيرهم كثيرون.

ولاهمية هذه القضية كان مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية «بالاهرام» ومن خلال د. عبدالمنعم سعيد كقيادة شابة جديدة قد عقد ندوة فى الايام الاخيرة لعام ١٩٩٤ حول «التجربة الشرق اسيوية فى التنمية والتعاون الاقليمى» فكانت الدراسات المقدمة فرصة للنقاش السياسى حول الشرق الاقصى، ولكن عيوننا وافئدتنا كانت تحوم حول مصر. ان هذه القضية لن تحل من خلال مقال عابر او حتى من خلال فتح الحوار حول تقارير خبراء هونج كونج، ولا طموحات رجال الاعمال فى مصر وحدها، ولكنها تحد قومى لكل مفكرى مصر من كل التخصصات بما فيها التوجه الثقافى لان المجتمع يتحرك عندما تتوحد القيم والمفاهيم والطموحات، وعندئذ فقط نطمئن لان غدا سيكون اكثر اشراقا حتى وان كان ذلك بعد سنوات قليلة من خلال نهج System يتفق مع معطيات وتحديات العصر.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى ووسائله	رقم العـــــدد :	٣٩٦٨٠
المصـــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـدور :	٩٥/٧/٢٨

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الأهرام

الإصلاح الاقتصادي في مستهل مرحلته الثانية

أهمية التعبئة السياسية

ابراهيم نوار

يدخل برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر مرحلة حساسة بسبب المخاوف من الثمن الاجتماعى لمواصلة هذا البرنامج خصوصا فى المجالات التى تمس مباشرة مصالح العمال والبيروقراطية الحكومية ورجال الاعمال ونتيجة لحساسية هذه المرحلة فإن الحكومة رأت التأنى بدلا من التسرع فى التنفيذ.

ولا تستطيع الحكومة ان تضمن الشعبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى حتى لو كان هذا البرنامج مصمما بعناية ودقة شديدين فبالامكان وضع برنامج جيد بواسطة الخبراء لكن نجاح هذا البرنامج وضمان استمرار تنفيذه يتوقف على حشد تأييد سياسى للاصلاح خصوصا فى اوساط الفئات وجماعات الضغط التى قد تتعرض لاضرار قصيرة الاجل اذا عجزت الحكومة عن حشد هذا التأييد المطلوب فإن الاجراءات التى يفرزها برنامج الإصلاح اما ان تتحول الى مجرد حبر على ورق او تأخذ اتجاها عكسيا ضد الإصلاح ذاته كما هو الحال فى قانون الغش التجارى او فى مشروع قانون الاسكان الجديد.

ولا تتوقف اهمية التعبئة السياسية عند حدود مساعدة الحكومة على الاسراع فى تنفيذ البرنامج فقط وانما تتعدى ذلك الى مساعدة المجتمع كله على مواجهة مشاكل التضخم والبطالة والعجز التى قد تنتج فى فترات مختلفة خلال تنفيذ الاصلاح الذى لا يحدث فى العادة بدون آلام اقتصادية واجتماعية.

وتتم عملية التعبئة السياسية بواسطة الجهاز السياسى للحكومة والحزب الحاكم وتهدف الى خلق اجماع شعبى او ما يشبه الاجماع على سياسات للاصلاح الاقتصادى بما يقود الى وضع هذه السياسات موضع السياسات القومية وليس الحزبية وتكون الاحزاب الاخرى والنقابات العمالية واتحادات غرف التجارة والصناعة وجمعيات رجال الأعمال هى الطرف المقابل للحكومة فى الحوار من اجل التعبئة السياسية لانجاح الاصلاح الاقتصادى.

ومن الصعب تصور نجاح عملية للتعبئة السياسية تثيرها قيادات تتعارض مصالحها او مصالح قواعدها واصولها الانتخابية مع برنامج الاصلاح الاقتصادى كما انه من الصعب تصور نجاح عملية للتعبئة السياسية تأتى بعد صدور قانون او قرار غير مقبول فالتعبئة السياسية الناجحة تأتى فى المرحلة التمهيدية لصدور القانون او القرار او الاجراء.

ونظرا لأن تجربة مصر فى التعبئة السياسية لضمان نجاح برامج الاصلاح الاقتصادى لاتزال محدودة جدا فانه من المفيد الاشارة هنا الى تجربة جديرة بالدرس الا وهى تجربة اسبانيا خلال الفترة الاولى من التحول الديمقراطى فى النصف الثانى من السبعينات ونضيف اليها تجربة اخرى تتسم بالطابع السلبى فى تركيا. ومن المصادفات التاريخية هنا ان اسبانيا بدأت تحولها التاريخى للحرية الاقتصادية فى الوقت نفسه تقريبا الذى كانت فيه مصر قد بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادى والتعددية السياسية. لكن الفارق بين التجربتين شاسع اذ بينما تقدمت اسبانيا بسرعة هائلة فإن مصر تتباطأ وتعود الى الوراء بالمقارنة مع حركة الزمن والدول الاخرى.

وبدأت تجربة التعبئة السياسية فى اسبانيا مبكرا جدا بعد وفاة الجنرال فرانكو فى نوفمبر ١٩٧٥ وتولى الملك كارلوس العرش واعلان التزامه بتحويل البلاد من ديكتاتورية الى ملكية دستورية. وبعد اقل من عام كلف الملك سواريز ليرأس الحكومة والشروع فى اصلاح النظام السياسى لاقامة حكم ديمقراطى.

ولم يستغرق امر اعداد اسبانيا للتحول من الديكتاتورية الى ديمقراطية سوى نحو ٨ شهور فقط اذ انه بحلول مارس ١٩٧٧، كان سواريز قد تولى رئاسة الحكومة فى يوليو ١٩٧٦، ووضع رئيس الوزراء الجديد الاسس القانونية للديمقراطية فى اسبانيا وكانت اسبانيا فى ذلك الوقت تعانى من ازمة اقتصادية حادة. وأرادت حكومة سواريز ان تعد برنامجها للاصلاح الاقتصادى لايهدف فقط الى معالجة الازمة الاقتصادية والآثار الديكتاتورية السلبية على قدرات المجتمع وانما كان هذا البرنامج يهدف ايضا الى اعداد اسبانيا للانضمام الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ورأى سواريز انه يجب ان يصل الى اجماع قومى بشأن عدد من القضايا الجوهرية للاصلاح والتى قد يترتب عليها بعض الاضرار الاجتماعية فى الأجل القصير.

وكانت الخطوة الاولى هى ضرورة تقليل معدلات الزيادة فى الاجور من اجل مكافحة التضخم. ودعى زعماء النقابات الى حوار من اجل الاتفاق على قواعد تحكم زيادات الاجور بشكل خاص وتضفى المزيد من المرونة على سوق العمل بشكل عام ولما عجزت النقابات عن الاتفاق فيما بينها لم يسارع سواريز باصدار اجراءات لتخفيض معدلات الزيادة فى الاجور وانما دعا كل الاحزاب الممثلة فى البرلمان الى حوار انتهى ايجابيا بعد حوالى ٣ شهور فقط بالاتفاق على صيغة مقبولة لمنع حدوث زيادة كبيرة فى الاجور وساهم هذا الاتفاق فى تخفيض معدل التضخم من ٢٥٪ الى ١٤٪ فقط.

وطرح سواريز رؤية لاقامة دولة رفاهية حديثة على اساس التوازن بين اصحاب العمل والعمال ففرض ضرائب جديدة لا لزيادة ايرادات خزانة الدولة وانما تنفيذا لالتزام اجتماعى ببناء دولة رفاهية حديثة وذهبت معظم الايرادات الى توسيع نظام الضمان الاجتماعى واعانات البطالة للعاطلين وتحسين خدمات التعليم والصحة.

وكانت تلك الفترة فى اسبانيا الديمقراطية فترة بناء واستقرار بفضل الحوار الدائم بين الحكومة والاحزاب الاخرى وجماعات المصالح من نقابات واتحادات رجال اعمال وخلال هذه الفترة انخفض التضخم وزادت الصادرات وايرادات الحكومة. واستطاع الاقتصاد ان يحتفظ بتوازنه على الرغم من الظروف القاسية التى صاحبت حدوث الصدمة النفطية الثانية فى عام ١٩٧٩.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى ووسائله	رقم العـــدد :	٣٩٦٨٠
المصـــدر :	الأهرام	تاريخ الصـدور :	٩٥/٧/٢٨

وعلى النقيض من تجربة اسبانيا خلال حكم سواريز كانت تجربة تركيا خلال رئاسة اوزال للحكومة التركية منذ عام ١٩٨٣ وحتى ١٩٩١ فقد كانت هناك مظاهر تباطؤ كثيرة وتراجعات عن الاصلاح الاقتصادى خصوصا فى مجالات تخفيض العجز واصلاح النظام المصرفي وتمليك وحدات القطاع العام للمستثمرين واعتمد اوزال فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى على قدر من التفاهم مع التيارين الاسلامى والقومى فى تركيا اضافة الى اسلوب الاستفتاء الشعبي لكن وسيلته الرئيسية فى تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية كانت القرارات الحكومية الصادرة من خلال مجموعة صغيرة جدا داخل حكومته نفسها، وبدون التشاور مع الاحزاب الاخرى او النقابات واتحادات رجال الاعمال.

لقد نجحت اصلاحات اوزال فى ميادين التجارة الخارجية، خصوصا مع تحرير نظام الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية. لكن اخطاءه الاساسية تركزت فى الاعتماد على جهاز الدولة فقط فى ضمان واستقرار اجراءات الاصلاح الاقتصادى وبروز ضعف واضح جدا في علاقة الدولة بالمؤسسات المدنية حتى ان رجال الاعمال انفسهم راحوا يشكون من ان الحكومة تصدر قرارات مهمة تؤثر مباشرة على اعمالهم بدون التشاور معهم او حتى سماع ارائهم.

ومع دخول برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر مرحلة ستكون لها اثارها الاجتماعية الكبيرة خصوصا فيما يتعلق بتوزيع الدخل وسوق العمل فإنه من الضرورى ان تدرك الحكومة اهمية التعبئة السياسية حتى يتم صياغة الاجراءات الاصلاحية بالصورة المقبولة التى تضمن تحقيق الاستقرار مع التقدم فى الوقت نفسه. اما الوقوف فى منتصف الطريق فإنه اسهل السبل الى خسارة جانب كبير من المكاسب التى حققها الاصلاح الاقتصادى من قبل واستمرار النظرة المترددة من جانب المؤسسات الاقتصادية الدولية الحكومية والخاصة الى السياسات الاقتصادية فى مصر.

ان نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى ومن ثم ضرورة التعبئة السياسية من الامور المهمة للأسباب التالية:

اولا: ان جنى ثمار الاجراءات السابقة فى تحرير السياسة النقدية اصلاح الجهاز المصرفى والبدء فى تحرير التجارة لا يتحقق بالكامل قبل استكمال برنامج الاصلاح واطلاق حركة الاقتصاد على اساس قواعد المنافسة والحرية الاقتصادية.

ثانيا: ان استفادة مصر من التسهيلات الدولية المصرفية والمالية مرتبطة بالتقدم السريع فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى.

ثالثا: ان زيادة قدرة الاقتصاد المصرى على المنافسة اقليميا ودوليا اصبحت تتوقف الآن على مواصلة برنامج الاصلاح الاقتصادى.

ان اهمية التعبئة السياسية تفرض ضرورة تغليب لغة الحوار الحقيقي، وإصدار القوانين بعد المناقشة والتشاور والحرص على اكبر قدر ممكن من الإجماع الوطنى.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : عزة نصر

الموضوع الفرعى : الاصلاح الاقتصادى — رقم العــــــدد : ١٥١٣

المصــــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصــدور : ٩٦/١/١٨

فى ختام أعمال المؤتمر الاقتصادى المصرى

4 محاور أساسية لنهضة الاقتصاد فى مصر

□ القاهرة ـ عزة نصر :

تناولت مناقشات المؤتمر الاقتصادى الخامس للحزب الوطنى فى مصر الذى انهى اعماله امس منظومة العمل للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة.

واكد د. سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب ان الاقتصاد المصرى قادر على النمو والمنافسة إذا احسن توجيه مساراته من خلال 4 محاور تتعلق بالتنمية المتواصلة فى إطار اقتصاد كلى مستقر. وقال د. محمد الباز الامين العام للمؤتمر إن المناقشات دارت حول المحاور الأربعة التى يراها الحزب الوطنى بداية للانطلاق الاقتصادى المصرى فى الفترة القادمة.

المحور الأول

وبالنسبة للمحور الاول - التنمية المتواصلة ـ اكدت المناقشات ان السياسة الاقتصادية فى مصر يجب ان تركز على زيادة معدلات الاستثمار بحيث تصل إلى 40٪ من الناتج القومى الاجمالى خلال عشر سنوات لتحقيق الانطلاقة الإنتاجية اللازمة لمضاعفة الناتج القومى.

وتحسين الإنتاجية بتحقيق زيادة ملموسة.

وهو ما يعنى ضمان استمرار أسعار صرف مستقرة وتنافسية ومنخفضة ورسوم وضرائب متسقة تستفيد من فورات الحجم التى تنجم عن التجارة الدولية.

كما يستلزم تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلى حيث تنخفض معدلات التضخم ويسود مناخ من التوازن المالى واستخدام الموارد بكفاءة عالية عن طريق السماح لقوى السوق بان يكون لها دور حيوى فى تحديد الاسعار وكذلك أسعار الفائدة والاجور.

واوضحت المناقشات أن يكون هناك موازنة بين الموارد العامة والاستخدامات وزيادة معدلات الادخار مع تكوين الاحتياطيات المالية والاستمرار فى متابعة السياسات النقدية مع تطوير آليات السوق ودعم كل ما يقوى المنافسة من علاقات ونظم ومؤسسات والحد من الاحتكار لضمان التوزيع الاكفا للموارد.

ويتطلب ذلك ايضا مراجعة دور الحكومة فى تقديم الخدمات العامة وتحسين مستواها ونوعيتها.

المحور الثانى

وحول ما يتعلق بالمحور الثانى الخاص بتنمية الموارد البشرية تناولت المناقشات اهمية الارتفاع بمستويات نظم التعليم والتركيز على التعليم الفنى والتدريب الحرفى وتشجيع اشتراك المرأة فى سوق العمل والتنسيق بين الخريجين من المستويات المختلفة للتعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل وتطوير آليات السوق.

يتم ذلك من خلال تهيئة البيئة المناسبة للتنشئة السليمة وتنمية المعلومات والقدرات والابداع واعادة صياغة التعليم الاساسى مع تاكيد عنصر الالزام فى المرحلة الابتدائية مع مراعاة اقتصاديات التعليم وكفاءته ومردوده ودوره فى تنمية المعلومات.

والاهتمام بالتعليم العالى رفيع المستوى لتخريج طبقة قادرة على متابعة التطور، والارتفاع بمستوى الاداء وحسن إدارة المجتمع مع التعامل مع متطلبات العصر مع اعطاء المؤسسات التعليمية الامكانات والتسهيلات التى تعينها على متابعة البحث والتطوير.

وكذلك الربط بين مخرجات التعليم والتدريب من الكوادر والمهارات المختلفة واحتياجات اسواق العمل.

ووضع سياسات وادوات ذات كفاءة عالية ومرونة تعمل على الارتفاع بكفاية وكفاءة اسواق العمل.

المحور الثالث

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص ودوره تناولت المناقشات ضرورة ان يلعب دورا مهما فى تطوير فرص العمل المنتجة كعنصر اساسى لتحقيق السلامة الاقتصادية، وإذا كانت السياسات التى تعمل على اجتذاب الاستثمار تؤدى لاستحداث فرص عمل، فإن أسواق العمل المرنة تعد هى الأخرى عنصرا حساسا فى تحقيق ذلك لكن القواعد التنظيمية التى تتدخل فى كيفية تحديد الاجور وتحد من التوظيف أو الفصل وتفرض قيودا على حركة الايدى العاملة او تحديد قدرة صاحب العمل على الاستجابة لاتجاهات السوق تؤدى للحد من فرص الاستثمار وتوافر فرص العمل.

ويقع عبؤها فى النهاية على العمال الذين يتضررون من عزوف المستثمرين على توظيف اموالهم ونقل رؤوس الأموال لمكان آخر.

كما اوضحت المناقشات ان تقليص دور القواعد التنظيمية الحكومية يجب ان يسير جنبا إلى جنب مع الخفض الشامل فى عدد العاملين بالحكومة والقطاع العام حيث أثبتت التجربه ان المستثمر الخاص يستخدم الموارد على نحو اكفا من الحكومة.

ومن هنا يجب ان تخصص الانشطة التى يستطيع القطاع الخاص ان يديرها بكفاءة اعلى وتوفر بيئة صالحة للقطاع الخاص لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها. ويجب فى نفس الوقت تعزيز دور الحكومة فى توفير الخدمات العامة التى يتطلبها الاقتصاد المصرى خاصة انه يتطلع للنمو. وتنمية القطاع الخاص يمكن ان تتحقق ايضا من خلال الاستمرار فى تطبيق سياسات التخصيصية وازالة القيود الاجرائية البيروقراطية والإدارية التى تؤدى إلى عزوف القطاع الخاص عن استثمار أمواله فى العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية وتطوير التشريعات التجارية وقوانين الاستثمار مع تشجيع الاستثمار الاجنبى ونقل التكنولوجيا وضمان وحماية المنافسة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عزة نصر
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى	رقم العدد :	١٥١٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٦/١/١٨

المحور الرابع

أما فيما يتعلق بالمحور الرابع الخاص بالتنوع الاقتصادى والتكامل مع الاقتصاد العالمى فإن تشجيع التنوع الاقتصادى يمكن اين يتم من خلال الاستخدام الاكفا للموارد المتاحة وتوطين الصناعات فى المناطق الجغرافية المختلفة والتركيز على صناعات وخدمات التصدير، وتبنى سياسات لرفع القيمة المضافة واستخدام وسائل تكنولوجية متطورة.

وحول التكامل مع الاقتصاد العالمى اوضحت المناقشات ان ذلك يمكن من خلال حرية تدفق السلع وعوامل الإنتاج والارتفاع بمستوى مهارات الايدى العاملة لتتلاءم وتتكيف مع الاساليب الفنية المتطورة مع تقوية الروابط والعلاقات الاقتصادية مع الدول الصناعية السبع وبعض التكتلات الاقتصادية بالطريقة التى تتفق ومصلحة مصر.

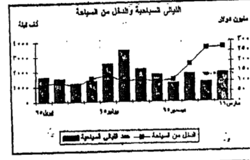
وفى ضوء ذلك هناك عدد من السياسات والأدوات التى تحقق التوازن الاقتصادى والنمو المتواصل مثل خلق قاعدة اقتصادية متنوعة ترتكز اساسا على الموارد المتجددة واتباع إستراتيجية للارتفاع بالقيمة المضافة واستراتيجية أخرى للتنوع تعتمد على التوجه التصديرى والتكامل مع الاقتصاد العالمى وتنمية قطاع خاص مرتفع الأداء

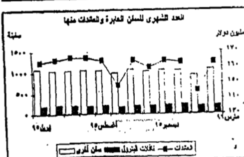
الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : ممدوح الولى
الموضوع الفرعي : الاصلاح الاقتصادى ووسائله
رقم العـــدد : ٣٩٩٧٠
المصـــدر : الأهرام
تاريخ الصـــدور : ٩٦/٥/١٣

الاقتصاد المصرى فى ربع عام:

هبوط معدل التضخم إلى ٦,٧٪ خلال مارس
وانخفاض الدولار نصف قرش خلال الـ ١٢ شهرا الماضية

أشار التقرير الاقتصادى لمركز معلومات مجلس الوزراء حول أداء الاقتصاد المصرى خلال الربع الأول من العام الحالى إلى نمو إنتاج الغاز الطبيعي والكهرباء وعدد السياح والليالى السياحية وارتفاع مبيعات الاسمنت وحديد التسليح وارتفاع عدد الشركات الجديدة وزيادة حجم التجارة الخارجية وانخفاض عدد حالات الإفلاس، بالمقارنة بالربع الاول من العام الماضي و بلغت نسبة التضخم خلال شهر مارس الماضى ٦,٧٪ مقابل ٩,٤٪ لنفس الشهر من العام الماضى وكانت نسبة التضخم خلال فبراير من العام الحالى ٦,٣٪ ويناير ٧,١٪.





تقرير

ممدوح الولى

المؤشرات النقدية خلال العام الحالى تشير لاستمرار الاتجاه الهبوطى المحدد لمتوسط اسعار الفائدة على اذون الخزانة لتصل الى ١٠.٢٧٪ خلال الاسبوع الاول من مايو الحالى وهو نفس معدلها خلال ابريل منخفضة عن مارس الذى بلغ خلاله ١٠.٣٤ وعن فبراير ١٠.٣ ويناير ١٠.٤٥. اسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى قصيرة الأجل والتى تتراوح مدتها ما بين ثلاثة اشهر الى ستة اشهر انخفضت من ١٠.٥٪ خلال يناير وفبراير الى ١٠.٢٥٪ خلال ابريل وحتى الاسبوع الاول من مايو الحالى واسعار الفائدة على الودائع بالجنيه متوسطة الاجل التى تتراوح مدتها ما بين عامين إلى ثلاثة اعوام انخفضت من ١٠٪ خلال يناير وفبراير إلى ما بين ٩ . ١٠ خلال ابريل وحتى الاسبوع الاول من مايو اما أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه طويلة الاجل والتى تتعدى مدتها السنوات السبع فظلت ثابتة طوال العام الحالى عند ٧.٥ متوسط سعر الاقراض والخصم الذى يقرض به البنك المركزى البنوك لم يتغير عن ٥ .١٣ خلال العام الحالى، وكذلك متوسط سعر فائدة القروض بالجنيه المصرى والتى تتراوح مابين ١٢.١٦، سواء بالتجارة او للتصدير او لنقدة الانشطة مختلفة من بنك لاخر حسب درجة السيولة به وحسب وجود مجالات التوظيف وحسب الملاءة للعميل المقترض

تراجع اسعار الصرف لكل العملات

فائدة الودائع الدولارية قصيرة الاجل تدننت خلال العام الحالى من ٤٨ ٥ . فى بداية العام لتنخفض أواخر يناير وطوال فبراير إلى ١٢ ٥٪ ثم تواصل الانخفاض إلى ٠٢ ٥٪ خلال مارس لتعاود الارتفاع إلى ١٦ ٥ : خلال ابريل ثم تنخفض خلال نفس الشهر إلى ٥.٠٨ لترتفع خلال الاسبوع الاخير من ابريل الى ١٥ ٥ . وتواصل الصعود بالاسبوع الاول من مايو إلى ١٩ ٥ وجرى العرف على أن تزيد الفائدة للقروض الدولارية عن فائدة الودائع الدولارية بنسبة ٢٪.

اسعار الصرف مابين شهرى ابريل من العام الحالى والماضى تشير الى اتجاه جميع العملات للانخفاض ولكن بدرجات مختلفة كان اقلها الدولار بنسبة ٠.١٪ واعلاها الين اليابانى بنسبة ٩ ٢١ وخلال الشهور الاثنى عشر فقد الدولار ٥٦ . ٠ قرش ليصل إلى ٣٣٩.٥١ قرش فى ابريل من العام الحالى وفقد سعر المائة ين يابانى ٩٥ ٨٧ قرش لتصل إلى ٣٤ ٣١٢ وانخفض المارك الألمانى ٦٢ ١٩ قرش بنسبة ٨٪ ليصل ٣٢ ٢٢٣ قرش وانخفض الايكو ٢٧. ٢٣ قرش بنسبة ٣ ٥ ليصل إلى ٣٣ ٤١٤ قرش وانخفض الجنيه الاسترلينى ٢٤.٦٤ قرش بنسبة ٦ ٤٪ ليصل الى ٢٦ ٨ ٥٠ قرش وانخفض الفرنك الفرنسى ١٦ ٣ قرش بنسبة ٤.٥٪ ليصل إلى ١٥ ٦٦ قرش.

وتشير المقارنة بين اسعار الصرف فى ابريل ومارس من العام الحالى إلى اتجاه جميع العملات إلى الانخفاض خلال ابريل بنسبة ٤ ١٪ للمارك الالمانى و ٣ ١٪ للين اليابانى و ٦ ٠٪ لكل من الجنيه الاسترلينى والايكو وبنسبة ١ ٠ للفرنك الفرنسى وبنسبة ضئيلة بلغت ٠١ ٠٪ فقط للدولار.

٦٦٩ شـــركـــة جـــديدة رؤوس أموالها ٥.٨ مليار جنيه فى ربع عام

٤٠٪ نموا للشركات الجديده

عدد شركات الاموال التى حصلت على موافقات بتاسيسها خلال الربع الاول من العام الحالى بلغ ٦٦٩ شركة بارتفاع ١٩٠ شركة عن نفس الفترة من العام الماضى بنمو ٤٠٪ وتوزعت الشركات الجديدة بين ٣٦٢ شركة وافقت عليها مصلحة الشركات بنسبة نمو ٥ ٤٢٪ و ٣٠٧ شركات وافقت عليها هيئة الاستثمار بنمو ٣٨٪ وبلغ راس مال الشركات الجديدة ٨ ٥ مليار جنيه بارتفاع ١.٨ مليار جنيه بنسبة نمو ٤٦٪ عن الربع الأول من العام الماضى.

عدد السياح الواصلين لمصر خلال الربع الأول من العام بلغ ٨٢١ الف سائح بارتفاع ٢١٩ الف سائح بنسبة نمو ٣٦٪ وقضى هؤلاء السياح خمسة ملايين ليلة سياحية بارتفاع ٥ ١ مليون ليلة بنسبة نمو ٥ ٤٢٪ مع زيادة متوسط فترة بقاء السائح بنسبة ١٣٪ ليصل الدخل السياحى إلى ٦٤٧ مليون دولار بارتفاع ٣٥٣ مليون بنمو ١٢٠٪.

ـضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ممدوح الولى
ـضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى ووسائله	رقم العــــدد :	٣٩٩٧٠
ـــدر :	الأهرام	تاريخ الصــدور :	٩٦/٥/١٣

٢٠٪ نمـوا فـى مبيعات الأسمنت و ٢١٪ لمبيعات حـديـد التسليح

عدد السفن المارة بقناة السويس بلغ ٣٦٩٥ سفينة خلال الربع الأول من العام الحالى بانخفاض ١٤٦ سفينة عن نفس الفترة من العام الماضى بنسبة تراجع ٣.٨٪ وانعكس ذلك على عدد ناقلات البترول المارة بالقناة لتصل ٦٢٧ بنقص ٥٢ ناقلة بتراجع ٧.٦٪، مما أدى لتراجع حمولة السفن بنحو مليوني طن بتراجع ٢٪ لتبلغ عائدات القناة ٣ ٤٧١ مليون دولار بانخفاض ١٢ مليون دولار عن الربع الأول من العام الماضى بتراجع ٢.٤٪، ورغم نقص عدد السفن العابرة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، إلا أن فجوة النقص انكمشت خلال شهر مارس لتصل إلى تسع سفن فقط بالمقارنة بنفس الشهر من العام مقابل فجوة بلغت

٩٤ سفينة خلال شهر فبراير، بل إن حمولة السفن من العام الماضى بنحو مليون طن معدل استهلاك اقل للغاز.

مبيعات الاسمنت من الإنتاج المحلى زادت خلال الربع الأول بنسبة ٢٠٪ لتصل ١ ٤ مليون طن بارتفاع ٦٨٢ الف طن، وفى نفس الاتجاه زادت مبيعات حديد التسليح بنسبة ٢١٪ لتصل إلى ٣٢٠ الف طن بارتفاع ٥٦ الف طن رغم تعادل مبيعات شهر مارس من العام الحالى بنفس المبيعات خلال الشهر نفسه من العام الماضى.

انتاج البترول خلال الربع الأول بلغ ١٠.٩ مليون طن بنقص ٢٥٠ ألف طن بتراجع ٢.٢٪، فى حين زادت الكميات المستهلكة محليا بنسبة ٢.٤٪ لتصل ٨.٥ مليون طن بارتفاع ١٤٠ الف طن عن الربع الأول من العلم الماضى لتصل نسبة الاستهلاك المحلى إلى لإنتاج ٥٣.٤٪ و الباقى يتجه للتصدير.

اما إنتاج الغاز الطبيعى فزاد بنسبة ٦.٨٪ يصل ٢.٦ مليون طن بارتفاع ١٦٧ ألف طن بينما كانت نسبة الزيادة في الاستهلاك المحلى للغاز والذى يتجه معظمه لتوليد

الكهرباء بنسبة ٢.٤٪ فقط لتصل الكميات المستهلكة إلى ٢.٣ مليون طن تمثل نسبة ٨٩.٣٪ من الانتاج

حالات الافلاس فى مجالات الاعمال بلغت ١٠٦٦ حالة خلال شهر يناير الماضى مقابل ١٢١٦ حالة بنفس الشهر من العام الماضى اما فى فبراير فتشير التقديرات الاولية الى بلوغ حالات الافلاس ٧٣٤ حالة وهو عدد قابل للزيادة مقابل ١١١٣ حالة فى فبراير من العام الماضى

١,٤٪ نمو الصادرات غير البترولية حسب ارقام الجهاز المركزى للاحصاء بلغت قيمة الصادرات خلال الشهور الاحد عشر الاولى من عام ١٩٩٥ - وهى اخر بيانات منشورة - عشرة مليارات و ٩٨١ مليون جنيه بنقص ٨٠ مليون جنيه عن نفس الشهور من عام ١٩٩٤ وكان السبب هو تراجع قيمة الصادرات البترولية خلال فترة المقارنة بنحو ١٧٨ مليون جنيه بنسبة تراجع ٤٪ لتصل إلى ٤,١ مليار جنيه بينما زادت قيمة الصادرات السلعية غير البترولية في فترة المقارنة بنحو ٨٩ مليون جنيه بنحو ١,٤٪ لتصل الى ٦.٨ مليار جنيه .

حجم البضائع المنقولة عبر الموانىء والمطارات والتى تمثل حجم التجارة الخارجية زادت خلال الربع الاول من العلم الحالى بنسبة ١٧٪ للبضائع المنقولة عن طريق النقل البحرى لتصل إلى ٩.٤ مليون طن بارتفاع ١,٣ مليون طن كما زادات البضائع المنقولة بالنقل الجوى بنسبة ١٥٪ لتصل الى ٢٣ الفا و٥٤٠ طنا بارتفاع ثلاث الاف طن .

عدد السيارات فى مصر فى فبراير بلغ مليونين و٥٣٠ الف سيارة بنسبة نمو ٥,٣٪ عن نفس الشهر من العام الماضى بارتفاع ١٢٩ الف سيارة وتضمن العدد الاجمالى وجود مليون و٦٢ الف سيارة خاصة بارتفاع ٦١الف سيارة خاصة خلال عام ،كما تضمن وجود ٤٣٢ الف سيارة نقل بنسبة نمو ٥,١٪ بارتفاع ٢١ الف سيارة نقل خلال عام .

انتاج الكهرباء زاد بنسبة ٧,٣٪ خلال الربع الاول من العام بينما زاد الاستهلاك المحلى الذى يتجه اساسا الى الاستخدامات الصناعية ثم الاستخدامات المنزلية والتجارية بنسبة ٧,٧ لتمثل الكميات المستهلكة نسبة ٨٣,٥٪ من الانتاج

الإصلاح القانوني... والإصلاح الاقتصادي

د . طارق عبد العظيم

عميد كلية التجارة- فرع بنها- جامعة الزقازيق

لا جدال فى ان مصر تسير الآن فى طريق الاصلاح الاقتصادى بخطوات ثابتة، وإستراتيجية محددة المعالم، وتحقق معدلات أداء- وفق المعايير الدولية- تشير إلى الخروج الفعلى للاقتصاد المصرى من غرفة الانعاش إلى [مرحلة الانتعاش]،ويتطلب تحقيق كفاءة وفعالية الاصلاح الاقتصادى غطاء تشريعيا بل واصلاحا قانونيا وإداريا شاملا

ومنظومة الاصلاح القانونى [معنى ومبنى] تتمثل فى اربعة عناصر متكاملة ومترابطة هى:

اولا: القواعد القانونية التى [تتلاءم وتتوام] مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من ان القاعدة القانونية يجب أن تتصف بالعمومية والتجريد عند التطبيق، إلا ان الملاءمة الزمنية لهذه القواعد تعتبر مطلبا مهما، فالقاعدة القانونية التى تصدر فى ظل نظام إشتراكى قد لا تصلح للتطبيق اذا ما تحول هذا النظام إلى نظام رأسمالى يعتمد على اليات السوق وهو بلاشك يعكس «عقدا إجتماعيا» جديد

ثانيا الأساليب والآليات التى يتم عن طريقها صياغة هذه القواعد بما يحقق مبدأ المشاركة من خلال توسيع دائرة التطبيق الديموقراطى، وتخصيص لجان إستماع لكل الأطراف المعنية بهذه القواعد حتى تأتى هذه القواعد متمشية «نصا وروحا» مع احتياجات المجتمع ومشاكله.

ثالثا: الأجهزة والمؤسسات التى تقوم بتطبيق هذه القواعد القانونية فى الواقع العملى.

رابعا إحترام أحكام القضاء، ويروى أن احد قضاة إنجلترا قد ساءه أزيز الطائرات التى كانت تمارس مهامها التدريبية والقتالية فى مطار قريب من المحكمة التى كان يمارس فيها القاضى عمله القضائى ، وكان ذلك اثناء الحرب العالمية الثانية، وكانت انجلترا وحلفاؤها يخوضون وقتئذ حربا ضروسا ضد المانيا النازية ومن تحالف معها، وهى حرب يتوقف على نتيجتها اثار خطيرة على ماديات الدولة وشرفها ومعنوياتها، فاصدر القاضى حكما بمنع الطائرات من استخدام المطار المذكور أثناء انعقاد الجلسات، ونظرا للاضرار الجسيمة التى يسببها الحكم، فقد قامت الجهات الحكومية بعرض الأمر على رئيس الوزراء «ونستون تشرشل» فقال عبارته الحكيمة الخالدة «لابد من تنفيذ الحكم فإنه أهون ان يكتب التاريخ أن انجلترا قد هزمت فى الحرب من ا ن يكتب فيه انها امتنعت عن تنفيذ حكم قضائى

والاصلاح الاقتصادى لا تكتمل اثاره الايجابية إلا إذا واكبه [اسما ورسما] إصلاح قانونى بهذا المعنى الشامل [يتزامن ويتزامل] معه لكى [تتولد] ثمار الاصلاح [ويتحقق] حصادها

والاصلاح القانونى يحمى جميع الافراد المشاركين فى السوق، فهو يحمى المستهلك من الاستغلال الاحتكارى، ويحمى المستثمر عن طريق حماية حقوق الملكية الخاصة للافراد مواطنين كانوا ا م أجانب، كما يحمى العامل من خلال وضع ضمانات لحقوق العاملين وبذلك يكون العدوان عليها غصبا وإفتئاتا على كيانها.

كما ا ن الاصلاح القانونى هو السياج الذى يحمى ويصون الاقتصاد القومى من [المغامرين والمقامرين] فظاهرة إنهيار المبانى تتطلب تدخلا تشريعيا لاعداد قانون متكامل لمواجهة أطراف الجريمة، سواء الموجودون بمسرح الجريمة، او من هم وراء الكواليس، فمن المؤكد ان هذه الانهيارات تأتى كنتيجة لمحاولة بعض أصحاب العقارات تخفيض تكاليف البناء لجنى مزيد من الارباح على حساب سلامة المبنى وقوة تحمله وعمره الافتراضى، وتكون النتيجة ليست فقط كارثة تصيب الارواح والأموال، وتهز الثقة وتزعزع الامان، بل تمتد الخسائر لتصيب الاقتصاد القومى.

لان العقار المنهار لا يمثل فقط جزءا من قيمة راس المال الثابت للمجتمع، بل هو جزء من احد عناصر القيمة المضافة للدخل القومى أيضا، ودائرة المسئولية الجنائية فى مثل هذه الحالات لابد وان تتسع لكل تضم «كفاعل اصلى» صاحب العقار والمقاول والمهندس الاستشارى ومهندس الحى، [فالراشى والمرتشى] هما جناحا الجريمة، ومما هو جدير بالذكر ان الراشى وهو [الوسواس الخناس] لا يواجه [التأثيم القانونى] الكافى لردع، ومواجهة ذلك لا يتأتى فقط بقرارات من الحاكم العسكرى فهذا اجراء علاجى، بل لابد من وضع تشريع يحكم القبضة ويضع الراشى والمرتشى على قدم وساق فى ميزان العدالة والقصاص

● ومن الضرورى اعادة النظر فى إلغاء بعض النيابات والمحاكم المتخصصة ومنها نيابة ومحكمة البلدية حيث اصبحت جرائم البناء تختص بها محاكم الجنح والمخالفات الجزئية كغيرها من الجرائم، ونظرا للتزايد المستمر فى حركة البناء والعمران فإن ضرورة الاتجاه نحو انشاء [قضاء متخصص] فى هذا الشأن يصبح مطلبا حيويا وملحا تطبيقا لمبدأ الاهمية النسبية

● ضرورة مراجعة تشريعات جرائم المال العام وتغليظ العقوبات للحد منها، خاصة وان حكومة الدكتور كمال الجنزورى قد اكدت [قولا وفعلا] حربها ضد الفساد والمفسدين حماية وصيانة للمال العام حيث اننا نمر بمرحلة التحول فى نظام الملكية من قطاع الاعمال العام الى القطاع الخاص وما قد يصاحب ذلك من محاولة بعض [ضعاف النفوس] من قيادات قطاع الاعمال العام استغلال نفوذهم والسطو على المال العام

ولا شك ان كشف النقاب عن القضية المثارة حاليا كانت دليلا كاشفا على اننا نملك فى مصر جهازا للرقابة الادارية على اعلى مستوى عالمى من الاداء، حيث استردت الدولة نحو [٢٠ مليون دولار].

ولقد عكست هذه القضية عدة مؤشرات أهمها الحاجة الى وضع ضمانات لمنع العمولة المستترة التى تدفع لموظف عام حيث انها تمثل اخلالا جسيما بفلسفة واليات اقتصاديات السوق والسعر العادل، لان معنى ذلك أن العمولة المستترة سوف تؤدى الى ترجيح سعر اعلى من سعر السوق، او قبول منتج اقل جودة او مواصفات.

بالرغم من ان قرارات القضاء ينبغى الا تكون محل [مدح] أو [قدح] فإن تدخل المستشار رجاء العربى النائب العام باعتباره صاحب الحق والولاية فى حماية مصالح وقيم المجتمع فى كثير من جرائم المال العام بالحسم الفورى يعتبر امرا جديرا بالاشادة، ذلك أن مواجهة الانحرافات لا تتحقق بسياسة «الايدى الناعمة» ولكنها تتطلب [قبضة فولاذية] للردع والتصدى فى اطار من سيادة القانون، كما يستفاد من هذه القضية اننا فى حاجة الى مراجعة حقيقية لاسلوب البيع المباشر لشركات قطاع الاعمال العام ولمستثمر رئيسى واحد حتى نغلق الباب امام نهب المال العام . وبيع اموال الشعب باثمان تقل عن قيمتها السوقية الحقيقية، وبذلك يمكن تنفيذ برنامج الخصخصة دون أدنى تفريط أو هرولة، ومن المؤكد أن وضع اللجنة الوزارية للخصخصة تحت إشراف رئيس الوزراء كان اجراء مطلوبا لتحقيق سلامة عمليات البيع دون لبس او غموض أو شبهات

لذلك لابد من إعداد النظام القانونى الذى يمنع الاحتكار لان فكرة توسيع قاعدة الملكية تتناقض مع الاحتكار فملكية القلة ضد اليات السوق وامن ومصالح المجتمع . فالاحتكار عدو المنافسة، وبذلك فإن فكرة البيع لمستثمر رئيسى امر لابد من تداركه وتجنبه

● ومن أهم ضمانات الاصلاح القانونى «الدستور [ابو القوانين]، لذلك فإنه من الواجب تشكيل لجنة من علماء وفقهاء القانون الدستورى والادارى لدراسة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومدى تمشيها مع النصوص الدستورية القائمة خاصة فى ظل التحول من التخلف الاقتصادى والاجتماعى والحضارى والعلمى الى مرحلة النهوض والتقدم، والتحول من نظام [التنظيم السياسى الاوحد] الى نظام تعدد الاحزاب ان هذا المدخل ليس «اقتحاما» «لعش الدبابير» ولا يمكن التسليم بالقول بان الخوض فى هذه القضية يعنى ان «الفتنة نائمة، لعن الله من ايقظها، بل إن قضية الاصلاح الدستورى هى قضية ملاءمة بين ما هو قائم وبين ما ينبغى ان يكون من اجل تحقيق الصالح العام لمصر دون اية مصالح حزبية ضيقة.

● إن الاصلاح القانونى يتطلب اقتحام «غابة القوانين» التى اصبحت ظاهرة جديرة بالمواجهة، ويكفى ان قانون العقوبات الصادر عام ١٩٥٨ قد اجرى عليه ٦٣ تعديلا حتى الآن اى ٦٣ قانونا، فضلا عن [٢٤٧] قانونا تمثل تشريعات خاصة بالقوانين الجنائية المكملة لقانون العقوبات!!!

● إن الاصلاح القانونى يتطلب توفير الاعتمادات المالية لزيادة رواتب ومكافآت أعضاء الهيئة القضائية وتوفير الدرجات المالية لزيادة التعيينات لمواجهة سرعة الفصل فى المنازعات، وتشييد صروح العدالة وتزويدها بالمعدات والادوات والحاسبات الالكترونية، وزيادة فرص البعثات والتدريب

● إن مصر وهى تعبر ابواب القرن الجديد لمواجهة التحديات تكون من خلال ما تشهده الان من [بانوراما] الاصلاح بصفة عامة والاصلاح القانونى المرتقب بصفة خاصة وصدق عمر بن الخطاب عندما قال لا يمنعك قضاء قضيته بالامس ثم راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن ترجع عنه، فإن الحق قديم، والرجوع اليه خير من التمادى على الباطل ....

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى ووسائله	رقم العـــــدد :	١٩٠٠
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٥/٤

فى عهد مبارك



1996 عام الانطلاق الاقتصادى

■ 7,5٪ معدل النمو ■ التضخم اقل من 9٪

■ 8٪ فائض الدخل القومى ■ العجز أقل من 2٪

يوافق الاحد 4 مايو يوم الاحتفال بعيد ميلاد الرئيس حسنى مبارك الذى يضيء اليوم شمعة جديدة على طريق الاصلاح والتنمية الذى اتسم بها عهد الرئيس. وخلال عام 1996 اظهرت مؤشرات الاداء الاقتصادى ملامح الانطلاق على طريق النمور الاقتصادية. وتتمثل هذه الملامح فى تحقيق زيادة كبيرة بمعدل النمو بلغ 5,7٪ مع الاتجاه إلى رفع هذا المعدل إلى 6٪، كما يبرز وسط مؤشرات الاداء الاقتصادى انخفاض معدل التضخم إلى اقل من 9٪ وتحقيق فائض يتراوح بين 7٪ و8٪ من الدخل القومى. وتخفيض العجز فى الميزانية إلى اقل من 2٪.

ووسط احداث المسار الاقتصادى لعام 1996، تاكدت حقيقه مهمة، وهى ان القطاع الخاص اصبح يقوم بالدور القيادى فى التنمية، وتتزايد الثقة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وبين القطاع الخاص والمجتمع كله مما كان له اثر كبير فى نجاح مسيرة الانطلاق الاقتصادى.

وتحقيقا لاستراتيجية تنمية مصر حتى عام 2000 اصبح مناخ الاستثمار اكثر ملاءمة لجذب الاستثمارات الاجنبية. وتبلغ الاستثمارات فى مصر الآن 75 مليار دولار سنويا.. تسهم الدولة بنحو 20٪ منها والباقى من اسهامات القطاع الخاص. وفى السطور التالية نستعرض ملامح الايام والاحداث خلال عام مضى فى عمر الوطن :

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : -
الموضوع الفرعى : الاصلاح الاقتصادى ووسائله — رقم العـــــدد : ١٩٠٠
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٩٧/٥/٤

قدم صندوق النقد الدولى شهادة نجاح لسياسة مبارك وخطوات الاصلاح الاقتصادى المتدرج البعيد عن الشروط الجامدة والحريص على الجدية المطلوبة لعمليات الاصلاح.

ثقة العالم فى اقتصاد مصر

نظرا للخطوات الجادة والسريعة التى حققتها مصر فى الاصلاح الاقتصادى، فقد حصلت على الثقة الدولية فى اقتصادها.

ففى 13 اكتوبر وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولى بالاجماع على برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى وضعته مصر للعامين القادمين، مما يعنى موافقة نادى باريس على اسقاط الشريحة الثالثة من ديون مصر، والتى تبلغ 4.2 مليار دولار وفوائدها. والاتفاق الجديد بين مصر وصندوق النقد مدته 24 شهرا وتقرر بمقتضاه تخصيص 271.4 مليون وحدة سحب خاصة (391 مليون دولار أمريكى) لمساندة برنامج الاصلاح الاقتصادى والمالى المصرى. وذكر الصندوق فى قراره أن المبلغ الذى تقرر لمصر سوف يكون بمثابة اعتماد احتياطى يحق لمصر استخدامه فى أى وقت فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى.

ويهدف البرنامج الذى سيتم تطبيقه إلى تحقيق زيادة أكبر فى نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ومواصلة خفض التضخم وتوفير نحو 400 الف فرصة عمل جديدة سنويا، واحتمال تحقيق زيادة قدرها 2.5٪ فى الاستثمار والادخار بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى خلال فترة البرنامج.

ويعتبر هذا الاتفاق شهادة دولية لنجاح سياسة الرئيس مبارك الخارجية والداخلية، ونجاح السياسة المتدرجة التى اتخذتها مصر تجاه الاصلاح الاقتصادى والمالى بعيدا عن الشروط الجامدة، وحرصها على الجدية المطلوبة لعمليات الاصلاح التى تحمل تبعاتها الشعب المصرى حتى تكللت كل الخطوات بالنجاح

المشروعات الكبرى

وكان عام 1996 هو عام انطلاق المشروعات الكبرى فى مصر وهى تدخل القرن الحادى والعشرين حيث تم افتتاح عدد من المشاريع الكبرى

– ففى أول أكتوبر افتتح الرئيس مبارك المرحلة الاولى من الخط الثانى لمترو الانفاق فى المسافة من شبرا الخيمة إلى ميدان رمسيس

– وفى 15 أكتوبر احتفلت مصر بنزول أول قطرة مياه من فيضان النيل فى مفيض توشكى، وهذه اللحظة لاتتكرر إلا مرة واحدة كل مائة سنة، تمهيدا للانطلاق نحو المشروع القومى الكبير وبناء واد جديد مواز لوادى النيل.

وتحمل القناة الجديدة اسم الشيخ زايد والتى ستصل إلى الوادى الجديد، وستفتح المجال لاستصلاح وزراعة مساحات شاسعة، واستيعاب اعداد كبيرة من السكان كما ستزيد الخدمات فى المنطقة وسيبدأ العمل بها فى أول يناير 1997

– وفى 19 نوفمبر افتتح الرئيس مبارك مشروعا عملاقا آخر هو مشروع ترعة السلام، حيث افتتح اسحق الثالث لسحارة ترعة السلام لرى نحو 220 الف فدان بمنطقة غرب قناة السويس، وتوطين ثلاثة ملايين مواطن فى 27 قرية سيتم انشاؤها بجميع مرافقها وبهذا المشروع تعود سيناء جزءا من الدلتا كما كانت سابقا

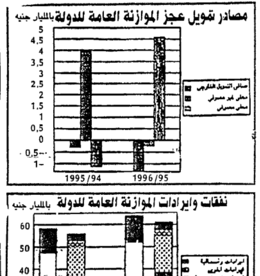
– وتأتى هذه المشروعات العملاقة فى اطار خطة الدولة لتنفيذ خمسة مشروعات قومية للتنمية وهى –

1 ـ المشروع القومى لسيناء
2 ـ تنمية جنوب مصر
3 ـ التنمية الريفية المتكاملة.
4 ـ تطوير العشوائيات
5 ـ تنمية شمال الصعيد

مؤتمرات اقتصادية عالمية بمشاركة مصر

نظرا لنجاح مرحلة الانطلاق الاقتصادى التى حققتها مصر فى عام 1996 فقد شاركت فى العديد من المؤتمرات الاقتصادية العالمية التى عقدت خلال هذا العام

– فى 4 فبراير شاركت مصر فى منتدى دافوس للاقتصاد الدولى والذى صدرت عنه شهادة تؤكد أن كفاءة مصر التنافسية على جذب الاستثمارات الاجنبية تتحسن باضطراد وانها فى وضع افضل من الهند واسبانيا وايطاليا والصين واندونيسيا



نفقات وايرادات الموازنة العامة للدولة بالمليار جنيه

60 – 50 – 40 – 30 – 20 – 10 – 0

1995/94 — 1996/95

– وفى 3 مارس شاركت مصر فى اكبر تجمع مالى اقتصادى عقد فى نيويورك بدعوة من المؤسسة المالية الامريكية الكبرى «جولدن ماكس» وبالتعاون مع غرفة التجارة المصرية الامريكية.

– وفى 27 يونيو شاركت مصر ايضا فى مؤتمر عن فرص الاستثمار فى مصر عقد بالعاصمة البريطانية ونظمته غرفة التجارة المصرية ـ الامريكية بالاشتراك مع شركة ميديدنتش العملاقة للاستشارات الادارية وجاء هذا المؤتمر بعد نجاح مؤتمر نيويورك.

– وفى 13 نوفمبر شاركت مصر فى قمة الغذاء العالمى التى عقدت فى روما بوفد برئاسة وزير التجارة والتموين.

– وفى 9 ديسمبر شاركت مصر فى المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة.

مؤتمرات اقتصادية عقدت بمصر

فى 4 مارس عقدت اعمال الدورة الثانية لمؤتمر روسيا والعالم العربى والذى يعد نقطة تحول فى تاريخ العلاقات المصرية الروسية.

– وفى 17 ابريل عقد بالقاهرة المؤتمر الرابع لرجال الاعمال المصريين بالخارج والذى جمع مستثمرين مصريين فى أكثر من 22 دولة

– وفى 30 مايو استضافت الاسكندرية مؤتمر الاستثمار العربى، حيث وفرت الحكومة للاستثمار التصديرى كل الضمانات التى تجعل المستثمر يشعر بالامان على أمواله ويحصل على عائد مجز يشجع على التوسع فى الانشطة الاستثمارية.

– وفى 3 سبتمبر عقد بالقاهرة مؤتمر عن فرص الاستثمار وسوق المال المصرية شارك فيه 300 خبير ومسئول ومستثمر بكبرى الشركات الاستثمارية الدولية.

– وفى 12 نوفمبر مؤتمر القاهرة الاقتصادى لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.. وشارك فى المؤتمر وفود 87 دولة و52 منظمة وأكثر من 2000 من رجال الاعمال ولقد حقق المؤتمر اهدافه وكان فرصة مناسبة لتقديم صورة مصر الحديثة والانجازات التى تحققت على ارضها لتكون واحدة من أهم مناطق الجذب الاستثمارى فى منطقة الشرق الاوسط.

الأداء الاقتصادى فى سنوات الخطط الخمسية

معدلات زيادة متنامية للناتج المحلى

أعدت الدولة خطتين خمسيتين «82/1987، و87/1992»، ركزت فيهما على اعادة تأهيل القاعدة الانتاجية السلعية والخدمية واقامة البنية الاساسية للاقتصاد القومى واستطاعت بذلك تحقيق انجازات ضخمة كان من الصعب تحقيقها فى عدم وجودهما ثم اعدت الوزارة الخطة الخمسية الثالثة «92/1997»، بحيث تمثل المرحلة الثالثة من الخطة طويلة الاجل «82/2002»، وهكذا تتوافر لأول مرة الاستمرارية لتخطيط وتنفيذ المشروع القومى فى ظل قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك.

نقدم هنا وصفا لمنجزات الاداء الاقتصادى للخطتين الخمسيتين الاولى والثانية ثم مؤشرات الخطة الخمسية الثالثة «93/1997».

ـ ارتفع الناتج المحلى الاجمالى فى السنوات الخمس الاولى من 20.1 مليار جنيه إلى 28 مليار جنيه بزيادة 7.9 مليار جنيه وبمعدل سنوى بلغ 6.9 «مقابل 8.1 معدل مستهدف».

ـ زاد الناتج المحلى الاجمالى فى السنوات الاربع الاولى من الخطة الخمسية الثانية «87/1991»، من نحو 40.8 مليار جنيه عام 1987 إلى نحو 50.2 مليار جنيه «باسعار سنة 1987»، بزيادة قدرها 9.4 مليار جنيه بنسبة 22.9٪ وبمعدل نمو سنوى قدره 5.3٪ «مقابل المستهدف وقدره 5.8٪»

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : –
الموضوع الفرعى : الاصلاح الاقتصادى ووسائله
رقم العـــــدد : ١٩٠٠
المصـــــــدر : العالم اليوم
تاريخ الصـدور : ٩٧/٥/٤

يعتبر المراقبون عام 1996 فى مصر، هو عام الانطلاق الاقتصادى وعكست مؤشرات الاداء الاقتصادى أداء جيدا. فقد تحققت زيادة كبيرة فى معدل النمو الذى بلغ 5.7٪ والاتجاه إلى رفع معدل النمو إلى 6٪ كما حدث انخفاض فى معدل التضخم إلى أقل من 9٪ ووصلت احتياطيات النقد الاجنبى إلى 18.3 مليار دولار (تجاوزت الآن 19 مليارا).

كما جرى تخفيض العجز فى الميزانية إلى أقل من 2٪، وتحقق فائض يتراوح من 7٪ إلى 9٪ من الدخل القومى

ويأتى هذا الاداء الجيد نتيجة الخطوات السريعة والمتقدمة نحو الانطلاق الاقتصادى لحكومة الدكتور كمال الجنزورى التى تولت فى 4 يناير 1996 فى مرحلة مهمة من مراحل الاصلاح الاقتصادى. ومن هنا كانت مهمة عمل الوزارة الجديدة هى مواصلة الاصلاح الاقتصادى والتركيز على زيادة الانتاج وإيجاد فرص عمل جديدة بمعدلات متزايدة تتناسب مع زيادة عدد المتقدمين للعمل كل يوم

استراتيجية حكومة الجنزورى.

تقوم استراتيجية الحكومة الحالية على تنمية مصر حتى عام 2000 للحاق بالقرن الحادى والعشرين ولتحقيق ذلك شكلت الحكومة الجديدة 20 مجموعة عمل لإنهاء كل المشكلات التى تعوق الانطلاق وذلك من خلال قرارات مدروسة خلال فترة محددة.

وفى 22 يناير بدأت الحكومة عملها باتخاذ قرارين هامين يتصلان بأساس الحكم وعلاقة الدولة بالشعب.

القرار الأول هو رد الاموال التى حصلتها الحكومة من المواطنين، وهى ضريبة العاملين بالخارج التى قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية القانون الذى فرضت به

القرار الثانى هو حظر فرض رسوم على المواطنين تحت أى مسمى بغير قانون

وكانت من أول مهام برنامج الحكومة لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية واصلاح العلاقة وتقويتها بين الدولة والمستثمر

وفى هذا الاطار أصدرت الحكومة عدة قرارات أكدت هذا التوجه

ففى 24 مايو صدر قرار بالاعفاء من الضريبة السنوية المقررة بالمادة 111 من قانون ضرائب الدخل على صافى الارباح الكلية لصناديق الاستثمار المشتغلة فى مصر وذلك تشجيعا لصناديق الاستثمار على ممارسة نشاطها فى مجال بيع وشراء الاوراق المالية، وتشجيع صغار المدخرين على استثمار مدخراتهم فى شراء وثائق الاستثمار التى تصدرها هذه الصناديق.. كما تم الغاء ضريبة الارباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الاوراق المالية

أما بخصوص تشجيع المستثمرين العرب والأجانب فقد كان قرار إلغاء نظام تسجيل الاجانب كقاعدة عامة وكذلك إلغاء عقوبة الحبس من القانون حتى لايتعرض من يستضيف اجنبيا للعضوية

لقد أصبح مناخ الاستثمار فى مصر أكثر ملاءمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتبلغ الاستثمارات فى مصر 75 مليار دولار سنويا . لم تسهم الدولة بأكثر من 20٪ منها والباقى من اسهامات القطاع الخاص.

ولهذا فقد تأكد من خلال المسار الاقتصادى لعام 1996 ان القطاع الخاص أصبح يقوم بالدور القيادى فى التنمية

وفى 6 أغسطس اعلن المدير التنفيذى لمنتدى ابحاث العالم العربى ان مصر اصبحت تحتل المركز الرئيسى لتدفق الاستثمار المباشر فى منطقة الشرق الأوسط، انطلاقا من الاستقرار السياسى والاقتصادى وأكمال برامج الاصلاح، والتى أوضحت للمستثمر الخارجى الاطار المستقر للعمل ومدى ما تحظى به مصر من مزايا استثمارية

المجلس الأعلى للتصدير

فى 28 فبراير أصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا جمهوريا بانشاء المجلس الأعلى للتصدير برئاسته ويهدف إلى تشجيع وتنمية الصادرات المصرية ودعم القطاعات التصديرية بمختلف أوجه نشاطها ومساندتها وتذليل ما يعترضها من صعوبات أويقف فى سبيلها من عقبات.

اجمالى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 1997/96

وزارة المالية البيان الاحصائى 96 / 97

«بالمليون جنيه»

البيان	مشروع موازنة 1997/96	مشروع موازنة 1996/95	التقرير: زيادة	التقرير
اولا · الموازنة الجارية				
(أ) الاستخدامات الجارية				
باب 1 ـ الأجور	1821100	1581600	239500	-
باب 2 ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية	4265702	4066405	199207	-
جملة الاستخدامات الجارية	6086802	5648005	438707	-
(ب) الايرادات الجارية.				
باب 1 ـ الايرادات السيادية	4619406	4137104	482302	-
باب 2 ـ الايرادات الجارية والتحويلات الجارية	1880309	1894408	-	-
جملة الايرادات الجارية	6499805	6031602	468203	14009
الفرق الجارى «فائض/ عجز»	413003	383507	29406	-
ثانيا · الموازنة الرأسمالية				
(أ) الاستثمارات·				
باب 3 ـ الاستخدامات الاستثمارية	838905	773408	65407	-
الايرادات المتاحة لتمويل الاستثمارات				
باب 3 ـ الايرادات الرأسمالية المتنوعة	142501	134408	8003	-
باب 4 ـ القروض والتسهيلات الائتمانية	57208	53707	3501	-
جملة التمويل	199709	188205	11504	-
العجز فى تمويل الاستثمارات	639106	585203	53903	-
(ب) التحويلات الرأسمالية				
باب 4 ـ التحويلات الرأسمالية	819300	746607	72603	-
الايرادات الرأسمالية لتمويل التحويلات·				
باب 3 ـ الايرادات الرأسمالية المتنوعة	314300	303405	10805	-
باب 4 ـ القروض والتسهيلات الائتمانية	-	-	-	-
جملة التمويل	314300	303405	10805	-
الفرق فى تمويل التحويلات	505000	443202	61708	-

وقد اعتمدت الحكومة ثلاثة عناصر رئيسية اهمها

ازالة العقبات امام التصدير وتبسيط الاجراءات مع عدم التهاون فى المواصفات والجودة حفاظا على سمعة الصادرات المصرية

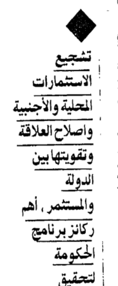
فتح اسواق جديدة فى جميع بلاد العالم للاستفادة من المعارض والاسواق الدولية.. وفى هذا الاطار شاركت مصر عام 96 فى كثير من المعارض المشتركة مثل معرض المنتجات المصرية فى الصين الذى افتتح هذا العام

توفير المكاتب التجارية.

كما أصدر المجلس الأعلى للصادرات عدة قرارات فى سبيل ازالة جميع معوقات التصدير.

وإذا كانت مصر فى انطلاقها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية تفتح ابواب الاستثمارات بلا قيود وتمضى قدما فى تطبيق برنامج الخصخصة، فإن ذلك يتم فى اطار مراعاة الابعاد الاجتماعية والحرص على الا يضار أى مواطن من عملية الاصلاح الاقتصادى.. ومن ثم فإن عملية الخصخصة تتم بتدريج وبدراسة ودون الاستغناء عن العاملين فى اى شركة يتم طرح اسهمها للبيع.

كما كان التاكيد على أنه لاخصخصة للمشروعات الاقتصادية العملاقة التى تشكل جزءا من امن مصر القومى وانجازا وطنيا لها.. أما عمليات تقويم وبيع الشركات فانهاتتم خلال سلسلة مراجعات ومتابعات محكمة، وتورد حصيلة بيع هذه الشركات إلى حساب خاص بالبنك المركزى لايتم التصرف فيه الا بقرار من لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء.



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ابراهيم عبد السميع
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى ووسائله	رقم العـــــدد :	١٩٤٤
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٦/٢٤

غابة من التشريعات

200 ألف قانون تحكم الاقتصاد المصرى

200 ألف قانون.. لائحة وقرار تحكم الحياة الاقتصادية بمصر.. عشرات القوانين المختلفة، المتداخلة والمتضاربة تلغى بعضها البعض، رسوم.. ضرائب.. دمغات، «بالكوم» كلها وراء مشاكل الاستثمار، تشريعات عمرها قرن او يزيد مازالت تمسك بتلابيب المستثمرين تدفعهم للهرب والهجرة إلى غير عودة!

■الخبراء: توحيد التشريعات.. الغاء التضارب على رأس الأولويات لتشجيع الاستثمار

□ كتب - إبراهيم عبدالسميع:

اجمع الخبراء ورجال الاقتصاد والقانون على اهمية «غربلة» هذه القوانين تنقيتها، توحيد المتشابه منها حتى تتحول مصر إلى دولة جاذبة للاستثمار والمستثمرين.

يتساءل المستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة السابق هل تصدق أن التشريعات التى تحكم النشاط الاقتصادى فى مصر 200 الف قانون ولائحة وقرار؟! موضحا أنها السبب الرئيسى للبيروقراطية التى يشتكى منها المستثمرون ومطالبا بتعديل دستورى وتشريعى يتفق مع التحرر الاقتصادى المنشود، وجعل الجهة الادارية مسئولة عن النظام العام، فالإدارة مسئولة فقط عن الرقابة والاشراف لحماية المستهلك!

يرى الجمل أن القوانين الحالية للمبانى والعمل والزراعة والصناعة أو الاستثمار والتجارة كلها تحتاج إلى تعديل حتى نستطيع أن نقضى على البيروقراطية الإدارية، والتى توقف المراكب السايرة.

طالب الجمل بالغاء الهيئة العامة للاستثمار، واستبدالها بقانون جديد ينص بوضوح على شروط ومواصفات الشركات تحت التاسيس، حتى نتخلص من اضاعة الوقت فى الموافقات والاجتماعات علاوة على استقرار الضرائب، وفى حالة تعديلها تكون لصالح المستثمرين والممولين على ان يتوافر بها الانضباط وعدالة الحصيلة.

اوضح الجمل أن قانون الضريبة الموحدة يعوق حركة الاستثمار فى مصر، لانه - فى رأيه - تعديل للقوانين الحالية السابقة للضرائب فهو لم يتضمن أى تعديلات جوهرية بالقوانين السابقة ولم يتلاف اوجه القصور فى القوانين الحالية، كما يجب تعديل قوانين الغش التجارى لتكون بسيطة وسهلة وواضحة ومحددة واعطاء الجهة الإدارية حق التفتيش اليومى، حتى لايتم انتاج اغذية وصناعات فاسدة، وإذا اردنا التحرر الاقتصادى علينا أن ننهض بالقضاء اولا ونعطيه سلطة اوسع فى مراقبة المجالات والنشاطات المختلفة، حتى لاتستطيع اى سلطة ادارية فرض رقابتها على الجهات الاقتصادية، إلا بعد حكم قضائى، اكد الجمل أن للعدل فى مصر نظامين احدهما القضاء العادى وهو بطىء لايتفق مع التنمية السريعة المطلوبة، والتحكيم وهو موجود فى الاتفاقيات الدولية ويشترطه الاجانب فى جميع اتفاقياتهم مع الجهات المصرية، فهو أسرع واكفأ وهو مما يتطلب منا احداث تطوير وتحديث للقضاء المصرى حتى يكون الرقيب على كل المخالفات، وحتى نستطيع التحرر من البيروقراطية وننهض اقتصاديا.

الدكتورة سعاد الشرقاوى استاذ ورئيس قسم القانون العام بحقوق القاهرة تبدأ رأيها بملاحظة مهمة عن عدد السيارات «الفاخرة» التى تجوب شوارع مصر، موضحة أننا يجب ألا نندهش، لان راكبى هذه السيارات وجدوا أن استثمار اموالهم فيها، المدخل للهروب من المشاكل التى تصاحب الاستثمار بغيرها مثل الضرائب،

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ابراهيم عبد السميع
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادى ووسائله	رقم العـــــــدد :	١٩٤٤
المصـــــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٦/٢٤

التامينات، الجمارك، الرسوم المحلية وخلافه، فمنذ 50 سنة مضت، نشات سياسة تشريعية هدفها حماية المستهلك، وبنظرة تاملية للتشريعات التى تراكمت على مر السنين، نستطيع أن نقول شعارها الحماية كل الحماية للمستهلكين، حتى لو يستهلكون المرسيدس والبعد كل البعد عن المنتجين حتى لو انتجوا رغيف الخبز، هذه النظرية خاطئة، وتؤدى إلى هروب المستثمرين المصريين انفسهم، فالاقتصاد يقوم على الاستغلال الامثل لعناصره الثلاثة «الارض ـ رأس المال ـ العمل» ويمكن أن نحكم على نجاح الاقتصاد، إذا امكن تحقيق اكبر عائد باقل تكلفة.

اضافت الشرقاوى أن التشريعات الحالية تعوق الاقتصاد رغم توافر عوامله الطبيعية والتشريعات الخاصة والمنظمة للأراضى محاطة بالعديد من المشكلات مثل تحديد الملكية الزراعية الذى أدى إلى تفتيت الرقعة الزراعية وجعل تكلفة الزراعة عالية، وعائدها ضئيلا، بالاضافة إلى أن توزيع الاراضى المستصلحة محاط بمجموعة من الشروط كضرورة تكوين جمعية تعاونية التى تعد قوانينها شديدة التعقيد، وعلينا أن نعدل هذه التشريعات حتى نستطيع استغلال الاراضى المتاحة التى تبلغ 95٪ من مساحة مصر، أكدت الشرقاوى أن الضرائب الرئيسية التى تعوق الاستثمار بمصر فالقوانين وانواع الضرائب كثيرة ولها العديد من الثغرات، وتؤدى إلى الهروب وبالتالى فلاتطبق إلا على الموظفين فقط، ويجب أن تتراوح الضرائب فى رأيها بين 2٪ كحد أدنى و15٪ كحد أقصى، مع وجود اعفاء للدخل الذى يقل عن 1500 جنيه سنويا، وهذا يساعد على انتعاش الاستثمار وتشغيل ايد عاملة أكثر، فالضريبة الحقيقية التى يقدمها اى مشروع.. عدد الايدى العاملة التى يستخدمها، والقيمة المضافة إلى الدخل القومى من زراعة وصناعة وخدمات، أما التباهى بالحصيلة التى تحققها الضرائب، يذكرنا بالقرن الثامن عشر عندما كانت مهمة الحاكم «جباية» الضرائب فقط.

اشارت الشرقاوى إلى انه يوجد ايضا قوانين للتامينات الاجتماعية التى تحاصر المشروعات الكبيرة والصغيرة، بنفس اسلوب الضرائب مما يجعل بعض المشروعات «تغلق ابوابها» أو يتراجع نشاطها بالاضافة إلى قوانين العمل التى تؤيد علاقة العامل بعمله، بصرف النظر عن ظروف المشروعات الاقتصادية، ولابد من تعديل هذه التشريعات للعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة، واحياء الملكية الفردية مرة أخرى بصورة جديدة.

المستشار احمد خفاجى نائب رئيس مجلس الدولة واستاذ التشريعات التعاونية اكد أن هناك مشكلة «القطاع التعاونى» فبالرغم من أنه يمثل ثلث النشاط الاقتصادى إلا ان دوره مازال منسيا فهو يشمل آلاف الجمعيات التعاونية، التى يصل حجم أعمالها لمليارات الجنيهات، ويساهم فى النهوض الاقتصادى عن طريق الانتاج والتصدير دون أن يكلف الدولة اى شىء، فرأس المال مملوك للافراد، وبالرغم من اهمية القطاع، إلا أن الدولة تضع امامه العقبات باستخدام قوانين مخالفة للدستور والتى تدفع بعض هذه الجمعيات إلى التوقف عن العمل، فى حين تفسح الدول المتقدمة المجال للتعاونيات كالقطاع الخاص تماما، وقوانين التعاونيات كثيرة أهمها قانون التعاون الانتاجى ـ الاستهلاكى ـ الاسكانى، هذه القوانين تعطى للجهة الإدارية الحق فى مراقبة كل قرار يصدر من مجلس ادارة الجمعية، ولها أن توقفه، وتحقق مع اعضائه، وتعزلهم.

أكد خفاجى أنه حان الوقت لإطلاق يد التعاونيات عن طريق قانون موحد ينفذ من خلال عدة لوائح تنفيذية لتحقيق ديمقراطية الإدارة، فإذا كانت الدولة رفعت يدها عن القطاع العام ورأس ماله مملوك لها، فمن باب أولى أن ترفع يدها عن التعاونيات ورأس مالها مملوك لاصحابها، وعليها أن تعيد النظر فى التشريعات التى تنظم القطاع التعاونى وتترك له مراقبة نفسه بنفسه

اضاف المستشار عبدالحليم القاسى أن الصلة وثيقة بين المناخ الاقتصادى والتشريعات، فالتشريعات الاقتصادية حساسة ومؤثرة، وكثرة هذه التشريعات تؤدى إلى «دربكة» اقتصادية، فمن الواضح أن كل جهة تتعامل مع نشاط اقتصادى ما، تصدر قانونا خاصا بها، تتجاهل فيه القوانين الاخرى المعمول بها بما يؤدى إلى التضارب ويؤثر سلبيا على الانشطة الاقتصادية فمثلا قوانين الاستثمار متعددة، وتتحدث عن تاسيس وتنظيم الشركات، فى نفس الوقت قانون الشركات 159 لسنة 1981 يتحدث عن تاسيس الشركات ايضا بالاضافة إلى القوانين 23 لسنة 1989 و43 لسنة 1974، هذه القوانين «يتوه» فيها المستثمر، ويتساءل مع أى جهة يتم التعامل؟! هيئة الاستثمار، مصلحة الشركات، اضاف القاضى أن القانون الواحد به نصوص «معوقة»، فالقانون 59 لسنة 1981 الخاص بتاسيس الشركات ينص على عرض طلب التاسيس على لجنة تاسيس الشركات، ومحدد بنفس القانون شروط التاسيس فالامر واضح، ولايحتاج إلى لجنة تدرس وتبحث وتضيع الوقت فى الاجتماع ولابد من أن ينظم النشاط الاقتصادى فى اطار واحد يراعى فيه اطلاق حرية الاستثمار، ويوضح حقوق وواجبات المستثمرين هذا ياتى عن طريق توحيد القوانين، إذا كان دمج هذه القوانين صعبا، أو غير ملائم فى بعض المجالات، فلابد من تقليل هذه القوانين من جانبه أوضح المستشار رجب سليم أن هناك نظرية اقتصادية تقول: إن رأس المال جبان، فكيف يمكن أن تستثمر الأموال فى دولة يتخبط فيها النظام الضريبى، فى حين نجد بلادا أخرى تشجع الاستثمار عن طريق ما يطلقون عليه «جنة الضرائب» فانواع الضرائب كثيرة «دمغة ـ مبيعات ـ ايرادات صناعية وتجارية ـ عقارات»، الضرائب تؤدى مقابل خدمة، فعلى اى اساس فرضت ضريبة الدمغة، التى تؤدى إلى رأس المال عن طريق شرائح تصاعدية، تدفع بملايين الجنيهات وبدون مبرر.اضاف سليم أن للضرائب مشاكل كثيرة بين المستثمرين والحكومة هذه المشاكل تملا المحاكم وادارات الفتوى بمجلس الدولة، على سبيل المثال عندما صدرت التعليمات التنفيذية لقواعد تقييم وعاء الضريبة للجهات التى تتعامل بالعملات الأجنبية، ظهر خلاف حول تقييم وعاء الضريبة المستحقة على الممول أو المنشأة الاقتصادية التى تتعامل بالنقد الأجنبى، فلابد من عمل تشريع موحد بجميع أنواع الضرائب المختلفة فى نصوصه وبه فترة سماح اكبر للمستثمرين.

أما محمد عبدالمجيد اسماعيل المستشار بمجلس الدولة فيتجول بنا فى قوانين الجمارك ليؤكد أن مشاكلها عديدة وتظهر فى استخدام التشريعات التى مر عليها 30 سنة وأكثر والتى الغيت، وعدم قيام مصلحة الجمارك بتوفيق اوضاعها بعد القانون 186 وهناك بعض الهيئات القومية، صدرت بانشائها عدة تشريعات نصت على اعفاء المعدات والآلات التى تستوردها من الضرائب والجمارك.فى نفس الوقت نصت اتفاقية المعونة الفنية الاقتصادية بين مصر وأمريكا على اعفاء بعض المواد والمهمات التى تستخدم فى المشروعات من الرسوم الجمركية وظل هذا ساريا، حتى صدر القانون 91 لسنة 1983 والغى الاعفاءات السابقة أيضا صدر القانون 186 لسنة 1986 الصادر بتنظيم الاعفاء الجمركى واعطى فترة سماح للجمارك لتوفيق اوضاعها، لكن الجمارك لم تفعل ذلك حتى الأن، مما أدى إلى حدوث نوع من الغموض الجمركى، فاى شىء معفى من الجمرك؟! وبالتالى ظهر العديد من المنازعات بين الهيئات والجمارك.

قطاع الزراعة

الاقتصاد المصرى

(قطاع الزراعة)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	استكمال البنية الاساسية	عزة على	الاهرام	٣٩٦١٣	١٩٩٥	١٤
٢	الزراعة الجناح الثانى للتنمية	ماجد منير	الاهرام المسائى	٢١٩١	١٩٩٧	١٦
٣	خطوات ثابتة لقطاع الزراعة	الجريدة	العالم اليوم	١٩٠٠	١٩٩٧	١٨

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عزة على
الموضوع الفرعى :	قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	٣٩٦١٣
المصـــــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـــدور :	٩٥/٥/٢٢



قراءة فى أرقام خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٦/٩٥

استكمال البنية الأساسية لمشروعات استصلاح الأراضى ونشر الصناعات الصغيرة والمغذية

كتبت ـ عـزة عـلى:

تشكل خطة ٩٦/٩٥ السنة الرابعة من الخطة العشرينية بعيدة المدى التى بدات عام ٨٢/٨١ وهى فى ذات الوقت السنة الرابعة من الخطة الخمسية الثالثة وتتميز هذه الخطة بانها تمثل بدايات تعميق التخطيط وتبنى الاستراتيجية المكانية القومية على اساس شامل، وهى بذلك تحمل فى طياتها، بالاضافة الى ماتم تدبيره من اعتمادات فى خطة ٩٥/٩٤ . الاتجاه الذى لارجعة فيه لجعل البعد المكانى من اساسيات التخطيط ومكونات عناصر مبناه والمكمل لاتجاهات التخطيط القطاعى.

توضع الخطة فى اطار عدة اعتبارات الأول منها الخط الاستراتيجى للخطة القومية بعيدة المدى والتنمية اليها والتى تؤكد من استمرار تركيز المتنمية واستقرارها.

ثانيا: الظروف والمتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية والاقليمية، بدءا من التكتلات والاسواق الاقتصادية القديمة والمستحدثة الى تحرير التجارة العالمية متفهمة لقواعدها وقوانينها مؤكدة تامين الجودة كاحد المداخل الرئيسية لايجابية المؤشرات الاقتصادية وتعظيم القدرة على المنافسة فى الأسواق المحلية والخارجية على حد سواء.

٢٢٥ ألف فدان زيادة فى المساحات المنزرعة قمحا

التركيز على تنفيذ مشروعات التنمية الشاملة خاصة بمحافظات الصعيد

د. كمال الجنزورى

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : عزة على

الموضوع الفرعى : قطاع الزراعة — رقم العـــــدد : ٣٩٦١٣

المصــــــــدر : الأهرام — تاريخ الصـــدور : ٩٥/٥/٢٢

ثالثا: إن العالم يمر بمرحلة انتعاش نسبى حيث تتزايد معدلات النمو حيث يقدر لها ان تصل الى نحو ٣,١ ٪ من عام ٩٥ مقابل ٢.٤٪ فى عام ٩٤ وفى دول الاتحاد الأوروبى من المتوقع ان يرتفع المعدل الى ٢.٩ فى عام ٩٥ مقابل ٢.١ ٪ ويتوقع ان يصل معدل النمو فى دول شرق أسيا الى ٦.٣ ٪ مع نهاية هذا العام.

وعلى المستوى المحلى فإنه يلاحظ أن معدلات النمو أخذت طريقها إلى الارتفاع الى مستويات تتجاوز معدل النمو السكانى، فقد زاد الناتج المحلى الاجمالى خلال السنوات الثلاث ٩٥/٩٢ بالأسعار الثابتة لعام ٩٢/٩١ من ١ ١٣١ مليار جنيه الى ١٤٥.٨ مليار جنيه بزيادة قدرها ٧ ١٤ مليار جنيه بنسبة ١١.٢٪ وبمعدل نمو سنوى فى المتوسط قدره ٣,٦٥٪ كما زاد ناتج القطاع الخاص من ٨٠.٣ مليار جنيه الى ٩٠.٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٠.٦ مليار جنيه بنسبة ١٣.٢٪ وبمعدل نمو سنوى ٤.٢ ٪ فى المتوسط.

لذلك فقد ركزت خطة ٩٦/٩٥ على زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ليقترب من ثلاثة أمثال معدل الزيادة السكانية مع استمرار العمل على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وخفض معدل التضخم السنوى وتحسين مركز الميزان التجارى والعمل على تحقيق التوازن السكانى والمكانى تدريجيا من خلال خطط التنمية الاقليمية طويلة المدى.

رابعا : التركيز على الارتقاء بالمناطق العشوائية ووضع الحلول اللازمة والمناسبة للارتفاع بمستواها

خامسا : اتخاذ الخطوات الايجابية والعملية لحل مشكلة البطالة وتشجيع القطاع الخاص نحو توظيف القوى العاملة والاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة مع الاسراع فى استكمال وانشاء البنية الاساسية اللازمة لقيام أنشطة استصلاح واستزراع الاراضى ونشر الصناعات الصغيرة والمغذية.

سادسا : زيادة دور القطاع الخاص والتعاونى فى الاسهام فى الانتاج والخدمات وفى تحقيق معدلات التنمية المستهدفة وتوسيع قاعدة الملكية.

وتشير اتجاهات الخطة الى اعتمادها فى زيادة الموارد على الانتاج المحلى مما يؤدى الى الارتفاع بالناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق الثابتة «اى اسعار ٩٢/٩١، الى نحو ١٥٣.٧ مليار جنيه مقابل ١٤٥.٨٥ مليار جنيه ينتظر تحقيقها فى الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق الثابتة نحو ٨.٣ مليار جنيه بنسبة ٨ ٨٣٪ من اجمالى الزيادة المستهدفة فى الموارد لعام ٩٦/٩٥

والتى تقدر بنحو ٩.٩ مليار جنيه. حيث تستهدف الخطة ان يكون مصدر الزيادة فى الناتج المحلى بدرجة اساسية ممثلا فى زيادة الانتاج من القطاعات السلعية، اذ تهدف الخطة الى تحقيق معدل نمو لتلك القطاعات يبلغ ٥٪ نتيجة لنمو الناتج الزراعى المستهدف بنحو ٦ ٣٪ والناتج الصناعى بمعدل ٨٪ وناتج الكهرباء بمعدل ٤.٥ ٪ وناتج التشييد والبناء بمعدل ٦.٤ فى حين ينمو ناتج البترول ومنتجاته بنحو ١.٣ ٪ فقط حفاظا على ثروتنا البترولية.

فى الوقت الذى استهدفت فيه الخطة احداث معدلات نمو مرتفعة فى قطاعات الخدمات الانتاجية والاجتماعية وذلك لتحقيق الترابط والتكامل بين قطاعات الاقتصاد القومى اذ تهدف الخطة أن ينمو ناتج قطاع النقل والمواصلات والتخزين بمعدل ٦.٥٪ وقطاع التجارة بمعدل ٥.٢ ٪ ويبلغ معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات الانتاجية فى مجموعها حوالى ٦٪ .

وقد انعكست هذه الاهداف التى تضمنتها الخطة على توزيع الاستثمارات الثابتة والذى يستهدف تنفيذ ما قدره ٣٤.٨ مليار جنيه بما يعادل نحو ٢١٪ من الناتج الاجمالى ومقابل استثمارات ثابتة لتوقع تنفيذها عام ٩٥/٩٤ تبلغ ٣٣ مليار جنيه بما يعادل ٢١.٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى وكان نصيب هذه الاستثمارات بالنسبة للقطاعات السلعية ٥٠,٥٪ الحجم الكلى للاستثمار ويأتى قطاع الصناعة فى المرتبة الأولى من تلك القطاعات اذ حظى بنحو ٢٢.٩٪ من الحجم الكلى للاستثمارات ونحو ٤٥,٤٪ من حجم الاستثمارات المخصصة للقطاعات السلعية يليها قطاعات الزراعة والبترول والكهرباء بنسب تبلغ ٨.٨ ٪ و ١١.٥٪ و ٦.٦٪ على التوالى.

كما خصص لقطاعات الخدمات الإنتاجية نحو ١٩.٣٪ من الحجم الكلى للاستثمارات الثابتة ويتصدرها قطاع النقل والمواصلات اذ خصص له نحو ١٢.٤٪ وتبلغ حجم الاستثمارات المخصصة لقطاعات الخدمات الاجتماعية نحو ٣٠.٢٪ من الحجم الكلى وقد حظى قطاعا الاسكان والمرافق بالنصيب الاكبر حيث تبلغ نسبة استثماراتهما ٢١.١٪.

وقد تضمنت خطة عام ٩٦/٩٥ استثمارات قدرها ٣٩٢٧.٧ مليون جنيه لقطاع الزراعة بأنشطته المختلفة يقوم قطاع الاعمال بتنفيذ مايعادل نحو ٦٢.٣٪ من جملتها بقيمة قدرها ٢٤٤٢.٥ مليون جنيه ويقوم الجهاز الحكومى بتنفيذ ١٤٨١.٢ مليون جنيه. وقد روعى فى توزيع تلك الاستثمارات على المشروعات ما يلى: أولا: اعطاء دفعة قوية لمشروعات الاستكمال حتى يمكن الانتهاء من الأعمال التى بدىء فى تنفيذها خلال سنوات سابقة لتصبح طاقات انتاجية تعمل على زيادة الانتاج القومى. ثانيا: التغلب على المشاكل والمعوقات التى تواجه الاستفادة الكاملة من المساحات المستصلحة وتوفير الاستثمارات اللازمة للانتهاء من محطات الصرف بمناطق جنوب وشمال سهل الحسينية وسهل جنوب بور سعيد وأم الريس، ولتكسية جوانب ترعة امتداد البستان للانتهاء من تجديد وتنفيذ محطات الرفع بمنطقتي المراشدة الجديدة ووادى النقرة. ثالثا: توفير مصادر التيار الكهربائى اللازمة لتغذية مشروعات الاستصلاح من حيث إقامة محطات المحولات وشبكات الكهرباء هذا بالاضافة لاقامة مخرات السيول لحماية مشروعات الوجه القبلى.

هذا بالاضافة الى التركيز على مشروعات سيناء المدرجة ضمن المشروع القومى لتنمية سيناء وقد ترجمت الخطة ذلك من خلال وضع أسلوبين للتنمية فى قطاع الزراعة

● أولا: التنمية الراسية حيث تضمنت الخطة لوزارة الزراعة وأجهزتها استثمارات قدرها ٣٦٠,٩ مليون جنيه موزعة حسب طبيعة المشروع بحيث تخص مشروعات الاستكمال نحو ١٧٦.٨ مليون جنيه تمثل ٤٩٪ من جملة استثمارات الوزارة، كما خصص للمشروعات الجديدة والتوسعات فى المشروعات القائمة نحو ١٦٤.٣ مليون جنيه تعادل ٤٥.٥٪

● ثانيا : التنمية الافقية حيث تبلغ جملة الاستثمارات المستهدفة للتنمية الأفقية والتى يتم تنفيذها من خلال وزارة استصلاح الاراضى والاجهزة التابعة لها عن ٥٥٠ مليون جنيه يقوم القطاع الحكومى بتنفيذها وهى فى جملتها موزعة بين ٢٦٤.٨ مليون جنيه لمشروعات الاستكمال تمثل نحو ٤٨.١٪ من جملة استثمارات الوزارة ونحو ٢٨١.٥ مليون جنيه للمشروعات الجديدة والتوسع

● ثالثا: البدء فى تنفيذ محطات الرفع بمشروعى وادى النقرة والمراشدة واستكمال أعمال الكهرباء اللازمة لجميع المشروعات وانشاء مخرات السيول التى تحمى هذه المشروعات من أخطار ومضار السيول.

● رابعا: استكمال أعمال البنية الاساسية لمساحة ٥٧ الف فدان من جملة مساحات الاستكمالات بالخطة الخمسية ٩٧/٩٢ والبدء فى انشاء البنية الأساسية فى مساحة ١١٠ الاف فدان جديدة يتم تنفيذ ٥٠.٣ الف فدان بواسطة قطاع الأعمال العام و ٥٩.٧ الف فدان بواسطة قطاع الأعمال الخاص.

وتستهدف الخطة فى مجال مشروعات الاستصلاح الداخلى استصلاح ١٤٠ الف فدان منها ٣٤٠ الف فدان يقوم بتنفيذها قطاع الاعمال العام بهدف توزيعها على نحو ٨ الاف خريج، ومن المستهدف قيام القطاع الخاص بجميع تنظيماته وهيئاته بأعمال الاستصلاح الداخلى لمساحة ١٠٠ الف فدان كما تستهدف خطة ٩٦/٩٥ إنتاج نحو ١٦,٠٢٨ مليون جنيه من الغلال بنقص ٦٤٠ الف طن عما هو متوقع فى خطة ٩٥/٩٤ وذلك بسبب انخفاض المساحة المستهدف زراعتها من الارز من ١.٣٧٢ مليون فدان عام ٩٥/٩٤ الى نحو ٩٠٠ الف فدان مستهدف زراعتها عام ٩٦/٩٥ والذرة الرفيعة من ٣٧٤ الف فدان عام ٩٥/٩٤ الى ٢٨٥ الف فدان ٩٦/٩٥ رغم الزيادة فى مساحة القمح من ٢.٢٧٥ مليون فدان عام ٩٥/٩٤ الى نحو ٢.٥ مليون فدان عام ٩٦/٩٥ لتقليل الفجوة الغذائية وتقليل الواردات منه. ومساحة الذرة الشامية من ٢ مليون فدان ٩٥/٩٤ الى نحو ٢.٢٩٥ مليون فدان ٩٦/٩٥.

كما تستهدف زيادة انتاج الحاصلات السكرية نحو ١٣,٥٣٤ مليون طن بزيادة ٢٣٥ الف طن عما هو متوقع ٩٥/٩٤ لزيادة المساحة المنزرعة من بنجر السكر بنحو ١٠ الاف فدان عما هو متوقع ٩٥/٩٤.

وانتاج ١٦ مليونا و ٩٤١ الف طن من الخضر والبصل بزيادة نسبتها ١٠.٨ ٪ عما هو متوقع ٩٥/٩٤

وزيادة انتاج ٤٥٧ الف طن من لحوم الماشية بزيادة ٩ الاف طن عما هو متوقع ٩٥/٩٤ وزيادة انتاج لحوم الدواجن الى ٢٠٢ الف طن بزيادة ٥ الاف طن وفى مجال الانتاج السمكى تستهدف انتاج نحو ٣٩٠ الف طن أسماك بزيادة عما هو متوقع ٩٥/٩٤ بنحو ١٠ الاف طن أسماك

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد منير
الموضوع الفرعى :	قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	٢١٩١
المصـــــدر :	الأهرام المسائى	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٤/٢٦

الزراعة الجناح الثانى للتنمية الإقتصادية

إذا كانت الصناعة هى أحد جناحى التنمية الاقتصادية فى مصر فإن الزراعة هى الجناح الثانى والذى له مستقبل كبير فى إطار خطط الدولة..

وقطاع الارشاد الزراعى هو المحرك لقطاع الزراعة وهو عنصر أساسى من عناصر تنميتها بما يقوم به من دور حيوى فى جوانب تقنية الزراعة.

ومع ذلك فإن البعض يرى أن قطاع الارشاد الزراعى لا يجب أن يقتصر دوره على التقنية الزراعية وإنما يجب أن يمتد ليشمل الأنشطة الانتاجية فى مجال التنمية الزراعية لتحقيق هدف الحكومة فى زيادة الانتاج.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : ماجد منير
الموضوع الفرعى : قطاع الزراعة | رقم العـــــدد : ٢١٩١
المصـــــــدر : الأهرام المسائى | تاريخ الصـــدور : ٩٧/٤/٢٦

الدكتور فوزى نعيم محروس، رئيس قطاع الارشاد الزراعى بوزارة الزراعة، يقول ان الارشاد الزراعى يعد من افضل المداخل التى يمكن الاعتماد عليها لتحديث الزراعة وتحقيق التنمية الريفية المتواصلة. نظراً لما يتمتع به جهاز الإرشاد الزراعى من مصداقية وشرعية، ساعد فى بنائها وتكوينها عمليات الصقل والتدريب والتأهيل المستمر والتعامل عن قرب من هذه الفئات السكانية لفترات زمنية طويلة

ويضيف انه فى ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة فى قطاع الزراعة والتى تستهدف تحقيق المزيد من التحرر الاقتصادى من خلال نظام السوق الحر والذى يتمثل فى تحرير الانتاج الزراعى بمستلزمات انتاجه، وكذلك مخرجاته من خلال التسويق الزراعى للمنتجات والحاصلات الزراعية.

وفى ضوء الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المستهلك وحرية المنافسة ومنع الاحتكار، ووضع مواصفات قياسية للسلع والمنتجات، وكذلك التشريعات الخاصة بالحد من التلوث وحماية البيئة وصيانتها. كان من الضرورى على جهاز الارشاد الزراعى ان يطور من نفسه ومن نوعية الخدمة التى يقدمها لجمهور المسترشدين، وان يقتحم مجالات اخرى

غير تقليدية استلزمتها ظروف الواقع المعاصر، الذى يمر به العالم

ومن هذا المنطلق كان للارشاد الزراعى ادوار تنوعت وتباينت ولم تعد قاصرة على عمليات انتاج المحاصيل بل امتدت لتشمل الإنسان نفسه وهو المحرك الأساسى لعمليات الانتاج من خلال توعيته فى مجال الثقافة السكانية بابعادها المختلفة وربط السكان بجميع مظاهر الحياة فى المجتمع الريفى.. كما تطرق الارشاد الزراعى إلى البيئة وتلوثها ومحاولة الحفاظ عليها لخدمة الاجيال الحالية والقادمة باعتبار ان البيئة هى الوعاء الذى تحدث داخله جميع العمليات والانشطة فى منظومة الانتاج الزراعى

الحد من الفاقد

ويشير الدكتور فوزى نعيم محروس إلى انه فى مجال الحد من الفاقد من الموارد الأرضية، يقوم جهاز الارشاد الزراعى بتوعية المزارعين من خلال الحقول الارشادية بانشطة التكثيف الزراعى التى تتيح استثمار عنصر الأرض افضل استغلال كما يقوم كذلك بعمل التجمعات الارشادية المختلفة للتغلب على مشكلة التفتت الحيازى، بالإضافة إلى الانشطة الأخرى من خلال الندوات والاجتماعات الارشادية التى تهدف إلى توعية المزارعين بأضرار التجريف والآثار السلبية الناتجة والقوانين التى تحرم البناء على الأراضى الزراعية

وفيما يتعلق بدور الارشاد الزراعى فى الحد من الفاقد من الموارد المائية، يتم توعية المزارعين واقناعهم بتبنى تنفيذ عدد من السياسات والتى تشمل اختيار انسب طرق الرى التى يتحقق معها الاستخدام الامثل لهذه الموارد بدلا من نظام الرى بالغمر بالاضافة الى تبطين قنوات الرى . الفرعية على الاقل . لمنع الفاقد فى المياه عن طريق التسرب والتسوية الجيدة للارض باستخدام الاساليب الحديثة لمنع الاسراف فى استخدام مياه الرى وتشجيع المزارعين على الرى الليلى للحد من تدفق المياه وفقدانها

حماية البيئة

ويتولى قطاع الارشاد الزراعى مهاما عديدة فيما يتعلق بالحد من التلوث بالمبيدات وتجنب اثارها الضارة ويوضح هذه المهام المهندس عبدالعزيز الصغير رئيس الادارة المركزية للارشاد الزراعى والتى تتضمن توعية المزارعين بالاساليب البديلة لمكافحة الافات مثل المكافحة البيولوجية واقناع المزارعين بزراعة السلالات الجيدة المقاومة للافات والتوسع فى استخدام مبيدات ضعيفة الأثر على صحة الانسان واقل تأثيرا على البيئة

كما يقوم الارشاد الزراعى بتوعية وارشاد المزارعين بكمية المبيدات اللازم استخدامها للفدان، وكذلك نوع المبيد المستخدم والملائم لكل محصول على حدة وكيفية تحضير وتجهيز هذه المبيدات بالطريقة السليمة والآمنة علاوة على توعية المزارعين بالوقت والميعاد المناسب والفعال لرش المبيدات وكيفية الرش والاحتياطات الواجب مراعاتها عند الرش، من حيث الملابس الواقية والاجراءات الفنية وكيفية التصرف عند حدوث حالات تسمم

كما يتولى الارشاد الزراعى القيام بدور مهم فى مجال الحد من التلوث بالاستخدام المكثف للاسمدة الكيماوية من خلال التوعية بضرورة الالتزام بالدورة الزراعية والتركيب المحصولى الأمثل الذى يضمن كامل انتاج هذه المحاصيل والاستفادة من تثبيت الازوت الجوى لتقليل الاعتماد على الاسمدة النتروجينية وتطبيق الاساليب التى تضمن تقليل التلوث من العناصر السمادية وتحقيق التوازن البيئى

الارشاد التسويقى

ويؤكد المهندس عبدالعزيز الصغير ان الارشاد الزراعى يضطلع حاليا بمهام جديدة فى مجال حيوى للغاية وهو الارشاد فى مجال التسويق وما يتطلبه ذلك من مهارات فى التقنية والتسويق وتقديم المشورة للمنتج الزراعى وخاصة فى مجال الانتاج للمحاصيل البستانية وتم انشاء ادارة للارشاد التسويقى تتولى تدريب جهاز قادر على ان يكون حلقة وصل فعالة بين المسترشدين ومراحل العمل التسويقى وتحديد الاحتياجات التسويقية، بناء على دراسات ميدانية تجرى فى عدد من المحافظات التى تعانى من المشاكل التسويقية، وتخطيط نظام متكامل لتوزيع السلع والخدمات وتسعيرها بالتنسيق مع الأجهزة الاخرى فى هذا المجال، وكذلك تعريف المستهلك باماكن وجودها وتخطيط وتنفيذ برامج ارشادية فى مجال العمل التسويقى والتنبؤ بالاسعار وتوعية المزارعين بأهمية العناية بجودة المنتج، وكذلك الاهتمام بعمليات التداول مثل الجمع او الجنى والتعبئة والتغليف والتخزين، وتأثير ذلك على تسعير هذاالمنتج سواء فى السوق المحلية او الخارجية مما ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا فى رفع مستوى معيشة المزارع

مطلوب الاهتمام بالأنشطة التى تخدم زيادة الانتاج وجودته

قاعدة معلومات

كما تتولى ادارة الارشاد التسويقى العمل على تكوين قاعدة معلومات وبيانات واحصاءات لتساعد فى توجيه العمل على المستويين المركزى والمحلى للوصول الى الاهداف المطلوبة واصدار نشرات ارشادية تسويقية على فترات تتزامن مع موسم نضج المحاصيل المختلفة والموسمية ودراسة التوقعات السعرية ،تعريف المزارعين بها حيث يقوم المزارع عادة بزراعة المحصول الذى يرتفع سعره فى موسم معين وتزداد المساحة المزروعة بهذا المحصول فى الموسم التالى مما يؤدى الى زيادة العرض وانخفاض السعر وتحقيق خسارة مؤكدة وفى هذا المجال تكون دراسة التوقعات السعرية للمحاصيل من الأهمية بمكان لتغطية قيمة الانتاج الزراعى وتجنب الخسارة

ويشير الى انه قد تم اختيار مسئول للارشاد التسويقى على مستوى مديريات الزراعة ويجرى اعداد برنامج تدريبى يشترك فيه الباحثون من معهد بحوث البساتين ومعهد بحوث الارشاد الزراعى بالاشتراك مع معهد بحوث الاقتصاد الزراعى فى تصميم واعداد نشرة شهرية عن اخبار السوق تحتوى على بيانات ومعلومات تساعد منتجى الخضر والفاكهة على وضع سياستهم التسويقية بما يحقق لهم عائدا مجزيا كما تحتوى على تحركات اسعار اغلب المحاصيل الموجودة فى الاسواق ومقارنة اسعار كل محصول فى الاسواق من خلال رسوم بيانية خاصة وتحتوى ايضا على المواصفات القياسية للنوعيات المتازة من محاصيل الخضر والفاكهة ومتوسطات اسعارها فى الاسواق المختلفة مما يساعد المنتج على معرفة السعر الذى يجب الحصول عليه اذا قام بعمليات الفرز والتدريج ويتم ابلاغ المحافظات بنشرة يومية عن اسعار الجملة فى اسواق العبور والمنصورة والاسكندرية يتم توزيعها على المراكز الادارية واطلاع المزارعين والمنتجين عليها

وعلى الجانب الاخر يقوم الارشاد الزراعى بدور جديد فى مجال الثقافة السكانية اعتمادا على انتشاره فى المجتمعات الريفية ويقول الدكتور احمد جمال وهبه مدير مشروع دمج الثقافة السكانية فى الارشاد الزراعى انه على الرغم من الجهود التى تبذل لزيادة وعى الاسرة المصرية بمزايا الاسرة الصغيرة الا ان الامر يزداد صعوبة فى المجتمعات الريفية حيث يزداد تأثير القيم على سلوكيات الافراد ويزداد الامر صعوبة عندما تتعلق هذه المسائل بالمرأة الريفية، وهنا يبرز دور جهاز الارشاد الزراعى كوسيلة فعالة فى هذا المجال المتعلق بالتثقيف والتعليم السكانى فى الريف المصرى نظرا لانتشار الكبير لهذا الجهاز ووجوده فى جميع قرى ونجوع مصر وبما يمكن من معينات سمعية وبصرية ومواد الاعلام والتعليم والاتصال ومايتمتع به المرشد الزراعى عن خبرة عريضة نتيجة عمليات التدريب والنقل المستمر اثناء الخدمة الامر الذى جعله يحظى بثقة واحترام المزارعين

ويشير الى انه فى اطار العمل الريادى والمتميز لجهاز الارشاد الزراعى فى جميع نواحى الحياة فى البيئة الريفية والتى فرضتها متغيرات الواقع المعاصر يتم تنفيذ مشروع دمج الثقافة السكانية فى الارشاد الزراعى من خلال التعاون بين منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ووزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة الصحة والمجلس القومى للسكان لتمكين وزارة الزراعة من القيام بدورها فى تنفيذ السياسة القومية للسكان من خلال استراتيجية قطاعية واضحة المعالم لادماج مفاهيم التعليم السكانى ضمن البرامج التدريبية للعاملين بالارشاد الزراعى ليقوموا بدورهم فى توعية الأسر الريفية من خلال الحملات الارشادية التى توجه الى جميع فئات السكان الريفيين

ماجد منير

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	–
الموضوع الفرعى :	قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	١٩٠٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٧/٥/٤

تؤكد المؤشرات العلمية، ارتفاع معدلات الاداء فى جميع مجالات الانتاج الزراعى وزيادة الرقعة الزراعية والمساحة المحصولية. وقد خطا القطاع الزراعى خطوات واسعة على طريق الاصلاح والتحرر الاقتصادى.
وتعاظم دور القطاع الخاص فى هذا القطاع إلى حد ان بلغ الناتج المحلى الاجمالى الزراعى نحو 24 ملياراً و 470 مليون جنيه، منها 318 مليون جنيه فقط قيمة مساهمة القطاع العام، و24 ملياراً و 152 مليون جنيه للقطاع الخاص.

خطوات ثابتة لقطاع الزراعة على طريق الاصلاح الاقتصادى

قطاع الزراعة من اوائل القطاعات التى سارت بخطوات ثابتة على طريق الاصلاح الاقتصادى

ومن اهم الاجراءات التى تم تنفيذها لتحرير الاقتصاد الزراعى

– الغاء التركيب المحصولى الاجبارى ليحل محله التركيب المحصولى التاشيرى وفقاً لاحتياج المزارع وربحية المحاصيل المختلفة.

– تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين على استصلاح وتملك الاراضى الجديدة

– زيادة دور القطاع الخاص وتقليص دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى توزيع مستلزمات الانتاج.

– تحديث وتطوير القطاع المصرفى النوعى المرتبط بالريف ليكون اكثر كفاءة.

وقد ارتفعت معدلات الاداء لكافة المجالات فى الانتاج الزراعى خلال الفترة من 1996/82 الامر الذى تؤكده مجموعة من المؤشرات.

– ارتفاع معدل النمو فى الانتاج الزراعى من 2٪ إلى 3.1٪

– زيادة الرقعة الزراعية من 6.2 مليون فدان لتصل إلى 7.8 مليون فدان.

– زيادة المساحة المحصولية من 11.2 مليون فدان لتصل إلى 14.9 مليون فدان.

– بلغت الاستخدامات الاستثمارية المنفذة من 1982 حتى 1996 نحو 24989 مليون جنيه بنسبة 7.6٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال تلك الفترة

وتتضح الاهمية الاقتصادية للقطاع الزراعى من خلال ادائه المتميز والذى يؤكده عدد من الحقائق الخاصة بعام 1996.

– بلغ معدل النمو الحقيقى 3.1٪

– بلغ الناتج المحلى الاجمالى الزراعى نحو 33800 مليون جنيه موزعة بواقع 419 مليون جنيه قطاع عام ونحو 33381 مليون جنيه قطاع خاص بمعدل نمو 3٪.

– بلغ الناتج المحلي الاجمالى (بتكلفة عوامل الانتاج) نحو 24470 مليون جنيه موزعة بواقع 318مليون جنيه قطاع عام، ونحو 24152 مليون جنيه قطاع خاص بمعدل نمو سنوى 3.1٪

– قدرت قيمة الصادرات الزراعية بنحو 1360

– بلغ حجم الاستثمارات المنفذة بقطاع الزراعة والرى والصرف نحو 3742 مليون جنيه، بنسبة 7.6٪ من حجم الاستثمار العام

– بلغ الانتاج من الحبوب 16.8 مليون طن من الحاصلات السكرية، 13.5 مليون طن من الخضر، 15.2 مليون طن من الفاكهة والبلح 6.2 مليون طن.

– بلغ الانتاج من لحوم الماشية 457 الف طن، من لحوم الدواجن 202 الف طن، من الاسماك 390 الف طن.

– تم استصلاح نحو 1.5 مليون فدان خلال الفترة (82 ـ 1996).

مثل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه بالمحافظات المصدر الاول للائتمان الزراعى فى مصر، من اجل تحرير الزراعة المصرية بحيث تقلص دور البنك فى توفير مستلزمات الانتاج الزراعى مع تطوير ادائه فى مجال الائتمان وبما يتفق مع المتغيرات الاقتصادية فى مصر والعالم.

– بلغ اجمالى الارصدة المصرفية حتى نهاية يونيو 1996 نحو 4.1 مليار جنيه.

– بلغت جملة القروض الفنية والنقدية المنصرفة للمحاصيل الصيفية والنيلية موسم 1995 والمحاصيل الشتوية موسم 1996/95 نحو 19556.5 مليون جنيه.

– بلغ حجم القروض من الصندوق الاجتماعى خلال عام 1996/95 حوالى 39.561 مليون جنيه.

– بلغت جملة قروض الميكنة الزراعية المنصرفة للجمعيات والافراد نحو 307.4 مليون جنيه.

– بلغت جملة قروض (المشروع القومى للميكنة الزراعية) نحو 3.4 مليون جنيه.

– بلغ اجمالى القروض الزراعية فى مختلف قطاعات التعاون نحو 83.6 مليون جنيه

– بلغ حجم القروض الاستثمارية المنصرفة للتعاونيات نحو 13 مليون جنيه.

– بلغت ارصدة الحسابات الجارية للتعاونيات نحو 199.3 مليون جنيه فى مجال تسويق الحاصلات الزراعية

– تم تسويق نحو 196.5 الف قنطار قطن، ونحو 1743 الف اردب قمح.

– بلغت القروضه المنصرفة لتسويق الحاصلات الشتوية والصيفية نحو 100.7 مليون جنيه.

– فى مجال التنمية والاستثمار بلغ اجمالى المنصرف من قروض التصنيع الزراعى والصوب الزراعية نحو 165.9 مليون جنيه.

– بلغ اجمالي القروض المدعمة لاستصلاح الاراضى وتطوير نظم الرى نحو 4.8 مليون جنيه.

– بلغ اجمالى القروض الاستثمارية للتنمية الزراعية نحو 3.7 مليار جنيه.

– بلغ اجمالى المنصرف للعملاء فى اطار مشروع تسمين الماشية نحو 38.3 مليون جنيه.



قطاع البترول

الاقتصاد المصرى

(قطاع البترول)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مستقبل البترول فى مصر	طارق حجى	الاهرام	٣٩٧٠٩	١٩٩٥	١٩
٢	زيادة صادرات البترول	ممدوح الولى	الاهرام	٤٠٣٤٨	١٩٩٧	٢٠
٣	البترول حصاد ٩٧	عادل ابراهيم	الاهرام	٤٠٥٦٨	١٩٩٨	٢١

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : طارق حجى

الموضوع الفرعى : قطاع البترول — رقم العـــــدد : ٣٩٧٠٩

المصـــــــدر : الأهرام — تاريخ الصـــدور : ٩٥/٨/٢٦

مستقبل البترول فى مصر

يرنو ابناء مصر ممن يحلمون لها بمستقبل عامر بالاستقرار والازدهار لحياة اقتصادية قادرة على توفير فرص عمل حقيقية وكافية للاجيال الجديدة وقادرة فى نفس الوقت على إتاحة مستويات معيشية اكثر ارتفاعا من المستويات الحالية. ولايمكن تصور هذا الحلم بدون طفرة كبيرة فى اربعة مجالات رئيسية هى السياحة والبترول والتصنيع (وليس الصناعة) والزراعة (بمعنى تحويلها من زراعة تقليدية إلى زراعة عصرية تتحول من المناهج القديمة إلى المناهج الحديثة وتنتقل من الكم إلى الكيف).

طارق حجى

وبالنسبة للبترول (وهو محط اهتمام هذا المقال) فان احلاما كثيرة لاتزال تداعب خيال الكثيرين منا وتتمثل فى تحقيق اكتشافات كبيرة تساعد على تحقيق الوفرة المالية اللازمة لخطط التنمية التى بدونها يصعب تصور ذلك المستقبل الافضل المنشود. ويبقى السؤال: هل لهذا الحلم بتحول مصر الى دولة بترولية كبيرة أى أساس من العلم والدراسة وبالتالى الاحتمالات الواقعية؟

والجواب ببساطة إن احتمالات ان تتحول مصر الى دولة بترولية كبيرة هى احتمالات لا اساس لها على الاطلاق من العلم والبحث والدراسات والتجارب العملية. فالمؤكد أن احتياطيات مصر الحالية من البترول هى احتياطيات متواضعة (ما بين ٣ . ٤ الاف مليون برميل زيت بترول) وانه لايوجد اى أساس علمى لتصور إمكانية زيادة هذا الرقم باكثر من مضاعفته مرة واحدة (اى الوصول به الى ٦ . ٨ الاف مليون برميل زيت بترول) وحتى هذا الافتراض يعتبر إلى حد بعيد حدا بالغ التفاؤل ومرهونا بنجاح تصورات معينة تتعلق بالاحتياطيات المحتملة فى حوض خليج السويس البحرى وهو المكان الوحيد الذى يمكن ان نقول بطريقة علمية بانه لايزال يضم مايمكن ان نسميه احتمالات ممكنة لم تكتشف بعد. وعلى ضوء الدراسات العديدة التى اجرتها شركات عالمية مختلفة من بينها شركات كبرى تولى كاتب هذه السطور رئاستها لسنوات طويلة، فانى فى جانب المتفائلين بان حوض خليج السويس البحرى سوف يساهم فى زيادة احتياطيات البترول المؤكدة فى مصر ولكن فى ظل الحدود التى اشرت اليها قبل ذلك. وهى حدود متواضعة

ومعنى هذه النظرة ان مصر التى تمتلك احتياطيات مؤكدة من البترول لمدة تتراوح ما بين (١٠ . ١٥ سنة) قد تنجح فى إطالة عمر هذه الاحتياطيات إلا ان الاساس العلمى للتوقع لايسمح بتصور وجود احتياطيات بترولية لاكثر من (٢٥ . ٣٠ سنة)

ولايخفى عن القارئ أن الاحتمالات الحالية (١٠ . ١٥ سنة) والاحتمالات المتفائلة (٢٥ . ٣٠ سنة) يعتبران معا من قبيل الاحتياطيات الصغيرة والمتواضعة اذ ان كل هذه المدد تعتبر مددا قصيرة وصغيرة بالنسبة لحياة الشعوب والأمم ويكفى أن نتصور ان ٢٥ سنة من الآن لاتعدو ان تكون مثل ٢٥ سنة مضت اى سنة ١٩٧٠. وحتى على مستوى الحياة الفردية فانها فترة وجيزة للغاية

ومن المهم جدا هنا ان اذكر إن إطالة عمر احتياطيات مصر البترولية من ١٠ . ١٥ سنة إلى ٢٥ . ٣٠ سنة لايمكن ان يتحقق بمجرد الأمانى وإنما يتطلب جهودا سياسية وادارية وتخطيطية وتنفيذية كبيرة يجب ان تنطلق كلها من رؤية محددة لكيفية جذب رؤس الاموال العملاقة للشركات متعددة الجنسيات ذات الخبرة التقنية العالية لكى تستثمر فى مصر عمليات البحث عن البترول، وهى معادلة وإن كانت صعبة إلا ان قطاع البترول المصرى قد نجح منذ ١٩٧٣ فى صياغتها بشكل جيد، ولولا ذلك لما كان من الميسور توقيع ذلك العدد الكبير من الاتفاقيات البترولية والتى كانت بمثابة البوابة التى من خلالها تدفقت استثمارات هائلة وخبرات تقنية متقدمة هى التى ادت لتحقيق ما تحقق من زيادة كبيرة فى الاحتياطيات وزيادة أكبر فى معدلات الانتاج ولايعنى ذلك انني ممن يقولون انه ليس فى الامكان ابدع مما كان، فلاتزال توجد فرص عديدة لتحسين الصورة فى هذا المجال، ولكننى اردت ان اقول ان قطاع البترول المصرى قد نجح الى حد بعيد خلال ربع قرن من الزمان فى جذب استثمارات الشركات متعددة الجنسية والاستفادة من تقدمها التقنى بالشكل الذى سمح باطالة الاحتياطيات البترولية وزيادة معدلات الانتاج وبالتالى زيادة دخل مصر من العملات الحرة التى بدونها كان سيصعب تمويل العديد من برامج التنمية بما فى ذلك مشروعات البنية الاساسية

ولكن هل رسم الصورة بهذه الكيفية يتركنا أمام صورة قاتمة حيث ان عمر الاحتياطيات البترولية وفق اكثر الاراء تفاؤلا لايمكن ان يزيد عن ثلاثين سنة نمر خلالها بمرحلة طويلة من عدم القدرة على التصدير ثم نصل بعد ذلك الى مرحلة اشد صعوبة وهى مرحلة الاستيراد الكامل لكل إحتياجاتنا البترولية؟

والواقع يؤكد ان الصورة كان يمكن أن تكون كذلك لو اختفى منها جانب هام للغاية وهو جانب «الغازات الطبيعية»، فمصر التى لاتوجد اية ادلة عملية على إمكانية أن تصبح دولة بترولية كبيرة ولعشرات السنين تملك العديد من الادلة العلمية على إمكانية ان تصبح دولة هامة على مستوى احتياطيات ومعدلات انتاج الغازات الطبيعية

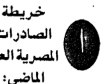
لقد اهملت مصر (لحسن الحظ!!) الغازات الطبيعية حتى منتصف الثمانينات ولكن منذ ١٩٨٥ بدأ قطاع البترول المصرى مسيرة ناجحة فى مجال خلق إطار عمل ممتاز قادر على حث شركات البترول العالمية للاستثمار فى مصر فى مجال البحث عن الغاز الطبيعى وتنمية المكتشف منه وانتاجه

ولم تكن تلك المسيرة سهلة على الاطلاق فقد اقتضت تقديم افكار جديدة كما انها قوبلت بمعارضة شديدة (وان كنت ومازلت اعتقد انها كانت معارضة منطلقة من رؤية وطنية لامجال للتشكيك فى اخلاصها) وخلال السنوات العشر الماضية نجح قطاع البترول المصرى فى تغيير افكار الشركات العالمية فيما يتعلق بجدوى الاستثمار فى مجال البحث عن الغاز الطبيعى وانتاجه فى مصر وفى البداية اقتنعت الشركات الاوروبية وحدها وبقيت الشركات الامريكية لفترة اطول على ترددها وعدم ايمانها بجدوى استثمار مئات الملايين من الدولارات فى هذا المجال مع تشكك واضح فى قدرة السوق المصرية على استيعاب كميات كبيرة من الغاز الطبيعى. الا ان الجهد الدؤوب لقطاع البترول المصرى خلال السنوات العشر الماضية قد اقنع الجميع بما فى ذلك الشركات الامريكية بجدوى الاستثمار فى مجال البحث عن الغاز فى مصر، وكانت النتيجة أنه حتى بالنسبة للشركات الأمريكية الكبيرة التى كانت تعبر عن شكوكها وعدم إيمانها بإمكانية أن تكون عمليات البحث عن الغاز الطبيعى فى مصر اقتصادية ومربحة فان هذه الشركات قد تحولت خلال السنوات الثلاث الاخيرة للاقبال الشديد على مناطق الغاز الطبيعى شمال دلتا نهر النيل وفى الصحراء الغربية لجمهورية مصر العربية

ولاشك أن الاهتمام بالغاز الطبيعى هو الامل الوحيد لمصر لكى تحقق وتضمن امانا استراتيجيا فى مجال الطاقة لما يقرب من نصف قرن من الزمان فمن المؤكد «علميا» ان مصر تستطيع بتكثيف العمل والاستثمارات فى مجال البحث عن الغاز الطبيعى ان تزيد احتياطياتها الحالية من الغاز الطبيعى بنسب عملاقة قد تفوق المضاعفة وقد تصل احتياطيات مصر من مستواها الحالى (٢٠ مليون مليون قدم مكعب) الى مستويات اعلى قد تبلغ ٤٠ . ٦٠ مليون مليون قدم مكعب) وتحقيق هذا المستوى العالى من الاحتياطيات قد يضمن لمصر امانا استراتيجيا فى مجال الطاقة حتى منتصف القرن الحادى والعشرين على الاقل كما سيضمن لها امكانية استمرار برامج التنمية الصناعية ومشروعات الطاقة الكهربائية وقد تبقى مشكلة اساسية هى مشكلة وقود وسائل النقل ولكنها مشكلة يمكن التعامل معها فى ظل وجود انتاج كبير من الغازات الطبيعية ولكن ما هى متطلبات تحقيق هذا الهدف الكبير وهو مضاعفة احتياطيات مصر من الغاز الطبيعى خلال عشر سنوات فقط؟ اول هذه المتطلبات ببساطة يتمثل فى تمكين قطاع البترول المصرى من ابرام اتفاقيات عديدة جديدة بالشروط التى يراها مناسبة لجذب رؤوس الاموال العملاقة والتكنولوجيا المتقدمة لعمليات البحث عن الغاز الطبيعى فى مصر والأهم من ذلك عمليات تنمية المكتشف من الغاز الطبيعى. وثانى هذه المتطلبات النهوض بمستوى شبكة نقل وتوزيع الغازات الطبيعية فى مصر (وربما لخارج مصر) والوصول بحالة هذه الشبكة الى المستوى العالمى للشبكات المماثلة فى امريكا الشمالية واوروبا

ولاشك عندى أن تحقيق هذين الشرطين ممكن وميسور اذا سمح للعمل فيهما أن يسير بعيدا عن الضغوط السياسية التى تنطلق من وجهات نظر قد تتناسب مع بعض الايديولوجيات ولكنها قطعا لاتتناسب مع حقائق العصر التجارية

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : ممدوح الولى
الموضوع الفرعى : قطاع البترول — رقم العـــــدد : ٤٠٣٤٨
المصـــــدر : الأهرام — تاريخ الصـدور : ٩٧/٥/٢٦



خريطة الصادرات المصرية العام الماضى:

زيادة صادرات البترول تؤدى لنمو الصادرات بنسبة ٢,٧٪ رغم تراجع السلع غير البترولية ١٤,٤٪.

تقرير أعده:
ممدوح الولى

اشار التقرير السنوى للجهاز المركزى للاحصاء حول التجارة الخارجية المصرية الى نمو قيمة العجز بالميزان التجارى المصرى خلال العام الماضى بالمقارنة لعام ١٩٩٥ بنسبة ١٤,٣٪ لتصل قيمة العجز الى ٣١,٩ مليار جنيه مقابل ٢٧,٩ مليار جنيه لقيمة العجز بالعام الأسبق بارتفاع اربع مليارات جنيه

وبلغ حجم التجارة الخارجية المصرية خلال العام الماضى ٥٦,٤ مليار جنيه مقابل ٥١,٨ مليار جنيه بنمو ٩٪ وتوزعت التجارة الخارجية خلال العام الماضى ما بين واردات بلغت قيمتها ٤٤,٢١٧ مليار جنيه . اى ما يوازى ١٣ مليار دولار . وصادرات بلغت قيمتها ١١,٢٧٧ مليار جنيه أى ما يوازى٣,٦ مليار دولار وبالمقارنة لعام ١٩٩٥ زادت قيمة الواردات خلال العام الماضى بنحو ٤,٣ مليار جنيه بنمو ١٠,٨٪ فى حين زادت قيمة الصادرات بنحو ٣٢٣ مليون جنيه بنسبة نمو ٢,٧٪.

وتراجعت قيمة الصادرات السلعية غير البترولية بنسبة ١٤,٤٪ خلال العام الماضى بالمقارنة لعام ١٩٩٥ فى حين زادت قيمة السلع تصديرها بنسبة ٩,١٪ كما زادت قيمة الصادرات البترولية بنسبة ٣٣,٧٪.

وبلغت قيمة الصادرات السلعية غير البترولية ٦,٤ مليار جنيه بنقص ١ مليار جنيه.

وبلغت قيمة الصادرات البترولية ٥,٥ مليار جنيه مقابل ٤,١ مليار جنيه بارتفاع ١,٣٩٣ مليار جنيه وبلغت قيمة السلع المعاد تصديرها ٢٧٣ مليون جنيه مقابل ٢٥٠ مليون بارتفاع ٢٣ مليون جنيه. ليبلغ اجمالى قيمة الصادرات من بترولية وغير بترولية وسلع معاد تصديرها ١٢,٢ مليار جنيه

وحسب التوزيع السلعى للصادرات المصرية مثلت صادرات البترول نسبة ٤٧,٤٪ من اجمالى قيمة الصادرات تليها السلع تامة الصنع بنسبة ٢٩,٢٪ والسلع نصف المصنعة بنسبة ١٤,٦٪ والمواد الخام ٦,٢٪ والقطن ٢,٦٪ من الاجمالى.

واشار التقرير الى ارتفاع قيمة الصادرات بالمقارنة لعام ١٩٩٥ من البترول الخام بنمو ١٦,٣٪ لتصل ٢,٧ مليار جنيه بارتفاع ٣٨٩ مليون جنيه وزادت صادرات منتجات البترول بنمو ٥٧,٥ لتصل ٢,٧ مليار جنيه بارتفاع ١ مليار جنيه. والبرتقال بنمو ٣٣٪ لتصل ٥٩ مليونا بارتفاع ١٤,٧ مليون والالومنيوم غير المخلوط بنمو ٩٪ لتصل ٥٥٧ مليونا بارتفاع ٤٨ مليونا. والارز بنمو ١٠٥٪ لتصل ٣٩٥ مليونا بارتفاع ٢٠٢ مليون

كما ارتفعت قيمة الصادرات من الاحذية بنمو ١١٪ ، ومتسحضرات التجميل بنمو ٨٢,٥٪ والاثاث الخشبى بنمو ٩٪ وادوية الطب البشرى بنمو ٢٤,٥٪. والعسل الأسود بنمو ١٨٧٪ وبطاريات السيارات بنمو ٥٥٪ والخضر المجمدة او المبردة بنمو ٣٪ وسكر القصب المكرر مصنوعاته بنمو ٣٪ والنباتات العطرية والطبية بنمو ١٩٪.

وعلى الجانب الاخر انخفضت قيمة الصادرات من القطن الخام خلال العام الماضى لتصل الى ٣١٢ مليونا بنقص ٢٠٥ ملايين جنيه بنسبة تراجع ٤٠٪. ومن غزل القطن بتراجع ٣٧٪ لتصل إلى ٦٥٧ مليون بنقص ٣٨١,٧ مليون. والاقمشة القطنية بتراجع ١٩٪. لتصل الى ٣٠١ مليون بنقص ٦٩,٦ مليون والملابس القطنية الجاهزة بتراجع ٥٪ الى ٨١٢ مليونا بنقص ٤٥,٦ مليون. ومن البطاطس بتراجع ٢٢٪ الى ٢٧١ مليونا بنقص ٧٥,٨ مليون ومن حديد التسليح بتراجع ٦٨٪ الى ٢٨ مليونا بنقص ٨٥,٨ مليون ومن الأسمدة بتراجع ٧٧٪ الى ٥٠ مليونا بنقص ١٧١ مليونا.

كما انخفضت قيمة الصادرات من البصل الطازج بتراجع ٣٦٪ والفول السودانى بتراجع ٣٩٪ والكتان الخام بتراجع ١٢٪ والطماطم الطازجة بتراجع ١٦٪ والمصنوعات الجلدية بتراجع ٢٥٪ والسجاد بتراجع ١١٪ والزيوت العطرية بتراجع ٣٪ وقضبان الالومنيوم بتراجع ٢٧٪ والمنتجات المسطحة بالدرفلة من الحديد والصلب بتراجع ٣٦٪.

١٤٪ نصيب الدول العربية

واشار التقرير الى نمو قيمة الصادرات المصرية الى الدول العربية بنسبة ٣,٦٪ خلال العام الماضى بالمقارنة لعام ١٩٩٥ لتبلغ ١,٦٨٧ مليار جنيه مقابل ١,٦٢٨ مليار بارتفاع ٥٩ مليون جنيه

ومثلت قيمة الصادرات للدول العربية بنسبة ١٤,١٪ من اجمالى قيمة صادراتها الى دول العالم البالغة ١٢,٢٧ مليار جنيه مقابل نسبة ١٣,٩٪ بالعام الأسبق.

وتصدرت السعودية للدول العربية المستقبلة للصادرات المصرية بنصيب ٤١٧ مليون جنيه بنسبة ٢٢,٨٪ من اجمالى الصادرات المصرية للدول العربية. تليها سوريا بنصيب ١٨٧ مليونا بنسبة ١١٪. وليبيا ١٧٦ مليون جنيه بنسبة ١٠,٦٪ والأردن ١٥١,٥ مليون بنسبة ٩٪ والامارات ١٥١ مليون جنيه بنسبة ٨,٥٪. واليمن ١٢٤ مليونا بنسبة ٧٪

وزادت قيمة الصادرات المصرية الى ١٢ دولة عربية فى حين انخفضت قيمتها الى تسع دول. وزادت قيمة الصادرات الى جزر القمر لتصل الى ٣١ الف جنيه مقابل لا شيء، والى موريتانيا بنسبة ١٦٨٠٪ لتصل الى ٨٩ الف جنيه مقابل خمسة الاف جنيه فقط. والى فلسطين بنسبة ٢٠٣٪ لتصل الى ٢٨ مليونا مقابل ٩,٢ مليون. والى اليمن بنسبة ١٩٣٪ وبنسبة ٤٤٪ الى الاردن وبنسبة ١٤٪ الى الكويت وبنسبة ١١٪ الى البحرين و٨٪ الى السعودية ونفس النسبة الى الامارات بالمقارنة لعام ١٩٩٥.

فى حين انخفضت قيمة الصادرات المصرية بتراجع ٦١٪ الى الصومال لتصل الى ٣٨٣ الف جنيه مقابل ٩٧٥ الف جنيه. والجزائر بتراجع ٤٩٪ لتصل ٥٣,٨ مليون مقابل ١٠٦,٤ مليون. والى المغرب بتراجع ٤٧٪ لتصل ٢٧,٤ مليون مقابل ٥١,٥ مليون والعراق بتراجع ٤٢٪ لتصل الى ٢٤٦ الف جنيه مقابل ٤٢٢ الفا والى لبنان بتراجع ٢٤٪ والى السودان بتراجع ١٢٪ والى تونس بتراجع ١٢٪ والى سلطنة عمان بتراجع ٢٪ ونفس النسبة الى ليبيا وسوريا.

تراجع الصادرات للولايات المتحدة

وتوزعت قيمة الصادرات المصرية خلال العام الماضى ما بين مناطق العالم بنسبة ٤٣٪ لدول غرب اوربا و٢٧٪ لدول أسيا و١٣٪ لدول امريكا الشمالية و١١٪ لدول شرق اوربا و٤,٨٪ لدول افريقيا و٣,٠٪ لدول أمريكا الجنوبية و٠,١٪ لاستراليا واقل من ذلك لدول أمريكا الوسطى.

واشار التقرير الى تراجع قيمة الصادرات المصرية الى دول امريكا الشمالية بنسبة ١٢,٤٪ كما انخفضت قيمة الصادرات الى دول امريكا الجنوبية بنسبة ٢٠ والى الدول الافريقية بنسبة ٥٪. وعلى الجانب الأخر زادت قيمة الصادرات المصرية الى دول امريكا الوسطى بنسبة ٤٦٪ والى دول شرق اوربا بنمو ١٢٪ والى الدول الاسيوية بنمو ١٣٪ والى استراليا بنمو ٨٪ والى دول غرب اوربا بنمو ٣,٨٪

وبلغت قيمة الصادرات المصرية الى دول امريكا الشمالية ١,٥ مليار جنيه مقابل ١,٨ مليار بنقص ٢٢٤ مليون جنيه وتسبب نقص الصادرات الى الولايات المتحدة الامريكية فى ذلك لتبلغ قيمة الصادرات اليها ١,٥ مليار جنيه مقابل ١,٧ [illegible] بنقص ٢١١ مليون جنيه بتر[illegible]ع ١٢٪. وبلغت قيمة الصادرات الى دول امريكا الجنوبية ٣٢ مليونا مقابل ٤٠ مليون بنقص ٨ ملايين. والى الدول الافريقية ٥٧٨ مليونا مقابل ٦١٠,٥٪ مليون بنقص ٣٣ مليونا.

وبلغت قيمة الصادرات الى دول شرق اوربا ١,٣ مليار جنيه مقابل ١,٢ مليار بارتفاع ١٤٤ مليونا. والى الدول الأسيوية ٣,٢ مليار جنيه مقابل ٢,٨ مليار بارتفاع ٣٨٣ مليون جنيه. والى دول غرب اوربا ٥,١ مليار جنيه مقابل ٤,٩ مليار جنيه بارتفاع ١٩٠ مليون جنيه ودول امريكا الوسطى ٥,٢ مليون جنيه مقابل ٣,٥ مليون بارتفاع ١,٦ مليون جنيه والى استراليا ستة ملايين مقابل ٥,٤ مليون بارتفاع نصف مليون جنيه.

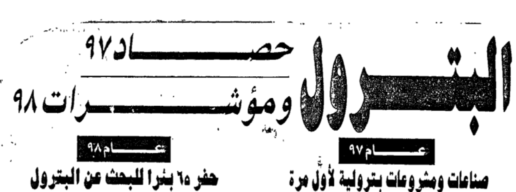
فائض تجارى مع اليونان

وبلغت قيمة الصادرات المصرية الى اسرائيل خلال العام الماضى ١٦٦ ١ مليار جنيه مقابل ٥٨٩,٩ مليون بارتفاع ٥٧٦,٨ مليون جنيه. لتمثل قيمة الصادرات المصرية لاسرائيل نسبة ٩,٥٪ من اجمالى صادرات مصر الى دول العالم البالغة ١٢,٢ مليار جنيه مقابل نسبة ٤,٩٪ خلال عام ١٩٩٥.

وكانت نسبة الصادرات المصرية الى كل الدول العربية قد بلغت ١٤,١٪ من اجمالى صادراتها الى دول العالم خلال العام الماضى بقيمة بلغت ١,٦٧٨ مليار جنيه.

وحقق الميزان التجارى المصرى عجزا مع معظم دول العالم خلال العام الماضى فى حين حقق فائضا مع اليونان وقبرص واسرائيل وسنغافورة وجنوب افريقيا. ومع الدول العربية حقق الميزان التجارى المصرى فائضا مع كل الدول العربية عدا تحقيقه عجزا مع السعودية وليبيا والصومال وموريتانيا والعراق.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عادل ابراهيم
الموضوع الفرعى :	قطاع البترول	رقم العــــدد :	٤٠٥٦٨
المصــــدر :	الأهرام	تاريخ الصــدور :	٩٨/١/١



عام ٩٧

صناعات ومشروعات بترولية لأول مرة

يتحمل قطاع البترول مسئولياتهافي تطوير وتنمية موارد مصر البترولية بالاضافة إلى تدعيم الأمن البترولى لمصر من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتى من البترول ومنتجاته وضمان قدر كاف منه لمواجهة احتياجات الأجيال القادمة.

وتنفيذا لهذه المسئوليات : كما يقول الدكتور حمدى البنى وزير البترول فإن حصاد عام ١٩٩٧ فى كافة مراحل الصناعة البترولية في مصر سواء في مجالات البحث عن البترول والغاز او استغلال الحقول المكتشفة اوتنفيذ مشروعات وصناعات بترولية لاول مرة .. يكشف عدة مؤشرات هامة منها انه تم توقيع ١٠ اتفاقيات بترولية جديدة مع ٩ شركات عالمية اجنبية وقطاع خاص مصرى وتونس لاول مرة فى مصر للبحث عن البترول في مساحات ١٠٤ الاف كيلومتر مربع بمناطق خليج السويس وسيناء والصحراء الغربية وتلتزم هذه الشركات بإنفاق ١١٧ مليون دولار كحد ادنى لحفر ٤٧ بئرا استكشافية جديدة، كما تم طرح ١٥ منطقة جديدة في المزايدة السنوية لعام ١٩٩٧ للبحث عن البترول في مساحات حوالى ١٣٢ الف كيلومتر مربع.

وشهدت مصر تحقيق ٣٥ كشفا بتروليا جديدا منها ١٥ كشفا للبترول الخام و ٢٠ كشفا للغاز الطبيعى بمناطق الصحراء الغربية والبحر المتوسط وخليج السويس والصحراء الشرقية

واعطت هذه الاكتشافات معدلات إنتاج مبدئية تقدر بحوالى ٢٤ الف طن يوميا من البترول الخام والغازات ومشتقاتها ونتيجة لتكثيف عمليات البحث والاستكشافات بمناطق الوجه القبلى باسوان وبنى سويف فقد تحقق اكتشاف البترول في الوجه القبلى لأول مرة حيث اكد كشف «كوم امبو» باسوان وجود الصخور الرسوبية الحاملة للبترول رغم ان البئر المكتشفة اعطت عند اختبارها كميات غير اقتصادية من البترول الخام ذات درجة جودة عالية.

ويجرى حاليا إعادة تقييم المنطقة بحفر «بئر وادى النقرة» بإستخدام اساليب تكنولوجيا اخرى، اما كشف (بنى سويف - ١) فقد انتج بكميات اقتصادية بلغت حوالى ٧ الاف برميل يوميا من انقى انواع البترول الخام، كما تم افتتاح اول حقل بترول للقطاع الخاص المصرى بمنطقة برج العرب بمعدل انتاج ١٥٠٠ برميل يوميا ويزداد إلى ٣ الاف برميل يوميا العام الجديد.

ويؤكد الدكتور حمدى البنبى ان إنتاج البترول الخام بلغ حوالى ٥٤.٧ مليون طن حيث تم ايضا إضافة ١٢ حقلا جديداً للبترول الخام بالصحراء الغربية والشرقية وسيناء وخليج السويس بمعدل انتاج يومى يبلغ ٢٠ الف برميل يوميا، كما أن إنتاج الغازات ومشتقاتها بلغ حوالى ١٣.٥ مليون طن بزيادة ١٥٪ عن المستهدف بعد تشغيل ٤ حقول جديدة منتجة للغاز هى: ؟؟ ودرفيل بالبحر المتوسط وجنوب بلطيم بالدلتا وشرق رأس شقير بخليج السويس بمعدل إنتاج يومى ٨٥ مليون قدم مكعب غاز يوميا و٥٦٠٠ برميل بترو[illegible] يوميا، كما تم إنتاج ٩٨٥ الف طن بوتاجاز من حقول الغازات قيمتها حوالى ٢٨٠ مليون دولار بالاضافة إلى انتاج ٤٦٢ الف طن من معامل التكرير وبلغ معدل استهلاك البوتاجاز حوالى ١٣٦ مليون إسطوانة سنويا بعد إضافة ١٢ مركزا جديدا لتوزيع البوتاجاز موزعة بالمحافظات، وتمت تغطية احتياجات الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات والتى بلغت حوالى ٣١ مليون طن منها ٤ ١٠ مليون طن غازات بنسبة ٣٤٪، وزادت نسبة إنتاج وتسويق البترول الخالى من الرصاص إلى ٨٥٪ من إجمالى الاستهلاك من البنزين الذى يبلغ حوالى ٢ مليون طن سنويا كما تم التوسع فى استخدام الغاز الطبيعى كوقود نظيف بالسيارات وقد تم منذ عام ١٩٩٢ حتى الأن تحويل اكثر من ٥ الاف سيارة للعمل بالوقود الثنائى (غاز طبيعى وبنزين وتم تشغيل ١٥ محطة للتموين بالغاز للجمهور، وتم استخدام الغاز الطبيعى فى تكييف الهواء لاول مرة فى مركز معلومات البترول ومكاتب وزارة البترول، وبدء توصيل الغاز الطبيعى إلى بورسعيد داخل ٢٠ الف مسكن بالمرحلة الاولى.

د. حمدى البنبى

عادل إبراهيم

عام ٩٨

حفر ٦٥ بئرا للبحث عن البترول

مشروعات وصناعات بترولية جديدة عام ٩٨

اما فيما يتعلق بمؤشرات عام ١٩٩٨.. بالنسبة للمشروعات والصناعات البترولية الجديدة.. فيؤكد الدكتور حمدى البنبى انه سيتم توقيع ١٢ اتفاقية جديدة للبحث عن البترول مع شركات أجنبية منها ٤ شركات تعمل فى مصر لاول مرة من كندا والامارات وإيرلندا ويقدر إجمالى اتفاق هذه الاتفاقيات بحوالى ٢٢٠ مليون دولار لحفر ٦٥ بئرا، واشار إلى ان منطقة الوجه القبلى سوف تشهد نشاطا للبحث عن البترول بمناطق جديدة بها منها اسيوط والمنيا وقنا، وقال انه سيبدأ حفر نفق تحت قناة السويس لنقل غاز حقوق شمال بورسعيد وراس البر إلى سيناء على بعد ٥٠ مترا شمال نفق ترعة السلام ويبلغ عمق نفق الغاز ٢٩ مترا تحت سطح مياه قناة السويس، وسيبدأ العمل لتحويل ١٠ اكتشافات للغاز بالبحر المتوسط إلى حقول منتجة باستثمارات ايطالية تقدر بحوالى ٧٥٠ مليون دولار ضمن برنامج زمنى.

يستغرق تنفيذه اربع سنوات، كما سيتم بدء تشغيل مصنع غازات حقل حابى بمنطقة راس البر بالبحر المتوسط باستثمارات مشتركة تقدر بحوالى ٢٥٠ مليون دولار تمولها شركتا اموكو الامريكية واجيب الإيطالية لإنتاج ٢٨٥ مليون قدم مركب غاز فى أكتوبر القادم.

وسيتم بدء تنفيذ مشروعات القطاع الخاص لتوصيل الغاز الطبيعى للمنازل بالمحافظات فى السويس والبحر الأحمر والدلتا فى طنطا والباجور وشبين الكوم وقويسنا والمنصورة وبنها، ومن المقرر ان يتم تنفيذ مشروع مشترك للقطاع الخاص بإستثمارات مشتركة من الكويت والامارات ومصر تقدر بحوالى ١.٥ مليار جنيه لد شركات الغاز الجديدة فى محافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيد، والتوسع فى إقامة محطات متكاملة لخدمة وتموين السيارات بالطرق السريعة والطريق الساحلى بين مصر وليبيا، وبدء تنفيذ مجمع غازات الصحراء الغربية لانتاج ٢٥٠ ألف طن سنويا من البوتاجاز و٤٧٠ الف طن سنويا من خليط الإيثان والبروبان اللازم كمادة خام لإنتاج الإيثلين للصناعات البتروكيماوية المختلفة، وتنفيذ مجموعات بترولية استراتيجية جديدة بمنطقة (دلتا توشكى) المشروع القومى العملاق تستهدف توفير إحتياجات المنطقة من المنتجات البترولية الرئيسية حيث بدء إقامة مستودع استراتيجى للمنتجات البترولية مساحته ٢٠ فدانا، وبدء تنفيذ مشروع مجمع لتكسير الهيدروجين للمازوت لتحويل فائض المازوت ذى القيمة الاقتصادية المنخفضة إلى منتجات بترولية عالية القيمة الاقتصادية وهى وقود الطائرات النفاثة والكيروسين والسولار.. بما يسهم فى توفير هذه المنتجات محليا وخفض استيرادها بالعملات الأجنبية وتقدر استثمارات هذا المشروع بحوالى ١.٨ مليار جنيه باستثمارات مشتركة مع القطاع الخاص

كما سيجرى العمل لاستكمال تنفيذ مشروع سيدى كرير للبتروكيماويات لوقف استيراد مادتى الإيثلين والبولى إيثلين من الخارج بما يحقق الإكتفاء الذاتى من بعض المنتجات البتروكيماوية.. وتبلغ تكلفة هذا المشروع حوالى ٦٠٠ مليون دولار باستثمارات القطاع الخاص، بالاضافة الى مشروع اخر لانتاج الزيوت المعدنية بالاسكندرية بطاقة ١٠٠ الف طن سنويا من الزيوت و٢٧ الف طن سنويا من الشموع وتقدر تكلفة المشروع بحوالى ٨٤٠ مليون جنيه.

قطاع الصناعة

الاقتصاد المصرى

(قطاع الصناعة)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التجميع ليس بالصناعة الحقيقية	سيد محمد متولى	الاهرام	٣٩٦١٣	١٩٩٥	٢٢
٢	لا جدوى من اغلاق السوق المحلى	كمال القلش	العالم اليوم	١٣٩	١٩٩٥	٢٣
٣	التنمية الصناعية ضرورة ملحة	الاهرام المسائى	محمد عبد السلام	٢٤٦٥	١٩٩٨	٢٦
٤	مصر على طريق المنافسة العالمية	محمد عبد السلام	الاهرام المسائى	٢٤٨٦	١٩٩٨	٢٩
٥	الخبراء يطالبون باجراءات حمائية	سامح محروس	العالم اليوم	٢٣٧٩	١٩٩٨	٣٢
٦	برنامج تحديث الصناعة	مجدى عبيد	العالم اليوم	٢٣٩٨	١٩٩٨	٣٤
٧	قنوات اتصال مع اتحاد الصناعات	عزة نصر	العالم اليوم	٢٠١٠	١٩٩٧	٣٧
٨	التضخم الاستثمارى	اسامة سليمان	العالم اليوم	٢٦٦٧	١٩٩٩	٣٩
٩	الصناعة قاطرة التنمية الشاملة	نادية يوسف	الاهرام	٤٠٨٧٥	١٩٩٨	٤٠
١٠	الصناعة المصرية تستعد لدخول القرن ٢١	احمد العطار	الاهرام	٤١٠٥٣	١٩٩٩	٤٢

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة
المصـــــدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : سيد محمد متولى
رقم العـــــدد : ٣٩٦١٣
تاريخ الصـــدور : ٩٥/٥/٢٢

التجميع ليس بالصناعة الحقيقية

لقد استشرت فى الاونة الاخيرة عمليات الإنتاج لمختلف المنتجات بواسطة تعبئة او تجميع مكونات لمصنوعات اجنبية و «بالماركات» العالمية مع الادعاء الغالب بان هذه هى «الصناعة المصرية» ومع كل ما يتطلبه ذلك من طلب للحماية والرعاية والتدليل.. حتى ان بعض المنتجين قد تحول من الإنتاج الذاتى إلى التجميع الاجنبى. وعند التحليل الدقيق لناتج هذه العملية نجد ان القيمة المضافة فى التعبئة او التجميع تكون ضئيلة للغاية ولا تضيف شيئا كثيرا للاقتصاد القومى، كما لا تضيف ولن تضيف شيئا يذكر فى كميات التصدير الصناعى.. وما هى الا عملية استيراد مقنعة والتفاف حول الموانع الاصطناعية للاستيراد وكسب مباشر من وراء ارتفاع الجمارك على المثيل المستورد حيث ان اغلب هذه المنتجات يكون اكثر ثمنا من مثيلاتها فى بلادها الأصلية بالرغم من ان العمالة هناك أغلى كثيرا من العمالة المحلية.

د. سيد محمد متولى
استاذ بكلية الهندسة - جامعة القاهرة

فيجب ان يكون واضحا تماما ان هذه المنتجات ليست بالصناعة المصرية باى حال من الاحوال حيث ليست لها هذه الهوية او الأصل او الانتماء كما ان التجميع ليس الا جزءا ضئيلا من التصنيع الحقيقى مهما زادت نسب المكون المحلى.. وان التصنيع الحقيقى لا يتاتى إلا باستكمال حلقة الصناعة التى تبدا من دراسة السوق واحتياجاتها الحقيقية (محلية او اجنبية - فى حالة التصدير) وتصميم المنتج وتطويره ثم إنتاج مكوناته وتجميعها ثم مراعاة انعكاس السوق على المنتج بعد البيع وفى العادة تكون القيمة المضافة الكبرى فى تصميم وتطوير المنتج وفى دقة إنتاجه والعائد الاكبر يتاتى من كل ذلك.

اما الفرية القائلة بفائدة زيادة نسب المكون المحلى فإنها تصطدم بالحقائق التالية:

١ - كميات الإنتاج السنوية تكون فى العادة ضئيلة بحيث يصبح إنتاج الأجزاء محليا اكثر تكلفة من مثيله المستورد لقلة احجام الطلبيات.

٢ - كثرة الأنواع المختلفة من نفس المنتج بحيث يتفاقم العامل السابق حيث تتضاءل الكميات المطلوبة للإنتاج المحلى نظرا لقلة نمطية الأجزاء مع ثبات حجم الطلب الاجمالى (حوالى ٧ أنواع مختلفة من السيارات تجمع محليا ونفخر بالسماح بالمزيد، بالرغم من ان الطلب الاجمالى من جميع «الماركات» لا يزيد حاليا على ٨٠ الف سيارة فى السنة باى حال من الاحوال.)

٣ - كثير من المكونات المحلية ذات اصل اجنبى ونسبة المكون المحلى بها محدودة (فمثلا إذا كانت نسبة المكون المحلى ٤٠٪ وكل جزء من هذه المكونات نسبة المكون المحلى به ٤٠٪ فيصبح المكون المحلى الحقيقى والاجمالى هو ١٦٪ فقط وليس ٤٠٪!) وعلى هذا تصبح نسبة المكون المحلى الحقيقية اقل كثيرا من النسب الظاهرية المعلنة.

٤ - عدم مراعاة اقتصاديات الإنتاج على المستوى العالمى مما يجعل المنتج المحلى اكثر تكلفة من مثيله الأجنبى مما يستحيل معه التصدير (هذا إذا فرضنا جدلا امكان منافسة الأصل فى الخارج).

والحل يكمن فى ان تتضافر جهود مختلف المنتجين للتجمع فى شركات مساهمة كبيرة إذا كانت هناك رغبة حقيقية فى خدمة الوطن استراتيجيا وذلك لإنتاج سلع مطورة محليا والاستفادة من الامكانيات المتاحة.. وان تشجع السياسات العامة هذا الاتجاه ولا تشجع التجميع او التعبئة وذلك بخفض الجمارك على مثيل المنتج إذا لم يتم تطويره او نشاته محليا، اما إذا تم ذلك فيجب اعمال الحماية المناسبة والدعم الكامل حتى يمكن ان يشتد عود تلك الصناعة الحقيقية للصمود امام المنافسة العالمية الحقيقية داخليا وخارجيا.

ويكفى ان ندرك ان الدول التى تقدمت سريعا كقوى صناعية واقتصادية يعتد بها (كوريا مثلا) لم تنتهج ابدا سياسة مستمرة تشجع التجميع فقط، بل تخيرت سياسات تشجع التصنيع الحقيقى المتكامل.. ولا يحتاج ذلك الى الانتظار فترات طويلة.. فيجب البدء مباشرة ولا يجب ان ننتظر خمس وثلاثين سنة اخرى خوفا من اتباع الرؤى الصائبة والانصات الى الحق والعمل العلمى الجاد والتعلم من الفشل وتدعيم النجاح وتحمل التكاليف كاملة لخمس او عشر سنوات وهى اقصى المطلوب.. ولكن يبدو اننا حتى الآن لا نرى ولا نسمع ولا نتعلم، وإذا استمر الحال على هذا المنوال فسنجمع مستقبلا (وبكل فخر واعتزاز).. مركبات فضائية موزمبيقية.. ونكى الفقر والتخلف.

وضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	كمال القلش
وضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	١٣٩٦
صـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٥/٩/٤

وزير الصناعة المصرى لـ « العالم اليوم » :

لاجدوى من إغلاق السوق المحلى على الصناعة المصرية

توقفنا عن حماية الصناعة الوطنية.. وأمريكا تحمى إنتاجها عن طريق الحصص

صنـــاعـات التجميع ليست عيبـــا.. والتصنيع من أجل التصدير هو الحل

حوار - **كمال القلش:**

اجاب وزير الصناعة والثروة المعدنية د. ابراهيم فوزى على اسئلة «العالم اليوم» فى حوار طويل حول إتجاهات الصناعة المصرية الآن حيث يتولى القطاع الخاص مسئولية رئيسية فى المجال الصناعى، وحدد الوزير مهام الوزارة فى مجال الإنتاج وضبط الايقاع الصناعى واكد على اهمية دور التسويق فى جميع العالم وكان السؤال الاول:

□ ظاهرة الصناعة فى مصر غريبة جدا فقد بداها محمد على منذ قرنين من الزمان ثم اضاف إليها الخديوى اسماعيل ثم طلعت حرب بشركاته الصناعية ثم ثورة يوليو التى شيدت اكثر من الف مصنع وفى هذا العصر بنيت المدن الصناعية وبها عدة آلاف من المصانع، ومع هذا كله لم يحدث تراكم صناعى ولم تتحول مصر إلى دولة صناعية أو مجتمع صناعى وغيرنا فى جنوب شرق آسيا حققوا نهضة صناعية ومجتمعات صناعية فى حوالى عشرين عاما فقط أين الخلل وما هو الحل؟

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : كمال القلش
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة — رقم العدد : ١٣٩٦
المصدر : العالم اليوم — تاريخ الصدور : ٩٥/٩/٤

● أجاب الوزير: لم يفكر محمد على فى الصناعة لتنمية الدولة وانما لخدمة اهدافه العسكرية وعندما انهار عسكريا انتهت الصناعة بل وحدث العكس فانجازاته فى المجال الزراعى هى التى استمرت وبقيت والتى كانت بهدف زيادة الدخل للانفاق منها على مشروعاته العسكرية، فقد ادخل منتجات زراعية جديدة وشيد الترع والمصارف وبنى القناطر الخيرية التى بقيت حتى اليوم والتاريخ الفعلى للصناعة المصرية فى العصر الحديث يبدأ مع ثورة يوليو وكل المحاولات قبل الثورة مجرد محاولات ومبادرات فردية ومحددة ولا يطلق عليها صناعة بالمفهوم الحديث ان منطقتنا ومصر بالتحديد كانت منطقة خصبة فى القلاقل السياسية والاعتداء عليها والحروب الإسرائيلية وهذا أعاق التنمية والصناعة بشكل كبير — كان هدف الصناعة خلال مرحلة الاستقلال هو تحقيق الذات ورفعنا شعار «من الابرة للصاروخ» وكان هذا مناسبا ومشروعا وهدفا وطنيا وقتئذ ولكننا لم نفكر فى الصناعة كنمط اقتصادى وظلت الصناعة أسيرة فكر محدود فقد كان أهم عناصرها مفتقدا وهو التسويق الخارجى، وهذا عنصر رئيس افتقدته الصناعة المصرية وهو الذى يضمن المنافسة والإدارة السليمة والتوقعات المستقبلية وايجاد الطلب لإقامة مصانع جديدة.

والتصنيع الذى يحدث فى مصر الآن ويقوده القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع القطاع العام لم ينشأ من فراغ ولكن اعتمد فى بدايته على ما وفر له القطاع العام من مستلزمات الإنتاج والمواد الخام والعمالة المدربة، والحل فى رأيى الا تكون الصناعة هدفا فى حد ذاتها وانما وسيلة للتنمية واحد محاورها الرئيسية وهى وسيلة لنشر المزيد من التعليم وتحويل مصر إلى مجتمع صناعى «عالى» ويجب أن نسأل انفسنا ماذا نريد فى النهاية؟

الهدف هو إنشاء مصانع تنتج إنتاجا مقبولا وينافس فى الأسواق العالمية ومن عائد ذلك نرفع مستوى المعيشة ونقضى على البطالة.

المستقبل

□ **كيف تبدو صورة الصناعة التى لن تكون هدفا فى حد ذاتها وكيف يكون هذا حلا؟**

— نعم.. فمستقبل الصناعة المصرية سيشهد زيادة رقعة النشاط الصناعى رأسيا وايضا عن طريق استخدام تكنولوجيا حديثة وتعميق التصنيع المحلى وتصنيع الخامات محليا مثل خام الحديد الاسفنجى، وتوسيع النشاط افقيا عن طريق زيادة عدد المواقع الإنتاجية ونحن مطالبون حاليا وكمرحلة أولى بمضاعفة حجم النشاط الصناعى ليمثل 40٪ من الناتج القومى حيث لا تتعدى نسبته حاليا 20٪ لان مجال الصناعة هو المجال الوحيد الذى يمكنه حل المشكلة الرئيسية فى مصر وهى زيادة السكان بل يمكنه تحويل هذه الزيادة إلى ميزة نسبية وايجابية بالنسبة لمصر من خلال النشاط الصناعى، أن تطور الصناعة فى مصر قضية استراتيجية والصناعة مجالها مفتوح ويمكن خلال سنة واحدة ان يزيد معدل الإنتاج الصناعى إلى اكثر من 200٪.

معركة الصناعة

فى العشرينات بدأت الصناعة فى احضان الناس ورعاها حبهم وبنى طلعت حرب شركاته وسط حماس الناس، واقيم مصنع الطرابيشى، فى ظل معركة من اجل الكرامة الوطنية وكذلك بنى السد العالى خلال معركة كبرى، ألا يمكن حشد الناس كل الناس ودفعهم للالتفاف نحو نهضة صناعية ذات روح وطنية تحميها وتدفعها للأمام.

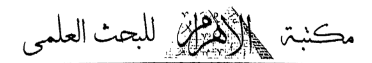
يحدث هذا فى ظل المعارك الوطنية والدفاع عن الاستقلال، ولقد تغير ايقاع العصر، وليس هذا طريق الصناعة فى عصرنا الذى سقطت فيه امبراطوريات وسقط معها عصر كامل، واصبح المتاح الآن أن أصنع وأبيع واستورد وأصدر واتوجه للسوق العالمى وهذا أمر حتمى ولا سبيل أمام الصناعة المصرية إلا زيادة الصادرات ولا جدوى من قفل السوق المحلى على الصناعة المصرية، فنحن نستورد سنويا بما يقارب 11 مليار جنيه منها 5 مليارات خامات لا ننتجها وغذاء وقمح وخلافه ويبقى أمام الصناعة المحلية 6 مليارات جنيه فقط وهو رقم ضئيل جدا إذا قورن بدولة مثل النمسا يصل حجم تعاملها مع الخارج 197 مليار دولار سنويا وايطاليا صادراتها اقل مما تستورده وكوريا تصدر بـ 76 مليار دولار وتستورد بـ 81 مليارا هذه احصاءات عام 1992 الافضل هو الانفتاح على العالم الخارجى طبقا لقواعد العصر وقواعد السوق التى هى التسويق والتصنيع من أجل التصدير وبذلك يمكن أن نضمن لشعبنا مستوى معيشة افضل.

بجوارنا اسرائيل وقد سارت قدما واطلقت قمرا صناعيا بصاروخ من صنعها وتركتنا وراءها الا نضع فى اعتبارنا وفى سياستنا ونحن نصنع البلاد. اسرائيل لها ظروف شديدة الخصوصية ومن الصعب أن تقارن مصر بها فوراءها أمريكا واتفاقيات شراكة أمريكية وكل ابواب التكنولوجيا الامريكية المتقدمة مفتوحة لها وبلا حدود والأمر مختلف بالنسبة لنا ومن الظلم المقارنة بها.

الحماية إلى متى؟

□ **هل سنظل إلى الابد نحمى صناعتنا الوطنية البس هذا ابتزاز للمستهلك وارغامه على شراء سلع اقل جودة واعلى سعرا والا يعتبر هذا تشجيعا للمنتجات الرديئة ؟**

لقد توقفنا تقريبا عن حماية الصناعة المحلية والمقاييس الحمائية تقل بالتدريج وبالفعل حماية أى صناعة رديئة تضر بالصناعة نفسها الحماية تقل ولكن لابد من قدر من الحماية المناسبة للصناعة الجيدة أمريكا نفسها تحمى انتاجها عن طريق الحصص ففى مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة غير مسموح لنا بتصدير اكثر من مليون وحدة لامريكا وهذا نوع من انواع الحماية وكل الدول تفعل ذلك لان صناعة الملابس الجاهزة بالتحديد صناعة كثيفة العمالة وأى تهديد لها يحدث بها خللا يؤدى إلى خلل اجتماعى.



ـوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	كمال القلش
ـوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	١٣٩٦
ـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٥/٩/٤

الاستثمارات

□ ومـاذا عن التجمعـات الصنـاعيـة فى المحافظات، ماهى فلسفتها هل هى مجرد توجه جغرافى؟

المجمعـات الصناعيـة أحـد الجهود التى تبـذل لتسهيل مهمة المستثمر الصناعي ففى كل محافظة انشأنا منطقـة صناعيـة على 40 فدانا شيـدنا بها عنـابر صنـاعيـة على نظـام وحدات نمطيـة، وبها جميع انواع الخدمـات وتباع بسعـر منخفض جدا ويسـدد ثمنها على عشر سنـوات وفلسفتها جـذب الناس للاستثمار الصناعى.دور الحكومة

□ بعد اعطاء كل الفـرص للقطاع الخاص ما هو دور الحكومة؟

إن دور الحكومة اساسى فهى التى تهيىء المناخ المنـاسب لـلاستثمار وتعـد البنيـة الاسـاسيـة بالاضافة إلى الترويج للمشروعات والتمويل ورغم ذلك فـالحكـومـة لا تدخل فى العمليـة الانتـاجيـة مباشرة ولكنها تمارس دورها فمـن خلال الرصد والمتابعـة والمؤشرات التى تحصل عليها تساعـدها على أن تتـدخل بسيـاسـات لضبط ايقـاع المجتمع الصناعى.

لقد حقق القطاع الخاص بفضل هـذه السياسة قيمة مضافة أعلى من القطـاع العام فى الناتج المحلى فقد بلغت مساهمة القطـاع الخاص فى الناتج المحلى حوالى 15 مليـار جنيه مقـابل 10 مليـارات جنيه للقطاع العـام وأن مشروع حديـد تسليح الـدخيلة بالاسكندرية صدر عام 1994 بـ 19 مليون جنيه وهذه صادرات مشروع صنـاعى واحد لقد انتهت فكرة سيطـرة الحكومـة على الشركات والمصـانع بانتهاء سيطرة الحكومة على الاسواق.

وقال ان الوزارة تجرى دراسـات لانشاء عشرة مشروعات كبرى تبلغ استثماراتها 20 مليار جنيه من بينهـا مشروع شاشـات التليفزيـون وقضبان للسكك الحديـديـة والبتروكيماويـات والاسمـدة ومـدرفـلات الحديـد والورق، وتقـدم الحكـومـة تسهيلات كبيرة للمستثمرين فتقوم بعمل دراسات الجدوى وتقديـم الفريق الفنى وتسهيـلات اخرى كثيرة ونتيجـة لنشـاط وزارة الصنـاعـة فى مجال الترويج للمشروعـات وافقت شركـة مـرسيـدس العـالميـة على اقـامـة مشروع لها فى مصر لتصنيع سيارات الركوب (المرسيدس) بطاقة خمسة آلاف سيارة فى الوردية الواحدة سنويا وبذلك ستاتى لنا تكنولوجيا جديدة من المانيا.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبدالسلام
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٤٦٥
المصـــــــدر :	الأهرام المسائى	تاريخ الصـــدور :	٩٨/١/٢٦

التنمية الصناعية ضرورة ملحة

تطوير وتحديث الصناعة بوابة الدخول للقرن القادم

تاتى قضية التنمية الصناعية على راس اولويات الحكومة بمختلف اجهزتها ووزارتها فى هذه الفترة وذلك لتحقيق الانطلاقة الصناعية المنشودة لكى تواجه عصر الجات والاغراق والتكتلات الاقتصادية العالمية. وايضا لكى تحقق الصناعة المصرية حجم التصدير الذى تستحقه من خلال تطوير الانتاج الصناعي وتحديثه ليلبى متطلبات السوق العالمية من حيث الجودة والسعر المناسب.

ولا تدخر الحكومة جهدا فى تذليل العقبات امام تطور الصناعة المصرية سواء كانت تابعة للقطاع الحكومى اوالقطاع الخاص باعتبارهما جناحين للتنمية الصناعية.

الدكتور محمد الغمراوى وزير الدولة للانتاج الحربى المسئول عن قطاع صناعى مدنى ضخم يعتبر ركيزة الصناعات الثقيلة سالته عن تطوير الصناعات المدنية فى قطاع الانتاج الحربى للمساهمة فى خطط التنمية فاكد قائلا ان قطاع الانتاج الحربى قطاع متكامل تمثل شركاته الصناعات المصرية والهندسية والكيماوية والالكترونية وقد قام القطاع بتحديد استراتيجية واضحة لاعماله واتجاهاته كانت اولاها قيام القطاع بالعديد من الاجراءات لتحقيق التنمية الصناعية.. وتطويرها للدخول للقرن الحادى والعشرين ومصر قوة صناعية مؤثرة كما يؤكد دائما الرئيس مبارك..

وهذه الاجراءات كما يقول الوزير تشمل إصلاح الهياكل المالية لشركات الانتاج الحربى حيث عانت الشركات لفترة من الخلل فى الهياكل المالية لها والتجائها الى القروض من البنوك التجارية وكان ذلك يتطلب سداد اقساط هذه القروض والفوائد المرتفعة لها مما كان يشكل عبئا ماليا على الشركات.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبدالسلام
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٤٦٥
المصـــــدر :	الأهرام المسائى	تاريخ الصــدور :	٩٨/١/٢٦

إحلال وتجديد خطوط الإنتاج للاحقة التطور التكنولوجى الحديث

التنسيق مع الجهات الصناعية المختلفة والبحث العلمى لتحقيق أهداف التطور

تحقيق:
محمد عبدالسلام
سلامة حربى

وقد أجريت دراسات عميقة لمعالجة هذا الخلل وتمت عدة خطوات لاصلاح الهياكل المالية للشركات بالتعاون مع وزارة المالية والبنوك التجارية وتمت تسوية هذه القروض ومنذ هذا العام منع تماما اللجوء للاقتراض من البنوك أو السحب على المكشوف فى الشركات وتوافرت السيولة لدى الشركات وبالتالى تم إصلاح هياكلها

تحديث الآلات

كما قمنا ـ كما يقول الغمراوى ـ بتحديث الآلات وخطوط الانتاج وتجديد البنية الأساسية فى الشركات وذلك لأن خطوط الانتاج كانت قديمة منذ الخمسينات والستينات فتم تطويرها بالكامل مع أحدث طراز تكنولوجى من خلال الاحلال والتجديد ومعظمها يعمل بنظام التحكم الرقمى بالحاسبات ويبلغ قيمة

ما أنفق لمسروعات التحديث فى الشركات اكثر من ٣٠٠مليون جنيه خلال الأربع سنوات الماضية.

كما يتم الاهتمام بتحديد البنية الأساسية فى الشركات ورفع كفاءتها مع تطبيق مشروعات ترشيد الطاقة وتحويل عدد من الأفران لتستخدم الغاز الطبيعى ك

وقود للتسخين.

ويضيف د. الغمراوى مؤكدا انه لمواجهة المنافسة مع المنتجات المدنية المستوردة وللوصول بانتاجنا للمستوى العالمى تغزو الأسواق الخارجية ورفع معدلات التصدير الصناعى قامت جميع الشركات فى الانتاج الحربى بتنظيم العمل فيها تحقيقا لمطالب الجودة الشاملة وحصلت جميع شركات القطاع مع شهادات المطابقة لمتطلبات نظم الجودة العالمية المعروفة بالايزو ٩٠٠٠ لاعمالها ومنتجاتها. واهتماما من القطاع بأهمية أعمال الجودة فقد تم اعداد نظام لمعايرة معدات وأجهزة القياس فى الشركات بالتنسيق مع المتخصصين فى المعهد القومى للمعايرة وتم انشاء معامل خاصة للمعايرة فى القطاع طبقا للمستوى الثانى من التبعية والاسناد المترولوجى وتقدم هذه المعامل خدمات المعايرة للجهات الصناعية المختلفة طبقا لهذا النظام.

نظم الجودة

كما تطلبت نظم الجودة الشاملة للعمل فى الشركات والكلام مازال لوزير الانتاج الحربى ـ قيامها باجراءات الحفاظ على البيئة فى عملها في كافة أشكال التلوث تمشيا مع مطالب قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته.

وفى مجال البحث والتطوير أهتم قطاع الانتاج الحربى بهذا المجال لمنتجات شركاته حيث يمثل ذلك الأسلوب والطريق الوحيد لتحقيق الابتكار للمنتجات وصناعة منتجات جديدة وتطويرها طبقا لمتطلبات الأسواق وتحقيق رغبة العملاء والمستهلكين .وقد تم توفير العناصر الأساسية للبحوث من أفراد ومعامل وتمويل مالى ويخصص للبحوث ميزانية سنوية كافية لتوفير الأجهزة والمصروفات اللازمة للبحوث.

واهتماما من القطاع بتعميق التعاون مع الجهات البحثية فانه يتم حاليا التعاون مع المراكز البحثية التابعة لوزارة البحث العلمى وهناك تعاقدات فعلية مع صندوق الاستشارات والدراسات والبحوث الفنية والتكنولوجية ومع مركز بحوث وتطوير الفلزات ومع المركز القومى للبحوث ومركز بحوث الالكترونيات ومع مركز بحوث

التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة.

كما أنشأ قطاع الانتاج الحربى مركزا متخصصا لتصميم خطوط الانتاج الاستثمارية للصناعات المتوسطة والصغيرة.كما أنشأ القطاع معملا للتصميم والتصنيع بالحاسب ويتصل به ٥٦ وحدة طرفية لخدمة تصميم المنتجات واعداد برامج الانتاج ومراقبتها فى شركات الصناعات الهندسية التابعة للقطاع من حلوان.

ويضيف الغمراوى قائلا ان قطاع الانتاج الحربى كان سباقا فى استخدام الحاسبات فى العمل منذ انشاء الشركات فى الستينات وقد تم تطوير وتحديث نظم الحاسبات والمعلومات فى القطاع ايمانا منا بان الادارة الفعالة للجودة الشاملة فى العمل الصناعى تتطلب ضرورة وجود قواعد بيانات ونظم فرعية للمعلومات لمختلف وحدات العمل بما يحقق انسياب وتداول المعلومات داخل شبكة للاتصالات من خلال استخدام الحاسبات الالكترونية تقوم بالربط بين مختلف اقسام العمل داخل الشركات ومع وزارة الانتاج الحربى والهيئة القومية للانتاج الحربى بما يتيح توافر وتبادل المعلومات لدعم اتخاذ القرار السليم.

اما الدكتور على حبيش رئيس اكاديمية البحث

العلمى والتكنولوجيا السابقة ونقيب العلميين فيرى ان الاصلاح الاقتصادى بمصر حقق حتى الان نتائج ايجابية مشجعة ، ولكى ندفع بعجلة هذه البناء وزيادة الانتاج وتحسينه فلابد ان تقوم الصناعة بدور قيادى ، ومن هنا تاتى التنمية الصناعية كمدخل حقيقى للنجاح فى المرحلة القادمة من الاصلاح و، ولكن سوف يتوقف ذلك بدرجة كبيرة على مدى تبنى مصر للتكنولوجيات المتقدمة ، وعلى مدى قدرتها على ادارة هذه التكنولوجيات ، بالاضافة الى التحدى الهائل غير المتكافىء الذى تواجهه الصناعة بسبب ما يترتب على فتح باب الاستيراد على مصراعيه بعد تطبيق اتفاقية الجات وتحرير التجارة العالمية ، الامر الذى يدعو الى العمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الاسواق الداخلية والخارجية من خلال تحسين الجودة وزيادة الكم وتقليل التكلفة.

ويؤكد الدكتور على حبيش ان مصر تحتاج فى المرحلة الراهنة الى برامج للارتقاء التكنولوجى والصناعى وليس سياسات فى كل مجال على حدة ، ويجب ان تصاغ هيبة البرامج بما يشبه قوائم لانشطة محددة تنفذ الواحدة تلو الاخرى بحيث يحدث تر اكم

نتائجها فى النهاية النقلة التكنولوجية المتوقعه فى صناعة النسيج مثلا او صناعة الحديد والصلب او فى زراعة القمح او المحاصيل الاستراتيجية ،، الخ.

ويشير نقيب العلميين الى ان هذا الاسلوب تم تجريبه وممارسته بنجاح فى برامج اكاديمية البحث العلمى.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبدالسلام
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٤٦٥
المصــــــــدر :	الأهرام المسائى	تاريخ الصـــدور :	٩٨/١/٢٦

ويشير الدكتور محمد عبدالحليم الفقى رئيس المعهد القومى للقياس والمعايرة بوزارة الدولة للبحث العلمى ان المرحلة القادمة تستلزم العمل فى اطار مشروعات لبرامج يؤدي كل منها فى النهاية الى عائد تكنولوجي ملموس بدءا من فكرة المشروع وحتى مراحل التسويق والتوزيع مارا بتجاربه العملية ونتائجه نصف الصناعية « او الحقول الارشادية للزراعة» ومنتجاته على المستوى التجارى، مؤكدا ان تكامل مكونات المشروع بعضها البعض وتكامل مشروعات كل برنامج سيؤدى بالضرورة الى نقلة تكنولوجية مؤثرة بدلا من المشروعات المنفردة التى لا تتكامل فى داخله ولا مع بعضها

بينما يؤكد الدكتور حمدى عبدالعزيز رئيس اكاديمية البحث العملى والتكنولوجيا ان قرار تبنى تكنولوجيات متقدمة فى مجال الصناعة هو قرار الجهات التنفيذية الانتاجية ، ومن هنا فإن الوصل والربط بين مجالس الاكاديمية وهذه الجهات اصبح حتميا ، واذا كان هذا هو المعمول به حاليا فإن زيادة هذه الصلة تصبح من الاهمية بمكان من خلال مكاتب التسويق والاستشارة والتدريب والارشاد وزيادة التعامل التكنولوجي مع اصحاب القرار فى الجهات التنفيذية. وفى حالة التوصل الى عمل البرامج الخاصة بالارتقاء التكنولوجي فى كل مجال، فقد يكون من الملائم ان تعقد جلسات استماع تكنولوجية يدعى اليها خبراء الاقتصاد والاجتماع والمفكرون الى جانب المتخصصين.

ويشير الدكتور محمد عبدالحليم الفقى الى انه لا تنمية صناعية بدون علم . فالركيزة العلمية والتكنولوجية التى تمتلكها مصر، هى الاساس الذى لا يمكن ان يتقدم ويتحرر الاقتصاد المصرى بدونه ، والتنمية التكنولوجية عملية معقدة ومتشعبة ومتعددة الابعاد وليس هناك ادنى شك فى ان العلم والبحث العلمى وتطبيقات العلم والتكنولوجيا هى نقطة الانطلاق لكل النشاطات الاقتصادية والتخطيطية والمالية والادارية والتسويقية ، حيث ان جميعها تكون حزمة واحدة، ومالم تتكامل مكونات هذه الحزمة وتترابط تخطيطيا واداريا وتنظيميا، فلا يمكن احداث تنمية تكنولوجية حقيقية ولا تنمية صناعية او زراعية . ومن هنا نجد ان التنمية الصناعية والخطة القومية لاستيعاب التكنولوجيات تتطلب ادارة قومية اذ لا يمكن ان تتحمل هذا العبء قيادة الصناعة او البحث العلمى او الاقتصاد او التعليم او الزراعة منفصلة.

خاصة وان طبيعة التنمية الصناعية المنشورة والاستيعاب التكنولوجى بكل ما فيهما من تعقيد وسرعة ايقاع وطول مدى لا يمكن التحكم فيها الا من خلال قيادة قومية حاكمة اى تكون تحت قيادة رئيس الجمهورية ويستدل على ذلك بان كوريا الجنوبية وضعت هذه العملية تحت الاشراف المباشر لرئيس الجمهورية ، وكذلك فعلت المكسيك وكذلك فعلت الهند التى وضعتها تحت اشراف رئيس الوزراء الذى هو وفقا للدستور الهندى اكثر سلطة وصلاحية ، كما انشا الرئيس الامريكى كلينتون المجلس القومى للعلم والتكنولوجيا برئاسته وضم عضوين نائبه ومستشاره العلمى

بينما يرى الدكتور على حبيش ان النمطية الكورى والمكسيكى الرئاسيين هما اصلح الانماط لمصر واكثرها جدوى مهما كان فى ذلك من تدعيم للمركزية لاية مجال التنمية الصناعية والاستيعاب التكنولوجى مثلهما فى ذلك مثل مجال الامن القومى تتطلب ضروراته توفير درجة من التعبئة والتكامل تعجز عن توفيرها كل الانماط المؤسسية الحالية المتاحة، ولا يبقى سوى القيادة القومية الحاكمة القادرة على تجنيد امكانات مؤسسات العلم والصناعة والتكنولوجيا والقطاع العام والقطاع الخاص واجهزة الدولة الاخرى لتحقيق هذا الهدف العظيم.

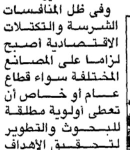
الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبدالسلام
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٤٨٦
المصــــــدر :	الأهرام المسائى	تاريخ الصـــدور :	٩٨/٢/١٦

مصر على طريق المنافسة العالمية:

التقدم الصناعى يبدأ من البحوث

شهدت مصر فى السنوات الأخيرة طفرة هائلة فى التقدم الصناعى بفضل رعاية وتوجيهات الرئيس مبارك وجهود الحكومة للوصول بالصناعة المصرية إلى المستوى العالمى

وتأتى البحوث والتطوير فى مجال الصناعة كأحد أهم الركائز التى تعتمد عليها الصناعات المختلفة لتحقيق التقدم والتطور المطلوب الذى يلبى احتياجات الأسواق ويزيد من معدلات التصدير.





د. محمد الغمراوى

وفى ظل المنافسات الشرسة والتكتلات الاقتصادية أصبح لزاما على المصانع المختلفة سواء قطاع عام أو خاص أن تعطى أولوية مطلقة للبحوث والتطوير لتحقيق الأهداف السابقة.

فتح الأسواق الخارجية يحتاج لأبحاث لا تقل أهمية عن هندسة الإنتاج

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبدالسلام
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٤٨٦
المصـــــــدر :	الأهرام المسائى	تاريخ الصــدور :	٩٨/٢/١٦

ضرورة مواكبة التقدم الصناعى وتلبية احتياجات السوق محليا وعالميا

التعاون بين جميع المراكز البحثية التابعة للدولة والجامعات والمصانع لتحقيق التطور الصناعى المنشود

ولكن ما هى اهمية البحوث والتطوير فى التقدم الصناعى ودورها وانواعها وكيفية تحقيقها؟!

الدكتور محمد الغمراوى وزير الدولة للانتاج الحربى والمسئول عن قطاع صناعى ضخم يقول ان التنمية الشاملة للمجتمع تعتمد على التنمية الاقتصادية فهى العامل الاساسى والمؤثر لها وينعكس اثرها على مستوى معيشة الفرد داخل المجتمع..

وتمثل التنمية الصناعية ركيزة اساسية للتنمية الاقتصادية.

وتعتمد التنمية الصناعية على بناء قاعدة تكنولوجية وطنية قادرة على تلبية احتياجات الصناعة وترسيخ اساليب وطرق انتاج تحقق للمنتجات الصناعية الجودة والتميز حتى تستطيع الوقوف فى وجه المنافسة الشرسة للسلع المستوردة فى عالم اليوم الذى تلاشت فيه الحواجز والحدود واصبحت حرية التجارة أمرا واقعا ولاتستطيع الصناعة أن تحقق ذلك إلا من خلال البحوث والتطوير.

عدة أنواع

وتشمل البحوث الصناعية كما يقول الوزير عدة انواع.

اولا: البحوث الأساسية وهى تتم بهدف التحقق من ظاهرة طبيعية ووضع النظريات والأسس التى تفيد فى تفسير هذه الظواهر واثبات ذلك من خلال التجارب العملية المنهجيا ومعظم الانجازات العلمية تمت من خلال هذه البحوث

ثانيا: البحوث التطبيقية وهى تتم بهدف تحويل المنجزات العلمية إلى منتجات جديدة ويتم من خلالها توصيف معدات أو اساليب جديدة واجراء الاختبارات المعملية التى تحقق ذلك كما تهدف لحل المشاكل التى تعترض التطوير الهندسى والمشاكل التى تظهر من خلال إجراء البحوث التطبيقية يمكن حلها من خلال البحوث الأساسية.

والبحوث التطبيقية هى القاعدة الرئيسية للبحوث الصناعية فالهدف من إجراء البحوث فى الصناعة هو عائد اقتصادى بالدرجة الأولى وليس البحث من اجل البحث او تطبيق نظرية علمية.

ثالثا التطوير الهندسى وهو اكثر انواع البحوث الصناعية إتصالا بالوحدات الانتاجية فى المصانع ويهدف لتطوير منتج صناعى قائم أو استحداث منتج جديد وذلك تبعا لاحتياجات السوق

أهداف البحوث

ويوضح د. الغمراوى أهداف البحوث والتطوير فى الصناعة مؤكدا انها تشمل تطوير المنتج الصناعى الموجود بالفعل ليلائم متطلبات السوق المحلية والعالمية او استحداث منتج جديد يلبى طلبات السوق أو تطوير تكنولوجيا الانتاج المعمول بها بهدف تطوير المنتج نفسه أو زيادة كميات الانتاج ورفع جودتها والوصول بتكلفته لاقل سعر ممكن. أو لحل مشاكل فى خطوط الانتاج القديمة

ويضيف الوزير موضحا أن انواع الإمكانات البحثية فى الصناعة متنوعة بين امكانيات بحثية تابعة للمؤسسة الصناعية نفسها ومراكز بحثية مستقلة بالاضافة للمراكز البحثية التابعة للجامعات والتابعة للدولة.

ويؤكد أنه فى المرحلة التى نعيشها حاليا والتى تقوم فيها الدولة بجهود ضخمة لتنمية الصناعة يجب أن تكون لجميع المصانع والشركات سواء قطاع عام أو خاص مراكز بحثية على أعلى مستوى تقوم بدور البحوث والتطوير لتحقيق الأهداف السابق ذكرها وذلك حتى تجد الصناعة المصرية مكانتها اللائقة فى الأسواق العالمية وتلبى لاحتياجات هذه الأسواق

تحقيق
محمد عبدالسلام - على النويشى

ويشير د. الغمراوى إلى أن توجيهات الرئيس مبارك دائما بالاهتمام بالبحوث والتطوير فى مجال الصناعة حتى لا نتخلف عن ركب التقدم الصناعى العالمى فى ظل المنافسة العالمية والتكتلات الاقتصادية.

ويقول د. الغمراوى أن وزارة الانتاج الحربى بصفتها قلعة ضخمة للصناعات المدنية الثقيلة وقلعة للصناعات الالكترونية والهندسية و[illegible] والمعدنية تعطى اهتماما ضخما بالبحوث والتطوير باعتبارها الوسيلة المثلى للارتقاء التكنولوجى فى مصانع القطاع.. كما انها الطريق الوحيد لتحسين جودة المنتج وخفض تكلفة الانتاج حتى تستطيع منتجات القطاع المنافسة داخليا وخارجيا حتى ظل تحرير التجارة؟

على محورين

وتعتمد استراتيجية البحوث والتطوير فى الانتاج الحربى على محورين مهمين الأول دعم الشركات بالوسائل التكنولوجية المتطورة وتشجيعها على ملاحظة التطور التكنولوجى العالمى والثانى الانفتاح على الجامعات والمراكز البحثية بالدولة للاستفادة من الخبرات الموجودة بها.

وقد قمنا باتخاذ العديد من الاجراءات الايجابية فى هذا الاطار بناء على توجهات الحكومة وشملت دعم شركاتنا بالوسائل التكنولوجية المتقدمة واحدث البرامج الخاصة بالتصميم والتصنيع بأستخدام الحاسب الآلى وتم ارسال المتخصصين فى هذه الشركات فى دورات تدريبية بالخارج

وفى نفس الاتجاه تم إنشاء مركز تصميم رئيسى لخدمة شركات القطاع لكى يعمل كبيت خبرة يقدم خدماته لها فى مجال التصميم والتصنيع باستخدام الحاسب الآلى وتم تزويده بأحدث برامج ومحطات العمل المتاحة على المستوى العالمى.

ويمثل قطاع الانتاج الحربى دعامة رئيسية للاقتصاد القومى بما يحويه من طاقات انتاجية على اعلى مستوى تكنولوجى علاوة على عدد كبير من المهندسين القادرين على القيام بالعمل البحثى فى مجالات متعددة تعطى كافة التخصصات الصناعية المدنية وقد تم انجاز العديد من البحوث التى ساهمت مساهمة فعالة فى تنمية المجتمع المصرى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبدالسلام
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٤٨٦
المصـــــــدر :	الأهرام المسائى	تاريخ الصـدور :	٩٨/٢/١٦

مراكز بحثية

د. سمير طاهر الاستاذ بهندسة الازهر يقول ان تطوير الصناعة الوطنية لابد ان يبدأ من الاهتمام بوجود مراكز بحثية كل صناعة وهذا يحتاج إلى وحدة بحثية لكل تخصص على حدة لعمل تطوير فى الصناعة الالوان والخامات وعلى سبيل المثال فالبحوث والتطوير كانت وراء حل مشكلة انكماش المنسوجات المصنعة من القطن ولولا البحوث لظلت المشكلة قائمة حتى الآن.

والصناعة دائما امام صراع حياة أو موت وذلك يحتاج تطوير كل كل مايخصها ليكون هناك صلة بينها وبين باقى دول العالم، ليس بالضرورة مع امريكا واليابان، بل بدول العالم الثالث المتقدمة صناعيا والتى يمكن ان تستفيد منها مثل الهند لعمل علاقات مشتركة لشراء التكنولوجيا من أجل الوصول للتعاون الدولى فيما هو متاح.

يأتى بعد ذلك عملية هندسة الانتاج ودورها تخفيض السعر وزيادة الجودة، فالمنافسة تحتاج لجودة وسعر. وبالاضافة إلى ذلك فلابد من دراسة احتياجات الاسواق العالمية للوصول إلى المنافسة المكملة للتطوير، ودراسة الاسواق ليست إقتصادية فقط، بل بمراقبة عادات وتقاليد الدول وأذواقهم وإجراء البحوث اللازمة للوصول بانتاجنا الصناعى لكى يلائم هذه الأسواق ويلبى احتياجاتها فى ظل المنافسة العالمية الشرسة.

وهنا يجب دراسة سوق كل بلد على حدة من أجل الدخول للمنافسة ولاسيما الدول التى تتميز باسواق ضخمة يمكن أن تستوعب حجم تصدير كبيرا. وليس بالضرورة أن يحدث التطوير من خلال البحوث على مرة واحدة ولكن عن طريق المزيد من البحوث والمحاولات حتى تصل لأجود صناعة وافضل منتج نضمن انه سيلبى حاجة الاسواق ويجعل مصر فى منافسة عادلة مع الدول المتقدمة.

ولكى تستطيع الدولة المساعدة فى هذا التطوير عليها بتجميع وتنسيق عمليات التدريب فيما بين المصانع المختلفة لتسهيل التعاون فيما بينها وتبادل استخدام مراكزها البحثية مع تطوير هذه المراكز وتزويدها بأحدث الأجهزة وهذا يتطلب أن يكون للدولة معلومات عن كل المصانع وإحتياجاتها.

واقترح أن تقوم الدولة بتشجيع القطاع الخاص الصناعى على إقامة مراكز بحث وتطوير من خلال خفض الضرائب على المصنع الذى ينشىء مراكز بحثية متقدمة تساعد على تطوير الصناعة الوطنية لافرق فى ذلك بين قطاع عام وخاص.

والتنسيق لحل المشاكل من الممكن حدوثه عن طريق التنسيق والربط فى الخارج بالنسبة لاحتياجات التدريب والتعليم وتبادل الخبرة فى المسائل المشتركة والتمويل ممكن يتم عن طريق الممثل التجارى او العمالى فى الدول التى يوجد علاقات انتاجية بيننا وبينها.

والتطوير يؤدى لتقليل استهلاك الطاقة وتقليل الوقت وزيادة الانتاج

ويقول د. محمد رضا محرم أستاذ ورئيس قسم التعدين والبترول بهندسة الأزهر ان البحوث والتطوير هى قاطرة التقدم الصناعى سواء على المستوى النظرى أو بالممارسة، انه من المسلمات أن البحوث والتطوير تساعد على احداث التقدم المنشود فى أى صناعة مما يجعلها قادرة على المنافسة العالمية وحتى يتحقق البحث العلمى ويزيد الإبداع فيه يوجد التقدم.

ولكن السؤال كيف نحقق البحث العلمى المبدع. وكيف نحقق التطوير للبحث العلمى الإيجابى ونحول البحث والتطوير إلى مشروعات اقتصادية سواء كانت انتاجا سلعيا أو خدمات وبدون هذا سنظل تابعين نتلقى التكنولوجيا والسلع الجاهزة ونظل تابعين وغير مبدعين.

ولا يوجد تقدم على ما لم تدعمه الدولة يوجد هذا فى أكثر الدول ليبرالية وأكثرها شمولية.. البحث الأساسى له الأسبقية غير العلوم التطبيقية لمن يبحثون فى الهندسة والزراعة.

أما البحث فى الرياضة وما يقدم عليها من أبحاث هذه هى «الأرضية الأساسية» التى يقوم عليها كل شىء

وفى أى مجال علمى رائد أو تكنولوجيا رائدة دائما ما تكون بدايتها بتحويل الدولة لأنه لايكون لها عائد بحوث.. فبحوث الطاقة النووية والحاسبات والهندسة الوراثية كلها بدأت بتمويل الدولة، ولما تصبح لها جوانبها التطبيقية واضحة ستقدم عليها شركات الانتاج لأنه يصبح لها عائد متطور مؤكد وقريب.

أيضا هناك الكثير من الصناعات تقوم بها الدولة مثل الصناعات العسكرية حتى لو قامت بها مؤسسات خاصة ولأن هذه الصناعات الاستراتيجية وغيرها تحتاج لتوعية الدولة.

وهناك قضايا عامة مثل قضايا البيئة حيث توجد مشكلة شائعة تحتاج للسيطرة عليها فلابد للدولة من التدخل، فتلوث النيل أو البحر، وهو شىء شائع والتلوث الذى لا سبيل من حدوثه مثل التلوث الهوائى فلابد من أن تتبنى الدولة مثل هذه القضايا.

وكثير من الشركات الصناعية والخدمية أو الشركات الاقتصادية بصفة عامة مثل شركات الاتصالات ومعظمها شركات عملاقة لها مراكز بحوثها.

ولكى تطور خدماتها والتى قد تفرض عليها بشكل مباشر، ومع ذلك فهى تواجه مشكلات كأى نظام انتاجى نتيجة تغير الأسعار نتيجة لغير المواد والمدخلات فهو يلجأ إلى البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا ولهذا فهو محتاج للتطوير

ولا يوجد لدينا مراكز بحثية تابعة لمؤسسات الاقتصاد والموجود منها غير فعال ويحتاج لدعمهم بالأجهزة الحديثة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سامح محروس
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٣٧٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٨/١١/٢٢

الخبراء يطالبون باجراءات حمائية للصناعة الوطنية

□ كتب ـ سامح محروس:

فى البداية يقول محمد غانم الخبير الاقتصادى ومؤسس شركة النصر للتصدير والاستيراد: اننا التزمنا بتنفيذ قرارات اتفاقية تحرير التجارة العالمية (الجات) بشكل اكبر مما هو مطلوب.. والدليل على ذلك ان الدول الاساسية فى الاتفاقية وهى دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة لا تتوانى عن حذف بنود هذه الاتفاقية فى حالة تعارضها مع مصالحهم.. وخير مثال على ذلك المعركة التى كانت مشتعلة بين امريكا وفرنسا فى قضية الحاصلات الزراعية.. فقد فرضت فرنسا اجراءات حمائية لدعم منتجاتها فى الاسواق الخارجية.. ولا تسمح للدول بالتصدير اليها الا بنسب معينة.. وعلى الجانب الاخر فقد قررت امريكا رفع الرسوم الجمركية بنسب من 200 ـ 300٪ على وارداتها الزراعية والغذائية فى فرنسا.. وهو الامر الذى يخالف فكرة تحرير التجارة ومع ذلك فقد استغلت نفوذها السياسى والعسكرى لدعم مصالحها لدرجة التدخل السياسى المباشر فى سياسات الدول لتغيير قرارات الاستيراد واعطاء الاولوية للمنتجات الامريكية.. ولذلك فالعبرة هنا بالمصلحة.

اوضح محمد غانم ان قطاع الصناعة المصرى يرتكز الى محورين الاول: القطاع العام: وهو قطاع قوى وناجح.. ولكن مشكلته انه ظل يخدم مصر اجتماعيا واقتصاديا لعقود طويلة.. حيث كانت الدولة تتدخل بشكل مباشر فى تسعير منتجاته.. والحصول على كل الفائض الذى يحققه.. وقد حققت هذه المصانع خسائر كبيرة لان الدولة كانت تدعم المستهلك.. ولم تكن تطلب منه ربحا لانه كان يقوم بالدور الاجتماعى المطلوب.. لدرجة ان سعر متر قماش المحلة كان يتكلف على المصانع 31 قرشا.. الدولة تقرر بيعه بـ 18 قرشا فقط.. وكان وزير المالية يقوم بتحصيل ارباح الشركات والمصانع اولا بأول ولا يترك لها اى فائض للتجديد او التطوير.. ولذلك كانت المحصلة لهذه السياسة بعد مرور 40 ـ 50 سنة ان المصانع استهلكت ووصلت نسبة العيوب بمصانع الغزل 70٪..

فقد القطاع العام المصرى قدرته على المنافسة.. ولذلك فهو فى حاجة الى فترة زمنية لتجميع المدخرات وعمل التجديد اللازم للماكينات وهو امر لن يتحقق بين يوم وليلة.

الثانى: القطاع الخاص: الذى بدأ نشاطه فى اوائل الثمانينات من خلال تشجيع الدولة له . ولذلك فإن عمره كله لم يتجاوز 15سنة.

من هنا اقول انه منذ ان اعلنت الدولة سياسة الاصلاح الاقتصادى لا القطاع العام ولا القطاع الخاص لديه القدرة على المنافسة لانه اشبه بالطفل الذى مازال يحبو ولا يصح ان نطالبه بدخول سوق العمالقة.. بل يجب اعطائه الفرصة للنمو .

واشار محمد غانم الى ان الحل يكمن فى اتخاذ اجراءات حمائية مناسبة على غرار ما اتخذته الحكومة مع سوق السيارات. لان قيام الصناعة المصرية بتجويد السلعة وتخفيض السعر لن يأت بين يوم وليلة.. ولا يصح ان نضع منتجاتنا المصرية فى موقف ضعيف خاصة ان جميع منتجى العالم يعرضون بضائعهم فى مصر والمطلوب عمل دراسة لحركة الانتاج بالمصانع المصرية.. وحصر للمخزون الموجود.. وخاصة فى مجال الملابس الجاهزة.. والمنتجات الجلدية.. والمنتجات الخشبية.. وان تجلس الحكومة مع الصناع لدراسة كيفية دعم الصناعة فى حدود معقولة لا تتنافس مع قوانيننا والتزاماتنا الدولية وفى نفس الوقت دون خضوع لاوهام فتح السوق بنسبة 100٪ ..

واقترح ان تشمل هذه الاجراءات فرض بعض الرسوم الجمركية بنسبة معينة وتحديد منتجات معينة بشروط محددة لدخول السوق المصرى اسوة بما حدث مع السيارات مؤخراً.

كما اقترح ان تضع الحكومة «كوتا» معينة لوارداتنا من الدول المختلفة.. كما فعلت امريكا التى حددت حصصا معينة للاستيراد من دول واشخاص معينين.

ويرى محسن عبدالوهاب «خبير تصدير» انه لابد من تدريب كوادر معينة من رجال التمثيل التجارى فى سفاراتنا بالخارج ليقوموا بعرض منتجاتنا على العملاء بنفس الدولة ومحاسبتهم على هذا الاساس من خلال الحوافز المادية.. بمعنى ان يكون للممثل

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سامح محروس
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٣٧٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٨/١١/٢٢

تنظيم استيراد السيارات.. بداية جيدة لهذا الهدف



د. كمال ابو الخير

التجارى دراية ومعرفة بجميع المنتجات المصرية وتصنيفها واسماء جميع المنتجين والمصدرين الذين يعملون فى هذا المجال.. ويبدأ دور الممثل التجارى كدور مسوق للمنتجات المصرية حيث يجب ان يقوم بحصر جميع الشركات والمصانع التى تعمل فى البلد المتواجد فيه واجراء الاتصالات والمراسلات التى تهدف الى تعريف الطرفين ببعضهما.. وان يتم ربط الحوافز التى يحصل عليها الممثل بحجم تصديرى معين.. وكلما تجاوز هذا الحجم كلما زاد الحافز. وفى نفس الوقت فإذا فشل فى الوصول اليه يتم تغييره بكادر اخر.. ولذلك ارى ان تنشيط رجال التمثيل التجارى يمثل البداية محل مشاكل الصادرات، كما يجب العمل على استخدام الفروع الخارجية لشركة النصر للتصدير والاستيراد التى اسسها الاقتصادى الكبير محمد غانم فى اقامة معارض دائمة للمنتجات المصرية بالخارج على ان يتم عرض هذه المنتجات بدون اجر فى مقابل ان تقوم كل شركة تحقق رقما تصديريا معين بتسديد نسبة ولتكن 1 أو 2٪ من حجم صادراتها فى هذا المعرض لصالح وزارة التموين والتجارة لكى يتم الاتفاق فيها على الحوافز وكذلك تطوير هذه المعارض.

كما يجب ان تسعى الحكومة لابرام اتفاقيات تجارية خاصة مع عدد من الحكومات الاخرى بعيدا عن اتفاقية «الجات» التى ولاشك سوف تسبب ضررا كبيرا بالاقتصاد المصرى بمعنى اننا اذا كنا نتعامل مثلا مع فرنسا فى مشروع كبير مثل مترو الانفاق فلابد ان نضع من ضمن شروط الانفاق ان يتم تصدير نسبة من منتجاتنا اليهم ولو بمقدار وارداتنا منهم.. وهو نفس النظام الذى كان متبعا فى الماضى ويطلق عليه نظام الصفقات المتكافئة.. لانه لو استمر حال الصادرات المصرية على ما هو عليه الان. فسوف تكون صفرا امام وارداتنا.. وللاسف الشديد فإننا لا نتعامل مع دولة تجاريا.الا واصبح الميزان التجارى فى صالحها.. ومثال ذلك فقد انخفضت صادراتنا الى السعودية بنسبة 50٪ فى الوقت الذى وصلت وارداتنا منهم الى رقم مليار جنيه.

كما اطالب بان تقوم الدولة بعمل حماية لبعض المنتجات اسوة بما حدث فى قرار تنظيم استيراد السيارات التى اقتصرت على سنة الانتاج فقط. كما يجب تخفيض الجمارك على جميع مكونات الانتاج.. ونحن مضطرون للوصول الى رقم جمركى معين لسلع كاملة الانتاج مع تخفيض الجمارك على المكونات بما يمكن الصناعة المصرية من المنافسة فى وجه المنتجات الاجنبية.

وفى النهاية يوضح الدكتور كمال ابوالخير استاذ التجارة العالمية وعضو مجلس الشعب.. ان تشجيع ودعم الصادرات يقتضى وضع الاسواق التى مازالت اسواقا بكرا.. ويستطيع المنتج المصرى ان يحصل فيها على مميزات نسبية.. وابرزها الاسواق الافريقية.. ولذلك فقد جاء انضمام مصر الى عضوية مجموعة الكوميسا بمثابة بادرة طيبة خاصة بعدما اعلن عن انشاء وكالة اقليمية للخدمات التصديرية.من اجل زيادة حركة التجارة البينية الافريقية.. وارى ان هذا الاجراء من شانه ان يعطى دفعة قوية للصادرات المصرية من خلال تنشيط التعاملات التجارية بين الدول الاعضاء فى الكوميسا وارى ان دور هذه الوكالة يجب ان يتمثل فى تحقيق العديد من الخدمات التى نفتقدها فى تعاملاتنا مع الاسواق الاخرى.. ومن ابرز هذه الخدمات تغطية المخاطر السياسية من خلال وضع ضمانات لتعويض المصدرين فى حالة عدم حصولهم على مستحقاتهم مع اقامة نظام للدفع السريع يتيح للمصدر الحصول على قيمة صفقته التصديرية من البنك المعتمد وذلك بعملة بلده.. وذلك بمجرد اثبات قيامه بعملية شحن البضاعة.

كما يجب ان تبدأ جمعية رجال الاعمال المصريين فى اجراء الاتصالات مع الجمعيات المناظرة لاعطاء الفرصة للمصدرين والمستوردين للتعرف على الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة بالدول الاعضاء.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	مجدى عبيد
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٣٩٨
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٨/١٢/١٤

برنامج تحديث الصناعة يواجه المخاطر

مجدي عبيد

الشائع في أوساط الرأي العام أن ميزانية قدرها 3,5 مليار جنيه تعني في قاموس المنتفعين.. اختصاصات وسلطات، المحاباة في التعيين والمحسوبيات، التفنن بالطرق المشروعة وغير المشروعة في الاثراء وتراكم الثروات.. ويمكن أن يسرى هذا الشعور بسهولة إذا ما كان أحد الحاضرين في ندوة نظمتها جمعية الصناعات الصغيرة بمدينة السادس من اكتوبر، إذ شهدت مبارزة كلامية من النوع الذى يزكم الانوف برائحة البحث من التمويل (Find Raising) فقد دافعت احدى الهيئات الحكومية المعروفة بدورها في مجال تقديم القروض للمنشآت والمشروعات الصغيرة عن ضرورة أن يكون لها دور في برنامج تحديث الصناعة، وكان المبالغ التى تتقاضها من الدول المانحة غير كافية.

جاء هذا في الوقت الذى تأكد اقتراب الحكومة المصرية والاتحاد الاوروبى من الاتفاق على ورقة تمويل برنامج تحديث الصناعة، وبالطبع فإن قرون الاستشعار لدى الراغبين في التهليب تلتقط بسرعة هذه الرائحة الزكية فهم سرعان ما يتحركون بسرعة ليحصلوا على نصيبهم من الكعكة، وهم لا يجدون مانعا من أن يلونوا جلودهم بالرداء الذى يلائم هذا النوع من «البيزنس».

أوله رجال الأعمال الذين تحدثت معهم «العالم اليوم» الأسبوعى اجتمعت على وجهة نظر مؤداها.. أن البيروقراطية هى الآفة والخطر الكامن والماثل الذى يهدد برنامج تحديث الصناعة المصرية.. فالبيروقراطية الضاربة بجذورها في الدول المصرية ستفرغ هذا البرنامج من محتواه.. ليتحول إلى مجرد «سبوبة» لمجموعة موظفين.. ومن ثم تتلاشى الآمال الموضوعة على البرنامج لتصبح مجرد «يفط» وإعلانات تزدان بها الجدران والاتوبيسات العامة والجرائد.

احذروا البيروقراطية

البيروقراطية - في رأى لويس بشارة رئيس مجلس إدارة شركة BTM وعضو لجنة الصناعة المنبثقة عن وحدة الشراكة المصرية الاوروبية - معناها التزويغ وعدم تقدير قيمة الوقت وهذا هو الخطر الذى يهدد البرنامج.

يقول لويس بشارة، إن المشكلة أنه عادة ما يتراخى الصناعيون ويتركون الامور للناس «اللى بتلقط لقمة عيشها» وتنسى الواجب العام.

الحل - من وجهة نظره - أن يأخذ المجتمع الصناعي هذا البرنامج بجدية بأن يكون لكل تجمع صناعي لجنة تقرر ماذا يريد هذا التجمع ولا يتركون الامر للبيروقراطية.

كذا الاعتماد على الشباب وخريجي الجامعات ليكونوا الكوادر الادارية للبرنامج، وينبغى أن ننأى بانفسنا عن الاعتماد على الكوادر الموجودة في وزارة الصناعة والهيئات التابعة لها، حتى نحمى البرنامج من أن تتسلل اليه أمراض البيروقراطية، فمن الضرورى أن يولد البرنامج بخبرات جديدة.

أيضا ينبغى تعزيز وتقوية القدرة التطوعية.. فالناس - على حد قول لويس بشارة - «ملهية في حالها» ولا تتابع البيروقراطية.

نحن نريد برنامجا بكوادر جديدة، خالية من أمراض البيروقراطية ولديها القدرة والامكانية على التعلم.. لكى نستطيع القول بأن هذا برنامج حديث وجديد.

البيروقراطية - من وجهة نظر ممدوح زهران رئيس مجلس إدارة شركة زهران للأدوات المنزلية - هى الخطر الاساسى على البرنامج.. حيث لها تاريخ طويل في عرقلة الأعمال.. فالموظفون يخشون المساءلة ويخافون من تحمل المسئولية.

البيروقراطية - من وجهة نظره أيضا - خطر على كل شىء في مصر وعلى أى مشروع، وهى مسئولة عن تعطيل العديد من المشروعات.

ممدوح زهران يرى أن الحل في مكافحة آفة البيروقراطية هو ربط برنامج تحديث الصناعة باتحاد الصناعات المصرية، فهو الجهة الوحيدة التى تمثل الصناعة، حيث إنه يضم 14 غرفة تمثل جميع الصناعات في مصر.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	مجدى عبيد
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٣٩٨
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٨/١٢/١٤

ايهاب السيرى عضو مجلس إدارة جمعية رجال الاعمال المصريين يقول إنه يوجد في مصر نحو 60 مشروعا وبرنامجا تقوم بتقديم المعونات والمساعدات، لكن النتيجة أن «فلوس» هذه المشروعات تذهب إلى جيوب الموظفين الذين يديرونها.. فعند مقارنة موظف يعمل فى اطار برنامج ممول من الخارج وآخر يعمل فى احدى الادارات الحكومية نجد أن الاول يتقاضى مرتبات

السفير جمال بيومى يرد:

■ الحكومـــة لهـــا أقل من ثلث البـــرنامج

■ مطلوب إقناع الصناعيين بالاستفادة منه

■ قواعد للشفافية والمساءلة والتحكم المالى

كبيرة.

ومن ثم لابد أن يتوافر فى البرنامج الشفافية الكاملة، فمن الممكن أن توجه بوصلة البرنامج إلى مسار آخر غير الموضوع له، فرغم أن المعونات ستذهب إلى القطاع الخاص، إلا أن هذا القطاع فقد الثقة فى الإدارة الحكومية.

كذلك لابد أن يركز البرنامج على تنمية وتطوير الصناعات التصديرية، ولابد أن توجه الحكومة اهتمامها لإزالة المنغصات التى تكبل أى عملية استيراد.

لا مجال للبيروقراطية

طرحت «العالم اليوم» الأسبوعى هذه المخاوف على السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية ورئيس وحدة المشاركة المصرية الأوروبية فصاح متساءلا: من أين ستأتى البيروقراطية؟

فالحكومة ليست جهة تنفيذ، فهناك جهاز تنفيذى مستقل عن الحكومة والقطاع الخاص.

ولكى نضمن نجاح البرنامج وضعنا اطارا هيكليا يقوم على:

اولا: ضرورة توافر الشفافية، اى أن يضمن جميع المتعاملين الحصول على معاملة واحدة.

ثانيا: المساءلة حيث ان هناك جهة ما تقوم بالمساءلة عن أسباب اعطاء متعامل، وعدم اعطاء آخر.

ثالثا: التحكم Control بمعنى التقييم والمتابعة، اى عملية التقييم والنقد الذاتى ولابد أن تقوم بالتقييم مؤسسات خارج التنظيم وخارج جهاز تحديث الصناعة ذاته.

واستعرض السفير جمال بيومى الخطوط العامة لهيكل برنامج تحديث الصناعة حيث يقول: هناك مجلس إدارة يجتمع 3 مرات والرابعة برئاسة رئيس الوزراء، ونظرا لان هذا المجلس - أى مجلس التحديث الصناعى - سيكون برئاسة وزير الصناعة، فإنه لن يدير، بل سيعطى التوجيهات والمؤشرات العامة لكيفية إدارة البرنامج بمعنى تحديد السقوف الائتمانية للعمليات التى سيديرها البرنامج، وتوجيه المشروعات المصاحبة للبرنامج كالسيطرة على الجودة والتسويق والمقاييس والمواصفات.

هناك كذلك الجهاز التنفيذى للمشروع، أى مركز تحديث الصناعة، وهو مختص بالعمل اليومى التنفيذى، حيث سيكون له مدير يتم تعيينه بأساليب التعيين الدولية، وأعتقد أن المدير العام لابد أن يكون مصريا لأن فيه احتمال أن تكون هناك حاجة لمدير قطاع مالى أو اقتصادى ويتقدم واحد له خبرة عالمية، ومن الوارد الا يكون مصرى الجنسية.

هناك أيضا الرقابة المالية Financial Controler حيث ان الجهات المانحة سواء كانت الحكومة المصرية أو الاتحاد الاوروبى، أو أى جهة مانحة أخرى سيكون لها «عين» على الرقابة المالية.. وحسابات المشروع ستنشر على العالم كله.

مؤشر آخر للرقابة على الذات، ان الاموال لن تكون مع البرنامج، وإنما فى البنوك ولا يوجد بنك يقوم بالتسليف من دون أن يعلم مصير الاموال التى يقرضها، ولكى يقوم البنك بالاقراض لابد من توافر أمرين...

أولا: معايير الجدارة.. وهى متحددة من جانب مجلس الإدارة ويقوم بتنفيذها الجهاز التنفيذى، وسيتأكد البنك من توافرها.

ثانيا: ملف المنشأة أو المؤسسة، ويقوم باعداد هذا الملف خبير استشارى معترف به، وستكون هناك قوائم بأسماء الخبراء الاستشاريين وبناء على هذا الملف سيكون من الواضح للبنك ما إذا كانت المنشأة مؤهلة لأن تحصل على قروض أو منح أم لا.

السفير جمال بيومى يؤكد أن دور الحكومة يقتصر على رسم السياسات ويتساءل: «هل من المنطق بناء برنامج كهذا بمعزل عن الحكومة»، و«هل من المعقول أن تعطى جهة أخرى مسئولية الاشراف عن البرنامج بخلاف وزارة الصناعة؟».

3 محاور للبرنامج

يسلط السفير جمال بيومى الضوء على دور الحكومة والقطاع الخاص فى اطار البرنامج فيقول:

يقوم البرنامج على 3 محاور هى..

المحور الأول: يتحدث عن السياسات المطلوبة لحفز وتشجيع تحديث الصناعة المصرية، والحكومة هى التى تبلور وتضع هذه السياسات انطلاقا من القواعد الصناعية، وبالتالى فإن المسئولية هنا ليست مسئولية الحكومة فحسب، وإنما مسئولية كل مواطن مصرى، فهذا المحور يهدف إلى تحسين البيئة الصناعية المصرية عن طريق مجموعة منوعة من الاجراءات التى تنفذها فعلى المستوى الكلى، يلاحظ أن الدولة هى التى تستطيع أن تضمن وجود بيئة مؤسسية مواتية تشجع القطاع الخاص بالاستثمار ونمو الانتاجية.

وللمساهمة المباشرة من جانب السياسات الحكومية والاستثمارات العامة دورها الاساسى فى الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب وتوفير البنية الاساسية المادية الكافية لدعم البحث فى التكنولوجيات التى تؤثر على عدة صناعات معا، وبصورة غير مباشرة، فالمناخ الاستثمارى والبيئة التنفيذية للصناعة تتأثر جميعا بالسياسات الحكومية، من حيث القواعد والاجراءات والضرائب ونشر المعلومات، وأنشطة

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	مجدى عبيد
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٣٩٨
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٨/١٢/١٤

التصدير وحماية البيئة.

ولئن كان توفير المستلزمات العامة مثل التعليم والبحوث وحماية البيئة وكذلك البنية الاساسية لا تدخل فى مسئولية البرنامج، فإنه يركز اهتمامه على الجوانب المؤسسية التى تهيىء بيئة مواتية للصناعة، وسيكون من بين المجالات التى سيهتم بها البرنامج، تطبيق نظام مصرى للجودة يتفق مع النظام الدولى وتبسيط وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية وتيسير أنظمة التجارة وايجاد قواعد للبيانات والمعلومات عن الصناعة والتجارة المحلية والدولية.

المحور الثانى: تقوية هيئات دعم القطاعات: حيث سينصب الاهتمام على مجموعات الاعمال والصناعات المتقاربة، ويهدف إلى توفير خدمات دعم مساندة ذات نوعية جيدة، وتنشيط الدور الايجابى لروابط الاعمال حيث إنه فى كل شريحة من شرائح الصناعة يلاحظ أن التفاعل بين المنشآت التى تتنافس وتتعاون هو الذى يوفر المصدر الرئيسى للكفاءة.

وتعتبر القدرة على الوصول إلى الادوات المالية المتنوعة وتوافر الموردين المحليين المتنافسين ومن يقدمون الخدمات المتخصصة من العوامل الرئيسية كزيادة القدرة التنافسية للشركات فى الأسواق المحلية والدولية، ويشمل هذا المحور الأعمال الرامية إلى تنويع القطاع المالى وزيادة قدرة جمعيات الأعمال على العمل عن طريق الشبكات، والارتقاع بمستوى الخدمات الفنية التى تقدمها المؤسسات الاستشارية المحلية، وزيادة مساهمة المنظمات غير الحكومية فى مساندة تحديث المنشآت الصغيرة، وسوف يهتدى البرنامج بالاستراتيجيات المحددة لمختلف القطاعات التى تتم صياغتها عن طريق جهود مشتركة بين مصر والمؤسسات الاستشارية الدولية التى تمتلك المعرفة المتخصصة فى القطاعات المختلفة، وتشمل استراتيجية كل قطاع وسائل قياس الاداء اعتمادا على افضل الممارسات فى مصر أو فى الخارج.

اما المحور الثالث: فينصب على المنشآت بهدف تحسين كفاءة وتنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويضم هذا المحور مجموعة كبيرة من الانشطة تشمل: تشجيع الزيادة المتواصلة فى القدرة التنافسية للشركات عن طريق تحديث هيكلها التنظيمى وتكنولوجياتها ومواردها البشرية، وتحسين الكفاءة الفنية والإدارية بتشجيع استخدام أساليب الإدارة المتقدمة، وتوفير التدريب المناسب للقوى العاملة على أساس الخطة الاستراتيجية للشركة، وإعادة تحديد حجم المؤسسات والتشجيع على التوسع فى مجال الاعمال بما فى ذلك تركيز الانشطة عن طريق الاندماج والارتباط بين المنشآت وتنشيط التعاون بين المؤسسات، وبين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والشركات الكبيرة مما يؤدى إلى التقوية والتوحيد وتشجيع اعمال البحث والتطوير داخل الشركات وفى المعاهد المتخصصة، وتشجيع الاستثمار فى حماية البيئة وتشجيع الاستثمار فى ترشيد استهلاك الطاقة واستخدام الموارد.

الثلث فقط.. حكومة

ويخلص السفير جمال بيومى من استعراضه هذا متسائلا: أين حصة الحكومة من هذا البرنامج؟

ويجيب: إنها أقل من الثلث.. أى الجزء الخاص بالسياسات وحتى فى هذا الجزء فهناك دور للقطاع الخاص والمنشآت الصناعية، فالسياسات تخلق من القاعدة الصناعية ثم ترفع إلى النخبة المفكرة ثم إلى الدولة.

حتى مجلس الإدارة فإن جزءا منه حكومة، والجزء الأخر قطاع خاص، وسيتألف من عدد محدود - حوالى 8 أشخاص - ويتولى المجلس اعطاء التوجيهات العامة فقط!

فالبرنامج - حسب قول السفير جمال بيومى - تم بناؤه بشكل جيد ولا يوجد أى خطر عليه، طالما أن هناك قبولا للنقد الذاتى وسعة الصدر.

وما أخشاه أن يكون التمويل المتاح اكبر بكثير من قدرتنا على الانفاق، حيث تبقى مشكلة هى اقناع الصناعيين المصريين بالتقدم إلى البرنامج للاستفادة منه.

وربما أصاب السفير جمال بيومى بقوله إن البرنامج قد شيد على قواعد وأسس واضحة وقوية.. لكن يظل السؤال المطروح: ما هو الضمان لتوافق الممارسة العملية مع القواعد النظرية؟!

فالمشكلة الازلية للبيروقراطية المصرية أن البرامج تثير الاعجاب عند وضعها.. لكن التنفيذ - دائما - قصة أخرى!

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عزة نصر
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٠١٠
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٩/٩

قنوات اتصال مع اتحاد الصناعات ورجال الأعمال لتحديث الصناعة

□ **كتبت – عزة نصر:**

اكد الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية انه سيتم فتح قنوات اتصال مع جمعيات رجال الاعمال واتحاد الصناعات وتحويل مصلحة الكفاية الانتاجية لمؤسسة عصرية وتغيير منظومة البحث العلمى والاهتمام بالبحوث الصناعية والعمل على حل مشكلة الشركات العائلية وتحقيق التكامل والتنافس بين الصناع لصالح المستهلك فى النهاية.

اشار وزير الصناعة فى لقائه بجمعية الصناعيين للاستثمار والتصدير التى يرأسها المهندس نبيل فريد حسنين الى خطأ تحويل المعاهد الصناعية لكليات وجامعات وهو ما احدث اشد الضرر بالعملية الصناعية اكثر من الفائدة المحققة منها موضحا اننا اصبحنا نخرج شهادات ولم يعد هناك متخصص صناعى فنى جيد وهو ما ندرسه حاليا لتخريج اخصائى صناعى يحتل المكانة الوسطى بين المهندس والفنى.

واضاف الرفاعى انه يتم حاليا دراسة كيفية الاستفادة من اجهزة وزارة الصناعة بما يحقق رسالتها فى التنمية التكنولوجية وهى قضية مهمة بعدما قرر الرئيس مبارك تشكيل مجلس قومى للنهضة التكنولوجية.

اوضح وزير الصناعة ان المؤسسات الحالية ستستمر لكنها لن تكون معوقة او بيروقراطية وسنضخ فيها خبرات جيدة وجديدة...

اكد انه سيتم عقد لقاءات توعية مع الصناعيين فى القطاعات المختلفة مؤكدا على الدور المهم للصناعات الصغيرة التى تمثل اهمية قصوى للاقتصاد القومى مشيرا الى انه يفكر جديا فى انشاء مركز جديد للتكنولوجيا ومعامل لاختبار المنتجات وتقييمها مع الاهتمام بتحديث مفهوم علاقة الجودة وتصنيف المنتجات بدرجات معينة.

أكد الرفاعى أن لدينا قاعدة معلومات مسجل عليها 85٪ من المصانع العاملة حاليا والبيانات متاحة للجميع موضحا ان الهيئة العامة للتصنيع قادت عملية التنمية فى فترة معينة بعد الثورة لكن الظروف الان اختلفت فهنا هيئات انشئت وضعفت الان كبنية داخلية كذلك دورها تقلص وتراجع.

واكد انه لن نستطيع معالجة المشاكل مرة واحدة وأمامنا طريق طويل ولايجب ان نعطى آمالا كاذبة دون فعل شئ.

واكد الدكتور مصطفى الرفاعى على ان وزارة الصناعة ستلعب دورا جديدا فى الفترة القادمة لرعاية الصناعة سواء القطاع العام او الخاص والصناعات الصغيرة والعمل على وجود بيئة جديدة وانشاء مركز تكنولوجى لتطوير تلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على المزيد من التصدير والصناعات التصديرية.

من جانبه اكد المهندس نبيل فريد حسنين دور الصناعة فى اتاحة فرص عمل لآلاف الخريجين وهناك 600 الف خريج سنويا لايستوعبها سوى الصناعة القوية القائمة على اسس متينة قوامها الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى تعتمد على التكنولوجيا المتطورة.

واوضح محمد فريد خميس ان صناعة البتروكيماويات احد مهام الصناعة فى مصر وهناك فرصة جيدة للنهوض بها لتوافر عناصرها الاساسية من خلال الامكانيات المتاحة.

اشار انه فى مصر نماذج صناعية ناجحة يمكن الاخذ بيدها لتقويتها لتلعب دورا مهما فى التصدير على سبيل المثال احد صناع الاثاث فى مصر بمدينة دمياط لايجيد القراءة والكتابة لكنه اصبح اهم عارض فى معارض الاثاث التى تقام بايطاليا بعدما استعان بالخبراء الاجانب لتنمية قدراته الصناعية بما يتوافق مع رغبات المستهلك الاجنبى.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عزة نصر
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٠١٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٩/٩

اكد د. نادر رياض رئيس شركة «بافاريا» ان الصناعة لن تقوم الا باكتمال المنظومة الصناعية وعناصر المنظومة لم تكتمل والبداية تبدأ من تسلسل الاولويات والمواصفات القياسية فالمواصفات المصرية لازالت قاصرة عن التعامل مع المواصفات من منظور مصلحة الصناعيين والاتجاه السابق، كان الاتجاه السهل ويجب ان تضم لجان وضع المواصفات القياسية للسلع صناعيين فقط دون ان يكون بها تجار لان التجار ينتمون للمستورد اكثر.

اوضح أن الحاجة ماسة لانشاء مركز متخصص لتقييم السلع لحماية المستهلك ومقارنة السلع ببعضها البعض خاصة سلع الامن والامان. واكد ان ذلك المركز خطوة مهمة للعمل فى مجال الهندسة «العكسية»، والمركز سيكون وسيلة رخيصة وعملية لنقل التكنولوجيا واشراف الوزارة عليه مسالة مهمة لانها الجهة الامينة على سرية البحوث بما يتيح للصناعيين تمويلها.

واوضح د. جلال غراب رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية ان الصناعة المصرية فى مازق حاليا لانها لم تاخذ الفترة الكافية فى الحماية الخاصة وهناك صور حماية تطبق فى دول كثيرة من خلال المواصفات ويتم التغيير فى تلك المواصفات بما يتلاءم مع الصناعة المصرية وبما يحميها خاصة فى ظل عدم وجود خامات فى بعض الاحيان، كذلك سعر الفائدة فى البنوك يمكن ان يمثل دعما للصناعة فى بعض الدول الكبرى الفائدة فيها لاتزيد على 1,5٪!!

اشار الى ان ظاهرة دخول السلع المستوردة للسوق المصرى بالطريق الشرعى او غير ذلك ولابد من الاعتراف بها.

كما ان كثيرا من المنتجين لايؤمنون بالتطوير والبحث ويعتبرونه نوعا من الترف وقد يكون السبب ضعف هامش الربح حتى وصلنا لعدم وجود جيل من الباحثين.

واشار لاهمية الدعم غير المباشر من الحكومة من خلال مراكز البحث والتدريب على مستوى ينتهى بالتطوير داخل المنشاة، واكد على ضرورة التحالف بين الصناعيين.

وطالب المهندس سمير عارف رئيس شركة الاهرام للمعادن بضرورة الاستفادة من بيانات الهيئة العامة للتصنيع فى التعرف على ماننتجه على ان تكون همزة الوصل بين المبتكرين ويتم تصفية تلك الابتكارات حتى يمكن الاستفادة منها فى مشاريع جديدة قابلة للتنفيذ مع تعظيم دور الرقابة الصناعية للقيام فعلا بالرقابة على الصناعات القائمة. وتنشئ بها لجنة تنسق مع وزارة المالية لحذف «التشوهات» الجمركية لان المالية ليست جهة فنية. مطالبا ايضا بتعظيم دور مصلحة الكفاية الانتاجية فى التدريب على ما وصل اليه العالم المتقدم.

اكد الكميائى منير عز الدين رئيس مجموعة شركات الكتان اننا نفتقر لاستراتيجية اضحة للصناعة وهناك اهمية لتحديد الصناعات ذات الميزة التنافسية القادرة على المنافسة العالمية وتشجيعها على التصدير واعفاء الآلات والمعدات الرأسمالية وقطع غيارها من ضريبة المبيعات التى تزيد تكلفتها.

وطالب بدعم حقيقى للصناعات الصغيرة والمتوسطة التى تحتاج دفعة قوية وحوافز حقيقية وتوفير المعلومات لترشيد الطاقات العاطلة.

واكد على ضرورة وضع ميثاق شرف بين قطاعات الصناعة المختلفة وتخفيض تكلفة التوكيلات الملاحية لتشجيع التصدير.

واخيرا اكد د. حماد عبد الله مدير مركز التصميمات والاستشارات على اهمية التقريب بين الجامعات ورجال الصناعة على ان تلعب وزارة الصناعة دورا مهما فى توعية الخريج وتاهيله للعمل.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أسامة سليمان
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٦٦٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٩/١١/١

التضخم الاستثمارى .. يحتاج إلى علاج

د.عادل جزارين: حوافز للصناعات ذات الميزة التنافسية

صلاح دويدار: ظاهرة تؤدى إلى خسارة الجميع

سعيد الطويل: مشكلة جوهرية تهدد الصناعة المصرية

أسامة سليمان:

التوزيع غير العادل للاستثمارات الصناعية على المجالات المختلفة اصبح ظاهرة مقلقة بشكل كبير فلها انعكاسات خطيرة على التنمية الصناعية المستقبلية.

وراء هذا التضخم فى صناعات معينة اسباب كثيرة منها البحث عن الربح السريع والخوف من المنافسة والبعد عن المخاطرة الكبيرة ولكن للامر انعكاسات خطيرة اهمها الركود الكبير فى تلك القطاعات وصعوبة التصدير وتصريف السلع وهو ما يقود الى تداعيات خطيرة للاداء الاقتصادى القومى بصفة عامة. والمطلوب وفقا لما قاله الخبراء استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية فى مصر للسنوات القادمة تقوم على التوسع الاستثمارى المدروس وتحقق التوازن بين القطاعات المختلفة.

يرى الدكتور عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات الاسبق انه خلال السنوات الماضية ومنذ اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى لم تكن هناك استراتيجية موضوعة للصناعة المصرية وجاء قانون الاستثمار فوحد بين جميع الاستثمارات فيما يمنح لها من حوافز.

وأكد جزارين انه اصبح من يدخل فى صناعة المياه الغازية يحصل على نفس حوافز من يستثمر فى صناعة الاجهزة الالكترونية أو فى صناعة السيارات وتركت الحرية للمستثمرين للدخول فى اية صناعة يرونها وبالتالى فإن ما حدث هو تضخم الاستثمارات فى صناعات معينة بحيث اصبحنا نعانى من الكساد.

ودلل الدكتور جزارين على ذلك بما حدث فى صناعة السيراميك والاجهزة المنزلية وما يحدث حاليا فى صناعة تجميع السيارات حيث تعدى عدد الشركات المجمعة للسيارات 14 شركة تزيد طاقتها كثيرا على احتياجات السوق المصرى مع عدم وجود فرص لتصدير منتجاتها وأكد ان مثل هذا الوضع يؤدى الى انهيار العديد من المصانع عند ازالة الحماية عنها.

وطالب بوضع استراتيجية واضحة للصناعة المصرية فى القرن القادم يتم التوجه فيها للصناعات ذات الميزة التنافسية فى مصر والقادرة على المنافسة على مستوى العالم وهى الصناعات كثيفة العمالة او التى لها فرص التصدير من مصر للاستفادة من الموقع الجغرافى المتميز لمصر، واوضح ان هذا التوجه يمكن ان يتم باعطاء مزيد من الحوافز لهذه الصناعات وتمييزها عن غيرها.

واضاف انه بالنسبة لصناعة السيارات فيجب اعادة الدراسة للوضع الحالى وعمل دراسة متأنية لتحويل هذه الصناعة الى صناعة اقتصادية لا تعتمد على الحماية وتتجه اساسا الى صناعة سيارات النقل والاتوبيس ونستفيد من الطاقات المتاحة حاليا كما يجب وقف التصريح باقامة أى مصنع جديد لسيارات الركوب.

ويؤكد المهندس الاستشارى صلاح دويدار عضو جمعية رجال الاعمال اهمية ترشيد للطاقات العاطلة أو الفائضة بحيث لا يتم التسارع على نشاط محدد نجح فيه رواد مما ينتج عن ذلك من منافسة حادة وضارة تؤدى الى خسائر للجميع.

واضاف ان ذلك يتحقق بقيام المؤسسات المساندة بالدراسة لكل قطاع بناء على معلومات دقيقة وتقديم توصيات لترشيد كل من يريد ان يقيم مشروعا وتوضيح الفرصة المناسبة واضرار التكاثر على النشاط الناجح دون دراسة لعواقب ذلك.

وأشار الى ان الصناعة المصرية فى حاجة الى آليات ومؤسسات قوية توجد التكامل والترابط بين قطاعات الصناعة سواء كانت صناعات كبيرة او صغيرة او متوسطة ليتكامل الجميع ويتنافس على الجودة والانتاج لا على الزعامة والاعلام.

وطالب بأن تكون لدى تلك المؤسسات آليات الدراسة والبحث والتطوير التى تقدم خلاصة فكر المجتمع لتعظيم دور الصناعة .

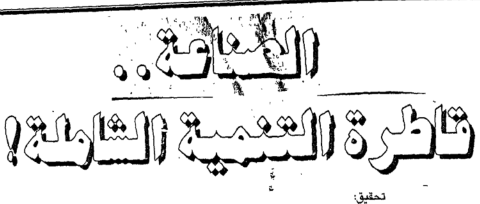
واشار الى وجود حاجة الى اقرار استراتيجية واضحة لتعظيم دور الصناعة المصرية فى القرن القادم لتحدد منهجا واضحا يلتزم به الجميع ويكون مقسما على اربع فترات كل فترة خمسة وعشرون عاما ويتم التقييم لانجازاته كل خمس سنوات.

وأكد الخبير الصناعى الدكتور عزت معروف غياب التخطيط المدروس عند التوسع الصناعى فى مصر وهى مشكلة كبيرة تعانى منها مصر منذ سنوات طويلة خاصة فى الفترة التى سيطر فيها القطاع العام على العملية الانتاجية فى الستينات ودلل على ذلك بأن مصر لديها فائض من قطع غيار المعدات الثقيلة يكفى لتغطية احتياجات دول منطقة الشرق الاوسط باكملها مؤكدا ان هناك اكثر من 400 سلعة من هذه السلع تنتجها مصر بكفاءة عالية تضاهى المستويات الاوروبية.

وقال معروف الذى يعمل مستشارا فى عدد من مصانع المعدات الثقيلة والبتروكيماويات ان مصانع قطع غيار الصناعات الثقيلة لا تعمل الا بمقدار 40 فى المائة فقط من طاقتها الانتاجية والباقى طاقة معطلة وان هناك ركودا واسعا فى تصريف هذا المخزون السلعى، ويرجع السبب فى ذلك الى انه لم يكن هناك مصنع يعرف حقيقة وقدرة انتاج المصنع المجاور.

وطالب معروف بدراسة وحصر حجم طاقاتنا فى هذا الانتاج بشكل دقيق حيث لا توجد احصائيات متفق عليها بالنسبة لحجم الانتاج والمخزون من قطع الغيار ومحاولة تصريفها من خلال فتح اسواق جديدة امامها وان نعمل بكامل طاقتها حتى نصل الى الاستخدام الاقتصادى للمعدات وتعظيم العائد من ورائها وأكد ان هذا الامر لن يتحقق الا بدراسة مستفيضة للاسواق الخارجية

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة
المصدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : نادية يوسف
رقم العدد : ٤٠٨٧٥
تاريخ الصدور : ٩٨/١١/٤



الصناعة.. قاطرة التنمية الشاملة!

تحقيق:
نادية يوسف

٧٠٪ للقطاع الخاص فى التنمية الصناعية و٣٠٪ للقطاع العام

ننتج سنويا ٧٠٠ ألف تليفزيون و٥٠ ألف سيارة

فى أكتوبر والسادات والعاشر أكثر من ٢٠٠٠ مشروع صناعى

كشفت بيانات واحصاءات اتحاد الصناعات المصرية أن أعلى معدل للنمو فى مصر سجلته الصناعة المصرية خلال السنوات القريبة الماضية، حيث بلغ أكثر من ٨٪ متقدماً عن سائر مجالات الانتاج الأخرى.

وكانت الصناعة المصرية قد شهدت فى السنوات الماضية الكثير من التسهيلات والاعفاءات الضريبية والجمركية بتعديل بعض التشريعات التى ساعدت على انطلاقها فى ظل آليات السوق لمواجهة المتغيرات والتحديات الاقتصادية، ونحن على أبواب القرن الحادى والعشرين.

رجال الصناعة المصرية وخبراؤها يطرحون رؤيتهم حول مستقبل الصناعة التى تعد الآن «قاطرة» التنمية الشاملة.

نوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : نادية يوسف

نوع الفرعى : قطاع الصناعة — رقم العـــــدد : ٤٠٨٧٥

ـــــدر : الأهرام — تاريخ الصـــدور : ٩٨/١١/٤

وضعت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في اولوية اهتماماتها تحقيق الاهداف الطموح التى خططتها لتنفيذ استراتيجيتها المستقبلية لمواكبة التطور الصناعى العالمى الكبير وكما يقول الدكتور عبدالمنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات المصرية إن التفاؤل هو لغة الحوار فى الحديث عن

الصناعة المصرية التى تغير شكلها ومفهومها ومضمونها فى عهد مبارك ـ واعطى الفرصة الكبيرة لرجال الصناعة للتقدم بخطى واثقة مع منح التسهيلات والتشريعات والاعفاءات الجمركية والضريبية التى تجعل من رجل الصناعة يتقدم باطمئنان خاصة ان المناخ السياسى والاقتصادى المستقر هو العامل الاول لنجاح ونمو وازدهار اى نشاط

والصناعة المصرية الآن فى مرحلة انطلاق لان البنية الاساسية للصناعة اصبحت موجودة وأصبح فى مصر الآن اكثر من ٢٠٠٠ مشروع عملاق و٣٠٠٠ شركة حاصلة على شهادة الجودة «الأيزو» وهذا مؤشر إيجابى لمستقبل الصناعة بالاضافة لتوفير جميع حوافز الاستثمار بعد ان اعطت الحكومة الفرصة للقطاع الخاص لينمو ويثبت قدراته فالتكنولوجيا الحديثة وصلت إلى كل مراحل الانتاج.

وبعد ان توفرت للصناعة كل عوامل النجاح على رجال الصناعة الاهتمام بالجودة التي حققنا منها جزءاً كبيراً – واتحاد الصناعات المصرية يقدم كل المساهمات والمساعدات والبرامج الخدمية التى تسهم فى زيادة الوعى وتحديث الادارة ونشر اساليب الجودة والاهتمام بقانون البيئة وتنفيذه فى الشركات للحصول على الايزو «١٤٠٠١» بالاضافة لقاعدة المعلومات الكبيرة الذى بدأ فى إنشائها لتكون خريطة توضيحية وتفصيلية لكل الانشطة الصناعية فى مصر

متغيرات عالمية

وعن المتغيرات الاقتصادية فى «العالم اليوم» وماهى مؤشرات المستقبل يقول المهندس احمد عز وكيل اتحاد الصناعات: إن الغالبية العظمى من رجال الصناعة فى مصر لديهم الاقتناع الكامل بأن الصناعة المصرية الآن فى مرحلة الانطلاق والازدهار. بعد ان انتهت البنية الاساسية اللازمة للصناعة المتطورة، والطاقة الكهربائية بها فائض ١٦ مليون ميجاوت و٥ ملايين خط تليفونى اللازمة لأى نشاط اقتصادى

وهناك ـ ايضا ـ شبكة جيدة من الطرق والموانى القادرة على مدخلات الصناعة ومخرجاتها و٢٢ مدينة صناعية

ننتهى باكثر من ٢٠٠ مليون متر مربع من الاراضى الصناعية المرفقة موجودة فى ٢٢ مدينة صناعية يضاف إليها ٨٩ مليون متر جديدة فقط فى منطقة واحدة وهى منطقة شمال غرب قناة السويس

ويضاف إلى ذلك حزمة من التشريعات التى توجد مناخاجيدا للنشاط الاقتصادى بصفة عامة، منها الاعفاءات الضريبية وسهولة بدء النشاط وتأسيس الشركات ـ وانعدام القيود على رخص الاستيراد، وانعدام القيود علي تحويل العملة والنسبة القصوى للمشاركين لتمثيل الشركاء الاجانب ثم ننتهى بإنجاز كبير للحكومة المصرية وهو القانون رقم ٨ لحوافز وضمانات الاستثمار الذى يؤكد هذه الحزمة من التشريعات. اضيف إلى ذلك مؤشرات كلية للاقتصاد ومشجعة على الاستثمار.

وقد بلغت نسبة الناتج المحلى الاجمالى ٦٪ كما انخفضت معدلات البطالة بالاضافة إلى استقرار اسعار الصرف وثبات نسبة البطالة ثم فى النهاية انخفاض العجز فى الموازنة

ونتنبأ بأن السنوات القادمة ستشهد هذا الاستقرار وأوضح مثال على ذلك ان الفوائض الموجودة فى البنك المركزى تزيد علي ٢٠ مليار دولار وهذا يوجد نوعا من الاستقرار ويتساءل د.عز هل لدينا مقومات صناعة؟

.. نعم لدينا مقومات صناعة والتحول الحادث في الاقتصاد اعطى دفعة جديدة للاستثمار، فالاستقرار الذى تشهده مصر فى حكم مبارك منذ أكثر من ١٨ سنة اعطى العلاقات الدولية أكثر فى نجاح نراها فى اتفاقيات متعددة الاطراف وثنائية بالاضافة إلى اسواق جديدة للمنتجات المصرية. وهناك اتجاه لمنطقة تجارة حرة بدأت بتنفيذ تخفيضات جمركية للتجارة البينية العربية واتفاقية «الكوميسا» والتى اصبحت مصر عضوا فيها

ومانحن مقبلون عليه من اتفاقية مشاركة اوروبية كل ذلك يعطى دفعة للصناعة لان هذا سيوسع مساحة السوق القادرة على استيعاب منتجات مصرية. لو تحدثنا عن الحكومة التى افسحت المجال للقطاع الخاص. للمبادرة الفردية التى هى اساس اى نشاط ناجح والحكومة تؤمن بذلك ـ نجد ان الحكومة توقفت عن استثمارات جديدة فى المجالات الاقتصادية وبذلك افسحت المجال للقطاع الخاص.

كما هناك عدم وضوح لما حققته الصناعة المصرية خاصة فى السنوات العشر الاخيرة حيث استطاعت الصناعة المصرية أن تحقق اكتفاء ذاتيا فى الطلب المحلى وفى ظروف انفتحت فيها اسواق مصر على العالم وعلى سبيل المثال. كانت فاتورة وارداتنا ستزداد بحوالى مليار دولار لولا ١٨ مليون طن من الطاقات الجديدة فى صناعة الاسمنت والحال نفسه فى صناعة الالكترونيات ٧٠٠٠٠ تليفزيون سنوياً ٥٠٠٠٠ سيارة سنوياً

بالإضافة إلى بناء حديثة وصناعة ملابس جاهزة حديثة وصناعة نسيج تحدث نفسها وغيرها الكثير واستطاعت الصناعة المصرية فى ظل حواجز جمركية يتم إزالتها عاما بعد عام ان تغطى جزءا كبيرا من مجالات كبيرة فى الطلب المحلى

والصناعة المصرية بادرت إلى تحديث اصولها اليوم فى المدن الصناعية اذا نظرنا إلى مدن الجيل الاول السادس من اكتوبر والعاشر والسادات نجد ان هناك اكثر من ٢٠٠٠ مشروع صناعي واتحاد الصناعات ـ من جانبه ـ يهتم بقضية التصدير بمجموعة من البرامج الخدمية التى تسهم فى نشر الوعى وتحديث الادارة وتنمية الموارد البشرية بالتدريب الفنى والادارى ومساعدة الشركات المصرية على تحقيق الالتزام البين بتحقيق القانون رقم (٤)

مؤشرات إيجابية

اما اللواء أحمد عرفة وكيل عام الغرف التجارية والنائب الأول لاتحاد المستثمرين العرب فيوضح المؤشرات الايجابية التى وصلت إليها الصناعة المصرية التى كانت عام ١٩٧٤ تمثل ٩١٪ قطاع عام و٩٪ قطاع خاص اليوم وصلت إلى ٧٠٪ قطاع خاص و٣٠٪ قطاع عام

واصبح اليوم القطاع الخاص هو الذى يحمل المسئولية وبدأ يدخل فى صناعة الـ (POT) حيث يبنى ويجهز المنشأة ويشغلها ثم يحولها للدولة مثل المطارات والمشروعات الكبيرة الخاصة بالبنية الأساسية وبدأ يشارك فى المشاريع الكبرى ويكفى ان منتجاتنا اصبحت تباع في ارقي البيوت العالمية واصبحت جميع المجالات مطروحة للاستثمار.

واستطيع أن أؤكد ـ والكلام لاحمد عرفه ـ ان المصانع التى تبنى مستقبلها على العالمية لن تتأثر اما المصانع التى بها تكلفة عالية فسوف تتأثر ولابد من متابعة الجودة والسعر بالاضافة إلى إيجاد صناعات تصديرية .

وأملنا فى افريقيا بعد معاهدة «الكوميسا» ان تفتح ابوابها لنا وايضاً فى شرق افريقيا وأملنا ايضا في الدول العربية التى يجب أن تسرع بانشاء السوق العربية المشتركة

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة
المصدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : أحمد العطار
رقم العدد : ٤١٠٥٣
تاريخ الصدور : ٩٩/٥/١

الصناعة المصرية.. تستعد لدخول القرن الـ ٢١

بعد دراسات واجتماعات مكثفة.. الصناعة تحدد لأول مرة رأيها فى ٢٠ قضية أساسية ترتبط بها

تنمية الموارد البشرية بالتركيز على كفاءة الخريجين قبل عددهم

الصناعة المصرية .. تواجه متغيرات اقتصادية عديدة سواء على المستوى المحلى او الخارجى . وعليها ان تتعامل مع هذه المتغيرات حتى تستطيع النمو والتطور ومواجهة التحديات خاصة انة لم يبق سوى بضعة اشهر على بداية العام الأول فى القرن الجديد.

وبالطبع فإن ذلك يتطلب تحديد راى الصناعة المصرية فى كل الموضوعات والقضايا المتعلقة بها، وهذا الامر تم ـ ولأول مرة ـ تحقيقه بعد اجتماعات ودراسات مكثفة .

ويقول المهندس أحمد عز وكيل اتحاد الصناعات المصرية إن الاعداد لتحقيق ذلك الهدف بدأ منذ اكتوبر الماضى حيث حدد مجلس ادارة اتحاد الصناعات ٢٠ موضوعا اساسيا ترتبط وتتعلق باهتمامات الصناعة المصرية ومنها التعليم والتدريب والتحديث التكنولوجى والبيئة والنقل والاتصالات والخصخصة، وتم تكوين مجموعة عمل متخصصة تضم عددا من الصناعيين والخبراء فى المجالات الاكاديمية والبحث العلمى و تم الانتهاء من اعداد ٢٠ ورقة عمل متخصصة فى هذه المجالات، ونوقشت بالتفصيل فى داخل مجموعة العمل، ثم عقد اتحاد الصناعات مؤتمرا تحضيريا خلال شهر مارس الماضى لبحث ومناقشة كل من هذه الموضوعات ، بحيث يشمل ذلك موقفها والبيانات والمعلومات المتوافرة بشأنها وورقة العمل الخاصة بها حيث وافق اتحاد الصناعات بصفة مبدئية على رؤية محددة حول موقفه فيما يتعلق بكل هذه الموضوعات

واوضح انه بالنسبة لقضية التعليم والتدريب . فيرى اتحاد الصناعات أن تكوين جيل جديد من الموارد البشرية فى مجال الصناعة هو مسئولية مشتركة بين الحكومة والصناعة المصرية وقد أوضحت البيانات وجود عدد كبير من الدارسين المقيدين فى مجال التعليم الثانوى الصناعى، والذين وصل عددهم فى عام ٩٨/٩٧ الى ٨٠٠ الف طالب، كما يبلغ عدد خريجى الثانوى الصناعى د ٢٨٠ الف خريج كل عام وهو ما يزيد على حجم احتياجات واستيعاب الصناعة المصرية، بالتالى فإنه من المطلوب فى هذا المجال تقليل اعداد الدارسين فى هذا المجال بما يتيح استفادة عدد اقل من الطلاب بنفس الموارد المالية المتاحة مما يساعد على رفع كفاءة الخريجين بهذا الاسلوب، واوضحت البيانات ان عدد الطلاب فى مجال التعليم الهندسى العالى وصل الى ٧٥ الف طالب معظمهم فى مجال التشييد والبناء، وذلك بنسبة اكبر من تلك التى تتجه الى التخصصات الهندسية الاخرى التى تحتاجها الصناعة المصرية مثل الغزل والنسيج والاليكترونيات .ويرى اتحاد الصناعة ضرورة سرعة تخريج اجيال جديدة من الخريجين فى التخصصات الصناعية المتطورة ويشمل ذلك بعض

المجالات الهندسية والادارية الحديثة، بحيث يمكن ان يسهم فى تنفيذ ذلك بعض الجامعات الحالية، وإن كان الأمر قد يتطلب فى ذلك المجال ترشيد الاعداد المقبولة والعمل على توفير الامكانات اللازمة لرفع كفاءة العملية التعليمية فى هذا المجال، ويشمل ذلك ايضا تطوير المناهج، كما يمكن ايضا فى اطار الجهود لتحقيق هذا الهدف إيفاد بعض الدارسين الى عدد من الجامعات فى الخارج والمعروفة بخبراتها وكفاءاتها فى اعداد التخصصات المطلوبة للصناعة المصرية فى اسرع وقت ممكن

التحديث التكنولوجى

- المهندس احمد عز انه ـ لقضية التحديث التكنولوجى فى الصناعة . فمن الامور المهمة فى هذا المجال العمل على تطبيق ما اوضحته النتائج الإيجابية لتجارب بعض الدول النامية والتى اوضحت اهمية تحقيق عمليات تطوير بسيطة ومتنامية فى انشطة انتاجية محددة يتم اختيارها على اسس معينة تتعلق بالميزة النسبية والقيمة المضافة، والهدف من إحداث مثل هذا التطوير هو تحقيق ميزة تنافسية على المستوى الدولى والتعامل بإيجابية معه ، واستيعاب التطورات العالمية فى العلوم الاساسية والتكنولوجية الراقية وذلك بالقدر الذى يساعد على تحقيق هدف مهم. وهو توقع المستقبل بحيث لا نفاجأ بتطورات تكنولوجية تالية غير متوقعة مع الاهتمام بالهندسة العكسية والعمل على تحقيق تواصل سريع بين كل مؤسسات البحث العلمى والتكنولوجى مع الصناعة وذلك بهدف نقل كل المعارف التكنولوجية التى اكتسبها مجتمع البحث العلمى الى الصناعة، وإنشاء «كونسورتيا» اى مجموعات من الشركات والمصانع المصرية لتحقيق غرض معين فى وقت محدد وهو يتعلق فى هذا المجال بالتطوير التكنولوجى لنوعية محددة من الصناعات كالمنسوجات أو الصلب مثلاما يسهم فى كفاءة هذه الصناعات لتحقيق تنافسيات دولية ناجحة

الاهتمام بقضايا العولمة

واوضح وكيل اتحاد الصناعات انه بالنسبة للموضوعات المتعلقة بالعولمة وعلاقتها بالصناعة .. فتشمل العديد من المجالات ومنها مثلا التجارة والتمويل والاستثمار بالاضافة الى قضايا الإغراق والدعم والوقاية .. واتحاد الصناعات يؤيد ما اتجهت اليه الدولة فى السنوات الماضية من انضمامها للنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، ومشاركتها كعضو مؤسس فى منظمة التجارة العالمية، كما يرى انه على كل من الدولة والصناعة ان يعملا بصورة سريعة على تطوير قدراتهم الفنية والادارية للتعامل مع تحديات هذه العولمة الجديدة ، وستحقق تلك المشاركة فى مجالات العولمة آثارا ايجابية على الاقتصاد المصرى خاصة على المدى الطويل ، وإن كان الامر يتطلب ان تطور الصناعة المصرية نفسها بسرعة لتصبح قادرة بصورة كبيرة على المنافسة المحلية والخارجية، ولكن هناك عوامل محددة يجب مراعاتها وتاكيدها فى هذا المجال ومنها مثلا ان يتفهم المجتمع أن إعمال وتطبيق قضايا الاغراق والدعم والوقاية. لا يجب عدم النظر اليها على انها تمثل بصورة أساسية حماية للصناعة المصرية، ولكنها تحقق فى الاساس منعا لممارسات غير مشروعة فى التجارة العالمية، اتفق المجتمع الدولى من خلال منظمة التجارة العالمية على الا يسمح باستمرارها كذلك يجب على الصناعة فى كل مجالاتها ان تراعى المزيد من الإفصاح والشفافية فى المعلومات، خاصة تلك المرتبطة بالعمليات الانتاجية، وذلك لتوفير المعلومات اللازمة والضرورية لإثبات حقها فى العديد من قضايا الاغراق والدعم والوقاية التى تواجهها.

ويرى اتحاد الصناعات ايضا اهمية جذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية لتسهم فى سد الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمارات التى تحتاجها الصناعة المحلية، وفيما يتعلق بموضوع التمويل المصرفى .. يرى اتحاد الصناعات اهمية حصول الصناعة المصرية على نصيب اكبر من التمويل المصرفى المتاح حاليا. كما يجب أيضا فى هذا المجال إيجاد آليات جديدة لإتاحة سندات وقروض طويلة الاجل للصناعة، بالاضافة الى القروض الحالية القصيرة ومتوسطة الأجل.. ومن العوامل المشجعة لتحقيق ذلك العمل على إعفاء البنوك من أداء نسبة الاحتياطى النقدى على الودائع طويلة الاجل للبنك المركزى .مما يساعد على تشجيع البنوك على اجتذاب هذه النوعية من الودائع، وذلك للعمل على تمويل القروض طويلة الاجل، ومن الامور المهمة فى هذا

احمد عز

رفع كفاءة خدمات الاتصالات وتطوير النقل البرى والبحرى

أحمد العطار

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أحمد العطار
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٤١٠٥٣
المصـــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـــدور :	٩٩/٥/١

مؤتمر موسع للصناعة المصرية الأسبوع المقبل يحدد برنامج عملها للفترة القادمة

المجال .. تدعيم القاعدة الراسمالية لبنك التنمية الصناعية مما يتيح زيادة حجم نشاطه وإمكاناته لتوفير الخدمات المصرفية

ارتفاع نسبة المشاركة بالتامينات

اما فيما يتعلق بالتامينات الاجتماعية .. فقد اوضحت دراسة مهمة للاتحاد .. وجود ارتفاع كبير فيما يتعلق بنسبة الاشتراك فى التامينات الاجتماعية بمصر، وذلك من خلال مقارنتها بمثيلاتها على مستوى ١٢٤ دولة من مختلف انحاء العالم. حيث اوضحت الدراسة ان مصر تاتى ضمن اكثر ٦ دول من حيث ارتفاع نسبة الاشتراك التى يتحملها العاملون ، وفيما يتعلق بنسبة اشتراك صاحب العمل فى التامينات فانها تاتى فى المرتبة الـ ١٣ ، وفى حالة احتساب نسبة اجمالى ما يتحمله الطرفان «العامل وصاحب العمل» فإن مصر تاتى فى المركز الثامن . ونظرا لان هذه الاشتراكات فى التامينات الاجتماعية تدخل ضمن عناصر الاجور فهى تسهم فى امرين اساسيين، تخفيض الانتاجية للسلع والخدمات، بالاضافة الى ارتفاع تكلفة هذه الاسعار والخدمات وبالتالى قد يتطلب الامر فى هذ المجال اعادة النظر فى نسب اسعار الاشتراكات التى يدفعها العامل وصاحب العمل فى التامينات الاجتماعية

وبالنسبة لموضوع البيئة . فإن اتحاد الصناعات يؤكد الالتزام بمساندة ومعاونة الصناعة المصرية فى تنفيذ كل معايير ومتطلبات تحقيق التوافق البيئى . ولكن يجب فى هذا المجال تاكيد أن هناك عددا كبيرا من الوحدات الصناعية المصرية غير قادرة فنيا وماليا على تحقيق هذا التوافق، وبالتالى فإن دور الحكومة فى هذا المجال يكون المرشد والمستشار والممول حتى تستطيع هذه الوحدات الصناعية تحقيق هدف التوافق البيئى، وفى الوقت نفسه الاستمرار فى الإنتاج والمنافسة اما بالنسبة لقضية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فيؤكد الاتحاد اهمية تطوير هذه الصناعات خاصة فى ضوء الموارد المتزايدة المتاحة من جهات عديدة محلية وخارجية لتمويلها .. ولكن الامر يتطلب هنا ايجاد معايير محددة لتعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد قام الاتحاد فى هذا المجال بوضع معايير مقترحة تشمل عدد العاملين، وحجم الاستثمار، ومدى تطور وتعقد العملية الإنتاجية مع اهمية مراعاة التفرقة بين الصناعات الصغيرة والحرفية.

واوضح انه بالنسبة للخصخصة . فإن البرنامج المصرى فى هذ المجال يراعى دائما تحقيق البعد الاجتماعى ويسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما أن الدولة أكدت تنفيذ التزامها بعد دخول قطاع الاعمال العام فى استثمارات جديدة . مما طمان القطاع الخاص ان استثماراته لن تنافسها استثمارات عامة فى المجال نفسه.. ذلك لان الاستثمارات العامة تكون طاردة للاستثمارات

تطوير الخدمات الملاحية

كما يرى اتحاد الصناعات .. أنه بالنسبة لموضوع النقل والاتصالات.. فهناك حاجة ملحة لتحديث اسطول النقل البرى واعادة تنظيم عمله بما يتيح له العمل على مدار الـ٢٤ ساعة يوميا.كما يجب تطوير الخدمات الملاحية والشحن والتفريغ للنقل البحرى مع تحديث تكنولوجيا التداول.

وبالنسبة للاتصالات. فإن الصناعة المصرية تحتاج الى خدمات اتصالات متميزة ذات جودة عالية مما يتيح رفع قدراتها التنافسية فى الاسواق العالمية.. ويشمل ذلك احلال السنترالات الكهروميكانيكية بسنترالات رقمية جديدة تتيح سرعة وجودة نقل المعلومات كذلك استبدال شبكات الكابلات المحورية بكابلات الياف ضوئية.

وأكد المهندس احمد عز ان اتحاد الصناعات المصرية سينظم يوم ٩مايو الحالى مؤتمرا مهما تحت عنوان رؤية جديدة للصناعة المصرية فى مصر مبارك، حيث يتم خلاله مناقشة كل هذه الموضوعات بصورة تفصيلية سيتم خلاله أيضا وبصورة نهائية اقرار رأى الاتحاد بشأن كل من هذه الموضوعات والتى ستكون عنصرا اساسيا فى اعداد برنامج عمل للصناعة المصرية خلال المرحلة القادمة. كما يهدف هذا المؤتمر الذى سيستمر لمدة يومين الى تاكيد جدوى الاستثمار الصناعى فى مصر، وأن هناك ثقة بالصناعة، وأنها قادرة على تحقيق قفزة تكنولوجية وتحسين مستويات الادارة الصناعية والجودة، بالاضافة الى رفع مستوى قدراتها التنافسية على المستوى الاقتصادى العالمى مما يسهم فى تحقيق تنمية بمعدلات متميزة اقتصادية واجتماعية. وبذلك تكون الصناعة المصرية مستعدة تماما للدخول بكفاءة وثقة القرن الحادى والعشرين

قطاع التجارة

الاقتصاد المصرى

(قطاع التجارة)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الصادرات المصرية فى غرفة الانعاش	أنس المليجى	العالم اليوم	١٤٥٠	١٩٩٥	٤٤
٢	٦ مفاتيح للصادرات المصرية	الجريدة	الاهرام	٣٩٨٣١	١٩٩٥	٤٧
٣	فى خطة التنمية الاقتصادية	عزة على	الاهرام	٣٩٨٨٢	١٩٩٦	٤٨
٤	التصدير قبل الاستثمار احيانا	سيد عبد الفضيل	العالم اليوم	١٥٦٩	١٩٩٦	٥١
٥	ماذا تعنى انخفاض حجم الصادرات	يحيى المصرى	العالم اليوم	١٧٩٣	١٩٩٧	٥٣
٦	اخطاء التصدير على شماعة الخصخصة	عزة نصر	العالم اليوم	١٨٩٠	١٩٩٧	٥٤
٧	التصدير وتنمية العناصر البشرية	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤٠٣١٩	١٩٩٧	٥٦
٨	الصادرات المصرية بين السوق العربية والشرق أوسطية	محمد عبد البديع	الاهرام	٤٠٣٣٦	١٩٩٧	٥٧
٩	روشتة علاج الصادرات المصرية	سعد هجرس	العالم اليوم	١٩٢٢	١٩٩٧	٥٨
١٠	جويلى: عام صعب للصادرات المصرية	سعد هجرس	العالم اليوم	٢٣١	١٩٩٨	٦٢
١١	استراتيجية الأمل	حسام سليمان	العالم اليوم	٢٥٠٣	١٩٩٩	٦٤

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أنس مليجى
الموضوع الفرعى :	التجارة	رقم العـــدد :	١٤٥٠
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٥/١١/٦

الصادرات المصرية فى غرفة الانعاش!

الاقتصاد المصرى يمر الأن بمنحنى خطير حيث تزداد الفجوة بين حجم الصادرات والواردات والتى تقدر حسبما تشير الاحصاءات بعشرة مليارات من الجنيهات. وذلك يستوجب ـ كما تشير الارقام ـ إعادة بناء الهيكل الانتاجى للصناعة المصرية وتضافر جميع الجهود للنهوض بحجم الانتاج الزراعى والصناعى فى عدد محدد من السلع لغزو الأسواق العالمية.
وفى محاولة للخروج من عنق الزجاجة التى تخنق الاقتصاد المصرى منذ عشرات السنين، وحول امكانية الانتاج من أجل التصدير وآليات النهوض بالمنتجات المصرية وفتح اسواق خارجية لسد الفجوة بين الصادرات والواردات كان هذا التحقيق.

تحقيق ـ أنس مليجى:

65٪ من صادرات مصر بترولا خاما و35٪ سلعا غير مستقرة!

3.7 مليار دولار حجم صادرات مصر الان وهدفها الوصول لـ 10 مليارات

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : أنس مليجى
الموضوع الفرعى : التجارة — رقم العـــــدد : ١٤٥٠
المصـــــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـدور : ٩٥/١١/٦

الصناعات المصرية تخطط للأسواق الداخلية ولاتنافس فى السوق الخارجى!

فى البداية يقول الدكتور صلاح الدين فهمى رئيس بنك تنمية الصادرات المصرية إنه عندما نتحدث عن التصدير فإننا نتحدث عن مشكلة تمثل جزءا من كل هو الاقتصاد القومى وإن كانت هناك مشاكل تعترض الاقتصاد بعينه وتعترض قضايا الانتاج فى السوق المحلى والخارجى، ونحن عندما نتكلم عن وسيلة من وسائل الاصلاح الاقتصادى فإننى سوف اتكلم عن مشكلة محددة الجوانب منها مايتعلق بالانتاج ومايتعلق بالتمويل وجانب يتعلق بحوافز التصدير والاجراءات التجارية التى تؤثر على نشاط التصدير وجانب يتعلق بالتعرف على الاسواق الخارجية للتصدير، ولذلك فالحديث عن تعدد الجهات التى تعمل فى مجال تنشيط الصادرات ليس ظاهرة سلبية بل على العكس فهى ايجابية وكل منها تتولى جانبا من جوانب مشكلة التصدير والمطلوب أن يكون هناك نوع من التنسيق والتكامل حتى نصل إلى مجموعة من التدابير والاجراءات للوصول إلى منظومة متكاملة تؤدى إلى نتيجة نهائية مطلوبة وهى تنمية الصادرات.

فكل جهة من هذه الجهات لها وظيفة، فعندما نتحدث عن البنك المصرى لتنمية الصادرات فنحن نتكلم عن مشكلة التمويل وكيفية توفير تمويل مناسب وكذلك مركز تنمية الصادرات نتكلم عن جهة تتولى التعريف بالمنتج المصرى وتوحيد الجهود التسويقية أو تعظيمها من خلال ادوات كلها تختلف عن بعضها سواء هيئة المعارض، وكذلك التمثيل التجارى فنحن نتكلم عن ممثلين للاجهزة الحكومية المصرية فى الاسواق الخارجية تكفل تعريف مجتمع التصدير المصرى باوضاع الاسواق الخارجية وفرص التصدير وظروفه فهذه كلها عبارة عن اجهزة صحيحة متكاملة.

أما عن المعوقات التى تعترض التصدير المصرى من الوصول إلى المطلوب وقيام الرئيس مبارك باعلان رئاسته للمجلس الاعلى للتصدير فهو فى الحقيقة تعبير عن مشكلة وهى أن احد معوقات التصدير فى مصر يتمثل فى اجراءات غياب التنسيق الجاد والفعال بين هذه الجهات المعنية بالتصدير، كما ان رئاسة مبارك تعنى رسالة موجهه إلى الجهات المسئولة عن التصدير بان هذه القضية تمثل اهتمام السلطة العليا فى الدولة المتمثلة فى رئيس الدولة بان تواجه وتذلل العقبات التى تعترض زيادة حجم التصدير وهى اضافة ايجابية مع ان رئيس الجمهورية لديه من الاعباء والمهام كثير مايشغله ومع ذلك يؤكد على اهمية هذه القضية التى تمثل حجر الزاوية بالنسبة للاصلاح الاقتصادى، ووجود الرئيس والوزراء فى نفس المجلس يعنى أن اى قرار سوف يصدر سيجد طريقه للتنفيذ فورا.

وهذا لايقلل من جهود اللجان الاخرى ولكننا مازلنا فى حاجة للمزيد من تناسق الجهود وتضافرها لاحداث الاثر المطلوب ومازلنا فى حاجة لترتيب اوضاع نقل الصادرات المصرية والتعرف على الاسواق الخارجية أذواق المستهلكين فيها حتى نستطيع تطويع امكانات التصدير لكى يلائم هذه الاذواق، وهذه القضية المهمة ليست فى حاجة إلى قرارات سيادية فقط بل مطلوب فيها اعادة تنظيم الجهاز الانتاجى بمعنى زيادة عدد المشروعات التى تنتج بغرض التصدير، ومضاعفة جهود التنسيق لتعريف المصدر المصرى أو المنتج المصرى بالاسواق المحتملة او الممكنة لتسويق سلعهم فيها اضافة إلى ضرورة وجود نوع من الجودة والرقابة على الانتاج ونوع من الاهتمام بالصناعات التكميلية.

ويضيف د. صلاح الدين فهمى قائلا: عندما اتكلم عن الاسواق فاعنى الاسواق التقليدية التى سبق دخولها الصادرات المصرية وبامكاننا زيادة حجم وجودنا بها من خلال التنشيط فيها مثل أسواق أوروبا الشرقية ودول الكومنولث والدول العربية.

كما اننى اعنى بالاسواق الافريقية والعربية الجديدة بانه إذا توافر للمصدر المصرى ظروف تمويل وضمانة تحميه من مخاطر عدم الوفاء وتوافرت جهود تسويقية منظمة للتعرف على احتياجات هذه الاسواق وخطوط النقل المباشر الذى يستطيع من خلاله المنتج المصرى أن يوجد فى هذه الاسواق القريبة منا والمحيطة بنا سواء افريقيا او العرب.

الصادرات أنواع

إن الصادرات نوعان هناك الصادرات التقليدية المتمثلة فى القطن او البترول أو الارز، وهناك صادرات غير تقليدية وهى بوجه عام السلع المصنعة او السلع الزراعية سواء طازجة او معلبة واخرى يمكن أن تحقق مصر تفوقا ملحوظا وزيادة فيها مثل الملابس الجاهزة وبعض السلع الهندسيه ومنتجات الالومنيوم والسيراميك والاثاث والمنتجات الجلدية.

ويرى أن كل الصناعات المغذية تستطيع ان تقيم على اساسها صناعة من خلال اتفاقات اقتصادية ثنائية على وجه الخصوص مع الشركات الاممية عابرة القارات لانتاج جزء مكمل لسلعة من التى تنتجها هذه الشركات، وهذه الصناعات المغذية من اهم اسباب قيام الأسواق الاسيوية والتى نهضت بسببها النمور السبعة من ماليزيا وكوريا واندونيسيا وسنغافورة وغيرهما على اساس نشأت فيها صناعات تتكامل مع صناعات اخرى عائدة إلى الشركات عابرة القارات.

النجاح المفقود

يقول الدكتور احمد الغندور عميد كلية الاقتصاد السابق إنه يجب الاننظر إلى زيادة الصادرات باعتبارها مجرد هدف لتحسين ميزان المدفوعات إذ ان الوضع اخطر من ذلك بكثير حيث ان الوضع يتعلق بان يتم نمو الاقتصاد المصرى من خلال التصدير حيث اصبح الوضع العالمى يفرض ذلك، كما انه يستحيل استمرار نمو دولة إذا كانت الفجوة بين حجم الصادرات وحجم الواردات كبيرة كما هو الوضع فى الاقتصاد المصرى وهى حوالى ٦٥ مليارات دولار يمكن ان تسد مصر قدرا يسيرا منها حاليا من خلال صادرات البترول والسياحة وايرادات المصريين بالخارج.

وهذه مصادر بطبيعتها قابلة للنفاد حيث ان مخزون البترول له نهاية وواردات المصريين بالخارج تتعرض لتقلب كبير والسياحة تصادف الشىء نفسه علاوة على أن السياحة تستلزم حجما ضخما من الواردات ويكفى أن ننظر إلى الصناعات المغذية للسياحة ومن ثم اصبح تصدير جزء من انتاجنا القومى من السلع الصناعية والزراعية غير التقليدية أمرا يحتمه استمرار النمو فضلا عن ارتفاع معدله ومن ثم فإن هدف التصدير اصبح هدفا استراتيجيا وسياسيا فى الوقت نفسه ومن هنا نفسر رئاسة مبارك للمجلس الاعلى للتصدير على هذا الاساس.

ويجب ان ننبه إلى أن جميع اللجان السابقة لم تعرف قدرا يذكر من النجاح إذا استبعدنا جانب النجاح فى التهوين من الامر او فى اطلاق الشعارات التصديرية.

واضاف ان هدف تنمية الصادرات يقتضى اعادة النظر فى بنيان وسياسات الجهاز الانتاجى ذاته وغياب هذه الحقيقة قد يؤدى إلى الوقوع فى نفس الخطأ الذى وقعت فيه الاجهزة القائمة على شئون التصدير، ومعنى ذلك أن ندرس القطاع الانتاجى سلعة سلعة وأن نضع تصورا لمايمكن أن يكون قابلا للتصدير من هذه السلع ثم نضع لكل سلعة من هذه السلع برنامجا خاصا بها يتضمن رعاية الدولة لهذه السلعة والمنتجين ودعمهم إلى أن تحقق الهدف المنشود فى مجال تصدير هذه السلعة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أنس مليجى
الموضوع الفرعى :	التجارة	رقم العـــــدد :	١٤٥٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٥/١١/٦

إعادة تنظيم الجهاز الانتاجى ضرورة حتمية لتنشيط الصادرات المصرية

وقال: إنه لابد من ان ندرك أن وضع هذا البرنامج ليس أمرا سهلا وليس مجموعة من الارقام ولكنها اعباء ضخمة وجادة على عاتق الدولة فخذ مثلا واجب الدولة من حيث الاختيار التكنولوجى لانتاج هذه السلع فإذا انتهت الدولة بعقولها إلى اختيار نمط تكنولوجى معين فعليها ان تبثه فى كل وحدة انتاجية تقوم بإنتاج هذه السلعة، وليس هذا فحسب فعلى الدولة يقع عاتق التدريب لامداد هذه السلعة بالمهارات الفنية المكنة بحيث تتوافر العمالة باسعار معقولة.

وعلى الدولة ايضا أن تقيم جهازا للمعلومات بالنسبة لانماط انتاج هذه السلعة وأن تبثه إلى الوحدات الانتاجية بها.

كما ان عليها أن تبث المعلومات الخاصة باسواق هذه السلعة والتسهيلات التمويلية الخاصة بتصديرها، وقال إن القارىء يستطيع الأن أن يستنبط اسباب فشل المجالس السابقة واللجان المختصة بتنشيط التصدير حيث إنها لم تكن تعرف أن مثل هذا البرنامج يحتاج إلى تدعيم قيادة تمتلك اسباب التطبيق هنا سبب أخر يبرر رئاسة مبارك للمجلس الاعلى للتصدير.

عاجزة عن المنافسة

ويقول الدكتور وجيه شندى وزير الاستثمار السابق إن السبب الحقيقى فى الوضع الحالى الذى ألت اليه الصادرات المصرية اليوم يرجع أنه كان امامنا بديلان إما بديل التصنيع بقصد التصدير للاسواق العالمية وفى هذه الحالة كان لابد من التاكد من 3 عوامل هى إننا ننتج طبقا لاذواق المستهلكين بالفعل واغلبهم من الدول المتقدمة وإن يكون لديناكفاءة انتاجية عالية تستطيع أن تنافس من حيث الجودة والسعر بالاضافة إلى الالمام الكامل بالاسواق العالمية مع توافر الاجهزة المتخصصة والخبراء لتنفيذ عمليات التصدير.

اما البديل الثانى فهو الانتاج بقصد الاستهلاك فى السوق الداخلى وهو المعروف باحلال المنتجات الوطنية محل الواردات وفى هذه الحالة تقوم كل دولة بتحديد نوعية السلعة التى يتم استيرادها وحجم المستورد منها وتنشىء قطاعات لانتاج هذه السلعة مع اعطائها حماية ضد المنافسة الاجنبية سواء هذه الحماية فرض حظر على الواردات أو رفع الرسوم الجمركية أو رفض اعطاء اذون استيراد وقد وجدت مختلف دول العالم انه من الاسهل لها ان تتبنى سياسة احلال المنتجات الوطنية محل الواردات من الخارج بدلا من ان ننشىء صناعات جديدة للتصدير إلى العالم الخارجى، وبالتالى فالصناعة المصرية انشئت للسوق الداخلية ولم تنشأ اساسا للمنافسة فى الخارج وبالتالى حجم الصادرات المصرية متواضع للغاية وحوالى 65٪ من حجم التصدير يتمثل فى سلعة واحدة وهى البترول الذى يعتبر سلعة أولية غير مصنعة.

واضاف ان الصادرات هى المحك الحقيقى للنجاح الاقتصادى لاى دولة فالصادرات هى المرأة العاكسة للقوة الانتاجية للدولة والكفاءة الانتاجية للعمالة الموجودة فيها والتطور التكنولوجى الذى وصلت إليه الصناعة كذلك ومستوى التدريب الذى وصلت إليه العمالة وكفاءة الاجهزة التصديرية والتسويقية على اقتناص الفرص وتصدير منتجاتها الوطنية إلى الخارج.

وحول رئاسة مبارك للمجلس الاعلى للتصدير قال الدكتو شندى اننى سعيد جدا برئاسة للمجلس الأعلى للتصدير حيث ان النمور الأسيوية يتبعون ذلك التقليد لتغلب ذلك المجلس على اى عوائق تواجه التصدير وتكون قراراته نافذة على الجميع وقابلة للتنفيذ دون اعتراض الوزير المعنى على ذلك وتسهيل جميع الاجراءات.

مطلب قديم

وتقول رئيسة لجنة تنشيط الصادرات بجمعية رجال الاعمال المصريين نائلة علوية: ان الجمعية طالما نادت بتنمية الصادرات المصرية منذ ما يزيد على خمسة عشر عاما ولكن التفاعل الداخلى مع هذا النداء كان بطيئا للغاية.

وقد ادرك المسئولون مؤخرا خطورة عدم تنمية صادراتنا فى الوقت الذى أصبحت حياتنا مرتبطة بمستقبل التصدير واكتفينا برفع شعارات اقتصادية أكبر من امكانياتنا مما صعب علينا الوصول للهدف المنشود وظهرنا بمظهر العاجز عن ادراك الهدف حيث تقدر صادراتنا بنحو 3,7 مليار دولار وتهدف إلى زيادتها 10 مليارات دولار ولذلك لابد ان يتضافر الجميع وتتعاون كل الجهود من اجل تطوير الصناعة والنهوض بالزراعة ويشارك فى ذلك جميع الوزارات وتتخلى كل وزارة عن جزء من الروتين القاتل حتى تحدث طفرة فى مجال الانتاج ويكون ذلك كله خاضعا لسيطرة أعلى سلطة فى الدولة وهو رئيس الجمهورية حتى نلحق بقطار التقدم قبل فوات الاوان.

واضاف ان اغلب الدول اليوم اصبحت مفاوضاتها اقتصادية من الدرجة الاولى ولم تعد سياسية كما كانت وخير مثال على ذلك طبيعة العلاقات الامريكية الصينية، والامريكية اليابانية والعلاقات المختلفة فى العالم.

واستطردت قائلة ان التصدير بدون أسواق جديدة لاطائل منه وعلينا ان نبحث عن اسواق جديدة باى وسيلة لتسويق منتجاتنا الحالية.

كما انه لابد ان ندرك هذه الحقيقة الصعبة وهى انعدام الاسواق المصرية تقريبا فى افريقيا حيث لا وجود ملموسا للسلع المصرية فى الوقت نفسه لاتوجد طرق ملاحية سواء برية او جوية او بحرية تربطنا بافريقيا بسبب سيطرة الغرب على الاسواق فيها وكذلك على الطرق الملاحية ولذلك فإن تكاليف التصدير إلى افريقيا عالية جدا لانها لابد وان تمر عن طريق أوروبا ومنها إلى افريقيا.

وعلينا ان توجد الطرق المباشرة معهم لتوفير هذه التكاليف المرتفعة والتى تصب فى جيوب الغرب فى النهاية وتزيد من تكلفة التصدير لهذه الدول وهنا يجب ان تساهم الحكومة فى حل مشاكل المصدرين لفتح اسواق افريقيا وتخفيف تكاليف التصدير بشكل أو بأخر.

وقالت نائلة علوية: ان هناك تجارة شنطة رائجة بين مصر وبين عدد كبير من الافارقة فى مجال المصنوعات الجلدية والملابس وبعض المنتجات التى تفتقدها السوق الافريقية.

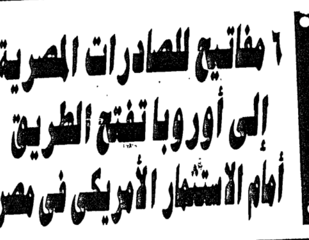
وقد طالبت جمعية رجال الاعمال ببنك افريقى لتنمية الصادرات إلى افريقيا وتمت الاستجابة مؤخرا لانشاء البنك وقد طالبنا برصد تمويلات مخصصة للتصدير إلى افريقيا وانشاء بنك معلومات على مستوى عال فى نفس الخصوص ومستشارين تجاريين على كفاءة عالية يقيمون فى قلب افريقيا لإمدادنا بالمعلومات الحقيقية عن الاسواق والاذواق الافريقية ومميزات تدفع المصدرين المصريين لطرق أبواب الاسواق الافريقية.

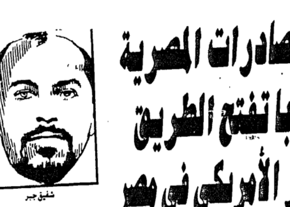
واشارت نائلة علوبة بتجربة الممثلين التجاريين ودورهم الحيوى خلال السنوات القليلة الماضية من خلال الاتصالات المباشرة معهم فى الخارج عبر التمثيل التجارى ومساهمتهم فى فتح أسواق جديدة فى أوروبا وامريكا وغيرها بما ينعكس بفائدة على رجال الاعمال المصريين والاقتصاد القومى.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة
المصـــــــدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : -
رقم العــــــدد : ٣٩٨٣١
تاريخ الصـــدور : ٩٥/١٢/٣١

في دراسة هامة للغرفة التجارية الامريكية في مصر

٦ مفاتيح للصادرات المصرية إلى أوروبا تفتح الطريق أمام الاستثمار الأمريكى فى مصر





شفيق جبر

انتهت غرفة التجارة المصرية الامريكية من إعداد تقرير هام حول الصادرات المصرية لاوروبا وفرص الاستثمار الامريكى فى مصر حيث اكدت الدراسة التى اعدتها الغرفة الامريكية ان اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الاوربى يمكن ان تفتح مجالات للاستثمارات الامريكية فى مصر فى ٦ قطاعات رئيسية تمثل مفاتيح للصادرات المصرية للسوق الاوربية .

وكما فى مقدمة الدراسة.هناك سبب رئيسى وراء إعدادها تمثل فيما اكده الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الدولة للتعاون الدولى فى لقائه باعضاء الغرفة التجارية الامريكية فى مصر فى اكتوبر الماضى حيث اكد رغبة الحكومة المصرية فى التعرف المسبق على خطط القطاع الخاص الامريكى فى التصنيع بمصر وقد جاءت هذه الدراسة لتوضح مجالات الاستثمار فى مصر وكيفية الاستفادة من فتح السوق الاوربى لدى صناعات مصرية امريكية مشتركة تستهدف هذا السوق. هناك. طبقاً للدراسة ٦ قطاعات مهمة تمثل مفاتيح امام المفاوض المصرى يجب النظر إليها بعين الاعتبار فى المفاوضات مع الاتحاد الاوربى حول اتفاقية التجارة الحرة وكذلك يجب النظر إليها باهتمام خاص من المستثمرين الامريكيين الذى يرغبون في الاستثمار فى مصر لهذه القطاعات هى الاكثر جاذبية للاستثمار فى المستقبل .

اولاً : صناعة قطع غيار السيارات : تشير الدراسة إلى ان هذه الصناعة فرصة كبيرة أمام المستثمر الامريكى ، وإذا كانت شركة جنرال موتورز تضع قيوداً على تصدير منتجاتها من السيارات تامة الصنع فى مصر لخارجها إلا ان تصدير قطع غيار السيارات يحتاج لاكثر من سوق ومن هنا فإن على المفاوض المصرى ان يضع تسويقاً واسعاً فى الاتفاقية لصادرات السيارات والاتوبيسات والمركبات بإضافة لاجزاء السيارات والمكونات التى تدخل فى تصنيع السيارة من الماكينات والاجزاء الكهربائية والاليكترونية فى متنى الاتفاقية وتؤكد هذه الاهمية امام المستثمر الامريكى مطالبة شركة جنرال موتورز من جيم انجار حاكم الينوى عند زيارته لمصر من حيث تحفيز المستثمر الامريكى على الدخول فى استثمارات فى مصر بهدف تصنيع الاجزاء المغذية لصناعة السيارات حيث أن هذا يعنى بالنسبة لجنرال موتورز تكلفة اقل وجودة اكثر خاصة أمام بدء المنافسة الحامية من صناعات اوربية بدأت فى السوق المصرى إلا ان الدراسة تشير إلى صعوبة وجود مثل هذه الصناعة فى ظل محدودية السوق ومن هنا فلابد ان تكون هناك اسواق اخرى يضمن المستثمر تصريف منتجاته إليها وهذا يحتم على المفاوض المصرى النظر فى هذا الموضوع باهتمام فى صياغة الاتفاق مع اوربا حتى يمكن وجود صناعة مغذية للسيارات بشكل اوسع فى المستقبل .

ثانياً : مشروعات المنتجات البيئية وإعادة تصنيع المخلفات :

تمثل الخبرة الامريكية فى هذا المجال تفوقاً كبيرا على مستوى العالم ويمكن للاستثمار المصرى الامريكى المشترك ان يحقق نفعاً للطرفين.وكما تقول الدراسة هناك. إهتمام من المستثمرين الامريكيين بنقل هذه الصناعة لمصر وأوربا تحتاج لمثل هذه الصناعات ومن هنا لابد وان تتضمن الاتفاقية مع الاتحاد الاوربى مجالا اوسع لمثل هذه الصناعات. ويمكن عن طريق المعونة الامريكية توفير تمويل يسمح بوجود تحليل متكامل امام الحكومة المصرية عن القطاعات التى يمكن ان تركز عليها فى هذا المجال .

ثالثاً : النسيج : تمثل الصناعات النسجية الخطوة الاولى فى تاريخ الامم نحو التصنيع وعلى مصر ان توسع مجال صادراتها من المنسوجات فى الاتفاق مع اوربا لتتخطى صناعات النسيج التقليدية الرخيصة ولتنطلق نحو تصنيع الثياب والمنتجات النهائية عالية الجودة وهذه النوعية من المنتجات لاتدخل فى اطار الحصص التى تفرضها الولايات المتحدة الامريكية

ومن هنا فإن استثماراً امريكيا مصريا مشتركا فى هذا المجال يمكن ان يدخل السوق الاوربى والامريكى معاً، وإذا كان التحرك فى هذا الاتجاه قد يتسم ببعض البطء نظرا لامتلاك الدولة لصناعات النسيج إلا ان هناك استثناء وحيد يتمثل فى شركة مصر العامرية وهى شركة عضو فى المجلس الرئاسى المصرى الامريكى ويمكنها ان تبدأ الخطوة الاولى لتشجيع القطاع الخاص المصرى فى هذا المجال .

كما تؤكد الدراسة على اهمية ان ينظر المفاوض المصرى للبرنامج رقم ٨٠٩ والخاص باتفاق الولايات المتحدة الامريكية مع دول الكاريبى حيث ان صادرات النسيج لاتعفى من الجمارك إلا إذا كانت مصنعة فى الولايات المتحدة الامريكية إن هناك اهمية حيوية امام المفاوض المصرى للتعرف على هذا البرنامج والنظر الى مزاياه خاصة فى ضوء انخفاض تكلفة العمالة فى مصر.

الخاصية الثالثة فيما يتعلق بصادرات مصر من النسيج لاوربا ضرورة النظر بعين الاعتبار للايجابيات والافضليات فى اتفاقات التجارة لاقامة صناعات نسجية مصرية إسرائيلية مشتركة تكون مفتاحاً لدخول السوق الاوربى والامريكى فيما بعد إلغاء سياسة الحصص المتبعة حالياً .

رابعاً : الصناعات عالية التكنولوجيا والمنتجات الاليكترونية:

مصر لديها قاعدة من المهندسين المدربين إلا أن هذه الصناعات لازالت فى مراحلها المبكرة فى مصر ويجب ان تتضمن الاتفاقية مع اوربا مجالا واسعا للصادرات من مثل هذه الصناعات.

خامساً : المنتجات الزراعية :

تمثل الاستثمارات فى مجال الزراعة احد الاهداف الحيوية فى مبادرة مبارك-جور وهذا القطاع له جاذبية كبيرة لدى المستثمر الامريكي.

ويجب على مصر ان توسع فى مجال إتفاقها مع اوربا بحيث يشمل الاتفاق إلى جانب المنتجات الزراعية والغذائية كذلك الاسمدة وغيرها من المنتجات المتعلقة بالمنتج الزراعي .

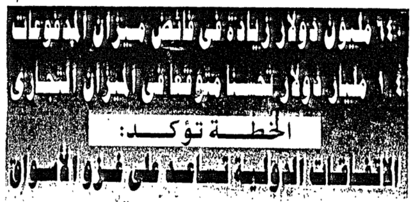
كما ان لمصر ميزة من التعاون مع الفلسطينيين او الاردنيين او الإسرائيليين فى مجال التصنيع الزراعى المشترك فيما يمكن أن يطلق عليه «منتجات السلام» وهذا أيضاً يجب ان يتضمن الاتفاق مع الجانب الاوربى .

سادساً : الصناعات الكيمائية «البوليمر» والمواد المتقدمة :

مصر تستعد لحدث هام فى يناير ١٩٩٧ يتمثل فى استضافتها للمؤتمر الدولى الرابع لاكتشافات البوليمرز والمواد المتقدمة والذى يعقد كل عامين، وتم عقد المؤتمرات الثلاثة الاولى فى نيودلهى وجاكارتا ، وماليزيا ويجب ان يتضمن الاتفاق بين مصر والاتحاد الاوربى مايمكن ان يفتحه مثل هذا المؤتمر من مجالات فى تسهيل نقل التكنولوجيا وفتح فرص عمل جديدة فى مجال الصناعات الكيمائية فى مصر والشرق الاوسط ويصاحب المؤتمر معرض للصناعات المصرية . ويجب على مصر أن تستفيد من المجالات التى يتيحها مثل هذا المؤتمر فى التفاوض مع اوربا لمقابلة احتياجات السوق الاوربى وبحيث تتضمن الاتفاقية تفاصيل واسعة المدى لدخول صناعات مصرية من هذه المنتجات لاوربا .

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : عزة على
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة | رقم العـــــدد : ٣٩٨٨٢
المصـــــدر : الأهرام | تاريخ الصـــدور : ٩٦/٥/٢٥

فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٧/٩٦



٦٤٠ مليون دولار زيادة فى فائض ميزان المدفوعات
١.٤ مليار دولار تحسنا متوقعا فى الميزان التجارى
الخطـــة تؤكـــد:
الاتفاقات الدولية تساعد على غزو الأسواق

الخارجية وتحذر.. العالم لن يرحم من يتخاذل فى انتزاع نصيبه فى حركة التجارة الدولية

كتبت ـ عزة على:

صرح السيد ظافر البشرى وزير الدولة للتخطيط بان خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى القادم ٩٧/٩٦ استهدفت تحقيق زيادة فى ميزان المدفوعات بحوالى ٦٤٠ مليون دولار عن الزيادة المتوقع تحقيقها فى خطة العام الحالى ٩٦/٩٥ حيث تستهدف الخطة تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات يصل الى ١,٥٣٧ مليار دولار ويرجع ذلك الى زيادة الصادرات السلعية من ٥,١ مليار دولار متوقع ٩٦/٩٥ الى ٥,٩ مليار دولار ٩٧/٩٦.

كذلك يرجع الى الزيادة المتوقعة فى صادرات القطن من ٦٥ مليون دولار الى ما قيمته ٢٢٠ مليون دولار، وزيادة الصادرات الصناعية من ٢,٢ مليار دولار متوقع ٩٦/٩٥ الى ٢,٧ مليار دولار ٩٧/٩٦. ويتوقع ارتفاع صادرات السلع الزراعية ـ فيما عدا القطن ـ من ٣٣٥ مليون دولار الى ٤٣٠ مليون دولار وزيادة الدخل السياحى الى ٣,٣٣ مليار دولار مقابل ٣ مليارات دولار متوقع عام ٩٦/٩٥ مع ثبات الدخل المتوقع من تحويلات المصريين العاملين فى الخارج والذى ينتظر ان يحقق نفس رقم العام الماضى وهو ٣ مليارات دولار، وثبات الدخل الناتج عن رسوم المرور فى قناة السويس عند رقم ٢٠٥٠ مليون دولار وهو نفس الرقم المتوقع تحقيقه فى ميزانية العام الحالى ٩٦/٩٥. كذلك تثبت صادرات البترول لتحقق صاراته ٢,٨٨ مليار دولار وهو نفس الدخل المتوقع للعام الحالى ٩٦/٩٥.

واضاف انه من المتوقع تحسن العجز فى الميزان التجارى بنحو ١,٤ مليار جنيه حيث ينخفض من ٢٧,١ مليار جنيه متوقع عام ٩٦/٩٥ الى حوالى ٢٥,٧ مليار جنيه فى خطة العام القادم ٩٧/٩٦. وان هذا التحسن يؤدى الى زيادة نسبة تمويل الصادرات السلعية الى الواردات من ٣٦,٥٪ متوقع عام ٩٦/٩٥ الى ٤١,١٪ تستهدف تحقيقه عام ٩٧/٩٦، فمن المستهدف ان تزيد الصادرات الصناعية والزراعية بمعدل ٢٩,٢٪ حيث تستهدف الخطة زيادة الصادرات من الصناعات الهندسية بمعدل ٣٠٪ تعتمد فى ذلك على القطاع الخاص والاستثمارى، والى زيادة الصادرات من الصناعات الكيماوية بمعدل ٢٢,٨٪، وكذلك الصادرات من صناعة الغزل والنسيج بمعدل ٢٢,٤٪ وبصفة خاصة صادرات الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية التى أصبحت تتمتع بجودة عالية. كذلك الصادرات من المنتجات المعدنية بمعدل ٢٥,٦٪ والصناعات من مواد البناء والحراريات بمعدل ١٩,٤٪

٥٠٠ مليون دولار زيادة فى الصادرات الصناعية

وقد راعت الخطة اهمية تهيئة المناخ لقطاع الأعمال العام والخاص والاستثمارى للتوسع فى الانتاج والاستثمار وتشغيل الطاقات المعطلة ورفع الكفاية الانتاجية وتشجيع الصناعات القائمة على التصدير بمختلف الحوافز وتوفير التكنولوجيا المتطورة وتوفير منظمات التسويق والترويج والتمويل لخدمة الصادرات والاهتمام بوسائل النقل المختلفة للمنتجات الصناعية المصدرة للخارج بما يكفل استمرارية وجودها للأسواق مع مراعاة توافر البيانات والمعلومات التى تطلبها الدولة المستوردة والاهتمام بالخدمات المرتبطة بالشحنة والتفريغ وفتح الاسواق الاقليمية والعالمية امام المنتجات المصرية على اساس المنافسة فى الجودة والسعر

وفى مجال الصادرات الزراعية تستهدف الخطة زيادتها بمعدل ٦٢,٥٪ وتستند الخطة فى ذلك الى زيادة معدل نمو الصادرات من السلع الزراعية ذات السمعة العالمية والاهتمام بالصادرات الزراعية غير التقليدية من خلال زيادة صادرات الأرز بنسبة ٢٨,٨٪، والخضراوات الطازجة بنسبة ٢٦,٣٪ والموالح بنسبة ٥٠٪ والنباتات الطبية والعطرية بنسبة ٢٢,٢٪ وتوفير الحجم المناسب من صادرات القطن الخام فى حدود ١,٥ مليون قنطار بما يحافظ على اسواق القطن المصرى فى الخارج

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
اسم كاتب المقال : عزة على
الموضوع الفرعي : قطاع التجارة
رقم العـــدد : ٣٩٨٨٢
المصـــدر : الأهرام
تاريخ الصـــدور : ٩٦/٥/٢٥

٩٥ مليـــون دولار زيادة في الصادرات الزراعية

وفي مجال الصادرات من البترول الخام ومنتجاته تقوم استراتيجية الخطة على اساس الحد تدريجيا من الاعتماد على البترول كسلعة رئيسية في التبادل التجاري . في ضوء ما تستهدفه الخطة من زيادة الصادرات البترولية وتنوعها لذلك تراعى الخطة الاستمرار في المحافظة على ثبات سقف الانتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة القومية لأطول فترة ممكنة، وأن يرتبط التصدير باحلال الغاز الطبيعي محل المنتجات الأخرى في الاستهلاك المحلي والعامل الثاني هو الطلب العالمي

وفيما يتعلق بالواردات السلعية يلاحظ نمو مجموعة الواردات السلعية بحوالي ٢,١٪ حيث تبلغ القيمة المتوقعة لوارداتها ١٣,٥ مليار دولار عام ٩٧/٩٦ في مقابل ١٣,١ مليار دولار متوقع عام ٩٦/٩٥

وتبلغ قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية ٣,٦٩٥ مليار دولار ٩٧/٩٦ مقابل ٣,٦٤٠ مليار دولار ٩٦/٩٥ وتبلغ واردات السلع الوسيطة ٦,٦٩٠ مليار دولار مقابل ٦,٤١٥ مليار دولار، وواردات السلع الاستثمارية ٣,١١٥ مليار ٩٧/٩٦ مقابل ٣,٠٤٥ مليار دولار متوقع ٩٦/٩٥ ، وترجع الزيادة في الواردات الى ضرورة توفير السلع الغذائية الاساسية وتوفير مستلزمات الانتاج المستوردة التي لاتزال تمثل نسبة مهمة من الواردات بفعل متطلبات الصناعات التجميعية كأجزاء الالات والأجهزة الكهربائية والسيارات وغيرها من احتياجات تلك الصناعات ومن المخطط ان تقل هذه الواردات مع تزايد اقامة المزيد من الصناعات المغذية لها وتدل مؤشرات الواردات على تراجع مستلزمات الانتاج في بعض السلع المهمة كالأسمدة وإطارات الكاوتشوك والاسمنت وحديد التسليح وغيرها بعد تزايد قدرة الانتاج المحلي على تلبية جانب كبير من احتياجات الاستهلاك

وقد قدرت الخطة نمو الاستيراد من مستلزمات الانتاج في حدود ٤,٣٪ تقريبا، كما استهدفت ان يكون نمو الواردات من السلع الاستثمارية في حدود ٢,٣٪ نتيجة المؤشرات الايجابية التي اسفر عنها برنامج تعميق التصنيع المحلي للمعدات الاستثمارية

وتعليقا على الخطوات التي وضعتها الخطة في التعامل مع العالم الخارجي وماتستهدفه من احداث تحسن في ميزان المدفوعات وفي الميزان التجاري مع الدول الأخرى. تعتبر خطة التعامل مع العالم الخارجي للسنة المالية ٩٧/٩٦ وهي السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الثالثة ٩٧/٩٢ بداية تحقيق الانطلاقة المنشودة في مجال التصدير السلعي. حيث يحتل تضييق حجم الفجوة المزمنة في ميزان التجارة السلعية أولوية متقدمة بين أولويات تلك المرحلة من خلال العمل على زيادة الانتاج، كما ونوعا ليفي باحتياجات السوق المحلية وأهداف التوسع في الصادرات طبقا للمواصفات القياسية العالمية وتضع الخطة محورين لتحديد مسارات الحركة في المرحلة المقبلة

وفي مجال الصادرات من البترول الخام ومنتجاته تقوم استراتيجية الخطة على اساس الحد تدريجيا من الاعتماد على البترول كسلعة رئيسية في التبادل التجاري في ضوء ما تستهدفه الخطة من زيادة الصادرات البترولية وتنوعها لذلك تراعي الخطة الاستمرار في المحافظة على ثبات سقف الانتاج والتصدير منه للحفاظ على هذه الثروة القومية لأطول فترة ممكنة، وان يرتبط التصدير باحلال الغاز الطبيعي محل المنتجات الأخرى في الاستهلاك المحلي والعامل الثاني هو الطلب العالمي

وفيما يتعلق بالواردات السلعية يلاحظ نمو مجموعة الواردات السلعية بحوالي ٣,١٪ حيث تبلغ القيمة المتوقعة لوارداتها ١٣,٥ مليار دولار عام ٩٧/٩٦ في مقابل ١٣,١ مليار دولار متوقع عام ٩٦/٩٥

وتبلغ قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية ٣,٦٩٥ مليار دولار ٩٧/٩٦ مقابل ٣,٦٤٠ مليار دولار ٩٦/٩٥ وتبلغ واردات السلع الوسيطة ٦,٦٩٠ مليار دولار مقابل ٦,٤١٥ مليار دولار، وواردات السلع الاستثمارية ٣,١١٥ مليار ٩٧/٩٦ مقابل ٣,٠٤٥ مليار دولار متوقع ٩٦/٩٥ ، وترجع الزيادة في الواردات الى ضرورة توفير السلع الغذائية الاساسية وتوفير مستلزمات الانتاج المستوردة التي لاتزال تمثل نسبة مهمة من الواردات بفعل متطلبات الصناعات التجميعية كأجزاء الآلات والأجهزة الكهربائية والسيارات وغيرها من احتياجات تلك الصناعات ومن المخطط ان تقل هذه الواردات مع تزايد اقامة المزيد من الصناعات المغذية لها وتدل مؤشرات الواردات على تراجع مستلزمات الانتاج في بعض السلع المهمة كالأسمدة وإطارات الكاوتشوك والاسمنت وحديد التسليح وغيرها بعد تزايد قدرة الانتاج المحلي على تلبية جانب كبير من احتياجات الاستهلاك

وقد قدرت الخطة نمو الاستيراد من مستلزمات الانتاج في حدود ٤,٣٪ تقريبا، كما استهدفت ان يكون نمو الواردات من السلع الاستثمارية في حدود ٢,٣٪ نتيجة المؤشرات الايجابية التي اسفر عنها برنامج تعميق التصنيع المحلي للمعدات الاستثمارية

وتعليقا على الخطوات التي وضعتها الخطة في التعامل مع العالم الخارجي وماتستهدفه من احداث تحسن في ميزان المدفوعات وفي الميزان التجاري مع الدول الأخرى. تعتبر خطة التعامل مع العالم الخارجي للسنة المالية ٩٧/٩٦ وهي السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الثالثة ٩٧/٩٢ بداية تحقيق الانطلاقة المنشودة في مجال التصدير السلعي. حيث يحتل تضييق حجم الفجوة المزمنة في ميزان التجارة السلعية أولوية متقدمة بين أولويات تلك المرحلة من خلال العمل على زيادة الانتاج، كما ونوعا ليفي باحتياجات السوق المحلية وأهداف التوسع في الصادرات طبقا للمواصفات القياسية العالمية وتضع الخطة محورين لتحديد

٤

الطلب على الانتاج المصري وغزو الأسواق الخارجية يعد من القضايا المصيرية بالنسبة لظروف الاقتصاد المصري وأوضاعه المستقبلية، لما تسهم به الصادرات من خلق فرص عمل جديدة ودورها كمحرك للنمو وتوفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل عملية التنمية والمحور الثاني في اتجاه ضبط ايقاع حركة الزيادة في الواردات وبصفة خاصة الواردات الاستهلاكية من خلال زيادة الاستفادة من زيادة الانتاج المحلي بما يوفر من احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية الأساسية التي ارتفعت اسعار استيرادها مؤخرا ومن المتوقع ان يستمر هذا الاتجاه خلال المرحلة الانتقالية لاتفاقية الجات وغير ذلك من السلع الوسيطة الاستثمارية

● وحول المتغيرات الدولية تواجهها الخطة يقول وزير الدولة للتخطيط على المستوى الخارجي يعيش العالم الآن عصر اتفاقية الجات وعالمية التجارة وعصر الميزة التنافسية والمواصفات القياسية العالمية كما يعيش عصر التكتلات الاقتصادية وعصر الأسواق المشتركة والمناطق الحرة ومايعقبه ذلك من السعي نحو توسيع نطاق السوق على نحو يسمح بالعمل لمصلحة الدول المصدرة بل وأكثر من ذلك فان الصراع والسباق من أجل الحصول على المزيد من الأسواق وانتقال رءوس الأموال لم يعد مقصورا في عالم اليوم على التكتلات الاقتصادية القائمة بل انه يتجاوز ذلك الى محاولة هذه التكتلات توسيع رقعة تأثيرها على دول غير مشاركة في التكتل كما يلاحظ في اتجاهات التقارب والتعاون في ميادين التجارة والمال بين الولايات المتحدة الامريكية والصين او بين اليابان والصين. حيث تسعى الدول والتكتلات للحصول على نصيب اكبر في حركة التجارة العالمية وانتقال رؤوس الأموال ، وفي ظل هذه الأوضاع المحلية والعالمية كان اهتمام الخطة بقضية التصدير كمطلب لاغنى عنه من أجل تحقيق التوازن للاقتصاد القومي ، ووضع مصر في مركز اقوى فيما يتعلق بالتنمية الشاملة.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عزة على
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٣٩٨٨٢
المصـــــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـــدور :	٩٦/٥/٢٥

وكانت خطوات الانضمام الى اتفاقات الجات والى المفاوضات على عقد اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة خطوات اتخذتها الحكومة من اجل غزو الأسواق بالمنتجات المصرية على اساس من المنافسة فى السعر والجودة والاستفادة بما تتيحه الاتفاقيات من مزايا من أجل الحصول على نصيب اكبر من حركة التجارة العالمية واجتذاب الاستثمارات بما يتفق وامكانات مصر الحقيقية . حيث تتيح الاتفاقية فتح الأسواق العالمية امام الصادرات المصرية التى طالما طالبت مصر بضرورة فتحها بعيدا عن نظام الحصص والقيود النوعية التى تقيد التوسع فى الصادرات الى تلك الأسواق من ناحية أخرى فإن الاقتصاد المصرى قادر على استيعاب المتغيرات الاقتصادية التى تنتج عن تطبيق الاتفاقية لأنها تعطى فترة انتقالية مدتها عشر سنوات وهى فترة تتيح من الوقت مايسمح بامكانيات المواءمة بين اوضاع الاقتصاد المصرى وهذه الالتزامات بشكل تقلل من الاضرار وتعظم من المنافع

ومن جانب أخر فان المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الامريكية لعقد اتفاقيات شراكة معها يقوم على اساس من تبادل لمصلحة والمنافع بهدف دعم القدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى وتطوير مؤسساته الانتاجية واقامة مراكز صناعية وتكنولوجية متطورة تساعد على تحقيق التنمية الشاملة وتتيح الحصول على الدعم الأوروبى والأمريكى من اجل رفع الانتاجية وتطوير جودة المنتجات المصرية وصولا الى المواصفات القياسية العالمية بما يجعلها اكثر قدرة على المنافسة وغزو الأسواق.

ويقول الدكتور حمدى مسعود ان افساح المجال لمزيد من التعاون التجارى والاقتصادى مع الدول لمصلحة الاقتصاد المصرى اصبح هدفا يتقدم غيره من أهداف تحركات القيادة السياسية المصرية مع جميع دول العالم، فالصراع على كسب المزيد من الأسواق وانتقال رؤوس الأموال أصبح هو السمة الغالبة فى هذا العصر،

والعالم لن يرحم الدول التى تتخلف او تتخاذل عن العمل والسعى المتواصل لانتزاع نصيبها العادل فى حركة التجارة الدولية وانتقال رؤوس الاموال

وتتجه الخطة خلال المرحلة المقبلة الى دفع النشاط التصديرى وتنمية الصادرات فى فروع الانتاج للسلع التى تتحقق لمصر فيها ميزة نسبية وتنافسية لتؤدى دورها كمحرك للنمو فى الاقتصاد المصرى

وفى الوقت نفسه تعمل على تقليل الاعتماد على الخارج لتضييق فجوة العجز فى الميزان التجارى كخطوة رئيسية فى استمرار تحسين أوضاع ميزان المدفوعات والميزان التجارى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سيد عبدالفضيل
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	١٥٦٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٦/٩/٦

بعد إنشاء مكاتب للاستثمار بالمحافظات المصرية :



التصدير قبل الاستثمار أحيانا

تحقيق من القاهرة :
سيد عبدالفضيل

مكاتب التصدير توازى فى اهميتها مكاتب الاستثمار !

لم لا .. فإذا كانت الحكومة المصرية قد بدات اجراءات اقامة مكاتب الاستثمار التى تؤدى دورا مهما نيابة عن المستثمرين — وبناء على طلبهم فى الحصول على جميع التراخيص والموافقات اللازمة من الجهات المختصة .. ومتابعة تنفيذ المشروعات وتجميع البيانات عن فرص الاستثمار المتاحة بالمحافظات. فإن مكاتب التصدير توفر مقومات التوازن السليم للعرض فى مواجهة الطلب واتاحة الفرص للاتصال بالاسواق الخارجية . ومتابعة المتراكم من السلع والقصور فى المخزون السلعى..

وإن كانت محصلة العملية الاستثمارية منتجات زراعية وصناعية بمختلف انواعها ومكوناتها .. فإن اهمية التصدير تاتى فى المقدمة.. إذ انه لاقيمة للانتاج إذالم نبحث له عن منافذ للتسويق بالداخل والخارج .. وهنا يصبح التصدير — حجر الزاوية فى العملية الاقتصادية .. فإلى جانب دوره فى سد العجز التجارى .. فهو يساهم فى تثبيت سعر الصرف وتدوير حركة الانتاج.

إلى هنا .. القضية لاتزال مطروحة .. فى هذا التحقيق المشكلة .. والحل !!

المطالبة بإقامة مكاتب للتصدير لمتابعة المتراكم من السلع وتسويق المنتجات المصرية بالخارج !

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة
المصـــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : سيد عبدالفضيل
رقم العـــــدد : ١٥٦٩
تاريخ الصـدور : ٩٦/٩/٦

لأننا نتحدث عن قضية الاستثمار بمصر، وإجراءات تنشيط اقامة المشروعات .. طرحنا تساؤلات عديدة على المسئول التنفيذى الأول عن الاستثمار الدكتور إبراهيم فوزى وزير الصناعة السابق ورئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار..

بدأ رده بتحديد اختصاصات مكاتب الاستثمار .. والتى تقوم نيابة عن المستثمرين وبناء على طلبهم بالحصول على جميع التراخيص والموافقات اللازمة للجهات المختصة . واتخاذ الاجراءات اللازمة لتخصيص الأراضى المملوكة أو المخصصة للمحافظات وفقا لاحكام القانون ومتابعة تنفيذ المشروعات . وتجميع البيانات عن فرص الاستثمار المتاحة بالمحافظات واعداد القوائم الخاصة بها . والمواقع الملائمة لاقامتها.. وتجميع البيانات عن الاراضى والمواقع التى تصلح لإقامة المشروعات عليها وأجراءات توصيل المرافق وأعمال البنية الاساسية بها شروط تخصيصها سواء بالتمليك أو بالايجار والقيمة المحددة لذلك.

تنسيق وتكامل

وانني أؤكد - والكلام لايزال للدكتور إبراهيم فوزى — انه ليس هناك تعارض بين هيئة الاستثمار ومكاتب الاستثمار بالمحافظات . بل إن هناك تنسيقا وتكاملا بين هذه المكاتب والهيئة .. ونحن الان نقوم بالاعداد لإصدار الخريطة الاستثمارية جغرافيا ونوعيا من خلال تخصيص مواقع لصناعات موحدة بالتنسيق بين الاجهزة المعنية كالمحليات والتعمير والزراعة والكهرباء .. وغيرها من خلال الحصول على موافقات.

ونحن الان بصدد إعداد الخريطة النوعية التى يتم من خلالها تحديد الاحتياجات الفعلية من الصناعات المختلفة لتشجيع اقامتها وسد العجز بها .. وخريطة الاستثمار لن تكون ملزمة .. لكن يمكن للمستثمرين الاجانب والعرب والمصريين الاستفادة بها .. والاسترشاد بما فيها من معلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة ونوعية الاستثمار والمشروعات المطلوب تنفيذها.

تيسيرا على المستثمرين

ففى القاهرة بدأت أولى خطوات إقامة مكتب للاستثمار برئاسة المحافظ عمر عبدالاخر على أن يضم هذا المكتب جميع الاجهزة ذات العلاقة بالاستثمار.. وله صلاحية اتخاذ القرارات وتنفيذ الاجراءات الخاصة بالتيسير على المستثمرين وتسهيل مهتمهم.

وفى هذا الاطار لايتقدم المستثمر للجهات المعنية لاستخراج التراخيص والاجراءات اللازمة بل يتولى مكتب الاستثمار هذه المهمة عن طريق الاستعانة بطلب المشروع ودراسة الجدوى الخاصة به ويقوم المكتب بانهاء جميع الاجراءات اللازمة لإقامة المشروع.ومن هذا المنطلق — فإن محافظة القاهرة ستحدد مواعيد ثابتة للقاء المستثمرين ورجال الاعمال للاستماع إلى مشاكلهم ومقترحاتهم واتخاذ القرارات اللازمة فورا لتذليل اية صعوبات تعوق إقامة هذه المشروع وسيتم العمل فورا على استكمال المرافق والخدمات لجميع المناطق الصناعية بالقاهرة وتوصيل المرافق للأراضى التى ستقام عليها المشروعات الاستثمارية .. كذلك تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية التى تأخذ فى اعتبارها نظافة البيئة.

طول الاجراءات

هنا يحدد احد مستثمرى القاهرة أحمد قنديل — مشاكل المستثمرين فى طول الاجراءات التى يقطعها المستثمر فى رحلة استخراج تراخيص إقامة المشروع وعقدة الروتين التى تطارده. كذلك طول فترة اجراءات توصيل المرافق الاساسية من مياه وصرف صحى وكهرباء للمشروعات الاستثمارية فى نطاق القاهرة.

يبادرنا محمد عابدين أحد المستثمرين بقوله أن سبل الحفاظ على المستثمرين الحاليين تعد امرا صعبا .. فالعقبات كثيرة .. تستلزم وقفة جادة لمواجهة كل ما يقابلهم من اجراءات روتينية بالغة التعقيد.

الصورة فى محافظة الجيزة لا تختلف كثيرا .. والكلام هنا للمهندس مصطفى الغرباوى الذى يؤكد انه رغم الجهود التى تبذلها المحافظة فان هناك نوعا من القصور .. فالخدمات والمرافق الاساسية بالمنطقة الصناعية يتم دعمها باستمرار .. لكنها رغم ذلك تواجه مشاكل حيث إن شبكة الاتصالات التليفونية بها اعطال كثيرة .. تحتاج إلى تطوير ملموس ودائم.. ومحافظة الجيزة عليها ايضا فتح باب الاستثمار بالمنطقة أمام المشروعات الصغيرة مع فرض رقابة صارمة عليها .. لتكون الفرصة متاحة امام صغار المستثمرين لبدء عملهم وتدوير أموالهم.

نحن رواد الاستثمار

والجيزة — كما يقول الدكتور عبدالرحيم شحاتة — المحافظ — لها السبق فى دعم الاستثمار ورعايته .. فلدينا مكتب للاستثمار منذ عام 1975. ونحن المحافظة الوحيدة التى تضم اجهزة عديدة وهكيلا تنظيميا متكاملا لخدمة المستثمرين ومن هنا كان قرار اقامة إدارة مركزية للاستثمار تضم إدارة لدراسات جدوى المشروعات.. كذلك كان قرار إقامة لجنة عليا للاستثمار بالمحافظة لرسم سياسات الاستثمار ووضع خريطة شاملة له . تضم عدد المصانع القامة والمستهدف إقامتها فى المستقبل .. والفرص الاستثمارية المتاحة . ونحن بدورنا — والكلام لايزال لمحافظ الجيزة — قمنا بضم 1500 فدان للمنطقة الصناعية من الاراضى الصحراوية المجاورة لها مما يكون له دورهم فى زيادة المصانع الجديدة ودعم نشاط الاستثمار .. وتشغيل اعداد كبيرة من الخريجين. كما سيضم سنترالا جديدا بسعة الفى خط .. ومحطة محولات ضخمة لخدمة المصانع . وإدارة هندسية للمنطقة الصناعية.

سوهاج تتحدى

ولأن الصعيد يأتى على قمة أولويات الاستثمار .. سألنا اللواء أحمد بكر محافظ سوهاج .. واجهناه بهموم مستثمرى سوهاج.. فهم يرون أن شركة الكهرباء تقوم بتقدير مقايسات الكهرباء جزافيا .. حتى ان قيمة مقايسة واحدة بلغت نحو 30 الف جنيه . وما يزيد على اضعاف قيمة الارض التى اقيم عليها المشروع .. رغم أنه تم دعم محطة الكهرباء بمدينة الكوثر بسوهاج نحو 50 ميجاوات كهرباء .. والخدمات التليفونية غير متوافرة .. رغم انها لاتغطى سوى 3٪ من طاقة الاتصالات المتاحة بالسنترال .. كذلك هناك عقبات أمام استخراج تراخيص الانتاج والتشغيل.

عاجلنا محافظ سوهاج برده : لدينا منطقة صناعية ضخمة مساحتها 800 فدان، ويتم تنفيذها على 3 مراحل . انتهت اعمال البنية الاساسية بها .. وينتظر التسليم للمستثمرين فى المرحلتين الثانية والثالثة .. الأولى أنتهت بالكامل .. وتم تخصيصها لإقامة مشروعات مختلفة فى مجالات عديدة منها الصناعات التكميلية والنسجية والغذائية والارض الخاصة بها تسلم فورا للمستثمرين.. وجاهزة المرافق من كهرباء وطرق وتليفونات ومياه.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	يحى المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	١٧٩٣
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٧/١/٨

حتى لا تغطى الشعارات على الحقائق

ماذا يعنى انخفاض حجم الصادرات

الحقائق الواقعية خلال السنوات الاخيرة تقول ان هناك انخفاضا فى حجم الصادرات السنوية كما أن هناك ارتفاعا فى حجم الواردات السنوية وهو ما يتعين تحليله بدقة لانه يتصل بكل جوانب الحياة الاقتصادية التى نعيشها: التجارة الخارجية، الانتاج، الاستثمار حتى الخدمات كعمليات السياحة والنقل والشحن والتفريغ.

وإذا كنا نسمع تصريحات متفائلة بين فترة وأخرى ومن مسئولين كبار عن زيادة عمليات التصدير وعن اتساع حجم الاستثمار باعتبارها الاساس الاقوى الذى قامت عليه عمليات التقدم الاقتصادى فى اليابان وكوريا الجنوبية وكل دول جنوب شرق أسيا التى يطلق عليها النمور الأسيوية فإنه أمام الأرقام الفعلية من واقع التقرير السنوى الأخير للبنك المركزى المصرى نرى الصورة عكسية وقد تتزايد سوءا إذا استمر المسار الاقتصادى والتجارى على هذا النمط من التباطؤ والتسيب واللامبالاة وبكل ما يتصل بهذه العوامل من سياسات تشغيل المواطنين


يحيى المصرى

وادارتهم نحو التقدم خاصة بالنسبة لعوامل الضغط على الاداء الجيد والعمل الجاد الذى يتأتى نتيجة العوامل المشجعة على الدفع المتزايد والنشاط المتلاحق لتعويض عشرات السنوات التى سادها الغموض الانتاجى وظهرت فيها بيانات غير واقعية.

لقد بلغت جملة صادرات مصر خلال عام 94/ 95 حوالى 4,957 مليار دولار أمريكى فى حين بلغت فى عام 95/ 1996 4,593 مليار دولار أمريكى أى بانخفاض قدره 364 مليون دولار أمريكى كما انخفضت الصادرات بنسبة 4,8٪ خلال الربع الاول من عام 1997 بالمقارنة بنفس الفترة من عام 1996 وهى التى كانت تتزايد بمقدار عشرة فى المائة فى المتوسط خلال السنوات السابقة على هاتين السنتين بينما تزايدت جملة واردات مصر من 12,811 مليار دولار امريكى عام 94/ 1995 إلى 13,826 مليار دولار أمريكى خلال عام 95/ 1996 أى بزيادة قدرها 1,015 مليار دولار أمريكى وبالتالى تزايد العجز التجارى من 7,310 مليار دولار أمريكى فى عام 94/ 1995 إلى 7,853 مليار دولار أمريكى فى عام 1995/ 1996.

ماذا يعنى ذلك؟

يعنى أن هناك خللا فى الانتاج أو نقصا فيه ويعنى أيضا أن هناك تراجعا فى أنشطة التسويق العملية وتركيزا فى أنشطة التسويق الكلامية!! بالاضافة إلى عوامل أخرى عديدة لا تتناسب مع اقتصاديات السوق الحرة..

1ـ فلقد كنا نسمع عن تصريحات شبه يومية عن ارتفاع حجم الصادرات وتزايد قيمتها بينما رأينا الارقام الحقيقية توضح العكس حيث انخفضت فعلا قيمة الصادرات فى السنتين الاخيرتين كما رأينا، وذلك فى الوقت الذى أعيد فيه هيكلة الادارة التصديرية وهو ما يؤكد أن المسئولين عن التصدير يهتمون بالكلام اكثر من اهتمامهم بالعمل وبالتالى تأتى النتائج مخيبة للأمال والمعروف أن التصدير يعتبر الركن الاساسى للاصلاح والتقدم الاقتصادى فى كل دول العالم.

2ـ كما يعنى ذلك أن البيروقراطية التصديرية مازالت متحكمة عندما تضرب بشدة فى كل النواحى التصديرية طالما لا توقف عند حدها وهو ما سبق أن تشكل له مجموعة عمل تتابع كل عمليات التصدير من المنتج المحلى حتى المستهلك الخارجى وبما فيها النقل والشحن والتفريغ والتعبئة وبذلك يمكن لهذه المجموعة أن تقف على مواطن الضعف وتعالجها بطرق مستحدثة ليس بالترهيب ولكن بالترغيب والتشجيع.

3ـ ويعنى ذلك أيضا أن هناك خللا فى الانتاج حيث تتجه عمليات الانتاج إلى المنتجات التى ليس لها اسواق بالخارج أو لا تستطيع المنافسة مع المنتجات الاجنبية وهو ما يهددنا بشدة فى عصر الجات عندما يصعب تسويق الانتاج التصديرى لا لعيب فى الاجهزة التسويقية فى الداخل والخارج ولكن لعدم حاجة الأسواق الخارجية أو بعضها للمنتجات المحلية أو لوجود منتجات خارجية بديلة من دول أخرى ومن الطبيعى أن يكون لها التفضيل طالما توافر فيها شرطان: الجودة المطلوبة والسعر المناسب.

4ـ سياسة الاستثمار من السياسات التى ساعدت الدول الاسيوية على التقدم الاقتصادى وزيادة التصدير حيث يتم أعدادها بشكل جيد يبعد عن الاحتكار المحلى أو حتى الخارجى ويضمن عدم السيطرة الاقتصادية على اقتصاديات الدولة وساعدها فى انتاج السلع

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : عزة نصر
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة — رقم العدد : ١٨٩٠
المصدر : العالم اليوم — تاريخ الصدور : ٩٧/٤/١٢

دراسة علمية أكدتها الارقام:

أخطاء التصدير.. على «شماعة» الخصخصة!

الخبراء:

تراجع الصادرات أسبابه متعددة ليس من بينها تنفيذ برنامج الخصخصة!

□ تحقيق ـ عزة نصر:

يبدو ان الخصخصة اصبحت الشماعة الجاهزة التى يعلق عليها البعض الكثير من الظواهر السلبية التى يشهدها الاقتصاد!

واخر الاتهامات التى الصقوها بالخصخصة انها السبب الرئيسى فى تدهور الصادرات..!!

والطريف ان دراسة علمية لاستاذ بجامعة الزقازيق.. اكدت ذلك.. وبالارقام حيث اشارت الى ان هناك علاقة مؤكدة بين انخفاض الصادرات السلعية والصناعية بصفة خاصة وتنفيذ برنامج الخصخصة، كما ان هناك علاقة «مؤكدة» بين الخصخصة وانخفاض استثمارات الصناعة!

وقد استطلعت «العالم اليوم» اراء بعض الخبراء المسئولين حول ما جاء بالدراسة فاعترضوا على ماجاء فيها، قالوا ان انخفاض الصادارات يرجع لاسباب عديدة ليس من بينها تنفيذ برنامج الخصخصة..!

وتؤكد الدراسة التى اعدها الدكتور اكرم شلبى الاستاذ بجامعة الزقازيق ان انخفاض الصادارات السلعية والصناعية بصفة خاصة يرجع لتنفيذ برنامج الخصخصة حيث انخفضت الصادارات السلعية من 5 مليارات دولار عام 94/1995 بنسبة 11,5٪ من الناتج المحلى الى 4,5 مليار دولار عام 95/1996 بنسبة 10,2٪ من الناتج المحلى الاجمالى لنفس العام كما انخفضت الصادرات الصناعية بنسبة 36٪ مما ادى لتزايد العجز فى الميزان التجارى السلعى من 7,9 مليار دولار فى العام الاول الى 9,2 مليار دولار فى العام الثانى.

والسبب كما يقول د.اكرم شلبى هو ان برنامج الخصخصة لم يفرق بين الشركات الصناعية التى تنتج بهدف التصدير والاخرى التى تنتج للسوق المحليــــة، كما انخفض الاستثمار الصناعى لسحب المدخرات الموجهة للاستثمار الحقيقى لشراء ما يتم خصخصته من شركات وحجب تدفقه فى القنوات الاستثمارية الصناعية مرة اخرى.

كما يشير ايضا اكرم الى ان العلاقة بين الخصخصة والاستثمار توضح انهما لايسيران فى اتجاه واحد لان الخصخصة تؤدى لتخفيض حجم الاستثمار حيث تشير الارقام الى ان معدلات النمو فى اجمالى الاستثمارات المنفذة فى القطاع الصناعى تراجعت من 38٪ عام 94/1995 بقيمة 7,2 مليار جنيه الى 14,7٪ عام 95/1996 بقيمة 8,3 مليار جنيه.

ويرجع هذا الانخفاض فى الاستثمارات المنفذة فى قطاع الصناعة لتاثير برنامج الخصخصة على الجهاز المصرفى وقدرته على توفير التمويل المطلوب للاستثمار الصناعى التصديرى لان الارقام تشير لاتجاه البنوك لاستثمار ودائعها فى الاوراق المالية لارتفاع معدل العائد على الاستثمار لصالح الاسهم التى تتداول فى البورصة الذى بلغ فى بعض شركات الاسكان 1000٪ دون مبرر حقيقى وقد نتج عن ذلك انخفاض نسبة اجمالى الائتمان الممنوح للصناعة من البنوك من 36٪ عام 1994 بمقدار 28,8٪ مليار جنيه الى 31,4٪ عام 1996 بمقدار 40,4 مليار جنيه لاجمالى ارصدة الاقراض والخصم الممنوح من البنوك لكافة القطاعات الاقتصادية وصاحب ذلك انخفاض معدل نمو الاقراض والخصم لقطاع الصناعة من 28٪ عام 1994 الى 12,6٪ عام 1995 ثم الى 24,7٪ عام 1996.

الخصخصة.. وحرية الحركة

ويرى د.حمدى عبدالعظيم عميد اكاديمية السادات فرع طنطا ان الخصخصة من المفروض انها تزيد الصادرات لان بموجبها تكون هناك حرية للادارة فى اتخاذ القرارات الخاصة بفتح منافذ التسويق فى الخارج، وكذلك حرية شراء مستلزمات الانتاج من اى دولة بغرض الانتاج للتصدير وايضا تختفى كثير من التعقيدات الادارية والبيروقراطية التى كانت موجودة فى ظل القطاع العام مما ينعكس على انخفاض التكلفة وبالتالى التصدير باسعار منافسة.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : عزة نصر
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة — رقم العـــــدد : ١٨٩٠
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٩٧/٤/١٢

ويؤكد د.حمدى على ان الخصخصة تتيح الاهتمام بالجودة ومطابقة المواصفات القياسية العالمية بعيدا عن القيود الحكومية، كما ان الادارة تكون حرة فى اقامة معارض فى الخارج للتعريف بالمنتج المحلى بالاضافة لامكانية فتح فروع خارجية اذا كان حجم معاملاتها يسمح بذلك مع امكانية الاتفاق مع وكالات بالعمولة فى الخارج، استخدام تكنولوجيا متقدمة دون الاعتماد على ميزانية الدولة او التقيد بوصول اعتمادات من الخزانة العامة مثلما كان يحدث عندما كانت شركات عامة.

ويوضح د.حمدى ان اسباب انخفاض الصادرات يرجع الى الخطأ فى التسويق بمعنى ان المسئولين عن البيع الخارجى فى قطاع الاعمال العام والخاص لا يهتمون بشروط التعاقدات مع المستورد الاجنبى من حيث تحديد مواصفات المنتج بها على العبوات واماكن الانتاج ودرجة الجودة وتاريخ الصلاحية وغياب أى عنصر من هذه العناصر يفقد الثقة فى المنتج المصرى، بالاضافة لارتفاع التكلفة نتيجة العمالة الزائدة فى الشركات حتى بعد خصخصتها.

اما القطاع الخاص فان السبب فى عدم زيادة صادراته يرجع لاهتمامه بالدرجة الاولى بالحصول على ارباح مرتفعة وليس على اساس الاستمرار فى السوق وبناء سمعة جيدة للمنتج المصرى وهناك نقطة هامة وهى ان القطاع الخاص ينتج منتجات بغرض التصدير لكنه يفضل بيعها فى السوق المحلى ضمانا لوجود قوى شرائية مرتفعة، والهروب من الاجراءات الادارية والرسوم المختلفة التى تفرض على الصادرات والخدمات.

ويؤكد على وجهة النظر السابقة د.محسن الخضيرى الخبير الاقتصادى حيث يرى ان الخصخصة هى احدى الوسائل الاساسية لزيادة الصادرات لانها تساعد على تشغيل الطاقات العاطلة وان التطبيق الخاطىء للخصخصة هو الذى يؤدى الى زيادة معدلات البطالة.

واوضح ان نسبة الصادرات انخفضت بسبب اتساع نطاق الاستهلاك الداخلى، كما ان الصادرات السلعية ليست هى المجال الاكثر فعالية فى الصادرات، بل ان صادرات الافكار وصناعة المعلومات والخدمات، والنظرة الضيقة للفكر التقليدى الاقتصادى وقصرها على الصادرات السلعية فقط هى نظرة شديد التدمير.

وتوقع د.الخضرى زيادة الصادات بمعدلات كبيرة بعد انتهاء عشرات الالاف من المصانع من عمليات الانشاء وبدء الانتاج المتجه نحو التصدير بالاضافة لسد احتياجات الاسواق المحلية.

واشار الى أن عجز ميزان المعاملات السلعية لايشكل اى قلق او خطر طالما ان هناك توازنات فى ميزان الخدمات والمعاملات الراسمالية، وان العجز الذى يظهر حاليا هو مرحلة مؤقتة لاتساع نطاق مشروعات التنميه المختلفة التى تستورد السلع الراسمالية من الخارج.

الهجوم على الخصخصة لماذا..؟!

اما د.حسنى حافظ فيرى ن الهدف الرئيس من الخصخصة هو اصلاح المسار الاقتصادى للشركات والتدعيم المالى والنفسى للعمالة الماهرة والمحافظة على استمرارية التطوير والجودة العالية لانشطة الشركات ويتبع ذلك زيادة الصادرات حيث تدار الشركات بواسطة اصحابها الذين يضعون نصب اعينهم بصفة مستمرة تحسين الجودة للمنافسة بالاسواق العالمية، خاصة ان الادارة الاقتصادية السليمة تستطيع تطبيق النظم التى تؤدى لتعظيم الانتاج بالجودة المطلوبة، وفى نفس الوقت تخفيض التكاليف وتقليل الفاقد لادنى حد ممكن وعلى من يهاجمون الخصخصة ان يعلموا ان السحب على المكشوف فى شركات القطاع العام بلغ قبل تحول القطاع العام الى قطاع اعمال فى 30 يونيو 1991 حوالى 13,1 مليار جنيه منها 30٪ فى شركات الاسكان والتعمير ومواد البناء.

كما بلغت جملة الاستخدامات الاستثمارية المنفذة فى 320 شركة قطاع اعمال عام 32 مليار جنيه تم توجيهها لعمليات الاحلال والتجديد للاصول القائمة بهذه الشركات، بالاضافة لادخال اصول جديدة منتجة من خلال المشروعات الجديدة التى تم تنفيذها.

قد حققت 101 شركة فى عام 90 - 1991 فائضا فى المرحلة الاولى من حساب التعليمات الجارية وهو المؤشر الاقتصادى الحقيقى على كفاءة اداء هذه الشركات فى مجال نشاطها الاساسى 952 مليون جنيه فى حين حققت باقى الشركات (19) شركة عجزا فى المرحلة الاولى بلغ 3,1 مليار جنيه تقريبا اى ان النتيجة النهائية فى المرحلة الاولى للنشاط الحقيقى لنشاط شركات قطاع الاعمال العام قد حققت عجزا اقترب من 2,1 مليار جنيه وهى نتيجة تشير بوضوح للخلل الكبير فى الاداء الاقتصادى لهذه الشركات وكانت تلقى بظلال كثيفة من الشك حول اقتصاديات تشغيل هذه الشركات فى مجال نشاطها الرئيسى الذى انشات من اجله والذى يقدم اضافة حقيقية للناتج القومى الاجمالى

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة
المصـــــدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : عبدالرحمن عقل
رقم العـــــدد : ٤٠٣١٩
تاريخ الصـــدور : ٩٧/٤/٢٧

الناس والاقتصاد

التصدير .. وتنمية العناصر البشرية

الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين حريص على تنمية الصادرات المصرية السلعية، وهو يتعامل مع هذه المشكلة من خلال منظور شامل لها، الا انها مهمة صعبة وليست سهلة كما يتصور البعض، ففي اطار منافسة عالمية كبيرة، وفى اطار تحرير التجارة العالمية فإن على السلعة المصرية ان تكون قادرة على المنافسة، لذلك فنحن مطالبون بان يكون لدينا انتاج مصرى له اسمه او ميزة معينة يتمتع بها.

والعالم الان يتنافس اما على خلق سلع تشبع رغبات لدى المستهلك او يقدم تطويرا للسلع الموجودة فى السوق لاضافة خواص جديدة يتزايد معها اقبال المستهلك. واصبحت الدول المصدرة مشهورة بسلع معينة، فيقال ان بلدا ما تشتهر بانتاج الملابس الجاهزة واخرى بلعب الاطفال وثالثة بالاجهزة الالكترونية .. وهكذا. وهذا يحتاج من وزارة التجارة ان تضع اصابعها على ما عندنا وتبدا البحث والتطوير لسلعنا التى يمكن ان يكون لها سوق نتميز نحن بالسيطرة عليها.

ومن اهم ما يعنى به الدكتور جويلى هو تنمية القدرات البشرية فى اهم جهاز مسئول عن التجارة - التمثيل التجارى - بهف ملاحقة التغيرات الجديدة العالمية المتمثلة فى قيام منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الاقليمية.

وفى اطار هذه التنمية استجابت وزارة الخارجية الاسبانية الى طلب الدكتور جويلى باستضافة الملحقين التجاريين المصريين الجدد لمدة ثلاثة شهور (مايو . يونيو . يوليو ٩٧) فى مدريد حيث اعد معهد التعاون مع الدول العربية فى اسبانيا برنامجا مكثفا يتضمن الموضوعات الاقتصادية الدولية والتجارة العالمية والتمويل الدولى والتسويق والسياحة ومؤسسات التصدير الاسبانية والسياسات التجارية للاتحاد الاوروبى وادارة القوة البشرية وكيفية اعداد التقارير الاقتصادية والدراسات التسويقية.

التنسيق مع الجانب الاسبانى فى اعداد البرنامج التدريبى بهدف اعداد ملحق تجارى مصرى يتناسب مع التطورات العالمية الاخيرة خطوة مهمة لتنمية القدرات البشرية خاصة وان البرنامج احتوى على زيارات الى الغرف الاقتصادية والصناعية ومواقع الانتاج والتصدير وادارات وزارات الخارجية والاقتصاد والصناعة الاسبانية والتركيز على تكنولوجيا توفير المعلومات. وراء كل سلعة يتم تصديرها عنصر بشرى مدرب.

عبدالرحمن عقل

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبدالبديع
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	٤٠٣٣٦
المصـــــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـدور :	٩٧/٥/١٤

الصادرات المصرية بين السوق العربية والشرق أوسطية

منذ ان انعقد المؤتمر الاقتصادى بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٩٦ والنقاش يدور حول مستقبل التعاون الاقتصادى للعالم العربى والشرق الاوسط بما فى ذلك الجدل حول مشروع السوق العربية المشتركة مع مشروع السوق الشرق اوسطية الذى طرح منذ المؤتمر الأول للتعاون الاقتصادى بين دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا الذى عقد فى الدار البيضاء بالمغرب فى اكتوبر ١٩٩٤. ويقتضى التعاون الاقتصادى على هذين المستويين أن نلقى نظرة على التجارة الخارجية لمصر مقارنة ببعض الدول العربية ودول الشرق الاوسط لنبين موقع مصر فى هذا التعاون الاقتصادى المرتقب

واول مايستوقف النظر فى تجارتنا الخارجية هو انخفاض حجم الصادرات المصرية مقارنة بصادرات بعض الدول العربية ودول الشرق الاوسط. ففى عام ١٩٩٣ بلغت الصادرات المصرية ٢.٢ مليار دولار وفى المغرب ٤ مليارات دولار وفى تونس ٢.٨ مليار دولار وفى كل من الجزائر والكويت ١٠ مليارات دولار وفى الامارات العربية المتحدة ٢٠ مليار دولار، وفى المملكة العربية السعودية ٤٠ مليار دولار، كما بلغت فى كل من تركيا واسرائيل ١٥ مليار دولار، كذلك ينخفض معدل تغطية الصادرات للواردات فى مصر ليبلغ ٨ ٪، وفى تونس ٦١ ٪، وفى تركيا ٥٢ ٪، وفى إسرائيل ٦٥ ٪، أما فى الدول العربية المصدرة للنفط فان هذا المعدل يجاوز ١٠٠ ٪، مما يعنى وجود فائض فى الميزان التجارى لكل منها

فاذا تأملنا هيكل الصادرات المصرية سنجد ان مصر كباقى الدول العربية مازالت تعتمد على تصدير الوقود والمواد الاولية بصفة اساسية خلافا لبعض دول الشرق الاوسط، يوضح ذلك نسبة هذه المواد فى الصادرات المصرية عام ١٩٩٣ التى بلغت ٦٧ ٪ بينما كانت فى تركيا ٢٩٪، وفى إسرائيل ٩٪فى ذات العام. وفى مقابل ذلك كان الجانب الاكبر من واردات مصر وسائر دول المنطقة من السلع المصنوعة التى بلغت نسبتها فى واردات مصر ٦٥٪، ٧٨٪ فى تونس، ٧٠٪ فى تركيا، ٨٢٪ فى إسرائيل

ونستطيع ان نستخلص من ذلك ان نمط التجارة الخارجية المصرية لايدعم مركز مصر فى السوق العربية والسوق الشرق اوسطية بدرجة كافية وان نمط التجارة الخارجية لبعض دول السوق افضل سواء فى الحجم المطلق للصادرات او فى معدل تغطية الصادرات للواردات او فى هيكل كل من الصادرات والواردات ولكن الامل مازال معقودا فى تحويل نمط التجارة الخارجية المصرية لمصلحة تدعيم مركز مصر فى كل من السوق العربية والسوق الشرق اوسطية اعتمادا على مؤشرين اساسيين بفتح الباب أمام زيادة الصادرات المصرية ورفع نسبة السلع المصنوعة فيها هما ارتفاع حجم الواردات فى كل دول المنطقة وارتفاع نسبة السلع المصنوعة فى واردات هذه الدول. ففى عام ١٩٩٣ بلغ حجم الواردات فى كل من تونس والمغرب والجزائر والكويت ٧ مليارات دولار، وفى الامارات ٢٠ مليارا وفى السعودية ٢٨ مليارا وفى تركيا ٢٩ مليارا وفى إسرائيل ٢٢ مليار دولار وفى هذه الدول مجتمعة ٢٧ مليارا دولار. وترتفع نسبة السلع المصنوعة فى واردات كل دول المنطقة لتبلغ ٦٠٪ فى المغرب، ٦٥٪ فى الجزائر، ٧٨٪ فى تونس، ٧٠٪ فى تركيا، و٨٢٪ فى اسرائيل.

وتستطيع مصر ان تقتحم هذه السوق الضخمة لواردات هذه الدول وغيرها من دول المنطقة ان غيرت مصر من هيكل صادراتها تغييرا جذريا فى اتجاه زيادة نسبة السلع المصنوعة إلى الضعف اى من ٣٣٪ إلى ٦٦ ٪، وهذا ان بدا صعبا فهو ليس مستحيلا فى مدى زمنى مناسب يواكب مطلع القرن القادم ان شاء الله. واذا كنا نريد مضاعفة حجم صادراتها وترفع نسبة السلع المصنوعة فيها فان ذلك يتم من خلال العمل بكل جدية نحو استقطاب اكبر حجم ممكن من الاستثمارات العربية والأجنبية مع توجيه الجانب الاكبر من هذه الاستثمارات إلى الصناعة خاصة الصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية حيث ثبت أن لمصر مزايا نسبية فى هذه الصناعات وغيرها من الصناعات كالغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمصنوعات الجلدية، وغير ذلك

ان طرح مشروع السوق العربية المشتركة مع مشروع السوق الشرق أوسطية يضع مصر فى سباق مع الزمن لتشغل موقع الصدارة فى كليهما حيث لا احد غيرها اجدر منها بهذه الصدارة والجميع فى مصر وخارجها لايرانا الا فى هذه المكانة «نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذى علم عليم»

د.محمد عبدالبديع
نائب رئيس مجلس الدولة

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : سعد هجرس
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة — رقم العـــدد : ١٩٢٢
المصـــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٩٧/٥/٢٩

العالم اليوم - تواصل حوارها الساخن حول قضية تراجع الصادرات المصرية.. وهى قضية.. معقدة وشائكة.. ورغم نجاح الاصلاح الاقتصادى الا انه - لم توضع حتى الآن - سياسة تخطيطية واضحة لتنمية الصادرات.

بالامس تساءلنا عن اهم العوامل التى تعوق تنمية الصادرات.. وناقشنا اسباب تراجعها.. وطرحنا السؤال التقليدى ما هى الحلول الممكنة لزيادة معدل نمو الصادرات المصرية؟

واليوم نطرح القضية على عدد من خبراء التصدير واساتذة الجامعات وبعض الجهات المتهمة بالتقصير.

العالم اليوم وجهت الدعوة الى كل من محمد ابو العينين رئيس مجلس ادارة مجموعة كليوباترا وعضو مجلس الشعب والدكتور مدحت حسنين استاذ ادارة الاعمال بالجامعة الامريكية والشرقاوى محمد حفنى المستشار التجارى بجهاز التمثيل التجارى وفايز حنا نائب مدير مركز تنمية الصادرات والدكتور السيد عليوة رئيس قسم السياسة بجامعة حلوان.

فكان هذا الحوار:

في ندوة «العالم اليوم»

روشتة علاج الصادرات المصرية

ادار الندوة
سعد هجرس
اعدها للنشر
خالد حسن
وفا. طولان
تصوير :
جلال شاهين

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سعد هجرس
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	١٩٢٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٧/٥/٢٩

محمد أبو العينين : نطالب الدولة بالمشاركة ـ وليس الدعم ـ لرفع اسم الصناعة المصرية

الشرقاوى حفنى : الصناعة المصرية تراجعت بسبب التصدير إلى شرق اوروبا

السيد عليوة : الدول الصناعية تنعم بحرية مطلقة .. وتفرض قيوداً على العالم النامى

طرحنا على مدى اليومين الماضيين موضوع تنمية الصادرات مع عدد من خبراء المصدرين والموضوع مهم وحيوى ومن خلال الحوار والمناقشة اظهرت لنا عدة قضايا رئيسية وهى عدم وجود وسائل للنقل والمغالاة فى الضرائب والجمارك وعدم وجود اتحاد مصدرين.. عدم وجود مركز معلومات دقيق وهذه هى اهم العقبات فى طريق تنمية الصادرات والتى تمثل عبئاً على عواتق المصدرين. نريد القاء الضوء وتفسيراً واضحاً من وجهة نظر ـ الطرف الأخر؟

احلال الواردات

فى البداية يقول محمد أبو العينين نتفق تماماً على اهمية قضية التصدير.. ولا نريد ان نبالغ فى الشعارات التى لافائدة لها بل نريد ان نعرف ماذا يجب ان نفعله من اجل تنمية الصادرات؟ فى بداية الثمانينات فكرنا فى الانفتاح الانتاجى وكانت الخطة الاساسية هى احلال الواردات، وقد كان فى ذلك الوقت السوق يحمى المنتج بطريقة ما.. وبدأ المنتج يشعر ان هناك حماية لسلعته وهناك معدل للربح فى السوق المحلى اعلى من التصدير للخارج ولكن هذا النظام من الناحية الاقتصادية نظام خاطئ لان السوق المصرى فى النهاية محدود

وهناك ايضاً أسلوب شائع ولكنه خاطئ عندما ينجح منتج فى انتاج سلعة ما.. يبدأ بعده كل المنتجين فى انتاج نفس السلعة.. وبالتالى ينشأ الصراع مما يؤثر على الربح تأثيراً سلبياً فى السوق المحلى هناك ايضاً نقطة اخرى وهى ان معظم المنتجين لم يكن لديهم هدف واضح للتصدير بل لم يكن عندهم طموحات فى فتح السوق الخارجى.

لايوجد سلعة مميزة

وفى الفترة الاخيرة لم تكن مصر متميزة بنسبة عالية فى الصناعات التقليدية اى لاتوجد سلعة بعينها تشتهر به عن غيرها.. فالسلعة التى تنتجها مصر نجدها فى الاسواق الخارجية وقد تنافسنا فيها دولة لها اسمها الصناعى عالمياً وتنتج بنفسها منذ 40 سنة على الاقل

والدليل على ذلك عندما كنت اسافر لفتح سوق لمنتجاتى.. كان السؤال هل يوجد فى مصر سيراميك؟ رغم جودة المنتج ومنافستى كانت مع ايطاليا واسبانيا وهما اسماء عالمية فهل يأخذ المستورد المنتج المصرى ام الايطالى أو الاسبانى وهنا تأتى عقدة الخواجة.

لعندما نبحث مشكلة فتح السوق الخارجى يجب ان نضع فى الاعتبار جودة المنتج ـ سعر المنتج ـ التيسيرات والتسهيلات الائتمانية التى يمنحها اى مصدر للمستورد كما يحدث فى ايطاليا وانجلترا على 4 إلى 7 شهور.. وتلك هى الوسائل التى تواجدت فى السوق الخارجى الأن.. حيث يوجد الصراع والمنافسة. ويجب ان نساير هذا النظام حتى نستطيع ان نكون على قدر المنافسة..

فإذا لم يستطع المصدر ان يعرض منتجاً على قدر المساواة مع الدول الصناعية الاخرى سيفشل وفشله سيؤدى إلى فشل (اسم مصر) فى السوق العالمى والعكس صحيح اذن فالمسئولية الوطنية والاقتصادية على رجال الاعمال المصدرين كبيرة وفى منتهى الاهمية.

إننا مطالبون ان نثبت للعالم ان الصناعة المصرية اصبحت صناعة متقدمة ويجب ان تتمتع بالمصداقية..

وهناك عدد قليل من المصدرين الذى استطاع ان يجازف ويتحمل كل هذه الاعباء وعندما نجح، كان السؤال التقليدى

ماذا لديكم من صناعات أخرى؟ وبالفعل هناك تجربة على المستوى الشخصى ـ عندما دخلت السوق الخارجى تحملت خسائر كبيرة حتى استطيع ان اصنع اسماً واضحاً فى هذه الاسواق، ثم عوضت عن كل هذه الخسائر بل واكثر. لكن لايستطيع الكثيرون ان يقوموا بمثل هذه المجازفة.

لم نطلب دعماً

لذلك فإننا نطالب الدولة بالمشاركة وليس دعماً لرفع اسم الصناعة المصرية فيجب ان يكون هناك تصحيح لبعض الاوضاع، مثل اقامة معارض خارجية وقبل اقامة هذه المعارض لابد ان تقوم كل وسائل الاعلام المتاحة بالدعوة إلى كل رجال الاعمال والمنتجين الموجودين فى كل الدول الصناعية وكل من له مصلحة فى المشاركة ومن هنا يأتي التعارف

وهذا يوجد نوعاً من التراث حتى ينتظروه كل عام

وهذا ينقلنا إلى نقطة مهمة اخرى يجب ان يتم اختيار الصناعات عن طريق الدولة اى انها تنتقى الصناعات الكبرى التى ستمثل اسمها خارجياً ومن هنا ننطلق إلى اهمية المشاركة فى المعارض النوعية المتخصصة التى يشارك فيها ائمة الصناع

● العالم اليوم هناك ضعف فى الكيان الادارى باتحاد الغرف التجارية لماذا لايقوم مجموعة رجال الاعمال بدورهم فى اتحاد الغرف التجارية؟

= محمد ابو العينين . مشكلة تنمية الصادرات هى اكبر من النظر إليها من اتحاد الغرف التجارية.. فالاتحاد يستطيع ان يساهم فى حل جزء من المشكلة وليست المشكلة برمتها.

واعتقد ان هناك دوراً على المنتج ودوراً على الدولة، فلا بد ان يعاد النظر فى النشاط التصديرى وكل خدماته وهذا هو دور الدولة فى اعفاء السلع من الضرائب وتخفيض تكاليفها وايجاد وسائل نقل لها وايجاد مركز معلومات حديث ودقيق وهذا المركز فى غاية الاهمية حيث انه يستطيع ان ينقل للمصدر التشريعات والتيسيرات والسياسات التى تمكن من استغلالها.

وهذا دور التمثيل التجارى ودور سفاراتنا فى الخارج وهو دور فعال ومحدد حيث يستطيع ان يروج للمنتج المصرى ويمنح البيانات والمعلومات الموجودة للمصدر ويقوم بدراسة حجم العرض والطلب ومدى حجم الضرائب والجمارك والتشريعات والقوانين وكيفية التعامل مع كل هذه العناصر.

نصف حلول

لكن لكى يقوم بهذا الدور على اكمل وجه فلابد من توفير الموازنات والتوجيهات إلا ستقدم نصف الحلول مما يؤثر على عملية الصادرات تأثيراً سلبياً.

الشرقاوى محمد . رغم كل ما قيل فانا مازلت متفائلاً للغاية بالنسبة للعملية التصديرية فى مصر ولدى المبررات على ذلك فهناك تجارب كثيرة نجحت فى مصر كمصدرين وهذا يعطى املاً لمستقبلنا التصديرى.

وأود ان اشير إلى ان تراجع الصناعة المصرية فى الفترة السابقة كان بسبب التصدير إلى شرق اوروبا حيث كانت هذه الاسواق تتقبل اى منتج مهما كانت جودته ولكن يجب اعادة النظر فى ظل المتغيرات العالمية الحالية حتى نستطيع أن نستعد للمنافسة العالمية الكبرى.

اما بالنسبة لدور جهاز التمثيل التجارى الذى يتمثل فى توصيل المعلومات اللازمة للمصدر فهناك ثلاثة انواع او شرائح من المصدرين

شريحة قادرة على اقتحام الاسواق العالمية بما لديها من امكانيات.

وشريحة متوسطة تحتاج إلى بعض المساندة وشريحة ثالثة تحتاج إلى المساعدة الكلية للوصول إلى الاسواق الخارجية.

والمعلومة هى اساس اتخاذ القرار والسرعة ايضاً عامل اساسى فى جهاز التمثيل التجارى وقد وضع دكتور احمد جويلى وزير التجارة خطة لتطوير البنية الاساسية للتجارة فى مصر خاصة تنمية الصادرات المصرية

مدحت حسنين : المنتجات الخارجية ستغزو اسواقنا فى ظل (الجات)

استراتيجية للتصدير

ذكر الشرقاوى حفنى المستشار التجارى بجهاز التمثيل التجارى ان هناك استراتيجية لتنمية الصادرات المصرية على مدار العشرين عاماً القادمة، وستعلن هذه الاستراتيجية قريباً

حثالة الصناعة

قال محمد أبو العينين انه فى عام 89 عندما حدث انفتاح بين مصر وليبيا حاول بعض التجار الليبيين الاستفادة من فرق العملة فكانوا يشترون حثالة الصناعة المصرية لتحقيق اعلى معدل للربح وعندما حاول الشعب الليبى استخدامها وجدوها غير صالحة للاستهلاك الآدمي.

اوضح انه تم وضع قائمة سوداء باسماء المصدرين الذين يسيئون إلى سمعة الصناعة المصرية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعي : قطاع التجارة
المصـــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : سعد هجرس
رقم العـــدد : ١٩٢٢
تاريخ الصـــدور : ٩٧/٥/٢٩

فايز حنا:
بدأنا فى انشاء شركات متخصصة للتسويق

أبو العينين:
لانريد انصاف الحلول التى تؤثر سلبياً على الصادرات

السيد عليوة:
مطلوب تفكيك اللوائح التى تعوق الحركة الاقتصادية والتجارية

لايوجد مبرر

الدكتور السيد عليوة: انا اب سا متفائل ولكنه تفاؤل حذر فرغم ان موضوع الصادرات المصرية موضوع معقد إلا انه مازال هناك بارقة امل.

المطلوب من المجتمع المصرى والدولة والقطاع الخاص الاستيعاب الجيد لاهم التغيرات العالمية وهناك شعارات كثيرة مثل العولمة وتقلص السيادة الوطنية واحتدام التنافس فى الاسواق وثورة العلوم والتكنولوجيا.

كل هذه التغيرات تقتضى منا فهما جيداً.. وهناك تغيرات مثل رفع شعار الحريات وحقوق الانسان وهذه لها انعكاس خطير على التجارة الخارجية مثل «الجات» وغيرها هناك ايضاً عمالة الاطفال والعمالة الاجبارية مثل المسجونين والصناعات الملوثة للبيئة.

إذن هناك حرية مطلقة للدول الصناعية وقيود جديدة على الدول النامية

التحليل الثقافى

اننا نحتاج ان نتعرف على .ل المشكلات الدولية والاقتصادية والتجارية من منظور ثقافى وهنا نجد تراجع دور الدولة تراجعاً واضحاً.. اننا نطالب الدولة بدور جديد وقوى ولو رجعنا لثقافتنا الاسلامية سنجد انها ثقافة مواعيد للعمل فى اصولها والمشاركة من الدولة نحتاج إلى اعلام اقتصادى واع للشباب وتداخل الثقافات له دو. .. يد

والثقافات نعنى الاذواق واحتياجات المستهلك والعادات والتقاليد للشعوب وبالتالى نستطيع ان نفهم الشخصية الاجنبية قبل التعامل معها.

وهذا يؤكد ان نطالب الدولة بالدعم بالوسائل المتكررة وإذا بنى هذا الجسر الثقافى سيتدفق عليه البضائع والاموال.

فك اللوائح

ايضاً من الحلول المطروحة التطوير

او رفع شعار اللالائحية او تفكيك اللوائح التى تقيد الحركة التجارية والاقتصادية لأن فى مصر ميزات تنافسية كبيرة

● **العالم اليوم : ما هى الميزة التنافسية فى مصر؟**

= د. السيد عليوة: الخدمات التى تتعلق بالتعليم والخدمات الفكرية والمعلومات

● **العالم اليوم : ما الميزة التنافسية فى التعليم؟**

د. السيد عليوة: هناك عرض وطلب شديد على طلب العلم فى مصر من الدول العربية وقد بدأت الاردن تنافسنا من خلال اقامتها لـ 14 جامعة هناك

دكتور مدحت حسنين: مازالت عقلية الانتاج لعرض الاستهلاك المحلى وليس التصدير فى السنوات وفكر التصدير يختلف جذرياً فى تفكيره واهدافه ومؤسساته وفى اتجاه التشريعات والسياسات المالية والاقتصادية

وفى تصورى اننا مازلنا نعيش فى السياسات والتشريعات التى تخدم المنتج المحلى

تحول جذرى

لابد ان يكون هناك تحول جذرى فى التفكير من مستوى القطاع الخاص إلى القطاع العام

فإذا كنا نحمى المنتجات المحلية فى وقت من الاوقات فسوف تغزو المنتجات الخارجية السوق المحلى فى ظل (اتفاقية الجات). سواء كانت سلعاً ام خدمات. ذلك إذا لم يستطع السوق المحلى ان يقف على قدم المساواة مع المنتج الاجنبى

ومازالت جودة وسعر المنتج المحلى لاتستطيع ان تنافس المنتجات الاجنبية وكل المحاولات كانت على مستويات مختلفة لايجمع بينهما اطار فكرى أو تنظيمى حتى الآن كما حدث فى دول العالم.

وهناك ثلاثة انواع من الصادرات السلع ـ الخدمات ـ العمالة.

وصادرات العمالة نقطة مهمة جداً . فالإنسان المصرى بطبيعته يعمل بجدية ومشقة ولديه ذكاء فطرى واسلوب فى القناعة وحتى الآن لم نستطع ان نستغل هذه الطاقة البشرية.

أما تصدير الخدمات وهى خدمة السلع التصديرية مثل الشحن والتفريغ وحلافه والخدمات السياحية ايضاً ونحن كدولة لديها كل الامكانيات السياحية وحتى الآن لم نستغلها الاستغلال الصحيح بطرق غير تقليدية نستطيع ان نستثمر سياحة المؤتمرات والسياحة الدينية والثقافية

تطور سوق المال

اما بالنسبة للخدمات المالية : اننى اندهش لبلد مثل بلدنا لديها هذا التاريخ العريق فى المؤسسات المالية وهى اول من انشأت المؤسسات المالية فى المنطقة العربية وحتى الآن لم تكتمل الرؤية المالية والاقتصادية وليس لديها الادوات الجاذبة للتصدير او الاستثمار على المستوى العربى والافريقى مازلنا نعتمد على المدخرات المحلية.. نعم حدث تطور فى سوق المال وهذا مؤشر بان هناك منطقة جذب ولم نستغلها حتى الآن.

فى تصورى ان المؤسسات المالية وتطويرها هو حجر الزاوية فى ان تكون القطاع القائم لتنمية الصادرات.

● **العالم اليوم : اذا لم يحدث تطوير هذه المؤسسات المالية ؟**

= د. مدحت حسنين . لاسباب كثيرة اولها ان الفكر المصرفى فكر تقليدى وبطىء جداً على سبيل المثال اردنا ان ننشئ صناديق الاستثمار ولكننا لم نتخذ القرار إلا بعد 12 عاماً.

ايضاً لم ننشئ حتى مؤسسات (الخصم والتمويل) وهى من اهم الدوافع لعملية التنمية المالية وهى تقوم بشراء «الكمبيالات» بعد الخصم بنسبة 5 أو 10٪ وتقوم هى بعد ذلك بسدادها وبالتالى يستطيع من خلالها رجل الاعمال ان يستغل هذه السيولة فى عملية اخرى واعتقد ان مسئولية انشائها تقع على القطاع الخاص وليست الدولة.

البؤرة المالية

ومازالت مصر لاتستطيع ان تلعب دور البؤرة المالية التى تستطيع تجميع المدخرات من الدول لكى توفرها لدول اخرى. فالقيادات المصرفية لم تستوعب هذا الفكر حتى الآن.

ولا اعتقد ان الدولة تستطيع ان تقوم بهذا الدور بعد انسحابها المتتالى وظهور عمليات الخصخصة. وانما يجب ان يقوم به رجال الاعمال الكبار فى مصر والبنوك ولكن البنوك ليس لديها الاجهزة البشرية التى تستطيع ان تقوم بدورها.. فالحل ان تتعاون مع مؤسسات مالية اجنبية ونستطيع من خلالها ان ننقل التكنولوجيا المالية الجديدة

ومازال سوق السندات ضعيفاً ولذلك بدأ الاتجاه إلى البورصة حيث الربحية الافضل.

ومازلنا ننظر للسوق المصرى على انه سوق ناشئ.. فلو ظللنا ننظر له تلك النظرة وقد قاربنا على دخول القرن الـ 21 سيصبح سوقاً مالياً متخلفاً. فبدون خدمة مالية جيدة لانستطيع ان ننمى الصادرات.

وبعد نجاحنا فى سياسة الاصلاح

الاقتصادى يجب على الدولة ان تنظر للسياسات المالية العامة.

تهرب ضريبى

وتبقى هناك نقطة مهمة ان القضية ليست قضية اعفاء ضريبى بل يجب تخفيض سعر الضريبة الذى مازال مرتفعاً للغاية فكل 1 جنيه عليه 40 قرشاً وهذا عبء كبير جداً مما يدعو إلى التهرب الضريبى ولايشجع على الاستثمارات الاضافية فيجب تطوير الاجهزة الضريبية وأساليب المحاسبة الضريبية.

وهذه هى اهم المعوقات الرئيسية لاستثمار الاموال مما يؤثر تأثيراً سلبياً على تنمية الصادرات المصرية.

● **العالم اليوم : ما هو الدور الايجابى لمركز تنمية الصادرات فى هذه القضية ؟**

= فايز حنا : يعمل المركز بتنسيق مع جهاز التمثيل التجارى منذ التشكيل الوزارى الاخير، ويقوم بعمل الندوات الخاصة للتعرف على الاسواق الخارجية

وكل الاجهزة المعنية من القطاع التجارى ومركز تنمية الصادرات والتنسيق التجارى إلى هيئة المعارض تشترك فى دور كبير وهو التنسيق بين كل هذه الاجهزة وبين رجال الاعمال من غرف التجارة واتحاد الغرف الصناعية.

واود ان اشير إلى ان تراجع الصادرات كان منذ الستينات لعوامل كثيرة منها التأميم وهروب رؤوس الاموال وتدخل الحكومة فى الاسعار.

والحقيقة اننا لسنا دولة قديمة فى التصدير.. بل بدأنا حديثاً منذ ظهور بعض الصناعات الجديدة مثل السيراميك والسجاد والمنتجات الجلدية والانتاج الزراعى.

فالصورة ليست قائمة فى تصورى.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سعد هجرس
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العـــــدد :	١٩٢٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٥/٢٩

صناعة ملوثة للبيئة

قال محمد ابو العينين ان دول اوروبا بدأت فى انشاء صناعات ملوثة للبيئة خارج اوروبا وستكون هناك منافسة لاستثمار هذه الصناعات فى منطقة الشرق الاوسط بين مصر وتونس واسرائيل.

واقترح ابو العينين ان تقام هذه الصناعات فى الصحراء مع استخدام التكنولوجيا الحديثة لتقليل آثارها الضارة.

واهم الاهداف التى تنتهجها وزارة التجارية الآن هى نقل التكنولوجيا للانتاج والتسويق من خلال مجموعة متكاملة من الانشطة.. وتركز ايضا على تطوير الانتاج من خلال الشركات الكبيرة وهذا الدور الذى تنتهجه وزارة التجارة بالتعاون مع رجال الاعمال بدأ بالفعل وفى اعتقادى انها ستكون سياسة ناجحة لتنمية الصادرات المصرية.

والمشكلة تكمن فى العملية التسويقية فلابد ان تكون هناك انشطة ترويجية وانشاء شركات متخصصة بالتسويق وبالفعل بدأت مصر تتجه إلى انشاء شركة مصرية سعودية للتسويق فى السوق الامريكى.

● **العالم اليوم : هل فى اطار دور هيئة تنمية الصادرات هناك جهة ما او مركز معلومات دقيق يستطيع من خلال المصدر ان يحصل على المعلومة الدقيقة السريعة ؟**

□ فايز حنا بدأ وزير التجارة دكتور احمد جويلي منذ عام ونصف بانشاء مركز معلومات يربط نفسه بكل مراكز المعلومات فى الهيئات الحالية.

● **العالم اليوم : هل من خلال هذه المعلومات يستطيع ان يتعرف المصدر على كل القوانين والتشريعات وكل ما يختص بالصادرات ؟**

□ فايز حنا . مركز تنمية الصادرات اعظم من يلبى معلومة كبيرة أو صغيرة عن الصادرات وما يتعلق بها.

الشرقاوى حفنى : يوجد بالفعل فى جهاز التمثيل التجارى المعلومة الحاضرة من 65 مكتبا فى الخارج وعن تجارب الدول فى التصدير فى الخارج وهناك معلومات نرسلها بناء على طلب المصدر إلى مكاتب التصدير فى الخارج لمعرفة تشريعات بلد ما ونرسل المعلومات للمصدر مباشرة أو لنقطة التجارة أو مركز الحاسب الآلى وتنشر على كل المصدرين.

محمد أبو العينين : هناك قصور فى جهاز التمثيل التجارى ولم يقم بالدور الاكمل له. فكان يجب ان يقوم بعمل خطة وحملة لرفع اسم المنتج المصرى من خلال التوزيع لهذه المعلومات التى يقوم بتجميعها ويوزعها على مراكز المعلومات فى الدول الاوروبية وغيرها ايضا يقوم بعمل تسويق التشريعات بمعنى ان مصر اصدرت 39 تشريعا جديداً فى مجلس الشعب منها 26 تخدم الناحية الاقتصادية والتصديرية.

فكان يجب ان يسوق هذه المعلومات ليستفيد منها المستورد والمصدر وتكون اداة لجذب المستورد.

الدكتور مدحت حسنين : اود ان اعلق قضية العلاقات العربية : انه قامت الحكومات فى الستينيات باتفاقيات اقتصادية مشتركة ولم يكن للقطاع الخاص اى دور فيها ولذلك فشلت وقد نشأت بين الحكومات وانتهت ايضا فى مكاتب الحكومات.

غزو الجات

حذر الدكتور مدحت حسنين من أن المنتجات الخارجية ستغزو الاسواق المحلية فى ظل اتفاقية الجات.

قال ان الانتاج المحلى يجب ان يقف على قدم المساواة مع المنتج الخارجي حتى يستطيع ان ينافسه ليس فقط محليا ولكن ايضا خارجيا.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة
المصـــــدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : سعد هجرس
رقم العـــــدد : ٢٣١٦
تاريخ الصـدور : ٩٨/٩/٩

جويلي: عام صعب للصادرات المصرية

ويشرح وزير التجارة، بالتفصيل الجهود المبذولة لتنشيط وفتح الاسواق الافريقية والآسيوية لتكون وسيلة ضغط على الأسواق الاوروبية.

وفى حديثه عن حال الصادرات المصرية، يؤكد الدكتور جويلى ان الصادرات المصرية مرت خلال الأشهر الستة الماضية بحالة صعبة، وتوقع ان تمتد هذه الحالة إلى اكثر من عام تاثراً بالاوضاع العالمية. وفيما يلى نص ما دار فى ندوة «العالم اليوم»:

□ «العالم اليوم»: سؤال يفرض نفسه: امامنا منظمات رجال الاعمال غير متوافقة مع بعضها، بل صراعات شديدة بين افراد المنظمة الواحدة، ومثال على ذلك ما حدث مؤخراً فى الغرفة التجارية بالقاهرة.. فهل ننتظر من هذه المنظمات دوراً حقيقياً فى المرحلة الراهنة؟

● أجاب الدكتور احمد جويلى: الحالة التى امامى حالة اختلاف فى وجهات النظر وفى طريقة العمل وهذا الخلاف نتيجة لاختلاف الاساليب، فلم يحدث اتفاق على طريقة عمل.. لكن لايوجد تضارب مصالح.. فما هى المصالح الموجودة فى غرفة التجارة حتى يتنازع عليها الاعضاء.

□ «العالم اليوم»: تشكيلات الغرف التجارية الاخيرة ضمت بين اعضائها مجموعة من رجال الأعمال ـ فهل قاموا بالدور المطلوب منهم؟

● الوزير: بدون شك والدليل اداء معظم الغرف التجارية، مثل الاسكندرية والاسماعيلية وأسيوط وغيرها.. وغرف كثيرة نشطت وساهمت فى بحث قضايا الساعة وهذا دورها.

□ «العالم اليوم»: هل من حقك وسلطتك كوزير للتجارة حل مجلس ادارة غرفة التجارة؟

● الوزير: الشرعية تحكم، إلى ان استبين الوضع القانونى الصحيح، . هذا ما سنفعله.. وما حدث بغرفة القاهرة يعد أول سابقة، ويمكن ان يحدث فى غرفة اخرى، وفى دورة ثانية.. لذلك لابد من دراسة القانون والوزارة جهة حيادية، ولا تنحاز لجهة.

□ مداخلة من «العالم اليوم»: البعض فسر احالة الموضوع إلى لجنة قانونية على انه انحياز لجهة ما؟

● الوزير. كل هذه علامات استفهام، ولابد من دراسة القانون جيداً، وليس معقولاً ان ياتى 12 فرداً بقرار وأصول موافقة مباشرة دون ان تاخذ الدراسة وقتها وسوف ينتهى الامر خلال 10 أيام.

□ «العالم اليوم»: بعيداً عن القانون.. هل دخول رجال الاعمال اوجد الفرقة والصدام فى الغرفة؟

● الوزير. كيف نتوقع ذلك؟ ان الاختلاف فى طريقة العمل وفى الفكر امر وارد.. والمهم ان تتفاعل الغرفة مع حركة الحياة وتقوم باداء رسالتها، وما حدث امر طبيعى، ويحدث فى اى جهة فللناس أساليب وطرق مختلفة.

□ «العالم اليوم»: لماذا تتدخل فى تعيين مجالس ادارات الغرف التجارية؟

● الوزير: القانون يقول: 50٪ بالانتخاب و50٪ يعينهم الوزير، وهذا القانون صدر عام 1951 ايام الدكتور السنهورا بمرسوم ملكى ولم تصدره الحكومة.

□ «العالم اليوم»: يقال ان اخطر قرار يتخذه الوزير هو تجميد الموقف؟

● الوزير: لماذا يخاف الناس؟ الوزارة لم تتدخل، فهى تدرس القانون دون انحياز.

□ «العالم اليوم»: البعض يرجع الأزمة إلى ان محمود العربى كان يريد قانونا تجارياً يلغى به منظمات رجال الأعمال؟

● الوزير: نحن كوزارة ضد هذا المبدأ، طالما عندنا تنظيم لايقوم بوظيفته كما يجب، لماذا أحرم تنظيمات أخرى ان تقوم بواجبها؟ الغرف لم تقم حتى الآن بواجبها، فكيف أحرم الكيانات التى تعمل؟

□ «العالم اليوم»: هل توحيد رجال الأعمال يحتاج إلى قرار سياسى؟

● الوزير: لايحتاج قرارا، وسوف يتم التوفيق.. وتوجد امور كثيرة لابد ان تتفاعل معها

الغرف مثل قانون براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والسجل التجارى، والاغراق.. كلها قوانين تم تعديلها لتتواكب والمتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

وقانون التجارة نقترح تعديله، لجذب المزيد من الاستثمارات فى الصناعة والتجارة خاصة تجارة الخدمات، وكلها امور تحتاج إلى مناقشة ودراسة ولن يكون ذلك إلا بالتعاون والتنسيق مع منظمات رجال الأعمال والاتحادات والغرف.. ولن تعالج مشاكل التجار إلا من خلال غرف تجارية مستنيرة قوية، وفهم لاداة الاتصال.. وأنا لايهمنى اشخاصا بعينهم، ولكن يهمنى تفعيل الكيان.

وتغيير الدم هدفه ضخ اناس يتفاعلون مع القضايا الجديدة، والوفود القادمة من الخارج التى تتكون من مجموعات رجال الاعمال تاتى لتبحث مع نظائرهم امكانية التعاون.. الموضوع ليس ضيافة.. المهم اعمل شغل، ولابد ان تشتغل كل الهياكل معى.

□ «العالم اليوم»: البعض ينسب الخلافات إلى ان محمود العربى يرفض التطبيع مع إسرائيل.. هل هذا صحيح؟

● الوزير: لاتعطوا الموضوع اكبر من حجمه، ولا تعطوا لإسرائيل اكثر من حجمها.

قضايا التصدير

□ «العالم اليوم»: ما الجهود المبذولة لتنشيط وفتح الاسواق الافريقية والآسيوية لتكون وسيلة ضغط على الاسواق الاوروبية؟

الوزير: أول ما فعلته الحكومة فى هذا الشان، كان اتفاقية الكوميسا، التى تجعل اى تاجر يدخل بضاعته إلى كينيا أو اثيوبيا و غيرهما بجمارك ضئيلة جداً سوف تصبح صفراً عام 2000. وذلك بعد ان كانت الجمارك تصل إلى 80٪ فى كثير من دول الكوميسا، فهذه الاتفاقية اعطت قوة للنفاذ داخل السوق هناك.. أعطيك معلومات عن الاسواق هناك سواء من خلال نقطة التجارة الدولية أو من خلال مكتبنا التجارى فى نيروبى. وإذا رغبت الاشتراك فى معرض هناك أهلاً وسهلاً، ترسل عينات أهلاً وسهلا. والباقى عليك، الحكومة لا تبيع ولا تشترى، علينا فتح الاسواق والمساندة السياسية، والضغط إذا استدعى الامر.

حجم التجارة فى الكوميسا 40 مليار دولار صادرات وواردات، لكن اخطر ما فى الموضوع هو تجارة الخدمات مثل المقاولات والمكاتب الاستشارية.. ونحن ساعدنا شركة السكر فى اخذ مصانع فى كينيا لعمل تاهيل لها وادارتها.. كما ساعدنا المقاولون العرب فى أخذ مقاولات طرق وهذا مجال خصب هناك.

والتجارة مع دول افريقيا لها طبيعة خاصة، ولابد للتاجر ان يستاجر مخازن لبضاعته فى هذه الاسواق ويسحب للسوق ما يريد أولاً باول، فليس عندهم نظام الطلبات والانتظار. لذلك درسنا انشاء مراكز تجارية فى بعض الدول المحورية للسوق الافريقية، تتخذ كينيا كدولة محورية لدول شرق افريقيا وجنوب افريقيا وجنوب افريقيا كمحور لدول الجنوب الافريقى، وساحل العاج لخدمة دول.

كما تم بحث اعادة الاستقلال الامثل لفروع شركة النصر للتصدير والاستيراد، بما لديها من امكانيات خاصة فى مجال التخزين والمناطق الحرة، مع التوجيه بالمسارعة لخصخصتها وتم تاسيس شركة خاصة للتجارة فى افريقيا، وجارى تاسيس مجموعة من شركات التسويق فى افريقيا والدول العربية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة
المصـــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : سعد هجرس
رقم العـــــدد : ٢٣١٦
تاريخ الصـــدور : ٩٨/٩/٩

التمويل وضمان المخاطر

ويواصل وزير التجارة، الحديث عن جهود وتنشيط الاسواق الافريقية والأسيوية، ويقول ان هذه الجهود تشمل توفير تمويل محدود بفائدة ميسرة من بنك الاستثمار القومى لاتاحته من خلال البنك المصرى لتنمية الصادرات وبعض البنوك التجارية حتى تتمكن من اقراض المصدرين بسعر مناسب يهدف تخفيض تكلفة التصدير

كما يتم عقد بروتوكولات للتعاون بين البنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك التصدير والاستيراد الروسى ويوجد فرع ببنك القاهرة فى اوغندا أو نقترح آخر فى نيروبى.

كما أن دول الكوميسا تنظر لنا على اننا سوف نساعدها، وانا انظر إلى المنطقة كمصدر جيد للمواد الخام، بالاضافة إلى امكانية ارسال الأصل هناك للعمل فى قطاع الزراعة.

التأمين على مخاطر الصادرات

وحول قضية التامين على مخاطر الصادرات ودور وزارة التجارة فى هذا المجال قال الدكتور أحمد جويلى: كان الهدف من إنشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات والتى تتولى ضمان عمليات تصدير السلع والخدمات الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وذلك لتعويض المصدر التعويضى المالى المناسب عما يلحق به من اضرار نتيجة وقوع اى من هذه المخاطر وتقوم الشركة حالياً باصدار نوع واحد من الوثائق وهو الوثيقة الأساسية وعلى الرغم من ان نشاط الشركة قد غطى خدمة كان يفتقدها السوق المصرى، إلا انها مازالت حتى الآن لاتغطى جميع احتياجات المصدرين بالنسبة للاسواق التى ليست لها تغطيات تامين فى الاسواق العالمية أو فى حالات ارتفاع قيمة عقود التسويق بما يفوق قدرة الشركة الحالية على تغطيتها ولذلك استلزم الامر تكثيف الجهود مع الشركة من اجل توسيع دائرة الاسواق التى يمكن تغطيتها، خاصة الاسواق الواعدة للصادرات المصرية فى دول افريقيا وشرق اوروبا.

وأكد وزير التجارة ان الشركة نجحت فى تغطية المخاطر فى العديد من الاسواق واهمها كينيا وجنوب افريقيا وساحل العاج وزامبيا واوغندا وغانا وموريشيوس وزيمبابوى فى افريقيا.

كما تمت تغطية اسواق اوزبكستان من دول الكومنولث الجديدة، وتم عقد بروتوكول مع بنك التعمير والإنشاء الاوروبى [illegible]لية مخاطر الصادرات فى دول شرق اوروبا.

الترويج للصادرات المصرية

ويشرح الوزير خطة ترويج الصادرات المصرية، مشيراً إلى انه تم وضع خطة متكاملة للترويج للصادرات المصرية من خلال المعارض الدولية والبعثات التجارية والتى يشارك فيها رجال الأعمال وتشمل الخطة فى مجال المعارض الاهتمام بالاسواق التى يتمتع فيها الانتاج المصرى بميزات تفضيلية، والاهتمام بالاسواق الجديدة بهدف التعرف على قدراتها فى استيعاب الانتاج المصرى.. وكذلك الاهتمام بالمعارض الدولية المتخصصة كاتجاه عالمى لزيادة الصادرات النوعية والاهتمام بالاسواق المفقودة التى كان لمصر تواجد قوى بها مثل دول الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق اوروبا بالاضافة إلى السوق الافريقى كسوق واعد، مع الاهتمام بالدول المحورية فى هذا السوق.

وبجانب المعارض والبعثات الترويجية يقول الدكتور جويلى ان الوزارة اعطت اهتماماً خاصاً لدعوة وفود الدول التى تعتبر اسواقاً مهمة للصادرات المصرية.. فقد قام مركز تنمية الصادرات باستقبال عدة بعثات مشترين من امريكا وبلجيكا وفرنسا.

اتفاقيات تفضيلية عربية

□ «العالم اليوم»: ماذا عن السوق الأوروبية والمناطق الحرة؟

● الوزير: تم ابرام مجموعة من الاتفاقيات التفضيلية اهمها:

- البرنامج التنفيذى لاتفاق تيسير التبادل التجارى بين الدول العربية، والذى دخل حيز التنفيذ اعتباراً من عام 1998.

- توقيع اتفاق منطقة تجارة حرة مع البحرين وتونس والمغرب، وجارى اجراء مفاوضات حول اتفاقيات مناطق تبادل حر مع كل من الاردن والكويت ولبنان والسعودية الامر الذى يسهل جمع كل هذه الاتفاقيات فى شكل واحد مستقبلاً لذلك جعلنا النماذج والنظم بيننا وبين كل دولة بمثابة نموذج موحد ليسهل لم الشمل ويكون نواة لإنشاء سوق عربية واحدة.

- الانضمام إلى مجموعة

خصخصة المجمعات الاستهلاكية

□ «العالم اليوم»: لماذا لا تطرح الشركات الاستهلاكية للخصخصة؟

● الوزير: لدينا تجربة المجمعات، وهى تجربة صغيرة بالنسبة لشركات التجارة الداخلية، لو تركت هذه المجمعات كما هى فى الماضى لكانت عبئاً كبيراً على المجتمع وتستنفد الموارد ولا تؤدى الهدف، فتصبح تبديداً لاموال الشعب.. والتجارة الداخلية تهدف إلى حماية المستهلك لذلك جربنا تشخيص المشكلة، ثم العلاج لنصل لنظام صالح لخدمة المجتمع والمستهلك، ثم يصبح قطاعا خاصاً أو حكومة، ليس مهماً والمهم هو وضع النظام وايجاد درجة عالية من المنافسة داخل السوق، وفى النهاية تتنافس لايجاد توازن للاسعار داخل السوق.

وهذا ملاحظ عند تطوير المجمعات ووصلت العدوى للقطاع الخاص واضطر لان يطور نفسه وينافسنى وبالعكس.. هو ينافسنى على سعر وأنا أنافسه على خدمة مستهلك وقد نجحت التجربة وخلقت نوعاً من التنافس كبيراً جداً وهذا هو المطلوب.

سنة صعبة

□ «العالم اليوم»: فيما يتعلق بالصادرات فى الـ 6 أشهر الماضية.. هل كانت صعبة؟

الوزير: فعلاً من اصعب ما يكون ونحن داخلون على سنة صعبة وربما تمتد إلى اكثر من عام.. العالم كله عبارة عن أوان مستطرقة تضرب فى بعضها، انا امام عملات رخيصة إذن أمام طوفان واردات قادم وباسعار رخيصة ومنتجات تنافسنى بالداخل والخارج. والآن 25٪ من صادراتى منسوجات وهذه الدول حرفتها المنسوجات مثل ماليزيا والصين واندونيسيا وتايلاند لذلك لابد ان نبذل الجهد من اجل الحفاظ على صادراتنا والبحث عن اسواق لنا فيها ميزة مثل الكوميسا والدول العربية.

□ «العالم اليوم»: هل القرارات التى اتخذتها ماليزيا مؤخراً بتخليها عن السوق المفتوح ممكن ان تنتقل إلى دول اخرى؟

● الوزير: نخرج من هذا الدرس بان التدرج الذى تم فى مصر هو الذى اعطى لنا السلامة.

□ «العالم اليوم»: ما دور وزير التجارة فى ظل السوق الحر؟

● الوزير: هو المايسترو للعملية كلها.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	حسام سليمان
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العــــدد :	٢٥٠٣
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٩/٤/٢٤

استراتيجية «الأمل» تواجه الميزان التجارى المختل

د. أحمد جويلى: 4 خطط خمسية لمعادلة الصادرات بالواردات حتى عام 2017

عبدالستار عشرة: عملية التصدير لم تعد «فهلوة».. وهناك معايير جودة متعارف عليها

فى البداية أكد الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين أن استراتيجية الوزارة لتنمية الصادرات المصرية حتى عام 2017 تتضمن اربع خطط خمسية وأن الوزارة بدأت تنفيذ الخطة الأولى اعتبارا من عام 1997 وتنتهى عام 2002 ويصل معدل النمو السنوى فيها إلى 10٪ والثانية تبدأ عام 2002 إلى عام 2007 ويصل معدل النمو السنوى فيها إلى 15٪ والثالثة تبدأ عام 2007 إلى 2012 على أن يصل فيها معدل النمو السنوى إلى 20٪ والأخيرة تبدأ من عام 2012 إلى عام 2017 ويصل معدل النمو السنوى خلالها إلى 16,2٪ وقال إنه فى نهاية تنفيذ هذه الاستراتيجية ستتم معادلة الصادرات بالواردات وتحقيق التوازن بينهما والقضاء على العجز التجارى.

وأكد الوزير أن العام الحالى هو نقطة الانطلاق للصادرات المصرية نتيجة لتوقيع العديد من الاتفاقيات والانضمام إلى مجموعة الكوميسا واضاف أن دور الدولة ينحصر فى تذليل العقبات ومنح التيسيرات التى تشجع على التصدير علا،ة على دراسة الأسواق الخارجية وتوقيع اتفاقيات الشراكة مع التكتلات الاقتصادية المختلفة لفتح أسواق هذه الدول.

واضاف الوزير أن قطاعات الوزارة المختلفة ستقوم بتحديد الشركات المنتجة وتقسيمها إلى مجموعات سلعية كمجموعة السلع الزراعية والسلع الصناعية والكيميائية مع وضع خطة لترويج هذه السلع.

خطة رقمية

ويكمل سيد أبوالقمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية كلام وزير التجارة فيقول إن القطاع قام بوضع خطة رقمية لتنمية الصادرات حتى عام 2017 ويتم تقسيم الاستراتيجية إلى خمس خطط خمسية تحدد فيها معدل النمو فى الصادرات ونسبته ثم يتم تقسيم الخطة الخمسية إلى خطة سنوية نختار منها عام الأساس الذى نقيس عليه معدل الزيادة السنوية فى الصادرات وعادة ما تكون سنة الأساس هى السنة الأولى فى الخطة الخمسية، ويضيف أن الخطة السنوية يتم وضعها بعد دراسة تنمية الصادرات على حسب التوزيع الجغرافى للأسواق الدولية وتحديد مدى احتفاظ كل دولة بوارداتها من مصر ويشير إلى حساب نسبة معدلات الزيادة السنوية فى الصادرات المصرية ومدى استيعاب الأسواق الدولية لها.

ويقول إننا نضع فى الاعتبار الاتفاقيات التى تبرمها مصر مع التكتلات الدولية ومعدلات الزيادة المتوقعة بناء على الامتيازات التى تتمتع بها الصادرات المصرية فى هذه الأسواق، ومن أمثلة المناطق التى يمكن أن ترتفع بها معدلات الصادرات «الأسواق العربية ومجموعة الكوميسا».

ويؤكد أننا نقوم بدراسة واردات هذه الأسواق ومدى امكانية احلال المنتجات المصرية محل هذه الواردات بعد تحديد الميزات التنافسية للمنتجات المصرية فى هذه الأسواق واغراء الدول بشرائها.

ويضيف أن الخطة تضع فى حسابها التغيرات الدولية المتوقعة والتى يمكن أن تؤثر على معدلات التجارة العالمية بشكل عام والتجارة الخارجية المصرية بشكل خاص، ويقوم قطاع التجارة الخارجية علاوة على ما سبق - والكلام على لسان سيد أبوالقمصان - بدراسة التشريعات ووضع المقترحات التى تنظم وتيسر عمليات التصدير والقيام بحل مشاكل المصدرين مع الجهات المعنية، ويقول إننا نوفر كل هذه المعلومات لرجال الأعمال الراغبين فى اقتحام الأسواق الدولية حتى يصبحوا على بينة من أمرهم ويحددوا مواقف منتجاتهم فى الأسواق الدولية.

وعن دور جهاز التمثيل التجارى فى استراتيجية تنمية الصادرات يقول الدكتور علاء خليل رئيس الجهاز إن جهاز التمثيل التجارى يقوم بدعم وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر ودول العالم بالشكل الذى يحقق المصالح الاقتصادية لمصر فى ظل المتغيرات السريعة والمتلاحقة.. ويضيف أن الجهاز يقوم من خلال مكاتبه بالخارج بتوفير جميع المعلومات المتاحة عن الأسواق الخارجية التى تساعد المصدر فى التعرف على احتياجات هذه الأسواق كما يساهم الجهاز فى تنظيم المعارض العامة والمتخصصة وترتيب برامج زيارات الوفود والبعثات الترويجية والتعرف على الفرص التصديرية التى تكفل تدفق الصادرات المصرية للأسواق الخارجية فضلا عن تذليل العقبات التى تواجه عملية التصدير للأسواق الخارجية.

ومن جانب أخر - كما يقول الدكتور علاء خليل - أن المكاتب التجارية تقوم بالمعاونة في ترشيد الواردات وهو هدف مكمل لتنمية الصادرات بمعنى تحقيق

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : حسام سليمان

الموضوع الفرعى : قطاع التجارة | رقم العـــــدد : ٢٥٠٣

المصـــــــدر : العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : ٩٩/٤/٢٤

□ تحقيق ـ حسام سليمان:

التوازن بين الصادرات والواردات وفى هذا المجال يقوم جهاز التمثيل التجارى بتوفير المعلومات عن أفضل المصادر للحصول على الاحتياجات من السلع المطلوب استيرادها بأفضل الأسعار مع مراعاة عامل الجودة.

ويشير إلى أن أهداف التمثيل التجارى فى مجال التجارة الخارجية لاتقتصر على تنمية الصادرات وترشيد الواردات بل تحقق ايضا المعاونة فى نقل التكنولوجيا لتطوير المنتج المصرى ليلائم أذواق واحتياجات الأسواق الخارجية.

ويقول إن جهاز التمثيل التجارى سيسعى إلى تنمية الصادرات من الانتاج المصرى المتاح بالمواصفات والجودة المطلوبة فى الأسواق الخارجية حتى يصل معدل النمو فى نهاية الاستراتيجية إلى 16,2٪ ويحدد الأسواق المستهدفة لتحقيق هذه الزيادة فيقول إنها تتمثل فى أسواق الدول العربية وأسواق دول الكومنولث المستقلة.

ويضيف أن المكاتب التجارية ستقوم بمسح شامل لأسواق هذه الدول لتحديد قدرتها الاستيعابية للصادرات المصرية ومساعدة المصدرين من القطاع الخاص وقطاع الأعمال المصرى.

وعن الخدمات التى يقدمها الجهاز للمصدرين ورجال الأعمال خلال سنوات الخطة يقول الدكتور علاء خليل: يقوم الجهاز بإمداد المصدرين بالمعلومات الأساسية عن الأسواق الخارجية وإعداد الدراسات التسويقية والسلعية عن المنتجات ذات الأهمية التصديرية فى مصر والاتصال بالمسئولين فى الدول المعنية لتخفيض الرسوم الجمركية بالاضافة إلى تسهيل مهام الوفود المصرية فى تسويق منتجاتها فى الدول المعنية وتسهيل الاشتراك فى المعارض والأسواق الدولية المتخصصة وتعريف المصدرين بالسلع المصرية التى يمكن أن تستفيد من الاعفاءات الجمركية التى تطبقها بعض الدول على وارداتها من الدول الأخرى وأخيرا بحث شكاوى المصدرين المصريين أو المستوردين الأجانب والعمل على حلها.

آليات التنفيذ

وينتقل الدكتور حمدى سالم رئيس مركز تنمية الصادرات للحديث عن آليات تنفيذ الخطة فيقول إن دور المركز هو تحديد آليات تنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات فى إطار الأهداف الموضوعة ومعدلات النمو السنوى المقترحة، عن طريق إعداد الدراسات المفصلة عن الأسواق الخارجية لتحديد احتياجاتها من السلع المصرية والوقوف على الميزات التنافسية التى يمكن أن تحصل عليها الصادرات المصرية فى هذه الأسواق.

ويضيف أن المركز يقوم بتنظيم بعثات ترويجية يشارك فيها رجال الأعمال والمصدرون لاستكشاف وفتح الأسواق خصوصا الجديدة منها ويتم فى هذه البعثات استقطاب مشترين ورجال أعمال من هذه الدول وندعوهم لزيارة مصر للتعرف على السلع التى يمكن أن يحصلوا عليها، هذا بالاضافة إلى المعارض المنفردة للمنتجات المصرية أو المشاركة فى المعارض الدولية لتاكيد الوجود المصرى بها وايجاد طلب دولى على منتجاتنا.

ويقول إن دور قطاعات الوزارة هو تمهيد طريق التصدير للقطاع الخاص والتوقيع على اتفاقيات الشراكة مع التكتلات الاقتصادية وانشاء المناطق الحرة المشتركة لايجاد ميزات تنافسية للمنتج المصرى فى هذه الأسواق.

ويضيف الدكتور حمدى سالم ان الوزارة تحاول تيسير عمليات تمويل التصدير بقدر الإمكان بدون الوقوع فى شراك الدعم لان هذا مرفوض من قبل منظمة التجارة العالمية، ويتم الدعم عن طريق عمل الدراسات الاستكشافية والتسويقية وتنظيم البعثات الترويجية المجانية لرجال الأعمال.

ويختتم الدكتور سالم كلامه بقوله إن الجهود التى تبذلها الحكومة لايمكن أن تؤتى ثمارها إذا لم يستغلها القطاع الخاص لان الحكومة لم تقوم بالتصدير وهذا الدور على القطاع الخاص الذى يجب أن يتعاون فيما بينه لتكوين شركات تسويق ضخمة لدراسة كيفية الاستفادة من الجهود التى تبذلها الدولة لتنمية الصادرات وينصح رجال الأعمال بضرورة العمل على رفع جودة المنتج وتخفيض تكلفة الانتاج.

خسارة كبيرة

ومن جانبه أكد الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية ان قضية الاهتمام بالتصدير اصبحت مسالة حياة أو موت وأضاف أن الحكومة متمثلة فى وزارة المالية والتجارة تقوم بالتوقيع على اتفاقيات الشراكة الدولية مثل الكوميسا وغيرها لايجاد ميزات تنافسية فى هذه الأسواق للمنتج المصرى علاوة على العمل من أجل تيسير الاجراءات الجمركية وتوفير جميع الاعفاءات الضريبية لازالة جميع العقبات التى تقف فى طريق التصدير.

وانتقد عدم اتجاه القطاع الخاص إلى التصدير بشكل كبير حتى الأن واستغلال الجهود التى تبذل من أجل تحقيق هذا الهدف القومى وأكد أن المنتجات المصرية تتمتع حاليا بتخفيضات جمركية هائله فى أسواق مجموعة الكوميسا ورغم ذلك لم تتقدم الشركات المصرية لاستغلال هذه الفرص.

وطالب القطاع الخاص بالحد من عملية الاستيراد مؤكدا أن البعض يستسهل الاستيراد لتحقيق ارباح ضخمة على حساب العجز فى الميزان التجارى، وتساءل هل يعقل أن ترتفع الواردات 4 مليارات دولار فى عام واحد فقط حيث كانت فى عام 1997 تزيد على 44,7 مليار جنيه فى حين وصلت إلى 56 مليار جنيه فى عام 1998 فى الوقت الذى لم تزد فيه الصادرات على مليار دولار؟!

وقال ان على القطاع الخاص أن يطور من صناعته ويحدث من نفسه ويستخدم اساليب متطورة فى الانتاج ويعدل من أساليب الادارة ويعتمد على وسائل تسويقية مبتكرة حتى يستطيع رفع جودة المنتج المصرى وخفض تكلفة انتاجه ليصبح قادرا على المنافسة الدولية.

ومن جانبه يؤكد الدكتور عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات الاسبق ان استراتيجية تنمية الصادرات حتى عام 2017 هى خطوة جيدة إلا أنه مجرد كلام نظرى يصعب التنبؤ العملى بواقعيته خصوصا فى ظل التغييرات الدولية الراهنة والتى يمكن أن تؤدى إلى تغيير معايير التجارة الدولية فى لحظات.. ويضيف أننا مقبلون على تطبيق اتفاقية الجات والعولمة وتحرير التجارة وكلها أمور تستوجب الدراسة الواقعية للاسواق وبشكل موضوعى لتحديد موقف المنتج المصرى فى هذه الاسواق، وتحديد المنتجات المصرية التى يمكن أن يكون لها ميزات تنافسية فى الأسواق الدولية.

ويضيف أنه مازال هناك العديد من الاعباء التى تواجه التصدير وطالب الحكومة بضرورة ازالة هذه العوائق وتشجيع القطاع الخاص عن طريق تيسير الاجراءات الجمركية وتطوير الانظمة المطبقة بها وتخفيف الرسوم الضريبية على المكونات الصناعية.

وعن دور القطاع الخاص قال الدكتور عادل جزارين أن القطاع الخاص مجبر حاليا على تطوير امكانياته الانتاجية وتقليل تكلفة الانتاج لاقصى درجة لأن تطبيق اتفاقية الجات يعنى رفع الاجراءات الحمائية التى كانت تتخذها الدول لحماية صناعتها الوطنية وبالتالى فإذا لم يستطع المنتج المصرى أن يطور من صناعته ويحسن جودتها ويقلل من اسعارها فإنه لن يستطيع المنافسة فى الاسواق الداخلية

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : حسام سليمان
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة — رقم العـــدد : ٢٥٠٣
المصــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصــدور : ٩٩/٤/٢٤

لن يستطيع المنافسة فى الأسواق الداخلية فضلا عن عدم قدرته على التصدير، ويطالب القطاع الخاص بضرورة العمل من الأن على حجز مكان له فى الاسواق الخارجية.

ضبط الايقاع

ويتفق اللواء احمد عرفة وكيل اتحاد الغرف التجارية مع الرأى السابق ويضيف أن مصر يمكن أن ترفع معدلات النمو فى الصادرات بأكثر من المعدلات الموضوعة فى استراتيجية تنمية الصادرات لو استطاعت الحكومة ضبط ايقاع التجارة الداخلية مشيرا إلى أن الصانع الذى لا يحتل مكان فى بلده لن يكون له مكان فى أى بلد أخر، ويضيف أنه لابد من محاربة الغش ومواجهة التهريب والوقوف أمام محاولات حرق البضائع المصرية والسيطرة على جميع المنافذ الجمركية بجميع انواعها لمكافحة التهريب والقضاء على ظاهرة الفواتير المضروبة مشيرا إلى أن القضاء على هذه المعوقات سيجعل القطاع الخاص يتفرغ لتجويد صناعته وتخفيض تكلفة انتاجها حتى يصل بها إلى العالمية.

وينتقد احمد عرفة الاسلوب المتبع فى التصدير حاليا والاعتماد على تصدير الفائض مؤكدا أن هذا الفكر لابد أن يتغير تماما ونبدأ فى اعتبار التصدير هدفا قوميا وأساسا لا مفر منه بحيث تقوم الاستثمارات وهدفها الرئيسى التصدير للخارج عن طريق توفير المنتج الذى يحتاجه السوق العالمى بعد دراسة رغباته ومتطلباته ومحاولة توفير جميع المعايير التى يحتاجها سواء من ناحية الجودة أو السعر، ويطالب القطاع الخاص بتطوير صناعته والالتزام بتوفير جميع متطلبات الاسواق والعمل على خدمة العملاء والاحتفاظ بهم. ويطالب الحكومة بضرورة انشاء مجالس سلعية لتنمية صادرات كل سلعة على حدة لتحديد فرص التصدير المتاحة أمامها.

متابعة

ويرحب عبد الستار عشرة الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية باستراتيجية تنمية الصادرات المصرية حتى عام 2017 ويطالب بضرورة وضع التفاصيل الدقيقة لتنفيذ هذه الاستراتيجية مشيرا إلى ضرورة وضع خطط مصغرة لكل قطاع وكل صناعة وكل سوق على أساسه الجغرافى لامكانية تحويل الاستراتيجية إلى واقع عملى، ويشدد على ضرورة المتابعة الدقيقة لمراحل تنفيذ كل خطة والمقارنة بين ما هو مستهدف وما تحقق فعلا على أرض الواقع وتقييم النتائج على هذا الأساس.

ويؤكد عشرة أن عملية التصدير لم تعد «فهلوة» كما قد يعتقد البعض فهناك معايير جودة متعارف عليها وهناك اتفاقيات دولية لابد من احترامها وهناك أسعار عالمية سائدة لابد من منافستها وأشار إلى أنه وبسبب «فهلوة» بعض مصدرى البطاطس فإن الاتحاد الأوروبى قد اكتشف 13 رسالة بها عفن بنى، وصحيح أننا استطعنا هذا العام تصدير 175 ألف طن إلا أن الاتحاد الأوروبى قرر عدم استيراد بطاطس من مصر العام القادم.

ويضيف أنه لابد من تحسين مستوى الانتاج المصرى سعرا وجودة والعمل فى إطار الضوابط والقواعد القانونية الدولية المتعارف عليها حتى يمكن المنافسة فى الاسواق الدولية.

البنوك

الاقتصاد المصرى

(قطاع البنوك)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الجنية المصرى تمام	ماجد عطية	العالم اليوم	٢٣٣٢	١٩٩٨	٦٧
٢	سوق المال المصرى التحديات والفرص	الجريدة	العالم اليوم	٢٣٥١	١٩٩٨	٧٠
٣	شروط تمويل مشروعات القطاع الخاص	ايمان مطر	العالم اليوم	٢٤٠٠	١٩٩٨	٧٣
٤	البنوك المصرية (قاطرة) الاقتصاد القومى	الجريدة	العالم اليوم	٢٤٧٠	١٩٩٩	٧٦

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد عطية
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك	رقم العـــدد :	٢٣٣٢
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٨/٩/٢٨



■ ماجد عطية ■

الجنيه المصرى «تمام»!

خبراء البنك الدولى:

القوة الشرائية للجنيه بمصر أقوى من الدولار والإسترلينى!

د. كمال الجنزورى

مجرد افتراض: ماذا لو انخفضت قيمة الجنيه المصرى؟

الجنزورى يؤكد:

العملة المصرية تتمتع بقيمتها منذ بداية الإصلاح

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد عطية
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	٢٣٣٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٨/٩/٢٨

أبرزت الصحف الاجنبية بشكل غير عادى حدثا عاديا جداً بالنسبة لسعر صرف اى عملة فى العالم، والعادى هو التحرك صعوداً وهبوطاً.

لقد ارتفع سعر الصرف خلال الايام القليلة الماضية مسجلاً قرشاً أو قرشين زادت إلى خمسة قروش.. وقبل هذا التحرك كان السعر لايتجاوز 339 قرشاً وربما 338 قرشاً وبضعة مليمات والذى حدث ان ارتفاعا فى الطلب على الدولار قد حدث مما رفع السعر قليلاً.

ماذا.. لو؟!

بعيداً عن ذلك كله ماذا لو انخفضت قيمة الجنيه المصرى امام العملات الاجنبية الأخرى.. خاصة امام الدولار والاسترليني والمارك الالمانى والفرنك الفرنسى والين اليابانى وهى الدول التى نرتبط معها بعلاقات تجارية قوية فضلاً عن علاقات «ديون» مجدولة تتأثر قيمتها بأى تغير فى سعر الصرف حتى ولو كان محدوداً خاصة إذا عرف ان هذه الدول تشكل وحدها قرابة 50٪ من تجارتنا الخارجية وتشكل 80٪ من الديون الأجنبية على مصر.

كما ان هذا الخفض تستفيد منه حركة «التدفق الاستثمارى» الخارجى والتى تبلغ مليار دولار سنوياً خاصة الجانب الاكبر منه وهو «الاستثمار غير المباشر» الذى يتعامل فى الاوراق المالية ويحول أرباحه سريعاً للخارج.

.. الأمر الأكثر خطورة على اقتصادنا بل يتعدى الامر إلى مستوى الدخل والمعيشة لغالبية الشعب المصرى الذى تحرص الحكومة على ان «تجنبه» اعباء الاصلاح الاقتصادى

تكاليف الإنتاج

مصر تعانى من نقص فى الصادرات نتيجة للمنافسة الشديدة فى الاسواق الخارجية، والانتاج المصرى تدخل فيه سلع وسيطة مستوردة وبالتالى تأتى مرتفعة السعر نتيجة لتغير سعر الصرف مما يرفع من تكاليف الانتاج ويجعل السلع المصرية غير قادرة على المنافسة فى الاسواق الخارجية وربما فى السوق الداخلى.

وإذا تمت متابعة للصادرات المصرية وجد ان الصادرات السلعية فى انخفاض حتى اصبحت لاتشكل اكثر من 50٪ من اجمالى الصادرات والنصف الآخر من صادرات البترول ولم تزد قيمة الصادرات خلال عام 1997 على 4930 مليون دولار احتلت صادرات البترول حوالى 2578 مليون دولار.

فإذا تعلق الأمر بالواردات ونحن دول تستورد 50٪ من طعامها كما تستورد 50٪ من السلع الوسيطة كمستلزمات الانتاج اللازمة للصناعة والخدمات ايضاً.

الفاتورة!

بلغت قيمة الواردات خلال العام 1997 حوالى 14,8 مليار دولار فلو حدث تغير فى سعر صرف الجنيه امام العملات الأجنبية خاصة الدولار لكان على مصر ان تتحمل «قيمة التغير» وتدفع اكثر فى هذه الواردات مما يزيد فى العجز التجارى وفى عجز الحساب الجارى.

ولا يقتصر الأمر على ذلك فإن هذه الزيادة ستتداخل فى التكاليف وترفع الاسعار على المواطنين مما يؤثر فى المعيشة واخطر من ذلك ان ما تم تحقيقه بالنسبة لخفض معدلات التضخم التى بلغت خلال النصف الأول من هذا العام حوالى 4,1٪ بعد ان وصلت هذه المعدلات إلى 25٪ منذ عدة سنوات.. معدلات التضخم هذه سوف تتغير إلى معدلات مرتفعة ربما تصل إلى 9٪ على الاقل فى حالة تغير سعر الصرف خمسة قروش فقط.

أعباء الديون

نتيجة اخرى شديدة الخطورة تتعلق باعباء الديون الخارجية سواء طويلة الاجل أو قصيرة الأجل والتى تقدر الآن بحوالى 28,8 مليار دولار حيث بالضرورة سترتفع قيمة هذه الديون بالجنيه المصرى الذى علينا ان نوفر به الدولارات المطلوبة، وفى امر عاجل فإننا ندفع قرابة خمسة مليارات جنيه سنوياً خدمة لهذه الديون سواء فى شكل فوائد أو اقساط وفى حالة تغير سعر الصرف فإن هذه الاعباء ستزيد بمقدار التغير فى سعر الصرف مما يزيد فى اعباء الميزانية العامة للدولة وبالتالى يسهم فى زيادة عجز الموازنة سواء العجز الكلى أو العجز الصافى.

قال صندوق النقد الدولى منذ فترة ان تغيير سعر صرف الجنيه سوف يزيد من الصادرات ويساهم فى تقليل عجز موازين التجارة والمدفوعات وردت مصر من واقع تجارب سابقة

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد عطية
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	٢٣٣٢
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٨/٩/٢٨

تغيير خلالها سعر الصرف ولم تحدث أية زيادة ملحوظة فى الصادرات بل زادت اعباء الواردات.

وفى ورقة رسمية عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأى تغير ملحوظ فى سعر صرف الجنيه المصرى تم وضع هذه الملحوظات الحيوية:

■ ان تغيير سعر الصرف يضاعف الديون الخارجية ويعود بها إلى المعدلات السابقة على نادى باريس.

■ ان دعوى زيادة الصادرات غير سليمة لان الذى يحكم هذه الزيادة عامل الجودة والسعر والمنافسة.

■ ان تغيير سعر الصرف يزيد من حجم الانفاق العام بما يؤدى إلى عجز جديد فى الموازنة العامة للدولة.

■ ان ذلك من شأنه ان يزيد من الودائع الدولارية من جديد ويعيد إلى الاذهان «سوق الدولرة» من جديد.

■ ان هذا ايضاً يعيد الاقتصاد إلى حظيرة التضخم ويعيد الاسعار إلى معدلات مرهقة للمجتمع كله.

■ محصلة التغيير «خلل» خطير فى جميع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بعد ان حرصت مصر على «البعد الاجتماعى» للاصلاح كسياسة لن تتنازل عنها.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	–
الموضوع الفرعي :	قطاع البنوك	رقم العـــدد :	٢٣٧١
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٨/١١/١٢

سوق المال المصرى.. التحديات والفرص

دور أكبر فى تمويل التنمية.. والإسراع بخصخصة البنوك العامة

□ العالم اليوم ـ خاص:

خلقت الأزمة المالية العالمية الحالية مجموعة من المتغيرات والعوامل التى تتطلب اعادة النظر فى وضع مصر الحالى فى ضوء موارد التمويل الدولية والمحلية المتاحة نتيجة للطبيعة المتزايدة للأزمة وتأثيراتها المحتملة على الاداء الاقتصادى لمصر وقطاعها المالى وحصولها على تمويلات راسمالية دولية.

الأسانيد الاقتصادية المصرية قوية وتحسنت العام الماضى رغم الانخفاضات الحادة فى أسواق الأسهم العالمية، وحادث الاقصر على السياحة، ولقيت الدعوة للاعتراف بجدارة مصر الائتمانية وجذب اقتصادها للمستثمرين دعما من انخفاض التضخم الذى يقل عن 10٪ والانضباط المالى الشديد، واستمرار الخصخصة، واستقرار سعر الصرف ومعدل النمو القوى، والقدرة المقبولة جدا على خدمة الدين.

على صعيد السياسات التنفيذية الناجحة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى برعاية صندوق النقد والبنك الدوليين لم يضعف ولم يقلص من التزام الحكومة بالتحرير والاصلاح والخصخصة، وتواصل النجاح، وأكد انه ليس عشوائيا او محدود النطاق وظهر بعد جديد مهم، فالتفهم الشعبى والقبول والدعم لسياسات الاصلاح أصبح الآن أمرا يشمل الجميع، ولم يكن ذلك واضحا فى مجرد النمو المتزايد باعداد مستثمرى الاسهم وانما أصبح بصورة أكبر فى الانتقال السلمى للأراضى الزراعية المؤجرة من المزارعين إلى أصحاب الأرض، فى عملية فريدة انتهت بادنى توتر ممكن فى ظل الحاجة لسياسات اصلاح اقتصادى فى اطار التزامات العدالة الاجتماعية والتوازن.

رغم ذلك، أثرت الأزمة المالية العالمية السائدة بصورة جوهرية على الاقتصاد العالمى الذى تحتاج مصر من خلاله لايجاد مورد للتدفقات المالية والتكنولوجية الضرورية اللازمة لنموها وتنميتها.

فلتقييم الأزمة أمر بالغ الاهمية وعند هذه النقطة، يمكن القول ان مشاكل الاسواق المالية فاضت إلى العالم الحقيقى للانتاج والوظائف والصادرات بدرجة كبيرة، ربما لن تكون قصيرة الأجل، بصرف النظر عن التقلبات اليومية فى أسعار الاسهم، بدأ واضحا عدد من التطورات ذات التأثير الدائم:

● التآكل الكبير فى ثروات الاقتصاديات العشرين الرائدة فى العالم بسبب الانخفاض الحاد فى قيم الاسهم على مدى الاثنى عشر شهرا الماضية خاصة خلال الربع الثالث من هذا العام مما أدى إلى إعادة تقييم وتقلص وربما إلغاء قرارات استثمارية واستهلاكية على نطاق واسع بالتالى جاء الناتج المحلى الإجمالى العالمى أقل من المتوقع.

● مع تراجع الطلب المحلى ستزداد المنافسة العالمية على الصادرات مع بحث الشركات باندفاع اكبر عن منافذ دولية لسلعها وخدماتها، وتفاقم هذا العرض بالتخفيض الحاد فى قيمة العملات فى عدد من اقتصاديات التصدير فى جنوب شرق آسيا.

● تقلص النمو من انشطة الاستثمار المباشر، وطنيا ودوليا،

مما سيؤثر على كل الدول خاصة صاحبة الأسواق الأصغر أو ذات الأهمية الاقتصادية الهامشية، وستؤدى ندرة أموال الاستثمار المباشر إلى انتقائية أكبر وتدقيقا بشأن اعتبارات المستثمرين للمخاطر، والعائد.

.. وتعرض مستثمرو الصناديق الذين عملوا كمحرك أولى لتدفقات رأس المال إلى الأسواق الصاعدة لضربة قوية العام الماضى، وأدى انهيار اسعار الأسهم الذى تزامن مع تخفيضات كبيرة فى العملات المحلية إلى استردادات كبيرة من جانب مستثمرين بالعملات الصعبة فى هذه الصناديق.. وفى ظل تأجيل سداد الديون فى روسيا وتجميد الأسهم فى ماليزيا تفاقمت المشكلة العامة وبرزت مخاطر الاستثمارات خارج منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الأوروبية (OCED).

وعلى الصعيد المالى، بدأت البنوك الدولية ذات التعاملات عبر الحدود فى إعادة تقييم وتشديد اجراءات الاقراض مع تاخر المزيد من قروض الشركات وتزايد مخاطر القروض الحكومية، وأعاد القطاع المصرفى الدولى ايضا تقييم كفايته الرأسمالية بالنسبة للمخاطرة الائتمانية المنتظمة بما أثر على أسواق الدين الراسمالية الدولية، وانعكس بالفعل فى اتساع كبير للهوامش وتباطؤ عاما فى نشاط الاصدارات الجديدة وهروبا واسعا إلى الجودة.

لكن هل كل الصورة كئيبة أم أن هناك بطانة فضية، رغم أنها غير مرئية تماما فى هذه الصدمة العالمية، الاجابة أنه ربما يكون من المبكر جدا تقديم رد رغم ذلك، ففى ظل الظروف الراهنة، ليس من المتوقع زيادة اسعار الفائدة على عملات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الاوروبية او ترتفع اسعار السلع الأساسية إلا إذا تدخلت عوامل سياسية او طبيعية كبيرة غير مرئية، كل هذه النتائج ايجابية للدول التى تستورد رأس المال وأيضا للاقتصاديات التى تستورد كميات كبيرة من الطعام أو الطاقة.

ورغم أن الأزمة المالية العالمية حولنا شديدة ومستمرة فإن مصر محصنة نسبيا حتى الآن من آثارها ما عدا هجرة محدودة لأموال الاستثمار الاجنبى فالاقتصاد تقدم بمسار مرض جدا والانخفاض فى أسعر الأسهم المحلية أقل شدة من أغلب الاسواق الصاعدة الأخرى.

هذا الوضع نتج عن عدة عوامل على رأسها الادارة الحكيمة للاقتصاد الكلى، وعدم وجود تجارة كبيرة أو روابط استثمارية بالأسواق الصاعدة الأخرى وكفاية احتياطى العملات الأجنبية لاحتياجات الاستيراد وخدمة الدين على عكس أغلب الاقتصاديات الصاعية الأخرى.. كما تمتلك مصر قطاعا مصرفيا راسخا وجيد التنظيم وجدول استحقاق ممتد لالتزامات دينها الخارجى مما زاد من تخفيف أى ضغوط قصيرة الأجل على الاقتصاد مكنت هذه

الاقتصاد الكلى: نمو التمويل

الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى	73,6 مليار دولار
ادنى معدل للنمو	5٪ سنويا
نسبة رأس المال/ الانتاج	1,75–2,25 X «مقدرة»
الاستثمارات الجديدة اللازمة	6–8 مليارات دولار سنويا
معدل الادخار المحلى	17٪ من الناتج المحلى الاجمالى
معدل الادخار المستهدف	25٪–28٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
متوقع زيادة تدريجية	
المساهمة المحلية فى الاستثمار	40٪–50٪ «مقدرة» من الاستثمار الكلى
عجز الادخار/رأس المال	3–4 مليارات دولار سنويا
حاجة لتدفقات اجنبية	
تركيب الهدف	40٪ أسهما
تمويلات مشروعات كبيرة	60٪ دينا .

العوامل مصر من الحفاظ بمنظورها الايجابى بشأن تصنيفها الاستثمارى من درجة (-BBB) وسط موجة من خفض التصنيفات الحكومية.

فاحتياجات مصر المالية وتحدياتها يحددها رغم ذلك هدف نموها الاقتصادى وتوافر التمويل اللازم محليا ودوليا.

وإذا افترضنا هدفاً أدنى لمعدل النمو 5٪ سنويا ومتوسط نسبة رأس المال/الانتاج 2٪ فسيحتاج الاقتصاد المصرى سنويا استثمارات جديدة تتراوح ما بين ستة وثمانية مليارات دولار.

وتبلغ الادخارات المحلية المتاحة حاليا للاستثمار نحو 17٪ من النتج المحلى الاجمالى، ولتحقيق ومواصلة معدلات النمو المطلوبة، يجب أن يزداد معدل الادخارات بنحو 50٪ ورغم الزيادة المتوقعة فى الادخارات من نظام التامين والضمان الاجتماعى بعد انعاشهما، إلا أنه ليس من المتوقع أن تغطى الادخارات المحلية أكثر من نصف التشكيل الرأسمالى اللازم بالنظر إلى المتوسط المنخفض السائد لمستويات الدخل.

وبالتالى يوجد عجز بين الادخارات/ رأس المال يقدر ما بين ثلاثة إلى أربعة مليارات دولار تقريبا يجب أن يمول سنويا من موارد غير المقيمين، وكل زيادة بمقدار نقطة واحده مئوية فى النمو الحقيقى تتطلب نحو 1,5 مليار دولار من أموال الاستثمارات الجديدة.

.. وهناك حاجة أيضا للموازنة بين تدفق أموال الدين والأسهم من الموارد المحلية والاجنبية لخدمة متطلبات الدعم للشركات التى تسعى للنمو.

بعد توصيف حجم الموارد المالية اللازمة، سرعان ما يتبادر للذهن السؤال التالى: هل يمكن للصناعة المالية المحلية أن تتحمل بصورة كاملة وبكفاءة العبء المالى للتنمية بما فى ذلك تعبئة الموارد الخارجية اللازمة؟

وتتطلب الاجابة على السؤال مراجعة واضحة للوضع الحالى وبيئة التشغيل للقطاع المالى المصرى واثر الأزمة المالية الدولية على أدائه وموارده المتوافرة.

فالقطاع المصرفى المصرى له دوره المطلق الأكبر فى تمويل الدين فى التنمية، وأيضا القدرات الاكبر من جانبه فى تعبئة التمويل بالمقارنة مع أسواق التامين والاسهم الوليدة ومستواها الاعلى من الاتصالات الدولية ومعايير الرقابة التنظيمية.

ومصر على مدى أكثر من قرن تمتعت بأجراءات مصرفية حديثة ثابتة.

وقبل عام 1952 سيطر رأس المال الاجنبى على الصناعة المصرفية من حيث الملكية وتاسيس بنك مصر عام 1920 أول مؤسسة مصرفية كبيرة يملكها رأس المال المصرى، وتركزت انشطة البنك على تمويل تجارة القطن واصلاح الأرض مع تعاملات صناعية محدودة.. وكانت الملكية الحكومية لراسمال البنوك هامشية عقب مجىء النظام الاشتراكى عام 1952، استحوذت الدول باطراد على الصناعة التى أعيد تنظيمها إلى أربع مؤسسات مصرفية تجارية كبيرة لكل منها تركيز قطاعى وحددت أهداف الدولة سياسة البنوك فى اطار تركيب تخطيط مركزى.

وأعيد السماح لرأس المال الخاص بدخول قطاع البنوك فى منتصف السبعينات بموجب سياسة الباب المفتوح وحدثت زيادة كبيرة فى البنوك الجديدة متضمنة العديد من رأس المال العربى والاجنبى.. رغم ذلك، استمرت سيطرة الحكومة القوية وتدخلها فى الأنشطة المصرفية حتى بدأ برنامج الاصلاح الاقتصادى عملية اعادة تنظيم وتحرير واسعة للصناعة.. وكانت المرحلة الجديدة من النشاط المصرفى درامية فى سرعتها ونطاقها مثل التحول السابق إلى التنظيم الحكومى والملكية لكنها كانت على النقيض من حيث السياسة والاتجاه.

وأوقف البنك المركزى المصرى تحديد سعر اقراض الجنيه المصرى واسعار الفائدة على الودائع وأيضا اصلاح قيمة الصرف.

وكانت للبنوك حرية التنافس فى تحديد سعر الفائدة والرسوم.. ورفعت القيود على الملكية الاجنبية للبنوك تماما قبل المواعيد النهائية «للجات».

أدت البيئة الجديدة التى أعيد تنظيمها إلى نمو سريع فى قطاع البنوك فى مصر.. وزادت الأصول المصرفية لأكثر من 93 مليار دولار

بنسبة 132٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام 1997.

وواصلت بنوك القطاع العام الاربعة بشبكة فروعها الأكبر السيطرة على الصناعة من حيث الاصول، اختصت بنحو 54٪ من حصة السوق، وتقدمت البنوك الخاصة والاجنبية والمتخصصة البالغة 82 مصرفا من حيث اجمالى القيمة الراسمالية للأسهم ووسعت باطراد من حصتها السوقية من الودائع وعمليات الاقراض... والقيمة الاجمالية الخالصة للقطاع المصرفى المؤلفة بالكامل من رأسمال تتفق بقوة مع متطلبات بنك التسويات الدولية.

أدت الزيادة فى عدد البنوك والفروع إلى ارتفاع كبير فى الاصول والودائع يعادل النمو فى الاقتصاد خاصة خلال السنوات القليلة الماضية.

ويتطلب الحفاظ على قوة دفع النمو الاقتصادى زيادات اخرى سريعة وكبيرة فى حجم القطاع المصرفى فالنسبة الاجمالية المجمعة للودائع/القروض تقف حاليا عند 77٪.

كما ساعد على النمو المصرفى القوى وجود سلطة نقدية راسخة ذات خبرة ممثلة فى البنك المركزى المصرى الذى أنشىء عام 1898 ونجح فى الحفاظ على معايير مصرفية قوية فى الصناعة خلال فترات اقتصادية مختلفة، وترتكز اجراءات البنك الحالية مع معايير بنك التسويات الدولية.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : –
الموضوع الفرعى : قطاع البنوك — رقم العــــدد : ٢٣٧١
المصــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٩٨/١١/١٢

لعب البنك المركزى المصرى أيضا دورا اساسيا فى دعم برنامج الاصلاح الاقتصادى من خلال سياسة نقدية حازمة مناهضة للتضخم من خلال الادارة الحكيمة لاحتياطيات مصر البالغة 20 مليار دولار التى تمثل غطاء قويا للاستيراد وخدمة الدين وتدعم أيضا الحساب الجارى فى الوقت الذى تواصل الحكومة المصرية منذ عام 1991 سياسة خصخصة واسعة النطاق فى المجال المصرفى اجتذبت اهتماما أقل بالمقارنة مع المبيعات الملفتة للحصص الحكومية فى الشركات الصناعية ثم مؤخرا فى قطاعى الاتصالات والبنية الأساسية.

شملت هذه الاستراتيجية مرحلتين .. البيع المتزايد لحصص أسهم بنوك القطاع العام فى بنوك المشروعات المشتركة، نظم ذلك على أنه تقليص مرحلى لممتلكاتهم إلى اقل من 50٪ يعقبه بيع آخر إلى ما دون 20٪ حتى اليوم، اكتملت بنجاح 11 صفقة من هذه الصفقات.

الأساليب المطبقة لتحقيق هذه التخفيضات مبتكرة ومتنوعة، ولتقليص الملكية العامة استخدمت الخصخصة من خلال زيادة رأس المال المخفف وتعاملات شهادات حقوق السحب الخاصة الاجنبية وتخصيص حصص لمشترين محليين أو للعاملين.

اكملت بنوك أخرى خصخصتها من خلال مبيعات تفاوضت بشأنها مع مؤسسات استثمارية كانوا فى العادة شركاءهم الاجانب، واستحوذ سوسيتيه جنرال وكريدى كومرسيال دى فرانس وناسيونال دى باريس مؤخرا على حصص أغلبية مسيطرة فى بنوكهم المصرية المشتركة.

المرحلة التالية من خصخصة البنوك البيع الذى طال انتظاره لحصة بين 20٪ إلى 30٪ فى واحد من البنوك الاربعة المملوكة للدولة.. وسيمثل ذلك خطوة مهمة جدا فى اعادة هيكلة الملكية للصناعة المصرفية المصرية وقد يتبعه أيضا مع الوقت مبيعات أخرى واكبر من الحصص الحكومية فى هذه البنوك.

فالتجزئة الحالية للقطاع إلى عدد كبير من المؤسسات الصغيرة بينما اجمالى اصول كل بنك تقل عن 500 مليون دولار مع سيطرة الملكية العامة يمثلان عائقين حرجين للنمو المصرفى من حيث تعبئة الادخارات وتقديم منتج جديد والوساطة الدولية الأكثر فعالية.

وهناك التحدى الأساسى الثانى بتطوير بنوك اقليمية داخل مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فى الوقت الذى تصلح اقسام مصر الجغرافية الطبيعية مراكز للنشاط المصرفى الاقليمى المحلى داخل البلاد.. وهو أمر ضرورى لتوصيل المنتجات المصرفية بفعالية أكبر إلى الدوائر غير المتكاملة تماما الآن مع عالم الخدمات المصرفية.

.. فالنشاط المصرفى عبر الحدود فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا او ورائها ايضا تقدم طبيعى ولازم للقطاع المصرفى المصرى، وتواجه البنوك المصرية والمؤسسات المالية الاخرى تحديا واضحا وملحا للعب دور اكثر نشاطا فى جذب وتعبئة الاموال الاقليمية بربحية اكبر وسيؤدى التأخر أو عدم التحرك بسرعة إلى استمرار البنوك الاجنبية فى السيطرة والتوجيه لهذه الأموال.

كما ستوفر الخدمات المصرفية المتخصصة المحسنة خاصة للقروض العقارية والتمويل الزراعى حافزا ماليا مهما لهذه القطاعات الكبيرة.

كل هذه التحسينات لا يمكن أن تنجح وتدار بحكمة إلا فى بيئة تتميز بشفافية اكبر والتزام كامل بالمعايير المحاسبية الدولية خاصة من حيث الحفاظ على رأسمال كاف وتعيين مستويات للحد من المخاطر المحتملة.

يجب ايضا ان تنجز هذه التطورات فى تكامل أكبر مع الأنظمة المصرفية الحديثة والتقنيات المتوافرة فى أسواق منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الاوروبية الاكثر تقدما.

فالتقليد المصرفى الراسخ فى مصر وتركته الموثوق بها بشأن الرقابة المصرفية والتنظيمات يجعل الصناعة فى وضع يمكنها من النمو بصورة مواتية فى عالم يتميز بمخاطر أعلى وتقلب وفى وقت تترنح فيه المؤسسات المناظرة فى الأسواق الصاعدة تحت تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصادياتها.

انها مسئولية الحكومة والصناعة المصرفية أن يشتركا فى صياغة الاستراتيجيات والسياسات التى ستقود القطاع المصرفى إلى ادراك امكانياته للنمو والتوسع وستمكنه من لعب دوره كعامل مالى أولى للنمو الاقتصادى لمصر والمنطقة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ايمان مطر
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	٢٤٠٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٨/١٢/١٦

شروط تمويل مشروعات القطاع الخاص

□ تحقيق - إيمان مطر:

يقول خالد اكرام الممثل المقيم للبنك الدولى فى مصر: على الرغم من أن العلاقة بين مصر والبنك الدولى قد بدأت منذ عام 1946 غير أنها لم تتحسن إلا بعد اكتوبر عام 1973 وقد تشكلت فى عدة مكونات مهمة أولها القروض وكانت بحجم 404 مليارات دولار، وتم استخدامها فى انشاء البنية الاساسية والقطاع الانتاجى والاجتماعى والصناعى والسياحى والتعليمى وثانيا هو حجم العمل التحليلى الذى يقوم به البنك فى مصر فقد وضعنا أحدث التقارير والتحليلات عن الاقتصاد المصرى وكان ذلك بناء على رغبة صانعى القرار بالاضافة لدور البنك فى التنسيق بين مصر وبين الجهات المانحة المختلفة وأكبر مثال على ذلك هو لقاء المجموعة الاستشارية التى تشارك فيها جميع الجهات المانحة المتعددة الاطراف والتى تناولت المشكلات التى يواجهها الاقتصاد المصرى والمساعدات المالية التى اقترضتها مصر من تلك الجهات، وقد كنت انسق للاجتماع الأول الذى عقد عام 1977 ومنذ ذلك الحين عقدت تلك الاجتماعات بصفة دورية كل عامين أو عام تقريبا والاجتماع القادم سيكون فى فبراير 1999، أما المكون الرابع فقد اتخذ شكل الحوار السياسى النشط والذى نسعى دائما للاحتفاظ به مع الحكومة المصرية وقد اتخذ هذا الحوار أشكالا متعددة مثل مشروع أو برنامج محدد حيث كان البنك الدولى مسئولا عن تدريب عدد كبير من المسئولين المصريين وتم عقد الكثير من الندوات مع مسئولين فى دول أخرى مما سمح بتبادل الخبرات وانشاء حوار فعال

ويضيف خالد اكرام عن دور البنك الدولى حاليا فى مصر فيقول: يساهم البنك الآن فى صياغة سياسة مشتركة بالمشاركة مع ممثلين من المجتمع المصرى وقد وزعنا مسودة الاستراتيجية التى نتبعها عن طريق وزارة التعاون الدولى المصرية إلى 14 وزارة مصرية وتم تسليم موجز منها لاحدى المنظمات الأهلية غير الحكومية وقد سعينا إلى توثيق العلاقة بين الوزارات وبين اللجان المختلفة فى البنك.

وكان نتيجة ذلك تعاون كبير فى مجال البيانات والمعلومات وأصبحت السياسة المتبعة حاليا بيننا وبين مصر هى امكانية مصر لتحديد المشروع الذى ترغب فى تمويله ويطلب الوزير المعنى بذلك المشروع من البنك أن يضعه على جدول اعماله ثم يبعث إلى وزير التخطيط ليطلب منه وضع المشروع فى خطة الدولة وتوفير المستلزمات اللازمة له وبعد فحص الاقتراح يدرج وزير التخطيط المشروع فى خطته ويخبرنا بالموافقة وفى الغالب تستغرق تلك الاجراءات حوالى 18 شهرا ويتوقف ذلك على مدى تعقد المشروع وتشابكه فعندما نضع مشروعا فى مجال البنية الأساسية فهو تكرار لمشروعات سابقة ولذلك لا يستغرق وقتا طويلا مثل الموافقة على مشروع فى مجال التعليم والصحة فقد كانت المدة خمسة شهور فقط أما المشروعات الجديدة فتستغرق وقتا أطول قليلا وهذا فى حد ذاته تطور كبير حيث أصبحت العلاقة فكرية تفاعلية لمصلحة مصر.

توشكى والتفريعة

● **ونسأل إكرام عن مشاركة البنك فى تمويل المشروعات العملاقة التى تقام حاليا مثل مشروع شرق التفريعة أو توشكى؟**

●● فيرد قائلا ان الرئيس مبارك صرح من قبل بانه لا يود أن يأخذ قروضا إذا استطاع أن يحصل على استثمارات بصور أخرى وبالطبع إذا استطاعت مصر الحصول على أموال من المنح فلم لا، ولذلك لم يطلب منا أحد تمويل هذه المشروعات ولم نقم بأى تقييم لها وليس لدينا معلومات عنها وكل ما نعرفه عنها ما يتم اذاعته فى وسائل الاعلام وأحيانا تنشر الصحف تصريحات لنا فى هذا الصدد وهى تصريحات لا ندلى بها ونضطر إلى تكذيبها أما المشروعات التى نهدف إليها فهى التى لا تحقق ربحا بالنقد الاجنبى للدولة لانها تدعم الدولة ذاتها مثل ايجاد آليات لتخفيف حدة الفقر ومعظم قروضنا لتدعيم قطاعات اساسية مثل الصحة والتربية والتعليم والصناديق الاجتماعية المخصصة للتدريب للقضاء على البطالة والفقر فنحن لا نوزع الأموال فى الشارع ولكننا نستخدمها لايجاد فرص عمل للسكان وبرامجنا تركز على ذلك وقد تم استخدام حوالى 1,3 مليار دولار فى المشروعات الجارية وانفقت بالفعل ومازالت هناك 5 ملايين دولار تحت تصرف مصر وهى تنتظر الاعتماد والتصديق عليها.

ومن القطاعات التى يوليها البنك اهتماما كبيرا قطاع التعليم، وتشرح د.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	إيمان مطر
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	٢٤٠٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٨/١٢/١٦

ماى تشـو تشلج خبيرة التعليم بالبنك الدولى ورئيس فـريق العـمل الخـاص بمصر بالبنك ابعاد المشروع القائم حاليا بين مصر والبنك فى مجال التعليم بأن الوزارات والجهات الرئيسـية المعنية فى مـصر تتـعـاون فى اطار من الشراكـة الوثيقـة مع البنك الدولى من أجل وضع اسـتـراتيجية مـتماسكة شـاملة للتعليم والتدريب فى مصر فـهناك حاجة ماسة لوجود نظرة شـاملة لذلك مع استـثـمار متـزامن فى هرم التعليم باكمله والذى يشـمل التـعلـيم الاسـاسـى والثـانوى والجامعى بالاضافة إلـى تنمية مهارات التدريب ويجرى حاليا اصلاحات كبيرة فى مجال التـعليم الاساسـى بدعم مالى وفنى من الـبنك الدولى والمجـمـوعـة الاوروبيـــة وكـذلك عـدد مـن المانحين الآخـرين وتتم حـاليا منـاقشـة اهداف مصـر للقرن الواحـد والعشـرين والتى تتضـمن نظام تعليم جيدا يقدم لجـميع الطلاب وهى تـجـربة التـعلم المسـتمـر المناسب لاحتياجاتهم الحالية والمستقبلية بهدف الوصول إلى التنمية الاجـتماعية والاقـتـصـادية التـواصلة فى مـصـر ولتحـقيق هذا الهـدف فإن نظام التـعلم الرسـمى يجب أن يؤكد على اكـتسـاب الطلاب لمهارات وكفـايات جديدة تصلح للمسـتقبل تتـعلق بمعرفة التكنولوجـيا والقـــدرة على الابداع وحل المـشكلات ولذلك فقد أنشأ البنك الدولى مـجموعة للتـعليم مكونة مـن فـريق مـتـعـدد التخصصات من الـخبراء الدوليين الذين يعملون عـلى جميع مـستويات الـتعليم والتدريب فى جـميع أنحـاء العالم وذلك للتعـاون والعمل مع الحكومة والجـهات المعنية وقد تم تشكيل لجان وزارية أربع بقـرار من د. الجنزورى لهـذا الغـرض ويقـوم الفريق بالـتعـاون مع الجهات المانحـة بدعم برنامج الحكومة الشـامل من خـلال تقديم المعـونة الفنيـة لوضع الاستراتيجـية وتنسيق المعونات والدعم المالى المـقـدم من المـانحين من خـــلال المشروعات الجارية والجديدة فى مجال التعليم الثانوى والعالى وتنمية المهارات.

مشروعات عملاقة

ولم يكتف البنك الدولى بعلاقاته مع الحكومة المصرية ولنما امتد نشاطه إلى رجال الاعمال عن طريق منظمة التمويل الدوليـــة وهى احـدى منظمـــات البنك الدولى والتى تستحوذ مصر على 40٪ من محـفظتها علـى مستـوى العالم ثم لبنان ثم الأردن فإنهـا تسعى إلى زيادة عدد مشروعاتها فى مصر وتخـتص تلك المنظمـة بتمـويل مشـروعات واقـراض القطاع الخـاص فى مختلف انحاء العالم ولهم مـشروعات فـى مصر بمـجالات متـعددة مثل البتـروكيمـاويات والحديد والصلب والاسمنت والسـياحة والبيـئة وأيضا فى المجال البنكى.

يقول طارق علوبة ممـثل المنظمة فى مصر عن الشروط التى تضـعها المنظمة لتمـويل مشـروع مـعين: هى ليست شروطا ولكن المنظمة تحـاول أن تتأكد من توافر بعض العوامـل بحيث تضمن ربحية المشروع مثل امكانيـة الادارة وهذه نقطة مـهـمة ولكنـها أهم عـامل بالنسبة لنا لنجاح اى شركـة وأيضا قوة صـاحب المشـروع اى انه يسـتطيع أن يفى باحتياجات المشروع التمويلية أم لا بمعنى أن رجل اعـمال يتـقدم لتـمويل مشـروع بـ 100 مليون جنيه وهو لا يملك سـوى 10 ملايين فقـط فلابد أن يشـارك بجـزء كـبـيـر من راسـمـال المشـروع حـتى يحرص علـى نجاحـه بالاضافـة للشروط العادية مثل بيان دراسـة الجـدوى بان المشروع جـيـد وسيحقق ارباحا.

● يلاحظ أنكم تعـملون مع أسـمـاء معينة فى مصر؟

●● هذا ما يتبـادر إلى الذهن عندما نعلم أن المنظـمـة تعـمل مع اسـمين أو ثلاثة من أكبر وألمع رجـال الاعمال فى مصـر وليس مـعنى ذلك أننا ننظر إلى شهرة صاحب المشروع ولكن ننظر إلى قوته المالـيـة فيجب أن يكون قادرا على تمويـل المشـــروع الـذى يملكه وهـناك المشروعات كثـيرة نشارك بها ليس بها اسـمـاء لامعة من رجـال الاعـمال مثل البنك التجـارى الدولى والاسـتـثـمار فى شركـة تاجير تمويلى وهى مؤسـسـات وليـست اشخـاصا وليس هناك شـرط لدينـا أن يكون صـــاحـب المشــروع شخـصية مـعينة او مشـهورة أو لدينا قائمـة باسـمـاء أشهـر رجال الأعـمال سنمولهم وآخرين لا.

● هل هناك رجـــال أعـمــال أرادوا العمل معكم ورفضتم؟

●● بطبيعة الحـال هناك مشروعات يتقـدم بها رجـال أعمال بعضـهـا تتم الموافـقة عـليه والغـالـبية يـتم رفضـه لاسبـاب موضوعـية مثل التـخوف من عدم ربحيـة المشروع أو لاستراتيـجية المنظمة حـيث تتنوع استـثـماراتها ولا تركزها فى مجال واحد حيث نركز على القيمة المضافـة وهناك مشروعات نجد أنه من الممكن أن يتم تمويلها من البنوك المـحلية فنسـألهم لماذا تلجأون إلينا على الرغم من عدم وجود ميزة سعرية بيننا وبينهم فـلابد أن نقدم شـيئـا جديدا لا تستطيع أن تقدمه البنوك الأخرى حيث إننا غـيـر منافسـين لـهم وقـد زادت الطلبات على المنظمة لأن هناك زيادة فى المشروعـات العمـلاقة فى مصـر، فإذا نظرنا إلى العام الماضـى سنجد أن هناك مشـروعا واحـدا فقط حاولـنا أن يجد تمويلا دوليا وكـان فى مجال البـترول وكـان التـمـويل المطلوب 250 مليـون دولار أما العـام الحالى فقـد وجدنا أن هناك 5 مـشروعـات تبحث عن تمويل دولى وهـم شركـتا التليفون المحـمول «نصير وساويرس» ومصنعان للحديد والصلب «الـدخـيلة والعز» ومـحـطة كهرباء الكريمات ويبلغ اجمالى التمويل الذى تريد الحـصول عـليه 3 مليـارات دولار، مـعنى ذلك أن هنـاك زيادة فى المشـروعات الـكبيـرة التى خـرجت من مصر ودورنا كبير فى تلك المشروعات حيث اننا نسـتطيع أن نمول المشروعات العملاقة حـيث لا يوجد لدينا حد أقصى للتـمويل. ثانيـا من ادوارنا الاسـاسـية ادارة قرض لمجموعة قروض دولية فإذا كان هناك قـرض بـ 500 مليون دولار فنسـتطيع أن نمـول بمبلغ 100 مليـون دولار و400 مليون المتبقية نوزعها على بنوك دوليـة ولذلـك فـدورنا فى ازدياد وخاصة فى مجال البنية الاساسية التى تحـتـاج إلى تمويل ضـخـم حـيث يبلغ اجـمـالى اسـتـثـماراتنا فى شـركـات استثمارية قطاع خـاص ما بين مشاركة فى رأس المال أو قـروض حـوالى 260 مليـــون دولار وتمويلنـا يتـوقـف على تواجد المشروعات الجيدة فقط ولا يهمنا اطلاقا جنسـية صاحب المشروع فنحن نمول مـشـروعـات فى 70 دولة ولكن يجب أن يكون المشروع فى بلد نام فقير نسبيا.

زيارة مهمة

ويوضـح رونالد بلاديت مـــدير برنامـج منطقـــة الشـــرق الاوسط بالمؤسـسة الدوليـة لضمـان مخـاطر الاسـتـثمار التابـعة للبنك الدولى دور المنظمة فى التعـامل مع رجال الأعمال فيقول: انشئت المنظمة فى عام 1988 برأسـمـال بـلغ 1000 مليـون دولار، 150 مليونا من البنك الدولى + 150 مليـونا مـن الدول الاعـضـاء + 700 مليـــون رؤوس أمــوال فى شـكل ضـمـــانات، ويبلغ عـدد الاعـضـاء المشتركين بالمنظمة حوالى 146 دولة ولازال هـناك 18 دولـة فى انـتظـار التوقيع وتتلخص مهـمتنا فى تشجيع الاسـتـثـمار الاجنبى فى الدول ولدينا برنامجان عـن ذلك.. الأول هو ضمان المخاطر السـياسية والثـانى هو تقديم الاسـتـشـارات التسـويقـية للدول والحكومات ولدينا شركة مـتخصصة فى تقـديم الدعاية للـحكومات لترويج انشطتـهـا وتقـديم الدعم للـجـهات الاستـشارية لاجـتذاب الاسـتـثمارات المباشرة.

ويشرح بلاديت برنامج المنظمة فى ضـمان مـخـاطر الاسـتـثـمار قـائلا: يتلخص البـرنامج فى عدة نقـاط أولها الضـمان ضد عـمليات الاتجـار وسلب الملكيات والحروب.. إلخ.. وقد تم تكوين مفـهوم جديد لضمان مخاطر الاستثمار الاجنبى المبـاشر وهى ابرام عـقود بين المشـروعات ورعـاية تلك المشروعـات وبعض الجهـات الرسمـية ثم مـخـاطر نزع الملكيـة والتامـيم وهى ناجمـة عن التصرفات المتمثلة لحرمان المستثمر من أمـــواله وممتـلكاته أى سلب الملكيـــة بصورة مباشرة أو بصورة متدرجة ثم الخسـائر الناجمة عن الحروب الاهلية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ايمان مطر
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك	رقم العــــــدد :	٢٤٠٠
المصــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٨/١٢/١٦

والقلاقل أى الأنشطة التى يتم ايقافها بسبب الحروب وينجم عنها عدم تسديد الديون ونحن نغطى عددا كبيرا من الدول النامية كما نغطى الضمانات والقروض البنكية ولكن لدينا شروط لتغطية بعض الأسهم ولا نتعامل فى عمليات الاتجار التمويلى فلابد أن تمثل أنشطتنا قيمة مضافة وأن يلتزم المستثمرون بشروطنا فنحن نعلم بأنه لا يوجد أموال تستثمر فى تلك المناطق وتعاملنا دائما مع المشروعات بسرية تامة ولا نطلب أى نوع من الضمانات من الحكومات لذلك تجاوز حجم أعمالنا 200 مليار دولار ولا تستغرق مدة دراستنا للمشروع المقدم لنا سوى 4 أشهر فقط، ولابد أن يكون للمشروع قيمة مضافة وتأثير ايجابى على البيئة المحيطة به ونحن نلتزم دائما بتعليمات البنك الدولى الاساسية الخاصة بنا ونحترم الشروط التى تفرضها مؤسسة التمويل الدولية وتبلغ نسب تعاملنا فى العالم على النحو التالى: أمريكا اللاتينية 44٪ وأسيا 21٪ وأوروبا وشرق أسيا 26٪ وافريقيا 7٪ والشرق الاوسط 2٪.

● ما هى مجالات استثماراتكم فى مصر وما هى اسباب انخفاض نسبة تعاملكم فى الشرق الأوسط وافريقيا على الرغم من احتياج الأخيرة لمنظمتكم بصورة كبيرة؟

●● أهم مجالاتنا تتمثل فى القطاع المالى والتصنيع والبيئة الأساسية والتعدين والسياحة والقطاع الاستثمارى ونحاول فى مصر أن نشجع المستثمرين الاجانب على المساهمة فى المشروعات المحلية وبذلك تتم الاستفادة بطريقة غير مباشرة وقد قمنا بالوساطة بين الاطراف احيانا للوصول إلى حل يرضى الجميع.

المشروعات المنتجة

وإذا كانت منظمات البنك الدولى تسعى للتعاون مع رجال الأعمال المصريين ولتمويل المشروعات المصرية فما هى أراء مسئولى البنك فى السياسة الاقتصادية التى تتبعها مصر حاليا وهى مازالت فى حاجة إلى قروض من البنك أم تستطيع الاستغناء عنها؟

يقول غسان الرفاعى مستشار السياسات فى البنك الدولى: أولا لابد أن نفرق بين اعتماد وبين الأولويات ولا أظن اليوم بأن مصر قادرة بمفردها أن تمول المشروعات الضخمة التى تسعى إليها باولوياتها فقط، فهناك حاجة سواء كانت فى شكل معونات ثنائية أو بنكية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ولكن انا أوافق الرئيس مبارك فى مقولته بانه لابد أن تكون مصر حريصة فى عملية الاقتراض من الخارج وترشيد المديونية أمر مهم ولكن الحاجة مازالت موجودة، ولتوضيح الصورة فلدى الدولة مصادر معينة ومعونات ثنائية والبنك الدولى ومجموعات المؤسسات المالية وبموجب التكلفة والحسبة يتم اتخاذ القرار، فاليوم الأولوية الاولى للمشروعات المنتجة.

● هناك بنوك اجنبية تسعى لإبرام قروض مع مصر فى أطار منحها جزءا من القروض كمنحة فهل نستطيع القول بأن هناك منافسة للبنك الدولى حاليا من تلك البنوك؟

●● أظن هذا صحيح من ناحية المبدأ ولكن من ناحية الكمية لازالت قليلة فعندما تعرض دولة فى السوق الدولى حاجتها للاقتراض فتدفع 30 نقطة أى تدفع 300٪ فوق اللايبور أى أنه يوجد عدم كفاية فى الأموال المتاحة للمنح أو أساس قرض ميسر وبالتالى مازال للبنك الدولى دور كبير فى ان يقدم قروضه التى أرى أنها ميسرة فلدينا نسبة نصف بالمائة زيادة عن تكلفتنا والتى تعد الاقل بصفة عامة عن تلك البنوك، وأيضا بعدد سنوات مريح أكثر لذلك فتكلفة قروضنا أقل من غيرنا.

ويضيف غسان الرفاعى أنه تم عقد لقاءات مع عدد من المسئولين وأظن أنه مازال القرار بأن علاقة مصر بالبنك الدولى شديدة وقوية وسوف تستمر القروض ولكن يجب أن تكون فى مشروعات منتجة ومثمرة للدولة ولها عائد أساسى لرجل الشارع البسيط.

الأزمة الأسيوية

وعن تأثر مصر واقتصادياتها ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بتبعات الأزمة الاقتصادية التى مرت بها دول جنوب شرق أسيا وكيفية مواجهة البنك لها، يقول كمال درويش نائب رئيس البنك الدولى لشئون الشرق الأوسط: أعتقد أن المنطقة لم تتأثر بالازمة بصورة كبيرة فى مجال الأسواق المالية، ولكن على العكس من ذلك فقد أضيرت ضررا كبيرا فى المجال السلعى حتى أنها تأثرت أكثر من دول شرق أسيا ذاتها فقد كان البترول يمثل العصب الرئيسى لصادرات الكثير من دول المنطقة وسبب انخفاض اسعار البترول موقفا ماساويا لتلك الدول وشهد معدل النمو بطأ شديدا خلال عامى 1997-1998 وقد استفادت الدول المتقدمة من اختلاف وتغير اسعار التجارة الناتج عن تلك الأزمة.

● هذا يؤكد صحة تخوف البعض من نظام العولمة الجديد؟

●● فى اعتقادى أن العولمة وجدت لتبقى وتتطور وتتعاظم على الرغم من الاضطراب الأخير الذى شهدته الأسواق المالية ولتغيير التفكير الاستراتيجى والطموحات الاقتصادية الخاصة بالحكومات بما فيها حكومات الدول العربية والتى تشهد منذ عدة سنوات ثورة فى صنع السياسات فقد كان من غير المنتظر تقريبا منذ عشر سنوات أن يسمع احدهم رئيس دولة عربية أو رئيس حكومتها يدعو إلى السوق الحرة أو حرية السوق وإلى نحو يكون القطاع الخاص التنافسى على رأسه وهذا التمسك باقتصاد السوق أبعد ما يكون عن التملق الكاذب لبدعة اجنبية فمن الجزائر إلى مصر ثم اليمن والسعودية ودول خليجية أخرى تتبنى حكوماتها برامج الاصلاح الاقتصادى المتوجه نحو الانفتاح والتنافس فى المجال الدولى.

ويضيف كمال درويش: لقد تبدلت روح العصر وهناك آلية تستطيع أن تسجد هذه الروح فيما يخص تحرير التجارة ودمج العالم العربى اقتصاديا وهى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ففى هذا الاتفاق التزام محدد وجدول زمنى، فخفض التعريفات الجمركية والرسوم بنسبة 10٪ سنويا على مدى عشر سنوات وهناك أيضا المعالجة لمسالة الحواجز غير الجمركية، ولا يستطيع أحد أن يقول ان البرنامج خال من العيوب ولكن البرنامج عبارة عن اقتران سعيد يبشر بالخير بين فلسفة اقتصادية واتجاه استراتيجى فى المنطقة اكثر ملاءمة بكثير للانفتاح والتنافس الذى يعزز من شانه تحرير التجارة العربية بالاضافة إلى أن اقامة مثل هذه المنطقة العربية الحرة من شانها جذب الاستثمارات الاجنبية الخاصة إلى المنطقة والتى يتم النظر إليها حتى الآن بتخوف من المستثمرين الاجانب.

.. ورجال الأعمال يتحفظون ... ص 10

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك	رقم العــــدد :	٢٤٧٠
المصــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٩/٣/١١

البنوك المصرية «قاطرة» الاقتصاد القومى للقرن القادم

26 مرة زيادة بالمدخرات خلال 20 عاما

خلال العشرين عاما الماضية.. تضاعفت المدخرات بالجهاز المصرفى اكثر من 26 مرة شهدت البنوك المصرية طفرة هائلة كما وكيفا.. نتيجة للتطوير الشامل فى آليات العمل وزيادة الجدارة الائتمانية وتعديل نسب الاحتياطى النقدى والسيولة وإعادة تصنيف القروض والمخصصات.

تم كل ذلك من خلال بنك مركزى قوى ذات كفاءة عالية واستقلالية كبيرة فى رسم السياسات النقدية والرقابة الجيدة على البيئة المصرفية ودفعها إلى التطوير وادخال المستحدثات والتقنيات المصرفية العالمية بما يلائم التطورات الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

وقد واكب هذا التطور الكيفى البارز فى تحديث الإدارة وادخال الخدمات المصرفية والتكنولوجيا العالمية المستجدة انتشارا كبيرا فى عدد البنوك وفروعها فى جميع الاقاليم والمدن الصناعية الجديدة بما ساهم بشكل فعال فى تعبئة الادخار المحلى ورفع معدلاته.

ويشمل الجهاز المصرفى المصرى حاليا 85 بنكا منها 4 بنوك عامة تجارية و24 بنكا مشتركا وخاصا اضافة إلى 11 بنكا مشتركا وخاصا و21 بنكا اجنبيا و4 بنوك متخصصة هى بنك التنمية الصناعية المصرى والبنك العقارى والبنك العقارى العربى والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.

إلى جانب ذلك يوجد 3 بنوك منشاة بقوانين خاصة هى المصرفى العربى الدولى، والبنك العربى الافريقى الدولى، وبنك الاستثمار العربى.

قاد الجهاز المصرفى المصرى باقتدار نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى من خلال ضخ الاموال اللازمة إلى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى وتوجيه الاستثمارات بما يلى احتياجات وخطط التنمية ورفع النمو، كما مثل القطاع المصرفى بما لديه من كفاءات وخبرات إدارية ومصرفية بارزة فى تحقيق الاقتصاد القومى فى مواجهة الهزات الاقتصادية المحلية والعالمية.

وكان لنجاح السياسة النقدية كأحد أهم ركائز الاصلاح الاقتصادى دورها البارز فى دفع واستمرار نجاح حزمة الاصلاحات الاقتصادية الاخرى، وربما كانت الزيادة السنوية المستمرة فى حجم الودائع بالبنوك أكبر دليل على نجاح السياسة الائتمانية ونجاح الجهاز المصرفى فى تعبئة المدخرات المحلية فقد وصلت جملة الودائع بالبنوك المصرية فى نهاية اغسطس الماضى 217 مليارا و589 مليون جنيه مقابل 214 مليارا و625 مليون جنيه فى يوليو الماضى.

وبادىء ذى بدء يمكن القول إن التطور الكبير فى الجهاز المصرفى المصرى يقف وراءه بنك مركزى قوى لم ينحصر دوره فى اصدار النقد أو تامين الاحتياجات المالية للدولة انما تعداها ليشمل تامين السيولة لدى البنوك وضبط توسع الكتلة النقدية والتحكم بحجمها فى تحقيق اهداف اقتصادية وسياسية فى مقدمتها كبح جماح التضخم وتامين استقرار اسعار الصرف.

كما نجح البنك المركزى باعتراف المؤسسات الدولية العالمية فى ادارة البيئة المصرفية لصالح الاقتصاد المحلى سواء فى مجال التمويل والاستثمار أو مجال إدارة مخاطر تقلبات العملة أو العولمة وما يتبعها من تعميق لدور سوق المال فى ظل سياسة متزنة ترمى إلى تعظيم الفوائد وتجنب الاثار السلبية.

وقد ركز البنك المركزى ايضا على اتاحة الشفافية فى قوائم البنوك ومراكزها المالية من خلال نشر القوائم المالية ربع سنوية معتمدة من مراقبى الحسابات اضافة إلى وضع القواعد العامة لتحديد نسبة الاحتياطى ونوع الاموال الكاملة التى يجب أن تحتفظ بها البنوك تدعيما لموقف السيولة فى القطاع المصرفى وايضا إلى جانب تطبيق معايير احتساب معدلات كفاية راس المال مع ادخال التعديلات الدورية اللازمة على قواعد احتساب هذه المعايير لمواكبة التطورات الاقتصادية محليا وعالميا.

العمل و العمال

البطالة

الاقتصاد المصرى

(قطاع العمل والعمال والبطالة)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	استراتيجية شاملة لمواجهة مشكلة البطالة	الجريدة	الاهرام	٣٩٠٥٨	١٩٩٥	٧٧
٢	البطالة	الجريدة	الاهرام	٤٠٢٠٦	١٩٩٧	٨٠
٣	البطالة أم المشاكل	حنان عثمان	الوفد	٣١١٠	١٩٩٧	٨٢
٤	الجنزورى يرسم صورة مصر خلال ٢٠ سنة	محمود سالم	الاخبار	—	١٩٩٧	٨٥
٥	سوق العمل المصرى يفتقد الادارة الحديثة	أمينة شفيق	العالم اليوم	١٩٢٣	١٩٩٧	٨٨
٦	الاصلاح الاقتصادى وازمة العنالة	لبيب السباعى	الاهرام	٤٠٥٥٢	١٩٩٧	٨٩
٧	المقاولون المصريون يهتمون بالاسكان الفاخر	الجريدة	الحياة	١٢٨٩٠	١٩٩٨	٩٠
٨	الاقتصاد المصرى وضرورة مراعاة البعد الاجتماعى	ابراهيم على	الحياة	١٢٩٠٢	١٩٩٨	٩٤

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	—
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العـــــدد :	٣٩٠٥٨
المصـــدر :	الأهرام	تاريخ الصـدور :	٩٥/٢/٦

استراتيجية شاملة لمواجهة مشكلة البطالة فى مصر



د. حسين الجمال

د. سمير طوبار

مازالت «مشكلة البطالة» فى مصر تمثل أحد التحديات الكبرى التى تواجة نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى اذ تشير الأرقام «الرسمية» والتى أعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء إلى أن إجمالى قوة العمل فى مصر تصل لنحو ١٦ مليون نسمة منها نحو ٢ مليون عاطلون ..٧٥٪ منهم لم يعملوا من قبل و ٢٥٪ كانوا يعملون من قبل او عائدين من العمل بالخارج..أى أن هناك وبصريح العبارة ٣ ملايين فردا لا يعملون ويحتاجون الى من يمولهم..واذا كان هذا هو حجم «المشكلة الحالى» إلا أن قنبلة البطالة لن تقتصر على الحدود الحالية لها فقط إذ تشير الارقام أيضا إلى أن نسبة البطالة إلى أجمالى قوة العمل فى طريقها للزيادة من ١٤٪ عام ١٩٩١/٩٠ لتصل الى ١٩٪ عام ١٩٩٧ وذلك اذا لم يتم تداركها واذا كانت هذه هى ملامح المشكلة كما هى موجودة حاليا فإن هناك التساؤل التقليدى والخاص بكيفية الحل و مواجهة المشكلة.. فبرنامج الأصلاح الأقتصادى المصرى سوف يرتبط نجاحة أولا وأخيرا ليس فقط بنجاح السياسات المالية والنقدية والأستثمارية فقط بل سيقاس نجاح هذا البرنامج أيضا بمدى قدرته على مواجهة مشكلة البطالة فى مصر.. تلك المشكلة التى باتت تشكل أزمة حقيقية تواجة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وأيضا سياسيا فى هذا الاطار ومن هذا المنطلق تقوم صفحة موارد وتنمية بنشر ورقة هامة عن مشكلة البطالة فى مصر واستراتيجيات مواجهتها خلال الفترة القادمة ودور الصندوق الأجتماعى للتنمية أعدها الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق وقدمها للمؤتمر الاقتصادى الذى عقده الحزب الوطنيخلال الايام القليلة الماضية ومبعث الأهمية هنا يتمثل فى أن الصندوق الأجتماعى للتنمية وإن كان قد ركز حسب قرار انشائه بالإهتمام بذلك النوع من البطالة الناجم عن تطبيق برنامج الأصلاح الاقتصادى إلا أن قد بدء وبتوجيه من الدولة فى دراسة وتحليل ومتابعة مشكلة البطالة المصرية بوجة عام.. حيث بدء فى توسيع قاعدة المستفيدين من برامجة وخدماته بحيث شملت قطاعات كبيرة وواسعة..

حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعى :

١٤ سببا للبطالة فى مصر تتضمن انحسار الطلب على العمالة المصرية بالخارج وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير عمالة جديدة كافية وقوانين العمل الحالية

٣قــوانين تحكم ســوق العــمل والعــمـالة فى مــصــر

يقول الدكتور حسين الجمال فى ورقته حول مشكلة البطالة فى مصر ودور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مواجهتها

انشىء الصندوق الاجتماعى للتنمية بموجب القرار الجمهورى رقم ٤٠ لعام ١٩٩٠ وكان ومازال من اهم اهدافه خلق فرص عمل جديدة للمساهمة فى حل مشكلة البطالة بوجه عام وتخفيف الاثار السلبية لعملية الاصلاح الاقتصادى المصرى بوجه خاص

ولقد انتهج الصندوق الاجتماعى اسلوبا عمليا وفعالا للمساهمة فى حل مشكلة البطالة وذلك فى حدود الموارد والامكانات المتاحة له وباتباع نظم واساليب متطورة تقوم على التوجهات العالمية الحديثة فى ادارة التنمية وتركز على تشجيع وتحفيز اقامة مشروعات صغيرة جديدة وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة

ومن هذا المنطلق فإن الصندوق الاجتماعى يتبنى برنامجا طموحا لتنمية المشروعات الصغيرة ويعتبر هذا البرنامج من اهم وأكبر البرامج التى يقوم الصندوق حاليا بتنفيذها فى جميع محافظات ج م ع

وفى هذه الورقة نتعرض لفحص سريع وتحليل موجز لمشكلة البالة فى مصر ثم لدور المشروعات والصناعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة وكذلك الادوات والبرامج الاخرى التى يستخدمها الصندوق فى التخفيف من هذه المشكلة

واذا كان للصندوق الاجتماعى للتنمية معنى بالدرجة الاولى حسب قرار انشائه بالاهتمام بذلك النوع من البطالة الناجم عن تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى، إلا انه استشعارا منه بالمسئولية وبتوجيه من الدولة لايتوانى عن دراسة وتحليل ومتابعة مشكلة البطالة المصرية بوجه عام ويسعى الى توسيع قاعدة المستفيدين من برامجه وخدماته بحيث شملت بالفعل قطاعات أعرض وأوسع مما كان متصورا له عند بداية انشائه، ويتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع جميع المؤسسات المعنية بهذه المشكلة سواء مع الوزارات او القطاع العام أو الخاص كما يعطى اهتماما خاصا للقطاع الاهلى والمنظمات غير الحكومية لمساندتها وتحفيزها للقيام بدور فعال وايجابى للمشاركة فى حل مشكلة البطالة

وبالنسبة لـ مشكلة البطالة فى مصر

كثير الحديث فى السنوات الأخيرة عن مشكلة البطالة فى مصر وتفاقمها وتعددت اجتهادات الخبراء والباحثين لتشخيص اسباب هذه المشكلة، وكذلك فى تحديد الحلول المقترحة لتلافيها.

ولعل تعدد الاراء، كذلك تناقص البيانات الخاصة بمشكلة البطالة يقودنا الى نقطة البداية والتساؤل عما اذا كانت هناك فعلا مشكلة بطالة، واذا كانت موجودة فما حجمها واتجاهها.

وسبب العودة الى نقطة البداية، يرجع الى كثرة الآراء وتعددها، وتناقص البيانات والاحصائيات الى الحد الذى يجعل فريقا من الباحثين يرى ان ازمة البطالة هى ازمة حقيقية ويقدر عدد العاطلين بالملايين، وفريق اخر يقلل من حجم المشكلة ويحجمها فى مئات الالوف فقط من العاطلين

ونقط البداية هى:

«هل هناك حقا مشكلة بطالة»

والاجابة: نعم هناك مشكلة بطالة فى مصر لان نسبة البطالة عام ١٩٨٦ وصلت الى ١٢,٥٪ من قوة العمل ثم ارتفعت التى حوالى ١٤٪ عام ٩١/٩٠ وهى فى طريقها لتصل الى ١٩٪ عام ١١٩٧ اذا لم يتم تداركها.

وهذا انحراف عما يجب أن يكون حيث نسبة البطالة الطبيعية فى سوق العمل الصحية لاتتعدى ٧٪ فقط مثلما يجب ان يكون عليه الحال فى سوق الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر.

ويزيد من اعتبار مشكلة البطالة ازمة حقيقية ان قوة العمل المصرية الحالية (حوالى ١٦ مليون فرد) منها ١٣ مليون فرد فقط يعمل أى بنسبة تقل عن ٢٥٪ من اجمالى السكان وبالتالى تكون نسبة الاعالة فى مصر ٣:١ بمعنى ان كل فرد يعمل يعول ٢ اخرين فاذا اضفناه فهو يعول ٤ بما فيهم ذاته، وهى نسبة عالية جدا.

إلا ان هناك شواهد اخرى تجعل قضية البطالة «مشكلة» اكثر منها ازمة . وهذه الشواهد من اهمها ان هناك قوة عمل كبيرة فى النشاط الاقتصادى غير الرسمى فضلا عن عمل بعض الخريجين من الجامعات أو التعليم المتوسط وفوق المتوسط فى اعمال قد لاتكون دائمة أو مستمرة وبالتالى لايجب أخذهم فى الاعتبار كعاطلين عن العمل.

ويوضح الشكل التالى شكل (!) توزيع تقدير قوة العمل فى مصر عام ١٩٩٣ وقد ترتب على ماتقدم انبثاق وجهتى نظر لتوصيف مشكلة البطالة فى مصر، الأولى تعتمد على البيانات والاحصائيات المنشورة، ووجهة نظر أخرى للباحثين والخبراء مثل مجال تخطيط القوة العاملة والتنمية البشرية.

١) البيانات والاحصائيات المنشورة

يتضح من البيانات والاحصائيات المنشورة مايلى:

- ارتفع عدد السكان من ٢٣ مليون نسمة عام ١٩٥٢ ، الى حوالى ٥٨ مليون نسمة عام ١٩٩٣ اى بزيادة حوالى ٣٥ مليون نسمة فى ٤٠ سنة،

ب - يتضاعف عدد خريجى الجامعات والمعاهد كل عشر سنوات

ج - هناك ١٢ ، مليون طالب فى التعليم توزيعهم على النحو التالى:

(الابتدائى والاعدادى والثانوى بأنواعه)

• ٧٥٠ الف طالب جامعى.

• ٢٥٠ الف طالب فى المعاهد.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	–
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العـــــدد :	٣٩٠٥٨
المصـــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـــدور :	٩٥/٢/٦

الصندوق الاجتماعى ينتهى من اعداد ٨٠ نموذجا لمشروع صغير لخدمة صغار المستثمرين بالاضافة الى توفير ٢١٠ نماذج لمشروعات صغيرة ومتوسطة من تايوان لاختيار مايصلح منها فى مصر..

د - يتخرج سنويا من ١٢ جامعة فى مصر حوالى مائة الف طالب وطالبة يمثل عدد خريجى كليات التجارة والآداب والحقوق والزراعة حوالى ٦٠٪ من العدد الاجمالى.

هـ - عدد الخريجين سنويا من دبلومات التجارة والصناعة والزراعة يزيد عن ٢٧٠ الف طالب وطالبة.

و - يتخرج سنويا هناك حوالى ١٠٠ الف متدرب من مراكز التدريب المختلفة.

ز - أنه فى خلال الخمس سنوات القادمة يجب توفير ٣ ملايين و ١٩٠ الف فرصة عمل واستيعاب (معدل) حوالى ٦٣٨ الف عامل سنويا فى الوقت الذى لايمكن أن يستوعب القطاع الحكومى اكثر من ١٤٢ الف فرصة عمل / سنة

ح - ان هناك ثلاثة قوانين للعمل والعمالة فى مصر الاول القانون ٢٠٣ للقطاع العام والثانى القانون ١٣٧ للقطاع الخاص والثالث القانون رقم ٢٣٠ للاستثمار وجارى توحيد قانون العمل أسوة بما سيتم فى توحيد قوانين الاستثمار والشركات فى قانون واحد.

• وجهة نظر الباحثين والخبراء:

نشرت الكثير من الدراسات والبحوث عن مشكلة البطالة فى مصر: بعضها احصائى وبعضها تحليلى وبعضها وصفى لكن لم يتوفر بعدما يمكن ان يسمى تشخيصا تفصيليا يصل الى اعماق المشكلة وأسبابها الأصلية:

ورغم ذلك فإن العديد من الدراسات قد قفزت الى نتائج اعتبرتها - من وجهة نظرها - تشخيصا للمشكلة وسببها أساسيا لظهورها وتفشيها، وفيما يلى حصر، اهم هذه الاسباب التى يرى اصحابها انها اصل او اساس مشكلة البطالة.

١ - زيادة السكان بمعدلات عالية (٥،٥٪ سنويا).
٢ - زيادة السكان بمعدلات أعلى من معدلات التنمية.
٣ - توقف وزارة القوى العاملة عن توزيع وتشغيل الخريجين منذ عام ١٩٨٤
٤ - زيادة العرض فى سوق العمل عن الطلب.
٥ - زيادة أعدادا الخريجين من المتعلمين والمتدربين عما يحتاجه سوق العمل.
٦ - ارتفاع قوة العمل المصرية لزيادة نسبة الشباب وصغار السن فى التركيبة السكانية.
٧ - نظام التعليم المصرى الحالى والسابق.
٨ - عدم الاهتمام المبكر بالصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة.
٩ - ان مشكلة البطالة نتيجة حتمية للمشكلة الاقتصادية أو هى أحد ظواهر المشكلة الاقتصادية.
١٠ - قوانين العمل السائدة وعدم تطويرها.
١١ - عمل المرأة مما يحد من فرص العمل امام الرجال.
١٢ - عدم قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل جديدة كافية.
١٣ - بعض السياسات الانكماشية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى.
١٤ - انحسار الطلب على العمالة المصرية فى الخارج وخاصة الدول العربية.

ويمكن تقسيم مجموعة الاسباب السالفة الذكر إلى ثلاثة اقسام او أنواع وهى.

اسباب مادية مباشرة.

وهى أسباب لها اثر مباشر فى تفاقم المشكلة واثرها المباشر مادى التأثير مثل اسباب زيادة السكان وقصور التنمية عن ملاحقة الزيادة السكانية وضيق سوق العمل والمشكلة الاقتصادية.

اسباب مادية غير مباشرة.

وهى أسباب لها تأثير غير مباشر على المشكلة وان كان هذا التأثير مادى بطبعه مثل اسباب كفاءة ومستوى نظام التعليم الحالى وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير وظائف كافية وانحسار الطلب على العمالة المصرية فى الخارج.

اسباب معنوية غير مباشرة.

ويقصد بها تلك الاسباب التى لها اثر غير مباشر على مشكلة البطالة وطبيعة هذا الاثر معنوية اكثر منها مادية مثل الاسباب الخاصة بالقوانين السائدة أو بعض التقاليد الاجتماعيةثانيا : الحلول المقترحة لمشكلة البطالة .

إعتماد على ما سبق الاشارة اليه فان الصندوق الاجتماعى معنى بجانب من مشكلة البطالة فى مصر ، لأن حل المشكلة على المستوى القومى يحتاج الى تضافر العديد من الجهود والجهات والمؤسسات ، وبالتالى فان متابعة المشكلة والممارسة العملية خلال عمل الصندوق الاجتماعى للتنمية للتخفيف من حدتها الى جانب القيام ببعض الدراسات فى هذا المجال قد أدى الى الخروج بالعديد من التوجهات والنتائج التى تؤدى الى المساهمة الفعالة فى إيجاد حل لهذه المشكلة وبالتالى فانه يمكن تحديد مدخلين لحل مشكلة البطالة على الوجه التالى :

المدخل الاول :

ويعتمد على إزالة الاسباب (او تحييدها على الاقل) التى ادت لظهور مشكلة البطالة وهى مجموعة الأسباب التى سبق ذكرها (١٤ سببا) عن تشخيص مشكلة البطالة بهذه الورقة .

ويتطلب ذلك بالضرورة مجموعة برامج وسياسات تعمل على عدة محاور تحقق كل منها مجموعة من الأهداف ينتج عنها فى النهاية تحقيق هدف الحد من مشكلة البطالة

المدخل الثانى

وهو يعنى برسم وصياغة استراتيجية شاملة لمواجهة المشكلة (تعتمد ايضا على اسباب ظهورها وطبيعة الهيكل الاقتصادى والاجتماعى المصرى واتجاهات تطوره المحتملة)

ولابد أن تأخذ هذه الاستراتيجية فى الاعتبار التوجهات الأساسية الآتية . .

١ - إن اى تدخل فى « سوق العمل» يجب ان يراعى قانون السوق وقوى العرض والطلب فيه ، ومع الأهمية القصوى لحل مشكلة البطالة فلا ينصح مطلقا بأن يأتى حلها عن طريق اساليب غير رشيدة تؤدى لنتائج عكسية (مثل البطالة المقنعة وفرص العمل غير الحقيقية ..)

٢ - مشكلة البطالة فى مصر لها ارتباط « بالسوق الكبير » سوق التنمية وسوق الاستثمار أى ان المشكلة ناجمة عن خلل فى « السوق الكبير » أولا

٣ - إن الاتجاه نحو سياسات وآليات السوق الحرة لحل المشاكل الاقتصادية قد يؤدى إلى تدخل غير رشيد فى سوق العمل وبالتالى يجب ان يواكبه إجراءات تصحيحية حتى المشكلة الاقتصادية على حساب تفاقم البطالة .

٤ - لقد ظهر أن اهم عقبة تقف امام « السوق المصرى الكبير» وهى سوق التنمية والاستثمار هى عقدة « التكدس السكانى » والتى تعتبر اخطر اثرا من مشكلة زيادة السكان ، وعلاجها يخفف من مشكلة زيادة السكان .

من هنا يظهر ان اى استراتيجية نحو « توسيع السوق المصرية » لابد وان تمر من خلال « تخفيف التكدس وإعادة السكان » وبذلك يحدث توازن فى « سوق الموارد البشرية » وهذا التوازن يعنى رجوع « السوق المصرية الكبيرة » الى حالة الصحة والسلامة المفتقدة .

٦ - لابد من وجود محفزات واجراءات وسياسات خطط تساعد على تحقيق المحور الاستراتيجى الخاص « بتخفيف التكدس » وبالتالى تساعد على تحقيق هدف توسيع السوق راسيا وافقيا .

٧ - النتيجة الحتمية لتوسيع سوق الاستثمار والتنمية افقيا وراسيا وهو توسيع « سوق العمل » بالضرورة وفى ذلك مواجهة حاسمة وفعالة لمشكلة البطالة

٨ - لتأكيد نتيجة « توسيع سوق العمل » عن طريق توسيع السوق المصرية الكبيرة يتم صياغة مجموعة البرامج والخطط والسياسات التى تؤدى لهذه النتيجة مثل برامج تنمية المشروعات الصغيرة والتدريب على ادارتها وتنمية المجتمعات الأقل نموا وتنمية المرأة التدريب التحويلى المتطور .

٩ - يجب ألا يتم إغفال مواجهة أى من اسباب مشكلة البطالة ، ووضع حلول ومقترحات تلافيها فى المكان والتوقيت المناسبين مثل نظام التعليم والتدريب والمشروعات والصناعات الصغيرة وعمل المرأة وقوانين العمل ودور القطاع الخاص والقيم الاجتماعية السائدة وزيادة السكان وغيرها .

١٠ - فى جميع مراحل الاستراتيجية يتم النظر الى السكان ككل وليس فقط القوى العاملة أو السكان فى سن العمل ميلا لمدخل « التنمية البشرية » واعتبار السكان مورد طبيعى عليه اسهاماته فى الاقتصاد والمجتمع والبيئة وله حق الحياة الكريمة الاكثر عمقا وهدوءا ورفاهية وهو مدخل أشمل من مدخل « تخطيط القوى العاملة » الذى يتعامل مع القوى العاملة - أو السكان فى سن العمل ومحوره الاساسى ايجاد فرص العمل وموازنة سوق العمل وهى اهداف هامة لكن يمكن أن يحققها مدخل « التنمية البشرية » بصورة أفضل مع حرية حركة اوسع تشمل كل السكان .

١١ - عندما يتم اختيار « توسيع السوق » كهدف إستراتيجى ، واختيار عنصرى التنمية والاستثمار للتحرير والنمو ، اى كوسيلة لتوسيع السوق الكبيرة فان ذلك يعنى اختيار المفهوم الحديث للتنمية وهو « الاستخدام الامثل للموارد المتاحة أو التى يمكن اتاحتها وهذا المفهوم يعتمد على أن الانسان لو توافرت له ظروف التميز والابداع لاصبح قادرا على احداث قيمة مضافة اعلى ، من الموارد التى تتاح له بالتوجيه والتأهيل والتدريب السليم ... وهذا مرة اخرى دور « التنمية البشرية » ،

ثالثا : دور الصندوق الاجتماعى فى التخفيف من مشكلة البطالة : (البرامج والأدوات التى يستخدمها الصندوق الاجتماعى للتخفيف من مشكلة البطالة)

١ - برنامج تنمية المشروعات الصغيرة كمدخل لتخفيف مشكلة البطالة :

لقد بدأ الاهتمام بالمشروعات فى مختلف دول العالم وخاصة الدول الصناعية المتقدمة فى السنوات الأخيرة بعد نجاح الصناعات الصغيرة فى إحداث تنمية حقيقية وتطوير جذرى فى الهياكل الاقتصادية للدول المتقدمة

ذلك أن الصناعات الصغيرة سواء فى الدول المتقدمة الصناعية (أمريكا وأوربا واليابان) او الدول الصناعية الحديثة (النمور الآسيوية والفلبين وماليزيا وأندونيسيا والهند والصين) أصبحت جزءا أساسا من نسيج الهيكل الاقتصادى المتقدم لهذه الدول للأسباب التالية .

أ - تحول المفهوم وتغير فلسفة المصنع الكبير من انتاج جميع الأجزاء والمكونات التى يحتاجها بنفسه الى مفهوم مختلف يعتمد على توفير معظم الأجزاء والمكونات بواسطة الغير خاصة المصانع الصغيرة المتطورة .

ب - بناء على ذلك ظهرت المصانع الصغيرة الحديثة المتطورة التى تعمل كصناعات مغذية السيارات والصناعات المعدنية والهندسية والاليكترونية

ج - اثبتت الصناعات الصغيرة مرونتها الهائلة فى تطوير منتجاتها وتصميماتها الى جانب الاحتفاظ بالتكلفة المناسبة لانتاجها

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : –
الموضوع الفرعى : قطاع العمل والعمال والبطالة — رقم العـــــدد : ٣٩٠٥٨
المصـــــدر : الأهرام — تاريخ الصـــدور : ٩٥/٢/٦

د ـ اثبتت الصناعات الصغيرة قدرتها على توفير فرص عمل جديدة بتكلفة مناسبة نظرا لان استثماراتها الثابتة منخفضة بالقياس للصناعات الكبيرة والمتوسطة

هـ ـ تأكدت قدرة الصناعات الصغيرة على انتاج منتجات نهائية منافسة السعر والجودة الى جانب نجاحها السابق فى انتاج صناعات مغذية

و ـ نجحت الصناعات الصغيرة في تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الاقل نما بصفتها الاكثر قدرة على توليد فرص عمل وتوفير خدمات ومنتجات جديدة بتكلفة استثمارية منخفضة .

وبهذا النجاح الذى حققته الصناعات الصغيرة فى الدول المتقدمة وبحيث أصبحت الصناعات الصغيرة تستوعب أكثر من ٥٠٪ من قوة العمل فى مجال الصناعة فى معظم الدول الصناعية بدا إهتمام موازى بالمشروعات الصغيرة بوجه عام وليس فقط الصناعات الصغيرة

ذلك أن النجاح الذى حققه « المصنع الصغير » يمكن ان يحققه كذلك « المشروع الصغير » سواء كان هذا المشروع فى الصناعة أو الزراعة أو التشييد أو الخدمات عموما .

وبالتالى تم الاستفادة من نمط ونموذج « المشروع الصغير » لاحداث الأهداف التنموية ، الاقتصادية والاجتماعية حيث يتميز « المشروع الصغير» بكل المزايا الاضافية السابق الاشارة إليها سابقا

ولهذه الاسباب يقدم الصندوق الاجتماعى خدمات تنمية وتطوير والترويج للمشروعات الصغيرة عن طريق حزمة من الخدمات والمعونات تشمل ما يلى :

١ ـ تمويل قيام المشروعات الصغيرة الجديدة ٢ ـ توسيع وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة ٣ ـ خدمات المعونة الفنية للمشروعات الصغيرة وتشمل . .

- التدريب
- التسويق
- حل المشاكل الفنية الخاصة بالانتاجية والجودة

٤ ـ تمويل انشطة للحضانات الصناعية القائمة والجديدة .

٥ ـ تحفيز وتشجيع صغار المستثمرين وتدريبهم على كيفية انشاء وادارة المشروعات الصغيرة ٦ ـ المساهمة فى اقامة الحضانات الصناعية وحضانات رجال الأعمال لصغار المستثمرين ٧ ـ إعداد نماذج المشروعات الصغيرة الجاهزة

٨ ـ دعم وتقوية وتشجيع الجهات غير الحكومية والجمعيات الأهلية على انشاء المشروعات الصغيرة والاشراف عليها

ولقد قام برنامج تنمية المشروعات الصغيرة حتى نهاية عام ١٩٩٤ بالتعاقد على ٥٠ مشروعا رئيسيا لتمويل المشروعات الصغيرة بلغ حجم تمويلها ٧٤٥ مليون جنيه ، تم صرف مبلغ ٥١٠ مليون جنيه منها لاقامة حوالى ٢٧٠٠٠ مشروع صغير وتوفير حوالى ٧١ الف فرصة عمل دائمة ٣١ الف فرصة عمل مؤقتة إضافة الى فرص العمل الغير مباشرة التى توفرها هذه المشروعات وشملت هذه المشروعات جميع محافظات مصر الـ ٣٦ بالاضافة الى مدينة الأقصر وتضمن هذه المشروعات ما يلى . . مشروعات نشر الصناعات الحرفية

- مشروعات صناعية صغيرة
- مشروعات زراعية ومشروعات صناعية زراعية
- مشروعات التسمين
- مشروعات خدمية مختلفة

كذلك اعد الصندوق حوالى ٨٠ نموذج لمشروع صغير لخدمة صغار المستثمرين المقبلين على اقـامــة مــشــروعــاتـهــم الصــغــيــرة بالاضـــافـــة الى تجميع النماذج الصناعية المصرية والدولية [تم توفير عدد ٢١٠ نموذج مشروع صغيرة ومتوسط من تايوان) لاختيار ما يصلح منها للمشروعات الصغيرة فى مصر .

وتنمية وتحفيز المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تتم فقط عن طريق الإستثمار والتمويل بل لابد أن ترتبط بتوجهات استراتيجية تراعى طبيعة المجتمعات المصرية

٢ ـ برنامج تنمية المجتمع ودوره فى التخفيف من مشكلة البطالة بالاضافة الى اهدافه الاخرى يقوم برنامج تنمية المجتمع الذى ينفذه الصندوق الاجتماعى بالمساهمة فى التخفيف من مشكلة البطالة المصرية عن طريق مجموعة أدوات مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلى :

١/٢ تنمية المجتمعات المصرية الاقل نموا (الاكثر تخلفا) مما يجعل المجتمعات اكثر قابلية لاستقبال واستيعاب إقامة مشروعات صغيرة مولدة للدخل ومخلقة لمزيد من فرص العمل .

٢/٢ دعم وتشجيع وتمويل المشروعات الصغيرة البيئية والمنزلية مما يؤدى الى :

١/٢/٢ خلق مزيد من فرص العمل

٢/٢/٢ توليد دخل إضافى للأسر الفقيرة.

٣/٢ دعم دور المرأة وتمكينها من المساهمة فى التنمية عن طريق

١/٣/٢ تشجيع ودعم الجمعيات الاهلية والشعبية الخاصة بالمرأة والتجمعات النسائية وخدمة البيئة والمجتمع

٢/٣/٢ توفير والترويج للمشروعات الصغيرة المولدة للدخل والمناسبة للمرأة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات الأقل نموا .

٣/٣/٢ تمكين المرأة من المساهمة فى جميع الأنشطة التنموية التى لديها الرغبة والقدرة على ممارستها

ولقد بلغت المشروعات الرئيسية المتعاقد عليها الصندوق فى برنامج تنمية المجتمع ٧٦ مشروع إجمالى تمويلها ١٨٥ مليون جنيه ساهمت فى اقامة حوالى ٢٦,٠٠٠ مشروع صغير ، وتجدر الاشارة الى ان تمويل الصندوق الاجتماعى لبرنامج تنمية المجتمع جانب كبير منه عبارة عن منح وليست قروض مثلما الحال فى برنامج تنمية المشروعات الصغيرة الذى يعتمد على إقامة المشروعات الصغيرة نتيجة إقراض المستفيدين من هذه المشروعات الى جانب منحة فى حدود ٧٪ من حجم الاقراض المتاح لإقامة وتمويل المشروعات الصغيرة

٣. برنامج التشغيل والتدريب التحويلى :

يتم هذا البرنامج الذى ينفذه الصندوق لامتصاص وإستيعاب البطالة الناجمة عن تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى بوجه عام وبرنامج توسيع الملكية فى القطاع العام (الخصخصة) بوجه اكثر تحديدا .

ويستخدم هذا البرنامج مجموعة من الادوات المختلفة لتحقيق هذا الهدف منها اداة التدريب بغرض توفير فرص عمل بديلة او تحفيز إقامة المشروعات الصغيرة والعمل الحر او تشجيع التقاعد المبكر لمن يرغب فى الشركات أو المؤسسات المستهدفة من برنامج توسيع الملكية. ويبلغ عدد المشروعات المتعاقد عليها فى هذا البرنامج ٢٩ مشروع اجمالى تمويلها ٢٩ مليون جنيه مصرى بينما اجمالى التمويل المتاح لمثل هذا البرنامج يبلغ ٢٠٢ مليون جنيه مصرى وقد حقق البرنامج من خلال مشروعاته ٩٦٠ فرصة عمل دائمة ٨٩٤ فرصة عمل مؤقتة واستفاد منه ٢٠٣ فردا .

٤ ـ برنامج الاشغال العامة :

مع أن هذا البرنامج أهدافه الرئيسية هو تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الاقل نموا عن طريق تحسين وصيانة المرافق والخدمات وهياكل البنية الاساسية والتى توفر بالتالى مستوى معيشة مناسب للمناطق المحرومة من الخدمات والمرافق الاساسية إلا أن هذا البرنامج أيضا يساهم فى توفير فرص عمل مؤقتة فى المناطق المستفيدة حيث يشترط الصندوق أن تتم مشروعاته التى يمولها بمنح لا ترد عن طريق مشروعات كثيفة العمالة تستوعب جانب من البطالة فى أعمال مؤقتة وقد ظهر من الممارسة الفعلية أن ١٠ ٪ على الاقل من فرص العمل المؤقتة هذه تتحول الى فرص عمل دائمة .

ولقد بلغت مشروعات الاشغال العامة المتعاقد عليها حوالى ٤٠ مشروعات يبلغ تمويلها حوالى ٤٣١ مليون جنيه مصرى .

وقد حقق البرنامج من خلال تعاقداته ٦ الاف فرصة عمل مؤقته ٢٩٥٥ فرصة عمل دائمة واستفاد من خدماته ٤ ٥ مليون مستفيد من سكان المجتمعات الأقل نموا .

إن مشكلة البطالة فى مصر . من المشاكل متعددة الجوانب وبالتالى لا يجدى معها تلك الحلول احادية الجانب بل يلزم لمواجهتها والحد منها مجموعة من السياسات والاجراءات والتوجهات الاستراتيجية المتناسقة يتم تنفيذها على التوازى وهذا ما حاولت هذه الورقة طرحه وبما يتناسب مع حجم المشكلة وأسبابها .

كذلك فإن الممارسة الفعلية للصندوق الاجتماعى للتنمية قد أثبتت على ارض الواقع أن تنمية المشروعات الصغيرة تعتبر اليه فعالة لتوفير مزيد من فرص العمل الحقيقية مما يساهم فى التخفيف من مشكلة البطالة.

ايضا وقد يكون هو الأهم ـ أن فكر المشروعات الصغيرة والترويج له تكوين طبقة من صغار المستثمرين والرواد وتحفيز وتشجيع العمل الحر ما بين الشباب هى أدوات تغيير فى المجتمع المصرى عظيمة الفائدة والتأثير فى حل مشكلة البطالة من جهة وزيادة قدرة المجتمع على مشاكله بمبادرات ذاتية من جهة أخرى الى جانب دفعة عجلة التنمية

كذلك فإن تنمية وتحفيز المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تتم فقط عن طريق الاستثمار والتمويل او ضخ أموال لاقامة هذه المشروعات بل لابد وأن يرتبط بتوجهات إستراتيجية محددة تراعى طبيعة المجتمعات المصرية مختلفة النمو ومختلفة الاحتياجات وقوى العرض والطلب ومؤشرات السوق فى كل منها والمستوى التكنولوجى الاكثر مناسبة وتوفير مجموعة الشباب الرائد والمؤهل للعمل الحر . ومن هذا تثبت ممارسة الصندوق الاجتماعى للتنمية ان تنمية المجتمعات المصرية وخاصة تلك المجتمعات الاقل نموا عن طريق برامج مثل الأشغال العامة أو تنمية المجتمع شرط اساسى لجعل هذه المجتمعات قادرة على إستيعاب عدد أكثر من المشروعات الصغيرة التى توفر فرص العمل تزيد من الدخل لمحدودى الدخل .

إن محاور المجتمعات الاقل نموا وتنفيذ مشروعات الأشغال العامة وتنمية المشروعات الصغيرة والتى يرعاها الصندوق الاجتماعى تشكل معا نموذجا لالية متكاملة للحد من مشكلة البطالة وتخفيفها وقد تدعو الحاجة الى توسيع هذا النموذج ودعمه حتى يمكن القضاء على مشكلة البطالة آخذين فى الاعتبار تماما ضرورة الحاجة الى معالجة باقى اسباب المشكلة والتى تعرضنا لها فى هذه الورقة مثل نظام التعليم واهمية توسيع السوق وتخفيف التكدس السكانى واستكمال حلقات الاصلاح الاقتصادى .

واخيرا يجدر بنا الاخذ بمنهج وإسلوب التنمية البشرية المتكامل لحل مشاكل عميقة الجذور مثل مشكلة البطالة فى مصر

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	—
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والمال والبطالة	رقم العـــــدد :	٤٠٢٠٦
المصـــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـدور :	٩٧/١/٤

البطالة

على رأس أولويات العمل الاقتصادى خلال عام ١٩٩٧

فى مؤتمر البطالة فى مصر

مركز معلومات مجلس الوزراء: ١.٥ مليون متعطل حاليا على مستوى الجمهورية ونسبة ٩.٥٪ من قوة العمل

الخبراء: محافظات الوجه القبلى الأكثر معاناة لوطأة بطالة الخريجين والسبب تحيز الاستثمارات للمحافظات الأخرى

سوف تظل قضية البطالة احد اهم المشكلات المهمة التى تتحدى الواقع الاقتصادى والاجتماعى المصرى لما لتفاقمها من تأثيرات سلبية خطيرة على ذلك الواقع خاصة بعد ما اكدت الأرقام ان عدد المتعطلين عن العمل بلغ ٢٫٦ مليون عاطل وبنسبة تصل إلى ١٧٫٥ فى نهاية عام ١٩٩٢

وفى ضوء ما تقدره بعض الاحصائيات . منظمة العمل الدولية ـ من ان عدد فرص العمل التى يتعين إنشاؤها فى مصر تصل لنحو ٤٥٤ الف فرصة عمل سنويا (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠) لترتفع إلى ٥٤٥ الف فرصة سنويا فى الفترة من ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠

وإذا كانت الأرقام السابقة تطرح تساؤلاً مهما واساسيا وهو هل سيكون عام ١٩٩٧ هو عام مواجهة البطالة فى مصر من خلال التنسيق عالى المستوى بين أجهزة الدولة جميعها ووزاراتها إذا كان هذا التساؤل سوف يطرح نفسه على أولويات العمل الاقتصادى خلال العام الجديد فإن القضية نفسها تعرضت خلال الأيام القليلة الماضية لمناقشات مستفيضة من جميع جوانبها وذلك فى المؤتمر الذى عقد تحت عنوان «البطالة فى مصر» والذى شارك فيه معظم الوزارات والهيئات الحكومية ونخبة من اساتذة الجامعات والذى تناول المشكلة من مختلف جوانبها سواء الخاصة بأسواق العمل فى مصر والخارج او التشريعات العمالية وآثرها على البطالة او سياسات الاجور وآثرها على هيكل العمالة ومشكلة البطالة فى مصر، ودور وزارة القوى العاملة فى مواجهتها والبطالة بين الخريجين وتأثيرات البطالة على التنمية البشرية

●● لقد ابرزت أوراق العمل ومناقشات الخبراء العديد من الحقائق المتعلقة بالمشكلة ولعل احد اهم تلك الحقائق ـ والتى ذكرتها احدى اوراق وزارة القوى العاملة والتدريب تلك التى تشير إلى العقبات الإدارية والنظم واللوائح والقوانين المعيقة بالاستثمار فى مصر والتى تأتى فى مقدمة العقبات التى ادت إلى تفاقم مشكلة البطالة حيث ادت إلى اعاقة فرص الاستثمار ـ فى الماضى ـ ومن ثم تأتى جهود الحكومة الحالية للتخفيف من القيود والاجراءات المتعلقة بالاستثمار وبما يؤدى إلى اعطاء دفعة قوية للتنمية الشاملة. ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل للقضاء تدريجيا على مشكلة البطالة لقد أكدت الأرقام أن ٩٦٪ من البطالة فى مصر بين شريحة خريجى المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة . كما اشارت الأرقام إلى ان البطالة فى الحضر نسبة ٥٠٪ وهى نسبة مرتفعة خاصة ان البيانات الرسمية تشير إلى ان معظم هذه البطالة تقع فى المدن الحضرية الرئيسية فى مصر وعلى وجه التحديد القاهرة والاسكندرية نظرا لأنها مناطق جذب سكانى لقوة العمل المصرية فى المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية اما البطالة فى الريف فتصل نسبتها إلى ٤٩٫٧٪ وترجع اساسا إلى عدم وجود استثمارات توفر فرص العمل، وتشير الارقام ايضا إلى أن البطالة فى مصر تقع فى معظمها بين شباب مصر فى الفئات العمرية من ١٥ ـ ٢٥ عاما وهو ما يلقى بظلال كثيفة على ملامح البطالة فى مصر، ويرجع ذلك إلى ان البطالة بمصر بنسبة كبيرة بين الخريجين من ضمن الحقائق ايضا التى أظهرتها الأرقام وبوضوح تلك المتعلقة بأن محافظات الوجه القبلى اكثر معاناة لوطأة البطالة وبمعدلات بطالة مرتفعة وصلت إلى ٢١٫٥٪ فى محافظة المنيا و٣٢٫٥٪ فى محافظة أسيوط و٣٤٪ بمحافظة بنى سويف وكان أدنى معدل باستثناء محافظة الجيزة ـ محافظة اسوان ٢٧٫٦ ، وهو أيضا معدل بطالة مرتفع لقد اشارت المناقشات إلى ان محافظات الوجه القبلى هى الأكثر معاناة لوطأة بطالة الخريجين من ابنائها وتأتى محافظتا المنيا وأسيوط فى مقدمة هذه المحافظات حيث تصل البطالة فيهما بين الخريجين إلى ٦٣٪ وقد ارجع الخبراء ذلك إلى تحيز الاستثمارات فى العقود الأربعة الأخيرة إلى المحافظات الحضرية وخاصة القاهرة والاسكندرية وهو ما يؤكد ضرورة رفع معدلات العملية الاقتصادية والاجتماعية لمحافظات الوجه القبلى حتى يمكن خفض معدلات البطالة فيها ونبقى بعد ذلك بنقطة مهمة نبهت لها وزارة القوى العاملة تتعلق بأسواق العمل بالخارج وضرورة البدء فوراً فى التصدى لظاهرة المهاجرين العائدين من الخارج ودراسة أوضاعهم ووضع السياسات اللازمة لانخراطهم فى أسواق العمل المصرية

عودة العمالة المهاجرة خارجيا. وأرقام البطالة الحالية

حول أرقام البطالة الحالية يشير خبراء الجهاز المركزى للتنظيم والادارة إلى الدراسة التى أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، مستخدما اسلوب الحصر الشامل فى ١٩٩٣/٨/١ فى أربع عشرة محافظة من محافظات الجمهورية والذى وجد فيه أن عدد المتعطلين من خريجى النظام التعليمى من ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٢ بلغ فى هذه المحافظات نحو ٩٩٢١٧٩ متعطلاً وانه يقدر بحوالى ١٫٥ مليون متعطل على مستوى الجمهورية ونسبة ٩٫٥ من قوة العمل و٤٤٪ من إجمالى الخريجين فى ذات الفترة ويشير خبراء الجهاز المركزى للتنظيم والادارة إلى عودة العمالة المهاجرة خارجيا ودورها فى فى زيادة البطالة، حيث ادت عودة الهجرة الخارجية وبصفة خاصة الهجرة المؤقتة الى زيادة حجم البطالة بين المتعلمين فى سوق العمل المصرية، فعلى الرغم من اختلاف التقديرات الخاصة بعدد المصريين العاملين فى الخارج وتخصصاتهم فإن مؤشر هذه التقديرات يشير إلى أن معدل الزيادة فى هذا العدد قد بدأ فى النقصان بدءاً من عام ١٩٨٥، حيث عاد اكثر من ٤٠ الف مهاجر فى عام ١٩٨٦/٨٥ بسبب السياسات السكانية والعمالية التى اتبعها كل من العراق والسعودية والكويت فى ذلك الوقت ومع حلول كارثة حرب الخليج فى أغسطس ١٩٩٠ تزايد عدد العاملين المصريين العائدين من العراق والكويت والأردن حتى انه بلغ فى هذا العام ما يقرب من ٤٩٠ الف عائد وقد استتبع هذه الظروف السياسية وجود عدد من الصعوبات والمعوقات أمام اعادة تشغيل العمالة المصرية فى تلك الدول منها اضطراب الأجواء السياسية بين كثير من دول المشرق بعد أزمة الخليج وتغير نوعية المهارة المطلوبة لمراحل التنمية التى بلغتها دول المهجر التقليدية التى انتهت من مرحلة تشييد البنية الأساسية الى مرحلة تشغيل الوحدات الانتاجية وصيانتها وما يترتب على ذلك من اشتداد الطلب على العمالة الماهرة التخصصية ذات الكفاءة والتدريب العالى. ايضا تزايد اتباع دول المهجر التقليدية لسياسات سكانية وعمالية مقيدة للهجرة تهدف لتعديل التركيبة السكانية بها أو زيادة الاعتماد على مواطنيها فى تيسير انشطة اقتصادها أو الاثنين معا ايضا تزايد حدة المنافسة التى تواجهها العمالة المصرية فى دول المهجر التقليدية من العمالة الأسيوية مما أدى الى تزايد النصيب النسبى للعمالة الأسيوية والأوربية الشرقية بسبب تغير نوعية

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : –
الموضوع الفرعى : قطاع العمل والمال والبطالة — رقم العـــدد : ٤٠٢٠٦
المصـــدر : الأهرام — تاريخ الصـدور : ٩٧/١/٤

العمالة المطلوبة من جهة وانخفاض أجور العمالة الأسيوية من جهة أخرى وعلى ذلك يتطلب الأمر صياغة السياسات واتخاذ الإجراءات التى تكفل تشجيع الهجرة إلى الخارج وتنظيمها كوسيلة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب فى سوق العمل المصرية ودراسة الأسواق الخارجية العربية والأفريقية للتعرف على احتياجات هذه السوق من العمالة المصرية حاليا ومستقبلا و العمل على تجهيزها وتوفيرها فى الوقت المناسب

مشكلة مركبة ومعقدة لهذه الأسباب

الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعى المصرى يرى أن مشكلة البطالة فى مصر معقدة لأسباب عديدة أولا أن أعداد البطالة من المتعلمين والخريجين يعادل إن لم يكن يفوق أعداد البطالة من الأميين أو محدودى التعليم، إنه نتيجة للحقيقة السابقة فإن هناك هدرا مضاعفا للثروة القومية يتمثل فى أن الفاقد ببطالة المتعلمين يمثل الفاقد بتعطل جانب من قوة العمل بالإضافة الى فاقد التكلفة التعليمية المهدرة ايضا فإن توفر فرص العمل النسبى لغير المتعلمين يعنى زيادة الطلب على العمالة الأقل مهارة وتعلما وهو ما ينعكس بالضرورة على مستوى جودة السلع والخدمات المنتجة ايضا فإن التوفر النسبى لفرص العمل فى الأعمال التى تحتاج مهارات وخبرات أقل تدفع كثيرا من المتعلمين والخريجين لتغطية فجوة الطلب على هذا النوع من العمالة وقبولهم التوظف بها

القيود الدولية على تشغيل الصبية وزيادة مشكلة البطالة

ايضا فإنه مع القيود الدولية المتزايدة تجاه تشغيل الصبية والأطفال والتى بدأت بوادرها فى عدم قبول أسواق الدول الصناعية المتقدمة لسلع من الدول النامية واستمرار فى صناعتها الأطفال مثل منتجات حجر الجلبلى وكرداسة والسجاد والمنسوجات وغيرها فإن هذه القيود ستأخذ فى مصر على سبيل المثال واضحا خاصا يزيد من مشكلة العمالة والمشكلة الاجتماعية حيث أن هناك عددا كبيرا ملتحقا الآن بسوق العمل وعددا كبيرا آخر يتسرب من التعليم كل سنة

ظروف غير مواتية لسوق العمل المصرية

هذا وتواجه سوق العمل المصرية ومنذ سنوات ظروفا غير مواتية تتمثل فى تقلص الطلب على العمالة المصرية فى الخارج سواء فى دول الخليج البترولية أو الدول الصناعية. ايضا السياسات الإنكماشية التى صاحبت برنامج الإصلاح الاقتصادى منذ أوائل التسعينات، ايضا الحظر الدولى على ليبيا وسيادة نمط الاستثمارات كثيفة رأس المال وتفضيل الاستثمار الخاص والأجنبى فى مصر هذا النوع من الاستثمار هذه السمات كلها تجعل من مشكلة البطالة فى مصر حالة مركبة ومعقدة ورغم أن الصندوق الاجتماعى قد أقام وحتى سبتمبر ١٩٩٦ حوالى ٥٠ الف مشروع صغير و ٢٧٠ الف مشروع صغير جدا وفرت جميعها حوالى ٢١٠ الف فرصة عمل دائمة ومؤقتة إلا أن المواجهة الفعالة لمشكلة البطالة تحتاج لتوجهات استراتيجية أكثر تنوعا كما تحتاج حتى فى مجال تنمية المشروعات الصغيرة لتوجه استراتيجى رئيسى للتخفيف من حدة البطالة وتحتاج تكثيفا أكثر وتطويرات هيكلية فى المناخ المناسب واللازم لتنمية هذه المشروعات

التصدى لظاهرة المهاجرين العائدين من الخارج

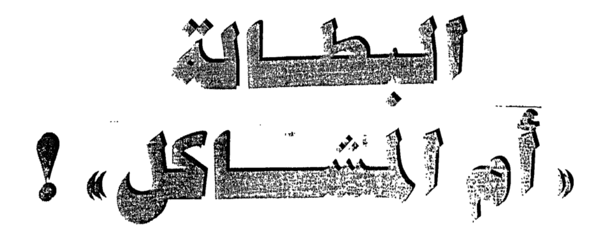
اما وزارة القوى العاملة فقد اكدت ضرورة تخطيط أسواق العمل فى الخارج من خلال ضرورة التأكيد على تحديد جهة واحدة تكون مسئولة مسئولية كاملة عن رسم سياسات الهجرة ومتابعة تطورات أسواق العمل فى الداخل والخارج ايضا رسم سياسة قصيرة المدى وأخرى متوسطة المدى تعتمد على المواءمة بين توفر العناصر اللازمة لاحتياجات ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من القوى العاملة المدربة واحتياجات البلاد المستقبلة للعمالة المصرية ايضا ضرورة البدء فورا ومن الآن فى التصدى لظاهرة المهاجرين العائدين من الخارج ودراسة أوضاعهم ووضع السياسات اللازمة لانخراط الأيدى العاملة العائدة فى أسواق العمل المصرية تشمل أعادة تدريبهم وتوجيههم بتوفير فرص العمل المناسبة لهم مع الاهتمام بوضع خطط لمواجهة الطوارئ، التى قد تنتج عنها عودة مفاجئة للمصريين العاملين فى الخارج

دراسة الأسواق الأفريقية والتعرف على مناطق المشروعات الدولية

ايضا ضرورة إتخاذ الاجراءات المناسبة لدراسة أسواق العمل الأفريقية والأعداد المطلوب توفيرها لهذه الأسواق ونوعياتها وخبرتها للعمل على فتح هذه الأسواق مثل ان تغزوها عناصر أخرى كما هو الواقع بالنسبة لاجتياح العمالة الأسيوية وانتشارها بدول الخليج على الرغم من فارق المهارات والخبرات بين العمالة الأسيوية والعمالة المصرية

ايضا التعرف على مناطق المشروعات الدولية المشتركة وحجمها والعمل على عقد الاتفاقيات اللازمة لتصدير العمالة المصرية وزيادة فعالية هذه الاتفاقيات من حيث ما يتعلق بالرعاية الصحية والاجتماعية للعمالة المصرية بالبلدان المستقبلة إن هجرة العمالة المصرية ليست فقط مصدر وعامل من عوامل حل المشكلة السكانية او التخفيف من حدة مشكلة الفقر بل ان الأمر يتعدى ذلك إلى مدى اهميتها الاقتصادية متمثلة فى تغطية احتياجات البلاد من العملات الحرة وخفض الضغط على ميزان المدفوعات

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	حنان عثمان
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العـــــدد :	٣١١٠
المصـــــدر :	الوفد	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٢/١٤



٣ ملايين عاطل يدقون أبواب القرن الواحد والعشرين!

٦٥٪ من حملة المؤهلات المتوسطة عاطلون والمؤهلات العليا بلا قيمة فى سوق العمل

قام بالحملة:
حنان عثمان
نادية صبحى
محمود على

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : حنان عثمان

الموضوع الفرعي : قطاع العمل والعمال والبطالة — رقم العـــدد : ٣١١٠

المصـــدر : الوفد — تاريخ الصـــدور : ٩٧/٢/١٤

البطالة.. أكبر تحد يواجه شباب مصر وهى شبح يطارده منذ ان يبدأ مشواره مع التعليم، أيا كان نوعه وأعداد العاطلين فى مصر فى تزايد مستمر وحتى الآن فشلت جميع التصريحات الصادرة عن المسئولين فى تحديد نسبة العاطلين من الشباب القادر على العمل. والبطالة.. وهى كارثة بكل المقاييس فإلى جانب انها تعطيل لقوى العمل واهدار لكرامة ملايين من الشباب فى أوج قدراتهم على العطاء تفتح الباب أمام العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية. والبطالة أقصر الطرق الى الانحراف فما أكثر الجرائم التى يرتكبها العاطلون وكم من الشباب المتعطل يقع فريسة الادمان بعد أن أغلقت فى وجوههم أبواب العمل الشريف.

ولذا كانت الارقام تؤكد الحاجة الى توفير ٨٠٠ ألف فرصة عمل سنويا لاستيعاب الخريجين الا أن الحقائق تؤكد ان سوق العمل فى مصر يعجز عن توفير أقل من نصف هذا الرقم ورغم المحاولات الجادة لتوفير فرص عمل بالقطاع الخاص وانشاء مشروعات صغيرة للشباب الا أن البطالة مازالت هى أم المشاكل للشباب وأسرهم.

اشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى الى ان المعدل الاجمالى للبطالة يتراوح بين ١٢٪ و١٥٪ وينبغى ملاحظة ان المعدل الاجمالى للبطالة يخفى اختلافات كبيرة بين المجموعات المختلفة حسب النوع والعمر ومستوى التحصيل التعليمى بالاضافة الى اختلافات جوهرية بين مختلف أقاليم الدولة فمثلاً توضح البيانات ان هناك اختلافات كبيرة فى معدلات البطالة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الوجه البحرى والوجه القبلى ويمكن جزئياً تفسير معدلات البطالة المنخفضة فى المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية بانتشار البطالة المقنعة فى الريف من جهة وازدحام المناطق الحضرية بالوافدين من الريف من جهة اخرى ومن الواضح أيضاً ان هناك ارتفاعاً فى مستوى البطالة بين فئات عمرية معينة وهى من ١٥ الى ٢٥ سنة ومجموعات معينة من المتعلمين الحاصلين على مؤهلات متوسطة، وقد زادت حدة تركز البطالة فى فئة العمر المذكورة فى عام ١٩٩٣ حيث كانت ـ كما يؤكد التقرير ـ نسبة من ينتمون اليها من المتعطلين ٦٥٪ بين الذكور و٧٨٪ بين الإناث ويلاحظ ان الشباب المتعلم ـ من الذكور والاناث ـ الذى يدخل فى قوة العمل لاول مرة.. هو أكثر قطاعات المجتمع المصرى احساساً بحدة وانتشار معدلات البطالة المرتفعة والحقيقة ان ما يقرب من ٤١٪ من الشباب المتعلم خلال الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٩٣ ظلوا بدون عمل. يضاف الى ذلك انه لما كان معظم المتعطلين من الشباب المتعلم ينتمون الى الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة والى الفئات الفقيرة فى المجتمع فان عبء البطالة يقع حقيقته على الجماعات ذات الدخل المنخفض.

ويشير التقرير الرسمى الى أن التعقيدات فى تعريف البطالة تتجاهل بصفة عامة حقيقة ان الناس خاصة الفقراء ـ يضطرون الى عمل أى شيء للحصول على مجرد دخل هزيل وينطوى ذلك عادة على الانتظار لساعات طويلة من أجل قدوم من يشترى منهم شيئاً بسيطاً أو يطلبهم لاداء خدمة صغيرة ومن ثم فان هذه الظاهرة تتعلق بانخفاض مستوى استخدام عنصر العمل أكثر مما تتعلق بالبطالة السافرة فى حد ذاتها. ونتيجة لذلك فان انخفاض مستوى استخدام عنصر العمل يأخذ شكل البطالة الجزئية المرئية والخفية وليس البطالة السافرة وتنمو هذه الظاهرة لان العمال غير المتعلمين وغير المهرة لا يستطيعون الانتظار للحصول على أعمال توظف خدمات عملهم بالكامل ويتجهون الى أى نوع من العمل المتاح لهم مع قبول ساعات عمل طويلة وأجور منخفضة وقد قدرت احدى الدراسات التى أعدها فريق تقرير التنمية البشرية المصرى انه فى عام ١٩٩٢ كان هناك على مستوى الاقتصاد القومى ككل ما يقرب من ٩٪ من الذكور و١١٪ من الاناث يعملون أقل من ٣٥ ساعة فى الاسبوع وبلغت هاتان النسبتان ١٤٪ و٣٥٪ على التوالى فى المناطق الريفية وبافتراض ان معظم هؤلاء العاملين كانوا يرغبون فى العمل ساعات أكثر يمكن لنا أن ندرك وجود مشكلة بطالة جزئية حادة فى مصر خاصة بالنسبة للنساء ولسكان الريف.

وهناك تفرقة واضحة فى سوق العمل بين الاناث والرجال وقد قدر مسح العمالة بالعينة الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٩٣/٩٢ ان نسبة الاناث الى اجمالى السكان كانت ٤٩٪ ومن بين اجمالى قوة العمل الفعلية (١٦،٩ مليون) يمثل عدد الاناث ٢٢،٦٪ وهى نسبة تقل كثيراً عن الأهمية النسبية للاناث فى مجموع السكانى ومما يثير الدهشة ان هذا الفرق يتسع فى المناطق الحضرية حيث كانت نسبة الاناث فى قوة العمل الفعلية ٢١،٧٪ عنها فى المناطق الريفية حيث بلغت هذه النسبة ٢٣،٣٪ وقد بلغ معدل البطالة على المستوى القومى ١٠،٦٪ من قوة العمل الفعلية عام ١٩٩٣ بينما كان نفس المعدل ٢٢،١٪ بين الاناث و٧،٣٪ بين الذكور، وترتفع معدلات البطالة فى حضر مصر بين الذكور ٨،٢٪ وبين الاناث ٢٧،٨٪ عنها على المستوى القومى وعنها فى ريف مصر ٦،٦٪ للذكور والاناث وذلك ما يشير الى أن الحصول على عمل فى المناطق الحضرية أصعب نسبياً منه فى المناطق الريفية وينطبق ذلك على كل من الذكور والاناث وان كانت هذه الصعوبة أكثر وطأة على الاناث منها على الذكور.. وطبقاً للقوانين المنظمة لعلاقات العمل فى مصر لا يجب أن يؤثر النوع فى معدلات الاجور والمرتبات اذ ينبغى ان يحصل الرجال والنساء على نفس الاجر أو المرتب عندما يتساوون فى نوعية العمل ومستوى الخبرة والانتاجية.

مأساة

ولا شك ان أكثر المشكلات التى يمكن أن يواجهها شاب فى مقتبل حياته هو أن يشعر بعدم وجود عمل يملأ وقته بل ويعينه على العيش انها مرارة حقيقية استشعرناها مع كل كلمة خرجت من أفواه الشباب حينما تحدث عن مشكلته وعبر عنها محمد مصطفى بكالوريوس تجارة بأنها محنة من الصعب تجاوزها. قال الشاب: بمجرد دخولى الجامعة شعرت ان أحلامى بدأت تتحقق واننى ساحقق مركزاً محترماً بعد ان أحصل على شهادتى الجامعية وصارت الكتب مفتاحاً سحرياً لباب من الطموحات والامال وربما كان ذلك سر تفوقى فى كل عام وحافزى على النجاح وبمجرد أن تخرجت من الجامعة «تهت» فى دوامة البحث عن عمل وأحسست اننى أضعت ٤ سنوات من عمرى فى شيء غير مفيد فالمؤهل الان لم يعد رخصة حقيقية تؤهل الشاب للعمل.

وجيه عبدالعزيز مؤهل متوسط يتساءل فى انفعال شديد أين فرص العمل التى أتاحتها المشروعات بالمدن الجديدة والتى أكد لنا المسئولون انها مشروعات تم تنفيذها لاسباب عديدة أهمها فتح أبواب عمل للشباب ونسمع أيضاً عن ان «البلد محتاجة» الى الحرفيين أكثر ومن ثم طوروا التعليم الفنى وأنا وغيرى من حملة المؤهلات المتوسطة نظل نبحث سنوات عن عمل يناسبنا فلا نجد. أما على حسنين طالب فقال ان فرص العمل موجودة ولكنها تحتاج الى صبر وجد فى البحث وعلى الشباب الا ينتظر تعيين الحكومة الذى أصبح وهماً كبيراً وتدخل فيه حسابات أخرى نعلمها جميعاً كالواسطة والمحسوبية.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	حنان عثمان
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العـــــدد :	٣١١٠
المصـــــدر :	الوفد	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٢/١٤

الحكومة تحارب بطالة الشباب بالتصريحات والمشروعات الفاشلة!

قصة حزينة

وراء كل عاطل فى مصر قصة محزنة ومأساة اجتماعية واقتصادية وانسانية ونفسية نكتشف بعضاً من ملامحها فى خطابات العاطلين والباحثين عن عمل لتحمل كل رسالة كماً موجعاً من الالام وشرحاً مفصلاً عن رحلة العذاب التى يتجرع كل عاطل الامها.. بحثاً عن فرصة عمل.. بعض الرسائل تؤكد ان أبواب العمل اغلقت فى وجه حملة الدبلومات..وهناك وجه اكثر قبحاً لمشكلة البطالة الا وهو انتشار الجريمة فى أوساط المتعطلين عن العمل لدرجة أصبح يمكن معها الربط بين الجريمة والتعطل عن العمل. وعلى مدى اسبوع واحد فقط رصدنا ١٧ جريمة نشرتها الصحف المتهم فيها عاطل او عصابة من العاطلين ويبدو ان الدافع يؤكد ان النسبة اكثر من ذلك فجرائم العاطلين واعتداءاتهم تزيد يوماً بعد يوم مما يعنى وجود ارتباط وثيق بين الجريمة والتعطل عن العمل وان علاقة ما تربط بين الاثنين وتشير الى حجم المعاناة التى يتكبدها العاطل بسبب البطالة مما يدفعه الى ارتكاب جريمة من أجل توفير مبلغ من المال فهو يقوم بالسطو ويتزعم عصابة لسرقة السيارات والمنازل او يسرق لحساب الغير أو يقتل بسبب خلاف مادى، ثم جرائم الاغتصاب التى يرتكبها العاطلون وهذه نماذج عديدة لجرائم العاطلين نعرض بعضاً منها: مؤخراً القت مباحث الجيزة القبض على ٧ اشخاص عاطلين ارتكبوا ١٢ قضية سطو مسلح على محلات القاهرة والقليوبية والجيزة كان أخرها حادث قتل خفير بمدينة ٦ اكتوبر بعد محاولة سرقة مخزن للاخشاب والحديد المسلح وقاموا باطلاق اعيرة نارية عليه من سلاح الى اصابت المجنى عليه فى مقتل وجريمة اخرى راح ضحيتها «ابكم» فى المطرية عندما قتله ثلاثة من العاطلين فشلوا فى سرقته بالاكراه، ولان الزوج عاطل فقد قامت الزوجة فور وضعها طفلتها الاولى بالقائها فى الشارع لان الزوج لا يستطيع الانفاق عليها وفوجىء الاب باختفاء الطفلة فتقدم ببلاغ الى نيابة الخليفة وتم العثور على الطفلة فى الشارع.. مسلسل اقتحام الاتوبيسات وسرقة الركاب بالاكراه اغلب ابطاله من العاطلين بعد أن تحولت السرقة بالاكراه احد مظاهر جرائم العاطلين فى مصر.

مشروعات فاشلة

مشروعات الشباب كانت نوعا من المسكنات التى وجد فيها الشباب فرصة للخروج من مأزق البطالة وحلاً لأزمتهم بين البحث عن عمل وانتظارهم لاى فرصة.. وكانت مشروعات الصندوق الاجتماعى هى الحل والامل.. ولكنه عند البعض أمل غير حقيقى مخادع وقع فيه الشباب الذى سعى وراء الحلم ليجده سراباً ويتحطم امله على صخرة الوعود والاحلام الوردية البعيدة عن الواقع، وقصة محمد تركى شاب ٣٥ سنة مع الصندوق الاجتماعى ليست الاولى من نوعها ولا الوحيدة محمد يؤكد انه عمل بمصنع قطاع خاص لمدة ٩ سنوات وعندما تمكن من «تحويش» ثمن الشبكة والمهر تزوج ورزق بطفلة جميلة زادت المصروفات وثقلت الاعباء على كاهل محمد وسمع عن مشروعات الصندوق الاجتماعى وفكر فى أن يتقدم لتنفيذ واحدة منها وهى تربية المواشى ورغبة منه فى التفرغ للمشروع قدم استقالته من المصنع وقدم اوراقه الى الصندوق الاجتماعى يوم ٩٥/٦/١٩ وفى ٩٥/٧/١٩ تمت مناقشة دراسة الجدوى والموافقة عليها وفى ٧/٢٤ حصلت على خطاب موجه الى بنك القاهرة فرع بركة السبع لصرف قيمة القرض وذهبت للبنك وقابلت المسئول بقسم الائتمان الذى افاد بانه لابد من وجود ضامن لى عبارة عن مجموعة موظفين بالحكومة والقطاع العام لا تقل مرتباتهم عن ٨٠٠ جنيه شهرياً وهنا لم يكن بامكانى فعرضت عليهم قطعة ارض املكها لتكون ضماناً للمشروع ولكنهم رفضوا بحجة ان قيمة الارض بما يزرع فيها.. وعندما تقدمت بشكوى الى ادارة الصندوق الاجتماعى اعطونى خطاباً الى البنك الاهلى وتوجهت الى هناك وفوجئت بأن المسئول عن الائتمان يطلب ضامنين من الموظفين تعادل مرتباتهم ١٠٠٠ جنيه شهرياً ومعها حيازة زراعية او سجل تجارى وعادت رحلة الشقاء من جديد جرياً وراء وهم الصندوق الاجتماعى. ونموذج اخر لكارثة حلت بمجموعة من الشباب فى مشروع تسمين دواجن لفشل المشروع بسبب عدم الدقة فى مواصفات الاعلاف والكتاكيت التى تتولاها شركة محددة مما ادى الى تحقيق نسبة كبيرة من النفوق والخسارة للشباب المشارك فى المشروع والان يواجه هؤلاء الشباب احكاماً بالحبس بسبب عدم سداد مديونية البنك فى حين ان جميع الملاحظات التى دونها الاطباء تفيد بعدم مسئولية الشباب عن الخسارة التى تحققت.. وبعد أن وصل المشروع والمشكلة الى المسئولين وعدوا بجدولة ديون الشباب ليفاجأوا، كما يقول حازم انور احد الشباب بأنه مطلوب من احدهم ٧٠٠ جنيه شهرياً وهو ما لا يتوافق مع امكاناتهم المتواضعة ويبدو الامر اكثر صعوبة مع غياب رقابة الصندوق الاجتماعى صاحب التمويل وترك الشباب صيداً سهلاً للشركة والبنك اللذين تناوبا تعذيب الشباب بكل الصور الممكنة وحتى الان يطالب الشباب بإعادة المشروع مع تحديد مصدر اخر للعلف والدواجن غير ان المسئولين رفضوا وباصرار على تحصيل الديون أولاً.

والسؤال.. من أين يأتى ٧٠ شاباً وفتاة بهذه الديون وهم الذين سعوا وراء أمل المشروعات بعد ان ضاقت بهم السبل؟!

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمود سالم
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العــــدد :	-
المصــــــدر :	الأخبار	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٤/١٠



ألف فرصة عمل جديدة

للقضاء على البطالة



تحقيق : محمود سالم

عندما يقال لك ان ٥٥٠ ألف فرصة عمل جديدة سوف يتم توفيرها كل سنة فان السؤال الذى يتبادر الى الذهن هو «كيف يحدث ذلك؟

وعندما يقال لك ان نصيبك من الناتج المحلى سوف يرتفع من ٤٢٧٠ جنيها حاليا الى ١٣ الفا و٧٥٠ جنيها كل عام فالك لابد ان تسأل «متى يحدث هذا ؟

وعندما يقال ان معدل النمو سوف يزداد من ٤,٨ فى المائة حاليا الى ٧,٦ فى المائة.. وان التضخم سيتم «محاصرته» بحيث لا يزيد على ٥ فى المائة فان كلمة «كيف» هى السؤال البديهى.

تلك التساؤلات واجاباتها ترسم صورة مصر من اليوم وحتى ٢٠ سنة قادمة.. هذه الصورة جاءت فى «وثيقة» رسمية اصدرها مجلس الوزراء برئاسة الدكتور كمال الجنزورى منذ ايام قلائل.

٢٠٠ صفحة من صفحات «وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرون» لا يكاد يخلو سطر منها من كلمة مصر والمواطن المصرى والحديث كله عن «بكرة وبعد بكرة حتى عام ٢٠١٧».

● وتعالوا نقرأ تلك الوثيقة مع د. كمال الجنزورى رئيس لوزراء مصر ونسأله ويجيب

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : محمود سالم

الموضوع الفرعي : قطاع العمل والعمال والبطالة — رقم العـــدد : —

المصـــدر : الأخبار — تاريخ الصـدور : ٩٧/٤/١٠



• د. كمال الجنزورى
وثقة مصرية للدخول الى القرن القادم

يوم ٩ يناير الماضى وقف الرئيس حسنى مبارك فى منطقة توشكى ليعلن اشارة البدء فى تنفيذ مشروع وادى النيل الجديد.. يومها حدد الرئيس مهمة مصر كصانعة للتاريخ وللمستقبل مهمة العبور الاقتصادى الجديد الى القرن الحادى والعشرين

ويوم ١٥ مارس الماضى خرجت الوثيقة التى تحدد اتجاه خط السير والاماكن التى تنطلق منها والبها الحضارة الجديدة.

واول سؤال : الوثيقة عنوانها «مصر والقرن الحادى والعشرون».. هل معنى ذلك انها ترسم معالم التنمية على مدار القرن القادم كله فى مصر.. والبست تلك فترة طويلة ولايمكن معها رصد التوقعات فى عالم متجدد!

يجيب د. كمال الجنزورى قائلا ان مائة عام من عمر الزمن ليست بالكثير فى عمر مصر لاننا نقيسها بمقياس المرحلة. لكنها فترة طويلة بل غاية فى

الطول اذا قيست بحركة الاحداث فى عالم اليوم وبالتالى فان السؤال المطروح هل يعنى هذا استحالة رصد الطموحات والتوقعات والتنبؤات فى وثيقة فكرية ؟

هذا هو السؤال اما الاجابة كما يقول رئيس الوزراء : ان القول بهذا صحيح لو ان الوثيقة سعت الى وضع برامج تفصيلية بتوقيتات وارقام محددة او حاولت السير فى اتجاه معاكس للتيار الاساسى فى عالمنا او اكتفت بعرض طموحات متفائلة ناشئة عن تفكير قائم على التمنى دون تحديد المشكلات والتحديات .

ويضيف رئيس الوزراء قائلا : ان قرنا من الزمان هو فترة لا يسهل التعامل معها وفق تنبؤات مبسطة . لذا كانت رؤية الرئيس حسنى مبارك انه بالرغم من ان الوثيقة هى فى المقام الاول عمل فكرى تسترشد به الخطط التى تضعها الحكومة لتوجيه العمل الاقتصادى والاجتماعى.. الا ان هذا لا يمنع من وضع خطط لشريحة زمنية معقولة على مدى ٢٠ عاما تقبل قدرا يعتد به من التخطيط والوثيقة بهذا المعنى تمزج بين انطلاقة الخطوط الفكرية العامة فى زمن مفتوح وبين الاعتبارات الواجب مراعاتها للتخطيط فى اطار زمنى محدد وهى لا تنطلق من فراغ بل تاتى فى نهاية مرحلة انتقالية حافلة تزامنت مع نهاية قرن وبداية قرن جديد لتكون رمزا ذا دلالة تاريخية نادرة على توافق بدء النهضة المصرية الشاملة الجديدة مع بدء الفية جديدة من حياة البشرية

وهى تشير الى اتجاهات بدات مصر السير فيها بالفعل خلال ١٥ سنة من ولاية الرئيس مبارك فى استقرارها السياسى وبنائها الديمقراطى وانفتاحها على العالم واتباعها استراتيجية السلام وتنفيذها لبرنامج شامل للاصلاح الاقتصادى والادارى والتشريعى وسعيها الجاد نحو الاندماج فى الاقتصاد العالمى

ويقول د. كمال الجنزورى ان الوثيقة ليست موجهة الى نخبة او فئة وانما هى للجميع تؤكد حق كل المصريين فى الحياة الكريمة وهذه الوثيقة لا تعبر عن جهة بعينها وانما هى خلاصة كل الاراء جميعا قيادة وحكومة وشعبا

ويطرح د. الجنزورى سؤالا . ما الذى يتعين على مصر ان تحمله معها من القرن العشرين ؟ وما الذى ينبغى ان تتركه ؟ ويجيب قائلا : ان مصر يتعين عليها ان تطرح وراء ظهرها كل معارك القرن العشرين بخيرها وشرها وان تستقبل العاصر المرشحة للاستمرار تواصلا مع تاريخها ونهضتها للتاهب لمعركة الخطر تحشد فيها كل القوى وتعبىء كل الامكانيات وتتحرك على اوسع رقعة ولا تدع اى معارك جانبية تشغلها عن هدفها وهو بناء مصر.

●●●

وماذا عن الـ ٢٠ سنة القادمة ؟ ٢٠

قال د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء ان ماتم خلال الـ ١٥ سنة الماضية خلال فترة حكم الرئيس مبارك سوف يكون

قاعدة الانطلاق الحقيقية للاقتصاد المصرى فلم يكن من المتصور ان تتجه مصر الى اقامة اقتصاد تصديرى يعمل وفق قواعد السوق الحر دون تحقيق ما يسمى بالاصلاح الاقتصادى واحراز قدر معقول من التقدم فى اصلاح البنية النيبية اداريا وتشريعيا واعادة هيكلة الاقتصاد المصرى

ولم يكن من المتصور ايضا دون هذا الاصلاح الاقتصادى على مدى ١٥ سنة ان تتبلور طموحات كانت بالامس القريب مجرد امنيات ومن ذلك توفير فرص عمل تستوعب الخريجين الى سوق العمل ومحاربة البطالة واقامة علاقات قائمة على التفاهم والثقة بين الحكومة والقطاع الخاص

وقال رئيس الوزراء : ان التنمية الشاملة لمصر على مدى السنوات العشرين القادمة من اليوم وحتى عام ٢٠١٧ والتى تتواصل على مدار ٤ خطط خمسية قائمة تسعى الى تحقيق «حزمة» من الاهداف عن طريق استراتيجية محددة وخريطة استثمارية لمصر. وتتمثل هذه الاهداف فى توسيع افاق التنمية لتمتد فى ربوع مصر تستكشف ثرواتها وتفسح المجال امام توطين ملايين من المصريين خارج الوادى الضيق الذى لا يتجاوز نحو ٥ ٥٪ من مساحة مصر ليتسع حيز العمران الى ٢٥٪ من تلك المساحة وتمثل السنوات الـ ٢٠ القادمة مرحلة هامة فى هذا الانتشار الذى يتيح فتح مناطق غنية بالموارد الطبيعية وزيادة حجم الكثافة السكانية بها

واضاف رئيس الوزراء قائلا ان المستهدف زيادة معدل النمو من نحو ٨ ٤٪ وهو معدل النمو الحقيقى الذى ساد خلال السنوات الـ ١٥ الماضية ليصل الى نحو ٨ ٦٪ سنويا فى المتوسط خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ثم يزيد الى ٦ ٧٪ سنويا فى المتوسط خلال الخطط الخمسية التالية حتى عام ٢٠١٧

ومن المستهدف ايضا مضاعفة الناتج المحلى الاجمالى كل ١٠ سنوات بحيث يصل الى اكثر من ٤ امثال المستوى الحالى فى عام ٢٠١٧ وبمعنى اخر يرتفع من نحو ٢٥٧ مليار جنيه (نحو ٧٦ مليار دولار) حاليا الى ١١٠٠ مليار جنيه (نحو ٣٢٤ مليار دولار) فى نهاية الخطة الخمسية السابعة عام ٢٠١٧

وفى نفس الاتجاه زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الذى يبلغ فى الوقت الحالى نحو ٤٢٧٠ جنيها (١٢٥٠ دولارا) الى ١٣ الفا و٧٥٠ جنيها (٤١٠٠ دولار) على الاقل عام ٢٠١٧

وماذا فى الوثيقة ايضا ؟

يقول رئيس الوزراء ان خطط التنمية تسمح بعلاج العجز فى الميزان التجارى بحيث يتجه التحسن بدءا من الخطة الخمسية الرابعة ليصل الى التوازن فى نهاية الخطة الخامسة ويحقق فائضا ملحوظا خلال السادسة وفائضا كبيرا فى الخطة السابعة.. وهذا يحدث بالتوازى مع تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات خلال الخطط القادمة جميعا

● وماذا ايضا ؟

● سوف يستمر العمل على تطوير مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المرنة التى تناسب الاوضاع المتغيرة وتعمل على تقليل حجم التضخم فى اقل حدوده الممكنة بحيث لايزيد على ٥٪ على الاكثر سنويا رغم تزايد معدل النمو

وايضا سوف نعمل على توازن الموازنة العامة وصولا الى تحقيق فائض مستمر ومتزايد فى اطار استقرار اقتصادى يؤدى بدوره الى استقرار سعر صرف الجنيه المصرى امام العملات الاجنبية فى ظل قوى السوق

ولابد هنا من الاشارة الى انه من المستهدف خلق ٥٥٠ الف فرصة عمل جديدة سنويا بحيث تستوعب الزيادات السكانية السنوية وتسحب من رصيد البطالة بما يقضى على هذا الرصيد فى نهاية الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) وبما لايسمح بتكوين رصيد جديد باستيعاب حوالى ٥ ٩٧٪ من قوة العمل. وهذا يعنى أن يرتفع عدد المشتغلين من ٨ ١٥ مليون مشتغل حاليا الى ٨ ٢٦ مليون مشتغل فى نهاية الخطة الخمسية السابعة عام ٢٠١٧

ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب مالا يقل عن ١٠٠ مليار جنيه سنويا خلال الـ ٢٠ سنة القادمة وبما يمثل نحو ٢٥٪ من الناتج المحلى.

وبالطبع يطرح سؤالا مهما عن كيفية تدبير تلك الاستثمارات الضخمة كل سنة ؟

ويجيب د. الجنزورى قائلا : ان الاستراتيجية تعتمد على تعبئة الموارد القومية بما يسمح باعطاء دفعة للمدخرات المحلية. واللجوء الى الاستثمارات الخارجية كاحد مصادر التمويل لسد الفجوة التى تتطلبها عملية انطلاقة التنمية واستمرارها. وايضا استمرار تشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره كشريك اساسى فى التنمية باساليب تتناسب مع ماهو مخطط له من تنفيذ نحو ٧٥٪ من الاستثمارات فى الخطة الرابعة ثم ٨٠٪ خلال الخطط الثلاث التالية لها حتى عام ٢٠١٧.

ان إقتصار اسهام الحكومة على ٢٥٪ و٢٠٪ من حجم الاستثمار على التوالى فى الخطط الخمسية سوف يحفز القطاع الخاص على الاستثمار فى المجالات التى كانت تضطلع بها الحكومة مثل البنية الاساسية من طرق ومطارات وموانى ومحطات كهرباء وانشطة خدمية اخرى.

ان دور الحكومة بعد استكمال برامج الخصخصة سوف ينصب اساسا على تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص لاداء مهمته وبحيث يقتصر ما تقوم به الحكومة على عدد محدود من الخدمات الاساسية والمشروعات الاستراتيجية، وتوجيه عناية خاصة الى البعد الاجتماعى لعملية التنمية بانشاء شبكة أمان اجتماعى تتكفل بحماية الفئات الضعيفة فى المجتمع. وايضا وضع برنامج زمنى يكفل الاستفادة القصوى من فترة السماح الممنوحة للدول النامية قبل بدء تطبيق القواعد الجديدة لاتفاقية الجات وهو ما يعنى توفيق اوضاع العديد من الصناعات وبخاصة صناعة الدواء والخدمات لمواجهة المرحلة القادمة.



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمود سالم
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العـــــدد :	-
المصـــــدر :	الأخبار	تاريخ الصــدور :	٩٧/٤/١٠

وماذا ايضا ؟

● فى الزراعة : زيادة حجم الموارد المائية بنحو ٧ ١٠ مليار متر مكعب يقابلها استخدامات تقدر بـ ٦٠ مليارات متر مكعب موزعة ما بين ٩ مليارات لاستصلاح وزراعة ٥ ١ مليون فدان بكل من الوادى القديم والجديد مع الوفاء بالاحتياجات الاخرى بما يحقق وفرا فى نهاية عام ٢٠٠٢ يقدر بـ ٧٠٠ الف متر مكعب. وتقدر زيادة الموارد المائية خلال الخطط الخامسة والسادسة والسابعة حتى عام ٢٠١٧ بنحو ٥ ١٢ متر مكعب من خلال مياه الامطار والسيول وهى تكفى لزراعة ٩ ١ مليون فدان اخرى.

واذا كانت هناك اراض اخرى قابلة للزراعة لاتقل عن ٨ ملايين فدان حسب الدراسات المتاحة حاليا فان الاعتبارات المائية تدفع الى التركيز على استصلاح ٤ ٣ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ فى كل انحاء مصر بالامتداد خارج الوادى القديم الى الجنوب والصحارى وسيناء.

● وفى الصناعة . زيادة معدل النمو بما لا يقل عن ٩٪ فى الخطة الرابعة يرتفع الى ١١٪ فى نهاية ٢٠١٧ من خلال زيادة انتاج كل من الاسمنت والحديد والصلب بأربعة امثال الطاقة القائمة الان ومضاعفة انتاج الاسمدة الازوتية والسكر وتغطية الجزء الاكبر من الاحتياجات من الزيوت. وايضا مضاعفة الانتاج من الاعلاف ومختلف الصناعات الاخرى.

● الكهرباء. من المستهدف تحقيق فائض يبلغ ٣ مليارات كيلو وات ساعة عام ١٩٩٨ يصل الى ٤٠ مليارا عام ٢٠١٧ ليصدر الى الدول العربية المجاورة واوربا . وبالتالى من المستهدف ان تزيد الطاقة المتاحة من ٩٠ مليار كيلو وات ساعة حاليا الى ٢٥٧ مليارا عام ٢٠١٧

● وفى الاسكان من المستهدف بناء ٥ ٣ مليون شقة حتى عام ٢٠١٧ وبناء ٤٤ مدينة وتجمعا جديدا على مساحة ٥ .٢ مليون فدان.

●●●

● وفى السياحة والنقل والبترول والتجارة والتعليم والقوى العاملة والصحة والاعلام هناك «الف مشروع ومشروع».. وكلها تتجه الى شخص واحد هو «المواطن المصرى».

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أمينة شفيق
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العـــــدد :	١٩٢٣
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٥/٣١

«حتى الآن لا توجد احصاءات دقيقة عن البطالة فى مصر تشمل المتعلمين والأميين الذين يعملون ولا يعملون، وتقتصر الاحصاءات الرسمية على بطالة خريجى الجامعات والمدارس فقط».

سوق العمل المصرى يفتقد الإدارة الحديثة

أين البيانات الدقيقة للعمالة والبطالة فى مصر؟

أمينة شفيق



منذ ما يقرب من عقد من الزمان بدأت الدولة تتحدث عن البطالة فى مصر كإحدى المشاكل المهمة التى يجب مواجهتها وقد بدأ هذا الحديث الرسمى عن مشكلة البطالة فى ظروف توقف الدولة عن التزامها القديم الخاص بتعيين الخريجين الجامعيين فى جهازها الحكومى وفى وحدات القطاع العام المصرى فمع تخلى الدولة عن التزامها هذا كان من غير المعقول أن تبقى هذه المشكلة خارج اطار الحديث الرسمى. وهذه فضيلة اجتماعية لابد من الاعتراف بها حيث إنه لم يعد من المنطقى، ومع اتساع الهامش العام الديمقراطى، لن تستمر الدولة فى تجاهل مشكلة كبيرة كتلك التى تخص عمل وحياة ملايين البشر المشكلين لجزء من قوة العمل المصرية خاصة إذا كانت هذه الملايين من الشباب حديثى التخرج ومشكلة البطالة فى مصر ظاهرة ليست جديدة علينا. إنما هى ظاهرة قديمة وموجودة من زمان تواجدت قبل ثورة يوليو وفى اثنائها وما بعدها لقد استمرت مصر منذ بدايات هذا القرن تعيش حالة من عدم التوازن بين نمو معدلات سكانها وبين معدلات الاستثمارات التى تقام فيها. وهو خلل يسمح دائما بوجود هامش للتعطل، يزداد كلما زاد الخلل ويقل كلما قل الخلل، لكن الجديد فيها الان هو ارتفاع نسبها ومعدلاتها وتنوع وتحرك عناصرها

وفى حديثنا عن البطالة سوف نخرج العقد الستينى من المقارنة العامة لأنه العقد الوحيد الذى استمرت فيه الدولة ملتزمة بمشروعين اساسيين يمثلان قطبى المعادلة المؤثرة فى ارتفاع أو انخفاض معدلات البطالة، الأول هو بناء خطة التنمية والثانى هو تعيين الخريجين لذلك كانت المعدلات تهبط كثيرا أو تكاد تنعدم فى صفوف خريجى الجامعة فى حين استمرت فى صفوف غيرهم من الساعين للعمل مثل حاملى الشهادات الوسطى والاميين وكانت الارقام بشكل عام لا تتضح كثيرا فى صفوف هاتين الشريحتين لانعدام الوعى لدى الافراد باهمية تسجيل حالات تعطلهم كذلك بسبب ضعف امكانيات جهاز الدولة وقصوره فى عمليات التسجيل هذه. وربما لعامل ثالث وهو زيادة اهتمام الدولة حينذاك بعناصر وتاثيرات الطبقة الوسطى المصرية

وربما كان العقد السبعينى هو العقد الوحيد الذى لم تظهر فيه هذه المشكلة فى إطارها الاجتماعى الشديد الحالى، ولا يعود السبب إلى زيادة معدلات الاستثمار فيه على معدلات الزيادة السكانية وإنما يعود إلى عامل الهجرة الكثيفة إلى بلدان منابع البترول التى أدى فيها ارتفاع سعر البترول إلى وجود سيولة مالية هائلة فى خزائن هذه البلدان، قادت هى الاخرى إلى تبنى هذه البلدان لبرامج تنموية فتحت الفرص امام انتقال وعمل ملايين العمال العرب ومن بينهم ملايين العمال المصريين. ولم تفتح هذه الفرص أمام انتقال خريجى الجامعة فحسب، وإنما فتحت واتيحت لكل العاملين الاجراء من كل الشرائح الاجتماعية ومن كل مستويات التعليم ومن كل الحرف والتخصصات فتواجدت فى سبعينات هذا القرن أكبر سوق عمل عربية عرفتها المنطقة على عمق واتساع تاريخها. تمايزت بوجود حركتين، حركة بانتقال اليد العاملة إلى بلدان منابع البترول ثم حركة أخرى عكسية حملت تدفق التحويلات إلى بلدان منابع العمالة.

وبالرغم من أن التناول الرسمى لقضية البطالة يعتبر من الفضائل السياسية للحكومات المصرية منذ بدايات العقد الثمانينى، إلا أن هذا التناول كثيرا ما شابته التوجهات المنحازة والخاطئة التى أثرت بالسلب على نتائج هذا التناول فجميع الجهات التى تخوض فى دراسات هذه المشكلة تحصر أعمالها ونتائج هذه الأعمال فى شريحة العمالة المتعطلة الحاملة للشهادات الجامعية أو المتوسطة أو الشهادات فوق المتوسطة. وللأسف الشديد، كثيرا ما تقع كل الجهات الرسمية التى تناقش هذه المشكلة فى نفس الخطأ فالاحصائيات التى تقدمت بها وزارة القوى العاملة والتدريب فى المؤتمر الذى عقد فى بداية هذا العام تحت عنوان «البطالة فى مصر» جاء فيها أن الجامعات وحاملى الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة. وفى نفس المؤتمر «البطالة فى مصر» ذكرت أوراق الجهاز المركزى للتنظيم والادارة التى تعتمد على أعمال وبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء انه فى أربع عشرة محافظة وجد أن عدد المتعطلين من خريجى النظم التعليمية من 83 إلى 1992 وصل إلى 992179 متعطلا وبذلك يقدر العدد على مستوى الجمهورية بـ 1,5 مليون متعطل بنسبة 9,5٪ من قوة العمل وبنسبة 44٪ من عدد الخريجين فى هذه الفترة الزمنية المذكورة.

وحتى تقديرات منظمة العمل الدولية فى هذا المؤتمر جاءت متمشية مع هذه التوجهات فقد ذكر ممثلها فى المؤتمر أن مصر فى حاجة إلى 454 الف فرصة عمل فى الفترة من عام 1990 إلى عام الفين وأن هذا العدد سيرتفع إلى 545 ألف فرصة عمل فى الفترة من عام 2000 إلى عام 2010. بما يعنى أن المنظمة بنت تقديراتها لفرص العمل المطلوبة على أساس العدد السنوى لخريجى مراحل التعليم الجامعى والمتوسط وفوق المتوسط فى مصر خلال كل سنة من السنوات المذكورة من الفترات المبينة.

المشكلة فى هذه البيانات أنها تقصر احصاءها على خريجى المراحل التعليمية فى مصر متجاهلة أن البطالة فى البلاد تضم هؤلاء الاميين الذين لم تستوعبهم نظم التعليم أو الذين تسربوا من نظام التعليم دون أن يحصلوا على شهادات. وهم بلاشك اعداد كبيرة تتواجد فى الريف والحضر الفقير فعندما تشير بيانات وزارة القوى العاملة والتدريب إلى أن معدلات البطالة فى صعيد مصر ترتفع عن معدلاتها فى الدلتا، ثم تقدم بيانات تفيد أنها فى محافظة المنيا ترتفع إلى نسبة 58,2٪ وفى اسيوط تصل إلى 52,6٪ وفى بنى سويف تصل إلى 50,3٪ من قوة العمل، فإن ذلك يعنى أن نسبة البطالة تتجاوز خريجى النظام التعليمى لتستوعب غيرهم هؤلاء الغير لابد أن يكونوا من شرائح الاميين ومن غير الحاصلين على شهادات تعليمية

وقد يعود السبب فى خروج هذه الشرائح غير المؤهلة تعليميا من احصائياتنا الرسمية عن البطالة إلى ثلاثة اسباب

الاول هو قصور الاجهزة الرسمية عن حصر المتعطلين فى مصر. وهو عجز يتشابه مع عجزها فى كثير من الامور التى تحتاج إلى البحوث الاحصائية الدقيقة. لذلك تعتمد هذه الاجهزة على ابسط وسائل جمع المعلومات عن البطالة وهى مصادر الجامعات فيما يخص عدد الخريجين السنوى.

الثانى هو قصور هؤلاء الاميين غير الحاملين لشهادات تعليمية، عن الوعى بفكرة تسجيل حالات التعطل. فالانسان المصرى بشكل عام لم يمتلك بعد اساليب العمل الاجتماعى التى يمتلكها الانسان فى بلدان التقدم الصناعى حيث يتجه العامل بإرادته الحرة إلى مكاتب تسجيل التعطل ليسجل اسمه ضمانا لفرصة عمل قد تتاح أو لإعادة تعطل ستتصرف. وحتى لفظ «متعطل» الذى يرد كثيرا على لسان العامل الاوروبى لا يذكر صراحة فى قول المصرى فى الريف يقولون «خالى شغل» بما يعنى أنها مسئوليته الفردية. فى حين فى أوربا يقولها المتعطلون على اساس انها مشكلة اجتماعية وليست «عورة» شخصية

الثالثة أن بلادنا لم تعرف بعد ذلك التنظيم الادارى والذى انشأته البلدان الراسمالية من أجل حصر وتنظيم المتعطلين، وهو التنظيم المسمى بمكاتب التسجيل وهى مكاتب تنتشر فى كل المدن لتكون على مقربة من كل الساعين إليها. كما أن بلادنا لا تعرف إلى الان فكرة الاعلان الاحصائى الدورى الذى يصدر عن وزارات العمل فى بلدان التقدم الصناعى والذى تنشر فيه الوزارات نسبة المتعطلين ونسبة الذين حصلوا على أعمال ونسبة الاعانات التى صرفت. وهو إجراء يحدث بانتظام.

وفى بعض الاحيان بحيث كل ثلاثة شهور كما فى المانيا والمملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وهو اجراء يلقى الضوء على حركة العمالة فى المجتمع بحيث يسهل وضع التقديرات الدقيقة لكل ما هو متعلق بسوق العمل وتوجهاتها سواء كان ذلك فى توسعها أو انكماشها أو نمو قطاع منها لحساب قطاع آخر أو تذبذب اجورها. المهم أننا فى مصر لا يمكن أن نسير على ذات الطريق الذى سرنا عليه حتى الآن. يجب أن نبدأ من الآن فى وضع النظام الذى يسمح لنا بالتعرف وبدقة على كل ملمح من ملامح سوق العمل المصرية. ولن يحدث ذلك أو يتحقق لنا إلا إذا بدأنا بالفعل فى وضع نظام إدارى حديث يناط به هذه المهام الخاصة بتسجيل واقع سوق العمل المصرية من خلال إجراء الدراسات المتعلقة بها ثم من خلال جمع البيانات الصحيحة التى تشكل وتسهم فى صياغة خريطة هذه السوق

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	لبيب السباعى
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العـــــدد :	٤٠٥٥٢
المصـــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـدور :	٩٧/١٢/١٦

الإصلاح الاقتصادى وأزمة العمالة

مساعدات ألمانية لتطوير القوى البشرية بالمصانع والشركات

احد الضمانات المهمة لنجاح سياسة الاصلاح الاقتصادى في مصر هو اعطاء دفعه قوية لتطوير التعليم الفنى والمهنى .ذلك ان السياسات الاصلاحية للاقتصاد المصرى التى ترتكز على التحول من اقتصاد الدولة الى اقتصاد القطاع الخاص ترتب عليها زيادة الطلب على الايدى العاملة المدربة تدريبا علميا خاصة فى قطاع الصناعة والمشروعات الهندسية المختلفة.

رسالة المانيا :

لبيب السباعى



سفير المانيا

مسئول بالحكومة الألمانية :

السياسة المصرية فى تنفيذ الإصلاح الاقتصادى أفضل نموذج للدول النامية لحرصه على البعد الاجتماعى

الكلمات السابقة حدد بها دكتور روبرت ايلز المتحدث باسم اتحاد الصناعات الالمانية اهمية التركيز على التعليم الفنى فى مصر فى المرحلة القادمة وهو ما يعطى اهمية كبرى. كما يقول دكتور فولف ديتريش شيلنج سفير المانيا الاتحادية بالقاهرة لدفع مشروع مبارك كول للتعليم الفنى لان تحقق خطوات اخرى للوصول الى هذا الهدف.. فالمؤكد ان الثروة البشرية هى الشرط الاساسى للتنمية والتطوير الاقتصادى واستثمار هذه الثروة البشرية او تطوير الموارد البشرية هو بداية الى استراتيجية تهدف الى التطوير والتنمية.. وطبقاً للمفهوم الالمانى للتنمية المشتركة فى هذا المجال فان النقاط الاساسية فى هذا المجال هى حملات تعليم الكبارالقراءة والكتابة والتدريب فى الوقت نفسه فيما يسمى بالنظام المزدوج..

ويقول دكتور هارد شوارزر مدير مركز المعلومات بالحكومة الالمانية ان مواجهة مشكلة عدم توافر العمالة المدربة فى مصر اصبحت موضع اهتمام كبير مع بداية تنفيذ مصر لبرنامج الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١ باعطاء دور اساسى للقطاع الخاص وهو احد اعمدة الاصلاح الاقتصادى مع تحديث القطاع العام بعد ان تبين عدم مقدرة نظم التدريب والتعليم الفنى فى مصر على تزويد هذه القطاعات بالعمالة المدربة للاصلاح الاقتصادى سواء من حيث اعدادها او مستواها.

وتمثلت البداية للتعاون المصرى الالمانى فى هذا المجال من خلال العديد من المشروعات لعل بدايتها كان عام ١٩٥٠ بانشاء مركز للتدريب فى حلوان أعقبها مشروعات أخرى مستمرة حتى اليوم مثل مشروع شبكة السكك الحديدية المحلية فى مصر والذى تضمن برنامجا لتدريب العمال على صيانة وتطوير شبكة الطرق.

والمؤكد ان تزويد سوق العمل بالعمالة المدربة هو شرط أساسى لجميع القطاعات الاقتصادية لزيادة الصادرات وتحسين المنتجات..

ويمثل مشروع مبارك . كول للتعليم الفنى فى هذا الاطار . كما يقول سفير المانيا بالقاهرة دكتور وولف ديتريش شيلنج اهمية كبيرة لتحقيق هذا الهدف وهو المشروع الذى مضى عليه خمس سنوات والذى يعتمد على الاستفادة من التجربة الالمانية فى المزج بين التعليم النظرى فى مدارس التدريب المهنى المتخصصة وبين التدريب العملى باحدى الشركات وقد اسهم هذا النظام فى تقدم الاقتصاد الالمانى فيما عرف بالمعجزة الاقتصادية الالمانية.

وقد بدا المشروع تنفيذياً عام ١٩٩٥ بنحو ٣٢٠ طالبا قفز هذا العام الى ٢٥٠٠ طالب يتلقون تدريبهم فى ٤ مشروعات كبرى الى جانب الشركات والورش التى طلبت المشاركة فى المشروع منها مصانع السكر وجمعية المستثمرين ببرج العرب وهناك الان ٣٩٠ شركة تتولى تدريب هؤلاء الطلاب وقد اسهمت المانيا بنحو ٢٦ مليون مارك المانى تعادل ٥٢ مليون جنيه مصرى لهذا المشروع..

وفى مدينة السادس من اكتوبر بدا المشروع بنحو ٣٢ طالبا عام ١٩٩٥ قفز هذا العام الى ٥٥٠ طالبا يتلقون دراساتهم العملية والتطبيقية فى ٤ تخصصات هى الميكانيكا الصناعية والالكترونيات والمعدات الثقيلة والملابس الجاهزة وتسهم ٨٩ شركة فى هذا البرنامج فى اطار استراتيجية تهدف الى تغيير مفهوم التدريب الفنى والمهنى فى مصر..

ويضيف د. هارد شوارزر موضحا ان هذا النوع من التعليم فى المانيا يضم بين صفوفه ١.٦ مليون شاب يتلقون تدريبا مهنيا لتعلم احدى المهن المعترف بها رسميا والبالغ عددها ٤٧٠ مهنة.

وفى مصر تم تحديد البرامج التدريبية باتفاقية بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسة اتحاد المستثمرين فى مدينة ٦ اكتوبر بحيث يتم الحاق المتدربين بالعمل فى الشركات التى يتدربون بها.

ويقول توماس شريج رئيس قسم شئون مصر والسودان وجيبوتى والصومال بوزارة التعاون الاقتصادى والتنمية بالمانيا ان البرنامج المصرى للاصلاح الاقتصادى بالمانيا حقق خطوات جيدة وربما غير مسبوقة فى اى دولة من العالم حيث تم تنفيذ هذا البرنامج بتوازن كامل مع الظروف الاجتماعية وهو امر نجحت فيه مصر فى حين فشل الكثير من دول العالم التى اضطرت للاستجابة الى مقترحات صندوق النقد والبنك الدوليين دون مراعاه كبيرة للابعاد الاجتماعية وبذلك فقد نجحت مصر فى تحقيق برنامج التحول من اقتصاد الدولة الى اقتصاد القطاع العام باقل قدر من الخسائر على ان الامر يتطلب فى المرحلة القادمة اتخاذ اجراءات مهمة لتنشيط ودفع برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى الذى يعتبر احد النماذج الناجحة التى يحتذى بها فى الدول النامية بل وننصح الدول النامية بدراسة السياسة المصرية للاصلاح الاقتصادى ومن هذه الاجراءات تشجيع الاستثمارات الخاصة بصور اكبر وتيسير اجراءات انشاء الشركات الجديدة بتقديم المزيد من التسهيلات للمستثمرين وازالة العقبات التى تعوق الاستثمار وتحسين البنية الاساسية وتحسين مستوى الصادرات الى اوروبا لان الانتاج المصرى مؤهل لان يسهم بقدر اكبر مما عليه الآن فى عملية الصادرات.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعي :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العـــــدد :	١٢٨٩٠
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٩٨/٦/١٩

المقاولون المصريون يهتمون بالاسكان الفاخر والمتوسط ويبنون لنحو ١٠ في المئة من السكان

□ القاهرة - «الحياة»

■ عندما بدات مصر في إنشاء مجموعة من المدن الجديدة في نهاية السبعينات (نحو ١٨ مدينة اشهرها العاشر من رمضان والسادس من اكتوبر ومدينة السادات) كان الهدف الأول تشجيع القطاع الخاص على بناء قاعدة صناعية ضخمة تلبي طموح برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبالفعل استطاعت هذه المدن تاسيس جيل مميز من المستثمرين الصناعيين يركز على استراتيجيا التصنيع من أجل التصدير، ونظراً لبُعد المسافة نوعاً ما بين القاهرة وتلك المدن بدا التفكير في إنشاء وحدات سكنية خاصة للعمال والموظفين. وتدرجياً تحول هذا التفكير الى الاقبال على شراء اراض في الامتدادات العمرانية لهذه المدن لاستثمارها عقارياً نظراً لطبيعة المناخ المعتدل بها وانخفاض نسبة التلوث، إذ تم تصميم المناطق الصناعية بعيداً عن المناطق السكنية، وبذلك تفادت مصر تكرار مشكلة ضاحية حلوان (جنوب القاهرة) والتي تسببت مصانع الاسمنت بها في تلوث بيئتها وعدم صلاحيتها كمشتى سياحي عالمي كما كانت في الماضي.

وتبلغ المساحة المخصصة للمشاريع الاستثمارية الجديدة نحو ٢٥ الف فدان وتاتي مشاريع تجمعات شرق الطريق الدائري «التجمع الاول والثاني والخامس» في المقدمة من حيث المساحة المخصصة لها، إذ تبلغ ٧١٥٩.١٩ فدان، وايضاً من حيث عدد المشاريع التي تم الترخيص لها نحو ٩٩ مشروعاً استثمارياً، تليها مدينة السادس من اكتوبر، إذ تبلغ مساحة مشاريعها ٦٥٧٩.١٣٦ فدان مقسمة على نحو ٥٠ مشروعاً، ثم مدينة الشيخ زايد، وهي ملاصقة لمدينة السادس على طريق مصر الاسكندرية الصحراوي، وتبلغ مساحة مشاريعها ٤٠٧٩,٥٧ فدان بعدد ٢٠ مشروعاً، ويرجع قلة عدد المشاريع بها إلى حداثة تخطيطها والذي يكون وفق الطرز الاوروبية، ثم مدينة الشروق والتي تقع في منتصف المسافة بين مدينة القاهرة والعاشر من رمضان في طريق مصر الاسماعيلية (اي شمال شرقي القاهرة) إذ تبلغ مساحة المشاريع ١٤٨٣,٢٥٧ فدان بعدد ٣٨ مشروعاً، واخيراً مدينة العبور وهي على الجانب الآخر من طريق مصر الاسماعيلية، اي مقابلة لمدينة الشروق وبها سوق يضم اكبر تجمع لتجار الخضر والفاكهة والاسماك في مصر، وتبلغ مساحة مشاريعها الاستثمارية العقارية ٩٥٤.٩٣ فدان بعدد ١٣ مشروعاً.

اقبال متزايد

لم يقتصر الإقبال لإنشاء وحدات سكنية على المستثمرين الصناعيين فقط على الرغم من ريادة هذه الفكرة، لكن شركات الاستثمار العقاري اقبلت على المنافسة بشدة، وادى ذلك الى ازدهار القطاع وزيادة المعروض، واصبح هناك منافسة على الاسعار، واصبحت كل شركة تبتكر من الخدمات والمزايا ما يجعلها تجذب العملاء اليها، وهناك اسماء لامعة في دنيا الاستثمار العقاري في مصر، مثل مهندس فتح الله فوزي، وهشام طلعت مصطفى، واحمد بهجت، والذي يعد من ابرز المستثمرين

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : –

الموضوع الفرعى : قطاع العمل والعمال والبطالة — رقم العـــــــدد : ١٢٨٩٠

المصـــــــدر : الحياة — تاريخ الصـــدور : ٩٨/٦/١٩

العقاريين، وذلك في مدينة دريم لاند (ارض الاحلام) والتي يسعى لكي تكون اسماً على مسمى، وهي من اضخم المشاريع الاستثمارية في العالم، وتبلغ مساحتها ٢٠٠٠ فدان تقريباً، وتقع في مدخل مدينة السادس من اكتوبر وتبعد عن ضاحية الهرم نحو ٢٠ دقيقة بالسيارة، وتضم المدينة مشاريع عدة منها مدينة للغولف على مساحة ٣٥٠ فداناً ومدينة ملاهى على مساحة ١٥٠ فداناً واسواقاً على مساحة ٧٠ فداناً ومدينة للفروسية على مساحة ١٥٠ فداناً ومشروع تنمية عمرانية على مساحة ٩٠٠ فدان ومركزاً للمؤتمرات على مساحة ٣٠ فداناً، ثمّ منتجعاً صحياً على مساحة ١٥٠ فداناً، واخيراً ارض اسكان «احمد بهجت اوب» على مساحة ٣٠٠ فدان، وبذلك يصل حجم المدينة الى نحو ثلاثة امثال ونصف جزيرة الزمالك، وتتجاوز تكلفتها الاستثمارية البليون دولار، وروعي في تصميميها ان تكون مزودة بالعديد من الفنادق فئة الخمس نجوم حتى تلبي حاجات السياح والوافدين للإقامة والترفيه لمدد زمنية صغيرة، ويقول مهندس عمرو عسل المدير التنفيذي للمشروع: «تعتبر المدينة مشروعاً استثماراً عقارياً - سياحياً لمختلف الاغراض ودائما ما نطلق على مدينتنا بانها عالمية لمراعاتنا المقاييس العالمية في تصميمها وتنفيذها، وعلى سبيل المثال تم الاستعانة في مشروع الملاهي وهو اكبر مشروع ملاه في الشرق الاوسط بالمهندسين الذين صمموا مدينة «ديزني لاند» من حيث التجسيمات واشكال اللعبات، وتبلغ استثمارات المرحلة الاولى فقط من المدينة ٣٥٠ مليون جنيه، وسيتم افتتاحها قريباً ونخطط لكي يتم افتتاح المرحلة الثانية في السنة المقبلة حتى يكون هناك الجديد دائماً لتقديمه وابهار الرواد به وتبلغ كلفة الاسواق التجارية الترفيهية نحو ٧٠٠ مليون جنيه وبها مجمع مطاعم عالمي، وابدى بعض شركات التسويق العالمية اعجابه بفكرة مشروع «دريم لاند» وعرض ان تساعدنا في تسويق هذه المحلات عالميا ويبلغ عمر المشروع ثماني سنوات لذلك سيتم انجازه على مراحل ومن المقرر ان ينتهي في سنة ٢٠٠٢.

وعن مستوى الشقق السكنية التي يتم بناؤها في هذه المشاريع يقول المهندس فتح الله فوزي رئيس مجلس ادارة شركة مينا للاستثمار العقاري ومالك مدينة مينا غاردن سيتي في مدينة السادس من اكتوبر والتي تقع على مساحة ٢٤٠ فداناً: «هناك ثلاثة مستويات للبناء بالنسبة لشركاتنا، الاول هو المستوى الفاخر وهو الفيللات، والثاني مستوى الشقق مثل مشروع حي الاشجار والبستان، وهي مشاريع مجاورة لنا، والثالث المستوى منخفض التكاليف وهذا لا نستطيع بناءه، لان تكلفة الشقة التي تبلغ مساحتها ٦٠ متراً تبلغ ٥٠ الف جنيه ولن يقبل على شرائها احد لان كلفتها اكبر من مقدرة الزبون المحدود الدخل، والمشتري العادي لايريد مساحة اقل من مئة او ١٢٠ متراً للشقة، واذا اضفنا سعر الارض والمرافق فسيصل سعر الشقة الى مئة الف جنيه، لذلك نحن نبني ما يطلبه المستهلك او العمل وبناء على دراسة تفصيلية لمتطلبات السوق، ونحن لا ننكر اننا نبني لفئة معينة تراوح نسبتها بين ٥ الى ١٠ في المئة من نسبة سكان مصر ولم تكن تلك الشريحة تجد ما تطلبه في الماضي، ولكن مع زيادة اعداد شركات الاستثمار العقاري وزيادة المشاريع في المدن الجديدة اصبحت هذه الفئة مستهدفة. ويسعى الجميع لاستمالتها وذلك بعرض نظم سداد مريحة وغير جائرة واستحداث خدمات مثل خدمة ما بعد البيع اي اصلاح ما يفسد في الوحدة السكنية ولذلك يتم التشطيب بصورة ممتازة حتى لا نتكلف الكثير بعد البيع ويعتبر ذلك نوعاً من انواع التميز للسوق العقارية المصرية، وهناك الكثيرون يظنون خطا اننا نشتري الارض بثمن منخفض ونبيعها بثمن مرتفع، فمثلا نحن نشتري الارض بسعر ١٠٠ جنيه للمتر الواحد ونتسلمها من دون مرافق او طرق اي عبارة عن صحراء جرداء ثم نبدأ في استخراج الطرق وبالتالي تصبح قطعة الارض الصالحة للبيع نسبتها ٤٠ في المئة من المساحة الكلية للارض واصبح هناك ٦٠ في المئة من المساحة مخصصة لاغراض البنية التحتية، وبذلك اصبح سعر المتر ١٦٠ جنيهاً، يضاف اليه كلفة الطرق والمياه والكهرباء والصرف فيصبح سعر المتر ٤٠٠ جنيه وهي الاسعار التي يتم التعامل بها في مدينة السادس من اكتوبر، ولا تزيد على ذلك الا في حال وجود مساحات خضراء فيتم اضافة قيمة التشجير ومساحة الارض».

للترفيه فقط

اذا كان المثالان السابقان لمشاريع عقارية تحتوي على خدمات ترفيهية فقد تمت الموافقة على انشاء مدن ترفيهية فقط في التجمعات الجديدة في شرق القاهرة مثل المدينة التي ينشئها الدكتور

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : —

الموضوع الفرعى : قطاع العمل والعمال والبطالة

رقم العـــــدد : ١٢٨٩٠

المصـــــدر : الحياة

تاريخ الصـــدور : ٩٨/٦/١٩

اسامة خليفة رئيس مجلس ادارة شركة «اوساف» للاستشارات الاقتصادية والمالية، ويقول عنها «تقع المدينة على الطريق الدائري في القطامية وتبلغ كلفتها الاستثمارية نحو ٦٠٠ مليون جنيه على مساحة ٥٥ الف متر مربع وتشمل سينما ذات ابعاد ثلاثية تبلغ ارتفاع شاشتها ٣٠ متراً وهي الاولى من نوعها في مصر والدول العربية وتضم ٥٥ كرسياً ومجمعاً تجارياً ترفيهياً على احدث النظم العالمية وبه محاكيات خاصة ويضم ٦ سينمات عادية سعتها من ٢٠٠ الى ٢٥٠ كرسياً، واخيرا اقامة شلالات صناعية تهبط منها المياه الى بحيرة صناعية تتوسطها جزيرة شاي وخلفها مطعم خمس نجوم ادارة مطاعم «مكسيم الباريسية»، ويشارك في تمويل المشروع اخوة عرب سعوديون ومصريون واميركيون.

ضمانات وشروط

وتعتبر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الجهة الوحيدة التي تبيع اراضي المشاريع الاستثمارية الى المستثمرين العقاريين في المدن الجديدة، ولايضاح وجهة نظرها قال نائب الرئيس الشافعي الدكروري: «شجع الاستثمار العقاري القطاع الخاص لمشاركة الدولة في انشاء مشاريع الاسكان الضخمة والتي تضم الألعاب الترفيهية والنوادي الكبيرة مثل اندية الغولف والفنادق الضخمة والمراكز التجارية والمدارس والمستشفيات، ولهذه المشاريع ميزة كبيرة، اذ انها اتاحت الفرصة لشريحة كبيرة من الجمهور كانت تزاحم محدودي الدخل في المساكن التي كانت تقيمها الحكومة وهي الطبقة المتوسطة، وتشكل المشاريع منظومة متكاملة مع المدن الجديدة التي تقام عليها وبذلك تساعد على سرعة تنمية المدن، كما ساعدت الدولة على التفرغ لمشاريعها القومية مثل مشروع مبارك لإسكان الشباب والذي يتم تنفيذه على احدث النظم والطرز المعمارية، ومشروع اسكان المستقبل لمحدودي الدخل، والذي تشرف عليه السيدة سوزان مبارك بالتنسيق مع وزير الاسكان، والدولة لا تساهم في مد المرافق الاساسية الداخلية (المياه والصرف الصحي، والكهرباء والطرق والتلفونات) لتلك المشاريع ولكن نمدها حتى حدودها الخارجية، وتساهم هذه المشاريع في بناء نحو ٦٠٠ الف وحدة سكنية متنوعة ما بين فيلات فاخرة وشقق فاخرة ومتوسطة، وبعملية حسابية بسيطة نجد ان الدولة اذا ارادت ان تبني هذا الحجم من الوحدات السكنية فسوف تتكلف ٣٠ بليون جنيه، اضافة الى ١٠ بلايين جنيه مرافق تحتية، وبذلك تم توفير هذه المبالغ للدولة، ونظرا لارتباط القطاع الخاص بالتزامات مختلفة مع البنوك او بمواعيد محددة للتسليم فإنهم يعملون بجدية وسرعة، وافادت هذه المشاريع في جذب رؤوس اموال اجنبية وعربية كانت تستثمر في المجالات نفسها في دول اخرى، وهناك شركات عقارية كبيرة بدات تشارك مستثمرين اجانب لإقامة مثل هذه المشاريع».

وعن إجراءات الحكومة في بيع اراضي المدن الجديدة للمشاريع العقارية يقول: «لدينا ضمانات قوية لضمان جدية المشروع، فلا بد ان يودع المستثمر نسبة ٢٥ في المئة من قيمة الارض في البنك ويقر البنك بذلك، ولا بد ان نعتمد ونوافق على تصميمات المشروع، ولنا شروطنا في نسبة الارتفاع ونسبة البناء على الارض ونسبة المساحة الخضراء، وحين تتم الموافقة يودع ٢٥ في المئة من قيمة المرافق المفروض مدها في البنك، ويتم ايداع جميع المتحصلات التي يدفعها المواطنون ثمناً لوحدات المشروع في البنك، ولا يتم الصرف منها الا بموافقة المكتب الاستشاري المشرف على تنفيذ المشروع، وبشرط الا تتعدى نسبة المسحوبات ٨٥ في المئة من جملة الايداعات حتى يتسنى رد اموال من يريد من المودعين، اما بخصوص نظام دفع ثمن الاراضي فيتم دفع ٥ في المئة من قيمة الارض عند تقديم الطلب، ثم نسبة ١٠ في المئة عند توقيع العقد، وبعد عام من التوقيع يتم دفع ١٠ في المئة اخرى، ويتم تقسيط النسبة المتبقية على اقساط سنوية متساوية، ويتوقف نظام التنفيذ على حسب مساحة المشروع ودراسة جدواه، وتتم كتابة شروط التنفيذ في العقد، فهناك مشاريع ضخمة تتم على مراحل وتقسم هذه المراحل على الفترات الزمنية المفترضة، وبذلك يتم تحديد مواعيد التسليم، وفي حال مخالفة المستثمر لشروط التصميم او التنفيذ او شروط الدفع يتم سحب المشروع منه من دون اللجوء الى اي جهة قضائية او للتحكيم، وفي حال رغبة المستثمر في بيع اراض مرفقة في مشروعه يتم تحديد نسبة ربح له وعليه الا يعلن عن بيعها قبل موافقتنا على ذلك.. واخيراً لا يحق له التصرف في الارض الا بعد سداد ثمنها كاملاً».

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : —
الموضوع الفرعي : قطاع العمل والعمال والبطالة — رقم العدد : ١٢٨٩٠
المصدر : الحياة — تاريخ الصدور : ٩٨/٦/١٩

سياسة الإصلاح الاقتصادي

استطاعت مصر تحقيق نمو اقتصادي عكس نجاح سياسة الاستقرار وتحسن مناخ الاستثمار وازدياد انشطة القطاع الخاص ...الخ. غير ان نجاحها على صعيد عملية إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام لا يزال متواضعاً كما ذكر من قبل. والارجح انه سيبقى كذلك في المدى المنظور بسبب المازق الذي تعاني منه هذه العملية. ويتلخص هذا المازق في ضرورة القيام بهذه العملية من جهة وفي عدم قدرة الحكومة على تحمل تبعاتها الاجتماعية من جهة اخرى. فإعادة الهيكلة والتخصيص تعني تسريح نصف العاملين في هذه المؤسسات التي تقدر اعدادهم بعشرات الالاف. ويشكل هؤلاء قنبلة تهدد الوئام الاجتماعي في حال فقدانهم لاماكن عملهم من دون تقديم بدائل تحميهم من الجوع والحرمان. ولكي يتم تجاوز هذا المازق فإن على الحكومة اتباع خطة طويلة الاجل بهدف إعادة تاهيل هؤلاء وتشجيع روح المبادرة لديهم مادياً ومعنويا. ويمكن لما يسمى بصندوق الضمان الاجتماعي الذي تم تاسيسه اخيراً بمساعدة البنك الدولي ودول مانحة وبراس مال قدره ٦٠٠ مليون دولار أن يشكل خطوة ريادية في هذا الاتجاه. ويرى البروفسور بيتر فايس استاذ اقتصادات الشرق الاوسط في جامعة برلين الحرة في [illegible] على الحكومة ترك مؤسسات القطاع العام تعمل بشكل متواز مع تنفيذ خطة تهدف الى تشجيع فائض العمالة فيها على العمل في اماكن اخرى اكثر نفعاً واعلى مردودية. ويمكن لذلك ان يتم من خلال مساعدتهم على إقامة مشاريع فردية او عائلية تمولها الدولة بشروط ميسرة من خلال تقديم القروض والإعانات.

وتتوقع المؤسسات الدولية المتخصصة وعلى راسها البنك الدولي ان يشهد الاقتصاد المصري نسب نمو عالية خلال السنوات القليلة المقبلة. ويستند هذا التوقع إلى جراة وسرعة الحكومة المصرية في دفع خطوات الإصلاح إلى الامام. وسيكون المحرك الاساسي لهذا التدفق زيادة استثمارات القطاع الخاص واستمرار الإنفاق الحكومي على تحديث قطاعات البنية التحتية. ويرتبط النجاح على صعيد جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة ورفع كفاءة واداء مختلف المؤسسات بقدرة الحكومة على الحد من الفساد الذي تمارسه البيروقراطية باشكال مختلفة كـ «البخشيش» والمحاباة والنوم على المعاملات وما شابه ذلك. ويذكر ان مثل هذه الممارسات تتسبب للمستثمرين بهدر الوقت وفي تاخير وعرقلة انشطتهم. وقد وصل الامر إلى حد دفع الرئيس مبارك اخيراً للإشراف شخصياً على مكافحة مظاهر الفساد باشكالها المختلفة.

مراعاة البعد الاجتماعي

واخيراً فإن تجربة التنمية المصرية اظهرت خلال الاعوام الماضية ان النمو الاقتصادي ادى إلى تحسين كفاءة الاقتصاد المصري. وساهم ذلك في جعل مصر قبلة لمزيد من الاستثمارات وفي تمتع اقتصادها بالكثير من المؤشرات التي يُحسد عليها. وتشير الدلائل الى ان هذا الاقتصاد سيصبح اكثر كفاءة وديناميكية خلال السنوات المقبلة. غير ان تحسن اداء الاقتصاد المصري لم يساهم في الحد من التفاوت الاجتماعي في المدن والارياف في شكل ملحوظ. ومما لا شك فيه أن قسماً من اعمال العنف والإرهاب التي تقع في مصر من فترة إلى اخرى تجد ارضها الخصبة في هذا التفاوت. وادت هذه الاعمال التي بلغت اوجها في حادثة الاقصر في كانون الثاني (نوفمبر) الماضي والتي راح ضحيتها اكثر من ٦٠ سائحاً اجنبياً إلى إلحاق اضرار جسيمة بقطاع السياحة الذي يعتبر من اهم القطاعات الاقتصادية. وعليه فإنه من الضروري مراعاة البعد الاجتماعي لعمليات الإصلاح الاقتصادي. وينبغي لذلك ان لا يتم فقط من خلال اتباع انظمة ضمان اجتماعي يساهم فيها القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع الدولة ودافعي الضرائب.

ويبقى إن دفع عمليات الإصلاح وتحقيق المزيد من النمو يقتضيان إيجاد فرص عمل جديدة تؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة العالية لا سيما في صفوف الشباب. وفي حال عدم مراعاة ذلك فإن المشاكل الاجتماعية ستصبح اكثر حدة. وهذا ما يشكل بدوره خطراً على النمو والاستقرار الاقتصاديين. ولنا في إندونيسيا وغيرها خير مثال على ذلك.

---

* اقتصادي سوري - جامعة تشرين

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ابراهيم على
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العـــــدد :	١٢٩٠٢
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٩٨/٧/١

الاقتصاد المصري وضرورة مراعاة البعد الاجتماعي لعملية الإصلاح الاقتصادي

ابراهيم علي محمد *

■ اشاد تقرير صادر عن البنك الدولي بتطور الاقتصاد المصري خلال الاعوام السبعة الماضية، وجاء فيه ان التحسن الذي شهدته مؤشرات الاقتصاد المذكور جعلت مصر من اكثر الدول جاذبية للاستثمار، وان الفضل في ذلك يعود الى سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تتبعها الحكومة المصرية.

ترى كيف تبدو هذه المؤشرات وما هي اهم دعائم هذه السياسة وآفاقها؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه بعد تقديم لمحة قصيرة عن مصر بإمكاناتها البشرية والمادية.

لمحة عامة

تعتبر مصر التي تجاوز عدد مواطنيها ٦١ مليون نسمة من اكبر البلدان العربية من حيث عدد المستهلكين. ويعيش ٩٨ في المئة منهم على نحو ٤ في المئة فقط من المساحة الإجمالية للبلاد والبالغة مليون كيلو متر مربع. وتنحصر المناطق المأهولة في شكل رئيسي على جانبي نهر النيل وفي منطقة الدلتا شمال البلاد. وعلى عكس فقرها بالاراضي الزراعية فإن لدى البلاد ثروات باطنية اهمها النفط والغاز وفلزات الحديد والفوسفات والكبريت. وباستثناء الثروتين الأولى والثانية لم يتم قطع شوط كبير على صعيد استثمار الثروات الأخرى. وتتمتع مصر بثروة بشرية تضم في صفوفها خبرات وكفاءات متنوعة تتجاوز إمكاناتها حاجات السوق المحلية في معظم الأحيان. كما أن لديها صناعة تحويلية تعتبر الأكثر تنوعاً في الوطن العربي. فهي لا تشمل فقط الصناعات الخفيفة والكيماوية وإنما تتجاوز ذلك إلى صناعة مواد البناء ووسائط النقل والآلات والتجهيزات وغيرها. وعلى الرغم من ضيق مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فإن استغلالها بشكل مكثف مكّن القطاع الزراعي من لعب دور مهم ما يزال يحتفظ به إلى يومنا هذا. وتشكل الاقطان والحبوب وقصب السكر والخضار والفواكه اهم المنتجات الزراعية. ومصر، من اغنى بلاد العالم بالإرثين الثقافي والحضاري اللذين يعود تاريخهما إلى اكثر من ثلاثة آلاف عام، ما يشكل مصدراً لثروة سياحية تعتبر من اهم الثروات في العالم العربي.

وحقق الاقتصاد المصري منذ اوائل التسعينات نسب نمو حقيقية في شكل متزايد، اذ تراوحت بين خمسة وستة في المئة تقريباً خلال السنوات الثلاث الماضية. ويتوقع خبراء البنك الدولي أن تصل نسبة النمو خلال السنة الجارية الى سبعة في المئة. وتدل المعطيات إلى أن معدلات التضخم استمرت في التراجع لتصل إلى اقل من خمسة في المئة اخيراً بعدما بلغت اكثر من ٢١ في المئة عام ١٩٨٦. كما تم التخلص من عجز الموازنة تقريباً، اذ تراجع هذا العجز إلى اقل من ثلاثة في المئة خلال العام الماضي. وارتفع الاحتياط النقدي من ٥.٢ بليون دولار اوائل الثمانينات ليصل إلى اكثر من ٢٠ بليون دولار عام خلال العام الماضي. وتعود اسباب هذا التطور الإيجابي في شكل اساسي إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي التي بدأتها مصر اوائل الثمانينات واستمرت بها بشكل اقوى واسرع منذ اوائل التسعينات.

الاقتصاد المصري

على الرغم من المؤشرات الإيجابية التي شهدها الاقتصاد المصري لا يزال ضعيف الكفاءة في شكل عام قياساً إلى اقتصادات بلدان مثل تايلاند وماليزيا والمكسيك. وما يدل على ذلك البنية الهيكلية وضعف اداء الصناعات التحويلية ذات الطابع التقليدي بالدرجة الاولى. وعلى الرغم من زيادة أهمية هذه الصناعات فإن مساهمتها في اجمالي الناتج المحلي لا تزال في حدود ١٥ في المئة في احسن الاحوال، وهي مساهمة تقارب مثيلتها في قطاع الزراعة الذي يعمل فيه نصف مجمل القوى العاملة وتعكس هذه البنية ايضاً ضعف أداء قطاع التجارة الخارجية الذي يتمثل في عجز الميزان التجاري، حيث لا تتجاوز قيمة الصادرات ثلث قيمة الواردات خلال الاعوام الثلاثة الماضية.

ومن ناحية اخرى فإن عدم مراعاة البعد الاجتماعي بما فيه الكفاية يعتبر من اهم العيوب التي تواكب النمو الاقتصادي في مصر حتى اليوم. وعلى الرغم من مراعاة حكومات الرئيس مبارك لهذا البعد اكثر من مثيلاتها في عهد الرئيس السادات فإن المعطيات تشير إلى ان ما لا يقل عن ثلث سكان البلاد يعانون من الفقر والحرمان. وبالمقابل فقد اصبح الاثرياء اكثر ثراء، وتشكلت فئة جديدة من اصحاب الملايين التي جمعت بطرق غير مشروعة الى حدّ كبير. فقد لعبت الواسطة والمحاباة والعلاقات الشخصية وعلاقات القرابة الدور الأكبر في تحصيلها. وتكمن المشكلة في أن اصحاب الثروة الجدد ليسوا من اولئك الذين يتمتعون بعقلية رجال الأعمال. ولذا فهم يقومون بتبديد ثرواتهم على البذخ والترف بشكل رئيسي بدلاً من توظيفها في مشاريع تدر الأرباح وتشغل الأيدي العاملة وتزيد الناتج المحلي للبلاد. وتتناقل وسائل الإعلام بين الفينة والاخرى اخباراً تتحدث عن مبالغ خيالية يصرفها هؤلاء على مناسبات الأفراح والسهرات والولائم والعزائم وغيرها.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ابراهيم على
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والعمال والبطالة	رقم العـــــدد :	١٢٩٠٢
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٩٨/٧/١

وتتبع مصر سياسة اقتصادية ليبرالية ترمي إلى إرساء دعائم اقتصاد السوق. وتقوم هذه السياسة على محاور عدة اهمها تشجيع انشطة القطاع الخاص من خلال تحرير قوانين وانظمة الاستثمار وتقديم التسهيلات المختلفة لهذه الانشطة ومكافحة البيروقراطية وغيرها. ويتمثل جوهر هذه السياسة حالياً في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي تحت إشراف كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. ويركز هذا البرنامج على تحقيق الاستقرار لمؤشرات الاقتصاد العامة وعلى إعادة هيكلة القطاع العام من خلال تصحيح اوضاع مؤسساته وتخصيصها أو تسييلها.

وكانت سياسة الإصلاح الاقتصادي حققت في مصر نجاحاً ملحوظاً خلال الاعوام السبعة الماضية. ومما يدل على ذلك ارتفاع نسب النمو واستقرار اسعار الصرف والتغلب على عجز الميزانية وتخفيض نسب التضخم الخ. غير ان النجاح على صعيد إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام لا يزال محدوداً. فقد عرضت الحكومة ٣٢٠ منها للبيع منذ اوائل التسعينات. ويشمل ذلك مؤسسات القطاع المذكور كافة ما عدا النفطية والحربية وقناة السويس وخطوط السكك الحديد تقريباً. غير انها لم تتمكن حتى اواسط العام الماضي من تخصيص او تسييل سوى ٥٢ مؤسسة. وعلى ما يبدو فإن القطاع الخاص لا يرغب بشراء الباقي. ويعود السبب الاساسي في ذلك إلى تخلفها التقني وتكاليف تحديثها العالية وغير

"على الرغم من المؤشرات الإيجابية التي شهدها الاقتصاد المصري فانه لا يزال ضعيف الكفاءة قياساً إلى اقتصادات تايلاند وماليزيا والمكسيك بسبب بنيته الهيكلية، وضعف أداء الصناعات التحويلية ذات الطابع التقليدي بالدرجة الأولى"

الاقتصادية. كما ان هذا القطاع لا يقبل بشروط البيع المتعلقة بالحفاظ على اماكن العمل او معظمها.

وعلى العكس من ذلك هناك استثمارات خاصة تتم بشكل مضطرد في مشاريع جديدة تشمل القطاعات الاقتصادية كافة وعلى راسها قطاعا السياحة والصناعة. وما يعكس ذلك على سبيل المثال ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الصناعي إلى ٥٥ في المئة اخيراً بعدما كانت اقل من الثلث قبل اقل من عشر سنوات. وعلى ما يبدو فإن مصر اصبحت جاذبة للاستثمارات الخاصة اكثر منها نابذة لها. فبعد سنوات عانت البلاد خلالها من هرب رؤوس الاموال الفاضحة بدا قسم منها بالعودة إلى البلاد بعد التحسن الكبير الذي شهده مناخ الاستثمار. وبلغ حجم الاستثمارات الخارجية اكثر من بليوني دولار اميركي خلال العام الماضي. وتشير المعطيات إلى ان قيمة الاستثمارات المباشرة منها وصل إلى ٨٠٠ مليون دولار اميركي مقابل ٤٠٠ مليون عام ١٩٩٣. وعلى ضوء الازمة الاسيوية يتوقع المراقبون ان يتدفق المزيد منها إلى مصر وبلدان الشرق الاوسط الاخرى. غير ان حجم الاستثمارات الخارجية ما يزال متواضعاً مقارنة بحجم رؤوس الاموال المصرية في الخارج والتي تقدرها مؤسسة التمويل الدولية بنحو ٨٠ بليون دولار اميركي.

ويشتكي المستثمرون من عدم إصلاح قطاع التجارة الخارجية بما فيه الكفاية حتى الآن. وينطبق ذلك في شكل خاص على النواحي الحقوقية والقانونية التي تعيق او تؤخر عمليات تحويل رؤوس الاموال. كما انها تؤثر سلباً في قدرة الصادرات المصرية على المنافسة. وهناك شكاوى كثيرة من الروتين والعوائق التي تضعها البيروقراطية الحكومية امام المستثمرين. وتتمثل هذه العوائق في تضارب تفسير القوانين والانظمة من قبل الإدارات وانتشار الفساد المتمثل بمظاهر الرشوة والمحاباة والمحسوبية وغيرها. ويعكس هذا الوضع عدم وصول خطوات الإصلاح إلى القطاع الإداري بمختلف وزاراته ومؤسساته في شكل ملموس بعد.

الاقتصاد المصرى

(قطاع الاستثمار)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	وزارة البترول تستعد للقرن ٢١	–	العالم اليوم	٢٢٤٧	٩٨/٦/٢١	٩٦
٢	الدب الروسى دخل البورصة المصرية	أميمة كمال	أخبار اليوم	٢٨٠٩	٩٨/٩/٥	٩٨
٣	رجال الأعمال يقدمون كشف حساب	أهداف البندارى	الأهرام	٤٠٨١٦	٩٨/٩/٦	١٠٠
٤	تشجيع الاستثمار يتطلب اطارا	آمال علام	الأهرام	٤٠٨٣٩	٩٨/٩/٢٩	١٠٣
٥	الاقتصاد المصري أكثر الأسواق الصاعدة	رأفت سليمان	الأهرام	٤٠٨٥٦	٩٨/١٠/١٦	١٠٥
٦	الدواء المر لصندوق النقد الدولى	هنرى كسينجر	العالم اليوم	٢٣٤٨	٩٨/١٠/١٧	١٠٦
٧	رجال الأعمال يطرحون ٦ مقترحات	جيهان الصاوى	العالم اليوم	٢٣٥٢	٩٨/١٠/٢١	١٠٨

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : —
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار	رقم العــــدد : ٢٢٤٧
المصـــــدر : العالم اليوم	تاريخ الصــدور : ٩٨/٦/٢١

وزارة البترول تستعد للقرن 21 (2 - 2)

8 مليارات و565 مليون جنيه استثمارات فى قطاع التكرير والتصنيع والتسويق

أهم المشروعات العملاقة فى مجال التكرير والتصنيع والتسويق

المشروع	الشركة	التكلفة «مليون جنيه»
معمل تكرير ميدور	الشرق الاوسط لتكرير البترول	4080
مجمع التكسير الهيدروجينى	شركة النصر للبترول بالسويس	1800
انتاج الزيوت الاساسية	شركة الاسكندرية للبترول	840
تعظيم انتاجية السولار	شركة الاسكندرية للبترول	350
اعادة تكرير الزيوت المرتجعة	شركة الاسكندرية للبترول	175
ازمرة النافتا الخفيفة	شركة العامرية لتكرير البترول	55
معالجة السولار	شركة العامرية لتكرير البترول	58
مجمع الاصلاح والازمرة	شركة القاهرة لتكرير البترول	150
وحدة الاصلاح بالعامل المساعد	شركة اسيوط لتكرير البترول	
ومعالجة المقطرات لخفض الكبريت	شركة اسيوط لتكرير البترول	600
زيادة الطاقة الى 3 ملايين طن	شركة اسيوط لتكرير البترول	
تطوير التفحيم ومجمع الزيوت	شركة السويس لتصنيع البترول	تحت الدراسة
خط نقل البوتاجاز شقير - اسيوط	شركة انابيب البترول	165
خط جنوب الغردقة - شرق الزيت	شركة انابيب البترول	32
توصيل الغاز للمنازل «القاهرة - الاسكندرية - بورسعيد»	شركة الغازات البترولية	
توصيل الغاز لمحافظات الجمهورية	شركات مختلفة	260
الاجمالى		8565

واضاف البنبى ان الامر لم يقتصر على عمليات التنقيب والتنمية والانتاج وانما نالت مشروعات البنية الاساسية التكرير والتصنيع والتسويق نفس الاهتمام وتم البدء فى مشروعات عملاقة للقرن القادم لتلبية النمو فى الطلب المحلى وكذلك تصدير هذه المنتجات لتحقيق اكبر عائدات اقتصادية واوضح ان الاستثمارات التى ستتم فى هذه المشروعات تصل الى 8 مليارات جنيه و565 مليون جنيه

وتناول البنبى فى حديثه لـ «العالم اليوم» هذه المشروعات بالتفصيل

مشروع معمل تكرير ميدور

يهدف المشروع الى اقامة معمل تكرير متكامل يستخدم احدث التقنيات العالمية لانتاج منتجات بترولية عالية الجودة ذات مواصفات عالية تتماشى مع احدث المواصفات العالمية والتى لها اهمية خاصة للحفاظ على البيئة ويعتبر ميدور اول معمل تكرير تابع للقطاع الخاص يتم انشاؤه طبقا لاحدث تكنولوجيا عالمية

واضاف البنبى وتقدر طاقة المشروع بحوالى 5 ملايين طن / السنة وتبلغ تكلفته التقديرية حوالى 1.2 مليار دولار، تعادل 4080 مليون جنيه، ومن المنتظر الانتهاء من التنفيذ فى عام 2001.

مشروع التكسير الهيدروجينى للمازوت

يهدف المشروع الى الاستفادة من فائض المازوت ذى القيمة الاقتصادية المنخفضة وتحويله الى المقطرات الوسطى ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة خاصة فى ظل نمو الطلب على المنتجات البترولية بصفة عامة وعلى المقطرات الوسطى بصفة خاصة.

واوضح الوزير ان هذا المشروع يأتى فى اطار خطة وزارة البترول لاتاحة الفرصة للقطاع الخاص وتشجيعه للدخول فى مشروعات التنمية الكبرى، وتبلغ طاقة المشروع 35 الف برميل / اليوم وتكلفته التقديرية حوالى 531 مليون دولار بما يعادل 1,8 مليار جنيه، ومن المنتظر الانتهاء من التنفيذ فى عام 2002.

مشروعات لانتاج البنزين الخالى من الرصاص

ويأتى تنفيذ هذه المشروعات فى ظل الرؤية المستقبلية لوزارة البترول التى تتفق وتزايد معدلات الاستهلاك من الوقود فى ظل النهضة الصناعية التى تجتازها البلاد.

واكد البنبى ان هذه المشروعات تهدف بالدرجة الاولى الى انتاج بنزين عالى الاوكتين بما يكفى لتغطية جميع انحاء الجمهورية من البنزين الخالى من الرصاص والذى سيرتفع من 2 مليون طن الى حوالى 2,3 مليون بحلول عام 2000.

وتشمل هذه المشروعات اقامة 3 وحدات لانتاج البنزين الخالى من الرصاص منها وحدة بالقاهرة بطاقة 330 الف طن، ووحدة اخرى بمنطقة الاسكندرية بطاقة 164 الف طن ووحدة متكاملة بمنطقة اسيوط بطاقة 300 الف طن، وتقدر استثمارات تلك المشروعات بحوالى 410 ملايين جنيه موزعة توزيعا جغرافيا يتفق واحتياجات المناطق المختلفة فى انحاء الجمهورية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : -
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد : ٢٢٤٧
المصـــــدر : العالم اليوم	تاريخ الصـــدور : ٩٨/٦/٢١

مشروعات معالجة المقطرات الوسطى لخفض نسبة الكبريت

وتماشيا مع الاتجاه العالمى فى تحسين المواصفات بصفة عامة والحد من مواصفات الكبريت فى المقطرات الوسطى «السولار / الكيروسين» بصفة خاصة فقد تم التخطيط لاستكمال الامكانات القائمة بمعامل التكرير خلال مشروعين بمنطقة الاسكندرية تبلغ التكلفة الاستثمارية لهما حوالى 408 ملايين جنيه.

واضاف انه يتم تنفيذ المشروع الاول بشركة الاسكندرية للبترول لانتاج كيروسين وسولار منخفض النسبة من المواد الكبريتية ومطابق للمواصفات العالمية وقوانين البيئة وبطاقة 500 الف طن / سنة كيروسين، و600 الف طن / سنة سولار ومن المخطط الانتهاء من تنفيذ المشروع فى اوائل عام 2001

أما المشروع الثانى فيتم بشركة العامرية لتكرير البترول لانتاج السولار من خامات الصحراء الغربية وتقدر الطاقة الانتاجية السنوية بحوالى 123 الف طن سولار محسن ذى درجة انسكاب وشوائب كبريتية منخفضة، بالاضافة الى 25 الف طن قطفة لانتاج الزيوت، 37 الف طن بالنفتا، 7 الاف طن غازات ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع فى منتصف عام 1998.

مشروع التوسع فى انتاج الزيوت

يهدف المشروع، والذى يقام بشركة الاسكندرية للبترول بمنطقة المكس، الى انتاج 100 الف طن من الزيوت بالاضافة الى 27 الف طن من الشموع و100 الف طن من المستخلص العطرى، وذلك فى اطار اهتمام وزارة البترول بتوفير احتياجات السوق المحلى من المنتجات البترولية ووقف الاستيراد وما يترتب على ذلك من تحقيق وفر مؤكد فى ميزان المدفوعات، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع حوالى 840 مليون جنيه.

مشروعات توصيل الغاز الطبيعى لمحافظات الجمهورية

واكد ان سياسة وزارة البترول تهدف الى تشجيع استخدام الغاز الطبيعى واحلاله محل المنتجات البترولية الاخرى فى الاستخدامات التقليدية وغير التقليدية، وقد بدأ المشروع بالقاهرة فى اوائل الثمانينات ثم امتد ليشمل الاسكندرية وبورسعيد، وحتى نهاية عام 1997 تم الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعى الى حوالى 930 الف عميل، ومن المخطط ادخال الغاز الى حوالى 1,6 مليون عميل ليصل عدد العملاء بنهاية الخطة الخمسية الرابعة 97/2002 الى حوالى 2,5 مليون عميل، وتجدر الاشارة الى ان استهلاك الغاز الطبيعى للاغراض المنزلية وحدها خلال عام 1997 بلغ حوالى 200 مليون م3 ادت الى تحقيق وفر فى استخدام البوتاجاز يصل الى حوالى 170 الف طن.

واضاف انه فى اطار السياسة العامة للدولة لتشجيع القطاع الخاص واتاحة الفرصة له للمساهمة فى المشروعات القومية التى تخدم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يخفف العبء عن موازنة الدولة وتوجيه الاستثمارات المتاحة للمشروعات الاجتماعية والخدمية، فقد فتحت وزارة البترول المجال للقطاع الخاص للدخول فى انشطة الغاز الطبيعى وانشاء شركات لتوصيل وتوزيع الغاز لجميع التجمعات الصناعية والسكنية.

وقد تم توقيع اتفاقيتين مع شركة غاز مصر لادخال الغاز الطبيعى لمدن وسط الدلتا وشركة سيتى جاز لادخال الغاز الى السويس، كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة بريتش جاز لانشاء شركة وادى النيل للغاز كشركة مشتركة تقوم بادخال الغاز الطبيعى الى الوجه القبلى.

وتجرى حاليا دراسة عروض عدد من الشركات للعمل بمناطق دمنهور ودمياط والاسماعيلية وعدد آخر من محافظات الجمهورية.

مشروعات دعم وتطوير الشبكة القومية للغاز

يجرى حاليا تنفيذ عدد من المشروعات لتدعيم الشبكة القومية للغاز لاقامة عدد من خطوط نقل الغاز بهدف ضمان استيعاب انتاج الحقول الجديدة مع المرونة فى امداد جميع مناطق الاستهلاك الجديدة، ومن بين هذه المشروعات:

- خط غاز بورسعيد / دمياط: لنقل غازات حقل بورفؤاد فى اتجاه دمياط ومنطقة الدلتا لتغذية محطة كهرباء كفر البطيخ.
- خط غاز بورسعيد / السخنة / عيون موسى: لنقل الغازات من حقول البحر المتوسط الى بورسعيد ثم العين السخنة ويتم تغذية الخط فى هذه المنطقة عبر خليج السويس ليكون خطا رئيسيا لنقل الغازات الى سيناء وتغذية محطة كهرباء عيون موسى الجديدة.
- خط غاز سماد ابو قير: لتغذية مصنع سماد ابو قير.
- خط غاز ميت نما / غرب النيل: لربط محطة غاز الشرقاوية بخط الغاز 24 بوصة الواصل غرب النيل الى المناطق الصناعية بمدينة السادس من اكتوبر.
- خط غاز الكريمات / بنى سويف: لتغذية مصنع اسمنت بنى سويف والمنطقة الصناعية بنها.

وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذه المشروعات اكثر من 850 مليون جنيه.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أميمة كمال
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٢٨٠٩
المصـــــدر :	أخبار اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٨/٩/٥

الدب الروسى دخل البورصة المصرية من الأبواب الخلفية!

٩٠ يوما ستهز العالم... من الآن ولمدة ثلاثة اشهر سيقف الجميع على اطراف أصابعه ليرى هل يخرج الدب الروسى من كبوته أم سيتحول الى بطله صرجاء؟!.. وهل ستنجح المهلة التى وضعها الروس لتعديل الحال المايل، للروبل، فى حفظ ماء وجه العملة الروسية؟!.. وهل رفع، كيريينكو، من الخدمة والعود الحميد ،لتشيرنوميردين، الى رئاسة الوزراء سيعيد مؤشرات داو جونز فى نيويورك وكاك فى فرنسا ونيكاى فى طوكيو وسوق المال فى الشريفين بالقاهرة الى سابق عهدها ام ان احمد زى الحاج احمد!؟ واذا كانت أزمة الدب الروسى قد وصلت الى عقر دار النسر الامريكى والاسد البريطانى فان رذاذ الأزمة قد طال الجميع. حيث أصيبت الروبية الهندية ببعض من هذا الرذاذ، وايضا ذهب هونج كونج هو الآخر اخذ لطمه لم يذقها من ١٨ عاما.

اما سوق المال المصرى فقد اصابه من الازمة جانبا بالرغم من انه لم يدخله روسى واحد. انعكس رصيد هذه الازمة على مؤشر سوق المال الذى زاد انخفاضه فى الاسابيع الثلاثة الماضية حيث سجل انخفاضا ٦,٤ نقطة، ٩,٤ نقطة، ٥,٤ نقطة على التوالى وايضا شهادات الايداع الدولية التى اصدرتها بعض الشركات المصرية لم تسلم من الأزمة الروسية التى انتقلت عدواها الى بعض البورصات العالمية ومنها الى شهادات الايداع الدولية ... ساهمت فى ظاهرة جديدة فى سوق المال وهى اعادة الثقة للسندات المصرية حيث راى فيها المستثمرون حصنا للامان ضد تقلبات اسعار الاسهم

سجلت

وقد سجلت معاملات يوم الاحد الماضى ارتفاعا شديدا فى التداول على السندات وصلت الى ٥٩ مليون جنيه وهو ما يقارب نسبة ٥٠٪ من اجمالى التعاملات بعد ان كان التعامل على السندات لا يتجاوز مليون جنيه فى الاسبوع

الخبراء توقعوا ايضا ان حركة التجارة الخارجية بين مصر وروسيا فى الاخرى ستنال منها الازمة حيث ان الصادرات المصرية لروسيا من مستحضرات التجميل والاثاث والجلود والمكرونة لن تستطيع ان تصمد امام الصادرات الاسيوية التى ستدخل السوق الروسى باسعار منخفضة بعد انخفاض اسعار عملات هذه الدول

والازمة الروسية ... مالها وما عليها داخل الاقتصاد المصرى كانت محورا لعدد من خبراء الاقتصاد

●●●

ان ما يجرى حاليا فى روسيا لم يحدث بين يوم وليلة ولكن بوادر الازمة الاقتصادية ظهرت منذ فترة وتمثلت فى انخفاض معدل النمو الاقتصادى واضطراب الاوضاع الاقتصادية وهو ما انعكس فى انخفاض قيمة الروبل للحد الذى لم يعد يعرف فيه المواطن الروسى اذا ما كان سيتقاضى مرتبه ام لا وماذا ينتظره فى المستقبل

المستقبل

هكذا بدأ د. وجيه شندى وزير الاستثمار والتعاون الدولى الاسبق حديثه واضاف ان الازمة لم تقف عند هذا الحد ولكن بدأ الاضطراب يوميا فى نطاق العملات الاجنبية حيث ان تآكل قيمة الروبل مقارنا بالدولار دفع عددا كبيرا من الشركات والمؤسسات المالية ورجال الاعمال الى تحويل كميات كبيرة من الروبل الى الدولار مما ادى الى مزيد من هبوط سعر الروبل لدرجة ان الدولار اصبح يعادل ٦ روبلات ثم ارتفع الى ٩ روبلات، وقد وصلت نسبة الانخفاض فى قيمة الروبل ١٠٪ خلال شهر اغسطس فقط. مما دفع الحكومة الى وقف التحويلات من الروبل الى الدولار واعلنت عن التوقف عن سداد القروض الاجنبية لمدة ٩٠ يوما وهذا انعكس عن سوق الاوراق المالية الذى لحقه الانهيار الى الحد الذى فقدت فيه اسعار الاسهم ٧٥٪ منذ بداية العام الحالى، وان ٥٠٪ من هذا الانخفاض حدث فى شهر اغسطس فقط. وبهذا خرج تأثير الازمة من دائرة المواطن الروسى ليلحق بالمستثمر الاجنبى فى البورصة الروسية والى المقرضين الاجانب فى الخارج والمؤسسات المالية الدائنة لروسيا وانعكست فى صورة هزات فى اسواق المال العالمية

حيث انخفض متوسط اسعار الاسهم فى المانيا بنسبة ١٥٪ وفى بورصة نيويورك بنسبة ٩٪ وتراوحت نسبة الانخفاضات فى البورصات العالمية الاخرى فيما بين ٥٪ الى ١٠٪ خلال شهر اغسطس

وتأثيرات الازمة الروسية لم تقف عند حدود اسواق المال. د. وجيه شندى يشير الى تأثيرات اخرى لا تقل اهمية وهى امتلاك روسيا لكميات هائلة من المواد الاولية مثل البترول والذهب والمعادن وهو ما يؤثر على اسعار هذه المواد عالميا حيث انه من المحتمل ان تلجأ روسيا الى بيع ما لديها من بترول لتلبية احتياجاتها من العملة الاجنبية وهذا بدوره سيؤدى الى مزيد من الانخفاض فى اسعار البترول فبعد ان كان سعر برميل البترول ٤٣ دولارا فى السبعينات اصبح الان لا يتعدى ١٠ دولارات واذا اخذنا معدل التضخم فى الاعتبار ستجدان القيمة الحقيقية لسعر برميل البترول اقل من ٢ دولارا.

الروس غائبون عن البورصة

فى ظل العولمة وتشابك الاقتصاد العالمى لا يمكن ان تعيش مصر بمنأى عما يحدث فى روسيا أو عما يحدث فى الاقتصاديات العالمية.. هذا ما يؤكده على نجم محافظ البنك المركزى الاسبق ورئيس بنك الدلتا. ويقول انه ليس هناك تأثير مباشر على سوق المال المصرى حيث انه لا يوجد مستثمرون روس فى البورصة المصرية ولكن هناك مستثمرون مشتركون يستثمرون اموالهم فى البورصة المصرية فى ذات الوقت الذين يستثمرون فيه فى عدد من البورصات العالمية أو فى البورصة الروسية والتى شهدت انهيارا حادا. وقد يتوقع هؤلاء المستثمرين الذين حققوا خسائر من جراء استثمارهم فى البورصة الروسية الى بيع مالديهم من اسهم فى سوق المال المصرى لتعويض خسائرهم. وسوف تؤدى حركة البيع الى مزيد من الانخفاض فى الاسعار فى الوقت الذى مازال فيه مؤشر الاسعار يميل الى الانخفاض. واكد على نجم على ان الانخفاض الذى يحدث حاليا فى البورصة المصرية ليس نتاج للازمة الروسية ولكن كان سائدا قبل الازمة ولكن جاءت الازمة لتزيد من حالة التراجع وتؤجل حدوث اى اتجاه الى الصعود.

ويضيف ان هناك اثرا اخر على الاقتصاد المصرى وهو ما يمكن ان تحدثه الازمة الروسية على حركة التبادل التجارى بين مصر والجانب الروسى والذى كان حتى وقت قريب يمثل الشريك التجارى الاول مع مصر.. وسوف يؤدى انخفاض قيمة الروبل الى الاتجاه الى تخفيض الطلب على الواردات من الخارج وهو ما سيؤثر بالضرورة على حجم الصادرات المصرية لروسيا

ارباح الازمة

الازمة الروسية ستكون اخف وطأة من الازمة الاسيوية والتى تترك ذات الاثر لان الاقتصاد الروسى لا يتمتع بنفس القدر من الانفتاح على اقتصاديات العالم ولذلك لن تتأثر مصر تأثيرا كبيرا بما يحدث من هزة فى الاقتصاد الروسى.

هذا ما يراه د. منير هندى استاذ الادارة المالية والمؤسسات المالية بكلية التجارة - جامعة طنطا. ويقول ان التجارة الخارجية بين مصر وروسيا ضئيلة للغاية ومن ثم فان ضعف القوة الشرائية للعملة الروسية نتيجة لانخفاض العملة لن يكون له تأثير قوى على حركة الصادرات المصرية وبالتالى لن يكون هناك تأثير يذكر على الشركات المصرية المنتجة.

ومن جانب اخر لن يستفيد الاقتصاد المصرى كثيرا من انخفاض اسعار السلع الروسية المصدرة الذى

تحقيق:
اميمة كمال

يرجع الى الانخفاض فى قيمة الروبل مقابل الجنيه المصرى لان الواردات من روسيا لم تعد ذات بال مثلما كانت فى الماضى

ولكن ربما يكون هناك اثار غير مباشرة من الازمة الروسية على مصر وهو التأثير المحتمل الذى يأتى بنتيجة للانخفاض الذى لحق ببعض العملات الاجنبية الاخرى. ولكن هذا الاثر سيكون ايجابيا لان انخفاض عملة اى دولة يعنى انخفاضا فى سعر صادراتها للخارج ولما كانت الواردات المصرية من الخارج تمثل ثلاثة اضعاف صادراتها فان الانخفاض فى العملات الاجنبية يعنى انخفاض فى تكلفة الواردات المصرية وتعنى مزيدا من الارباح للشركات المصرية المستوردة.

ويضيف د. منير هندى ان انتقال جزء من الازمة الروسية الى اسواق المال فى بريطانيا وامريكا سوف يؤثر على اسعار بعض اسهم الشركات المصرية وهى التى اصدرت شهادات ايداع دولية سواء فى بورصة لندن او نيويورك وان انخفاض هذه البورصات سوف يدفع بعض المستثمرين الى بيع شهادات الايداع المصرية فى الخارج مما يؤدى الى انخفاض اسعارها وبالتالى تخفيض اسعار هذه الاسهم فى سوق المال المصرى. ولكن هذا الاثر لن يكون كبيرا لانه لا يوجد سوى ٥ شركات مصرية فقط هى التى اصدرت شهادات الايداع الدولية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : أميمة كمال
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار
رقم العـــــدد : ٢٨٠٩
المصـــــدر : أخبار اليوم
تاريخ الصـــدور : ٩٨/٩/٥

مساندة دولية

د. شريف قاسم استاذ الاقتصاد باكاديمية السادات للعلوم الادارية يؤكد ان الازمة الروسية سوف تترك بالضرورة اثرا على حركة الصادرات المصرية للسوق الروسى وتمثل انتكاسة لمحاولات استعادة مصر لهذا السوق الضخم. حيث ان انخفاض قيمة الروبل مقابل الجنيه سيزيد من تكلفة الصادرات المصرية فى الوقت الذى ستنخفض فيه تكلفة صادرات بعض الدول الاسيوية التى انخفضت قيمة عملتها مؤخرا وان اسعار هذه الصادرات ستمثل تحديا كبيرا لانها ستنافس الصادرات المصرية وربما يكون لها الغلبة فى السوق الروسى ويضيف قائلا ان انخفاض حجم الصادرات المصرية سيؤثر على اداء الشركات المصرية المنتجة التى كانت تعتمد على هذه السوق الواعدة . وربما تتاثر اسعار اسهم هذه الشركات اذا ما كانت مقيدة فى البورصة المصرية

وقال لكن هذه التاثيرات ربما لا تستمر كثيرا لان الاقتصادات العالمية لن تسمح بانهيار الاقتصاد الروسى ومن المؤكد انها ستساعده لانه ليس من مصلحة العالم ان تترك قوة نووية بحجم روسيا فى يد نفر من الشحاذين.

صناديق التامينات

اما مستطيع ان يستقرىء شواهد على اثر الازمة الروسية على وجه البورصة المصرية طوال الثلاثة اسابيع الاخيرة هذا ما يقوله هانى توفيق رئيس شركة جلوبال للادارة المالية ويوضح ان هناك اكثر من اثر اولهما الاثر النفسى وهو حالة الهلع التى تسود السوق نتيجة للتخوف الذى يظهر على تعاملات الافراد التى تنتظر لترى ماذا تفعل الصناديق الاجنبية لانه غالبا فى حالة حدوث اى ازمة فى الاسواق المالية

تبدأ الصناديق اما فى بيع مالديها من اسهم لتعويض خسائرها او على الاقل لا تتجه الى الشراء وهذا ينعكس بدوره على مؤشر الاسعار فيزيدها انخفاضا وقال انه فى الايام الاخيرة ارتفع المؤشر بعد الاعلان عن تأسيس صناديق جديدة من اموال المعاشات والتامينات برأسمال ٩٠٠ مليون جنيه مما اشاع حالة من التفاؤل.

وعن الاثر الثانى للازمة يقول هانى توفيق ان ما حدث فى اسواق لندن ونيويورك انعكس على اسعار اسهم الشركات التى اصدرت شهادات ايداع فى هذه البورصات

حتى ان بعض المستثمرين لجأوا الى شراء شهادات الايداع للشركات المصرية باسعار منخفضة فى الخارج وباعوا مالديهم من اسهم نفس هذه الشركات داخل البورصة المصرية.. ولذلك بدأت هذه الاسهم فى الانخفاض وتراجعت اسعارها.

اسعارنا تتحدد فى الخارج

اذا كانت هناك بعض الاقتصاديات العالمية التى اسرفت فى استثماراتها فى روسيا او غالت فى منح القروض للمؤسسات الروسية قد نالها الكثير من اثار الازمة الاسيوية فان مصر ستتاثر بشكل اقل حدة

هكذا يرى عيسى فتحى العضو المنتدب لشركة المستقبل للاوراق المالية ويقول ان هناك حالة من الذعر تسود السوق نتيجة لما يحدث من ازمات فى اسواق المال العربية. وهذا العامل النفسى يسبب بشكل غير مباشر اثارا سلبية على التعاملات اما الاثر المباشر فقد ظهر جليا فى اسعار شهادات الايداع المصرية حيث انخفضت شهادات الايداع للبنك التجارى الدولى من ١١ دولارا الى ٧ دولارات خلال اسبوع واحد وانخفضت شهادات شركة السويس للاسمنت من ٦٠ جنيها الى ٤٨ جنيها مما دفع الشركة لشراء اسهمها لدعم اسعار السهم. وهذه الانخفاضات التى حدثت فى اسعار شهادات الايداع ادت الى تخفيض اسعار اسهم نفس الشركات فى الداخل ووجه الخطورة فى هذا الامر ان الاسعار فى الخارج هى التى اصبحت تحدد اسعار الاسهم فى الداخل والتى من المفروض ان تتحدد طبقا للاوضاع المالية للشركات داخل مصر.

وهناك البعض الذى يرى فى الازمة الاسيوية مؤشرا ايجابيا.. سامية سعيد مدير ادارة البحوث ببنك الاستثمار القومى من هذا الفريق فتقول ان ما يحدث فى روسيا الان يشير الى امر هام وهو ان صندوق النقد الدولى ليس على حق دائما. وان نصائح الصندوق فى بعض الاحيان قد تقود الى حدوث ازمات مثلما حدث بعد تخفيض قيمة العملة الروسية. واكدت على ان يقظة الجهاز المصرفى المصرى وعدم استجابة مصر لطلبات صندوق النقد الدولى بتخفيض الجنيه المصرى حمت الاقتصاد المصرى من حدوث اى هزات او ازمات مثل ما لحق بالبلدان الاسيوية او روسيا!

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : أهداف البندارى
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد : ٤٠٨١٦
المصـــــدر : الأهرام	تاريخ الصـــدور : ٩٨/٩/٦

رجال الأعمال يقدمون كشف حساب لأداء الاستثمار فى مصر

تحقيق:
أهداف البندارى

منذ حوالى ٢٠ سنة، كان المستثمرون يعانون صعوبة حل مشكلاتهم التى قدرها البعض فى ذلك الوقت بحوالى ٤٠ مشكلة. وبالتالى فقد كانت هذه الصعوبات تستنزف جزءا كبيرا من وقتهم مما جعلهم يترقبون اى لقاء مع المسئولين لعرض هذه المشكلات عليهم!

والآن تغير الوضع تماما حيث تم حل معظم المشكلات وما تبقى منها والذى يقدر بحوالى ٣٪ فقط فيمكن حله بسهولة ويسر ويتم ذلك بصفة تدريجية.

كما ان لقاء المستثمرين مع المسئولين بالدولة اصبح امرا يسيرا ومتكررا بل ان الحكومة تستطلع اراء رجال الاعمال فى جميع القرارات الاقتصادية.

وقد حققت مصر نجاحا اقتصاديا [illegible] واصبح الاستثمار بها من الامور المشجعة جدا بشهادة المؤسسات العالمية، وطبقا لأحدث تقرير دولى عن القدرة التنافسية فقد جاء ترتيب مصر فى المركز ٢٨ على مستوى العالم متقدمة بذلك على العديد من الدول الاخرى ومنها ايطاليا وتركيا و[illegible]

[illegible]

إعفاء أسهم الشركات

[illegible]

ومن ضريبة الارباح التجارية التى وصلت الى ٤٢٪ فهى عالية جدا. بينما الاعفاءات الضريبية للمشروعات الجديدة انخفضت حوثا. ويطالب بتخفيض ضريبة الارباح التجارية حتى يستطيع المستثمر استخدام امواله فى مشروعات جديدة بدلا من ان تحصل الحكومة عليها ولا تحقق المساواة المطلوبة للمستثمرين مما يثبط للعمليات الاقتصادية.

ويرى [illegible] ساويرس ان الجيل الثانى من رجال الإدارة لم يعد بعد ومازال فى طور التجهيز وهناك ضغط قوى على القوى الإدارية بالاضافة الى التركيز على الاستثمارات الاجنبية التى تضع اموالها وادارتها. لذا الضيق الادارى. وتنقل طرق الادارة الحديثة ويحدث انقسام المشاركة فى الادارة وهذا ليس معناه عدم [illegible] قدرتنا ولكنها مستهلكة فى تخصصات كثيرة فهناك ندرة فى الخبرات.

[illegible] لا يعد عملا حيث ان لدينا [illegible] من مقومات التجارة فى مقابل اعداد محدودة من فنيى الكمبيوتر [illegible]

٢٠ زيادة الاراضى المرفقة

ويؤكد المهندس احمد عز انه بمساحة [illegible] جديد ومشجع لاى منظم او رجل اعمال فالوقت مناسب للاستثمار [illegible] العامة للوضع الاقتصادى [illegible] الكرب [illegible] متفائل، واؤكد ان الاستثمار الصناعى فى مصر قرار [illegible] البيئة [illegible] المصرية موجودة والمهندس [illegible] او [illegible] اذا قارناها بدول كثيرة ذات [illegible] مصر متميزة

فلدينا فائض فى الطاقة الكهربائية. وشبكة قومية للغاز الطبيعى ستغطى مصر كلها خلال سنوات بالاضافة الى وجود مساحات كبيرة من اراضى صناعية مرفقة فى المدن الجديدة من الجيلين الاول والثانى. فالمناطق الصناعية فى خليج السويس بمساحة ٨٩ مليون متر مربع وسترتفع برصيد مصر من الاراضى الصالحة للاستثمار بنسبة ٢٠٪ وذلك خلال سنتين او ثلاث. ولدينا شبكة اتصالات جيدة خاصة مع العالم الخارجى. كما توجد ايضا مجموعة من الموانئ قادرة على استيعاب مدخلات الصناعة وكل منطقة صادراتها وهو امر مهم حيث ان ذلك فى كل مكان بالعالم. فعلى سبيل المثال. فهى ليست موجودة فى منطقة الشرق الاوسط المحيطة بنا. على الرغم من ان متوسط دخل الفرد فيها اعلى فى مصر. لكن البنية التحتية فيها ليست على هذا المستوى ولا بهذه الوفرة.

وقد وفرت الدولة بالاضافة الى محطات معالجة المياه والصرف الصحى. موانئ قادرة على تداول بضائع فى بواخر حمولتها ١٠٠ الف طن واكثر واستثمارات البنية التحتية تكلفتها على الدولة ٣ اضعاف الاستثمارات العادية.

ويضيف المهندس احمد عز ان من عوامل ازدهار الاستثمار فى مصر الآن. وجود عوامل جاذبة للاستثمار وهى الموارد البشرية فقد استطاع المهندسون والكيميائيون والحاسبون والفنيون ان يحصلوا لاكثر من ٢٠٠ شركة على الايزو ٩٠٠١، واثبتوا انهم وضعوا تحفظات كثيرة على مقدرة هذه الشركات فى تطبيق نظام الجودة. ان فى مصر كل التخصصات اللازمة لادارة صناعية ناجحة وموارد بشرية تتميز بكفاءة وانتماء كبير وتلك (ميزة نادرة) لاى مستثمر ناجح، سواء فى الاستثمار او الخدمات فمصر تضم ٢٢ جامعة واكبر عدد من المدارس الصناعية واكبر عدد من خريجى كليات الهندسة مقارنة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أهداف البندارى
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٤٠٨١٦
المصـــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـــدور :	٩٨/٩/٦

الإيجابيات

- زيادة الاستثمارات المباشرة
- اعفاء من الضرائب لمدة تصل لـ ٢٠ عام
- المشاركة فى القرارات الاقتصادية والمالية

السلبيات

- ارتفاع ضريبة الأرباح التجارية والصناعية الى ٤٢٪
- عدم التوافق بين الخريجين ومتطلبات الصناعة
- ارتفاع رسوم الخدمات والمعوقات الإدارية فى الموانىء

بالدول المحيطة بها باستثناء تركيا

وحسب التقرير العالمي الاخير فى ١٩٩٨ عن القدرة التنافسية للدول اصبح ترتيب مصر الـ ٣٨ وسبقت تركيا وايطاليا وجنوب افريقيا والمجر واليونان وفنزويلا والبرازيل وبولندا والهند وينظم الاستثمار فى مصر بيئة اخرى تشريعية وحزمة من الحوافز لم ارها فى دول اخرى. فلا توجد دولة تعفى مستثمريها من الضرائب لمدة ٢٠ عاما فالصين تفرض ضرائب ١٥٪ منذ السنة الاولى للانتاج وقد اثمرت هذه السياسة الناجحة ٤٠ الاف مشروع صناعى خلال ١٢ عاما فى مدن الجيل الاول وهذه الاعفاءات الضريبية من العوامل المشجعة للمستثمرين وان كانت لا تؤثر تاثيرا مباشرا على الاستثمار ومن القرارات الاخرى المشجعة. عدد من الالغاءات، فلا قيود على تحويل النقد والارباح ولا حدود قصوى لنسبة ملكية المستثمرين الاجانب لرؤوس اموال الشركات.

ولم يعد هناك ضرورة لرخص الموافقات فاصبح الحصول عليها اتوماتيكيا. مما وفر على المستثمر تكلفة خطوات ما قبل التاسيس التى كان يتحملها المستثمر، وكانت مرتفعة منذ ٥ سنوات، لكنها انخفضت بنسبة ٥٠٪ مثل الحصول على عقود الاراضى فى الشهر العقارى. ورخص الانشاء.

وقد توقفت الدولة كما يشرح المهندس احمد عز عن الاستثمار المباشر فى الانشطة الصناعية والخدمية فاستثمارات الدولة فى الانشطة الاقتصادية كانت تطرد مستثمر القطاع الخاص. فالمستثمر لن يدخل نشاطا تدعمه الدولة لانه لن ينافس الحكومة - مثل شركات النقل الداخلى. الاتوبيسات وحولت الدولة دورها الان كحلقة وصل بين المستثمر والمدخر فهى توجه المدخرات الى استثمارات فى انشطة مختلفة، ووجهت اهتمامها لوضع البيئة والمناخ والتشريعات المناسبة وتوقفت عن ان تكون منافسا وقد ارتفع متوسط دخل الفرد فى مصر فى السنتين الماضيتين نسبيا وسيزداد، بمعدلات قريبة من النمو الاقتصادى المصرى وهو ٦٪ وذلك من العوامل الجاذبة للاستثمار وركيزة يعتمد عليها الصناعى، اولا وينتقل منها الى التصدير وكلما كان هناك نموا فى الناتج المحلى استطاع المستثمر الصناعى المصرى التخطيط للاستثمارات الجديدة فى اى نشاط وذلك حلقة جيدة ومطلوبة وهادفة الآن فى مصر.

ويرى ان اهم التحديات التى تواجهنا فى الصناعة على وجه الخصوص لا ترتبط بالحكومة من قريب او بعيد. لكنها خاصة برجال الصناعة ذاتهم. فهى داخل اسوار المصانع وليست خارجها. ويواجهها اى مستثمر فى العالم. لأنها تتعلق بكفاءة العمليات الصناعية، الجودة والتطوير المستمر للتكنولوجيا المستخدمة، والقدرة على التسويق،

وتحسين صورة المنتج المصرى.

والتحدى الثانى هو الانفصال بين العملية التعليمية فى مرحلة التعليم العالى واحتياجات الصناعة التى لا يوفرها نظام التعليم الحالى. وهناك بادرة امل من خلال محاولات جادة من الجامعات اليوم ومن المؤسسات التعلمية المصرية لإختصار هذه الفجوة الموجودة بين احتياجات الاقتصاد الحديث وهذه العملية التعليمية ومن الصعب فى حدود الموارد المتاحة اليوم ان نضمن توفير هذه التخصصات لاحتياجها الى تكلفة كبيرة، لذلك اقترح مساهمة الشركات الصناعية فى بعض من هذه التخصصات.

ويضيف لدينا خريجون متميزون فى الهندسة الصناعية. لم يتلقوا اثناء دراستهم فى كليات الهندسة هذه التخصصات وكليات التجارة الآن يتخرج منها محاسبون بينما الطلب الآن على المدير والمحلل المالى وخبراء فى السوفت وير

لقد بدات الحكومة فى اتباع منهج المشاركة بين الحكومة والاقتصاديين وذلك بالاستماع اليهم. وقد أدارت حوارا جيدا معهم ومع العمال، واصبحت اجتماعات لجان كثيرة فى بعض الوزارات تضم رجال الاقتصاد والصناعة فى مصر، للتعرف على مقترحاتهم وحتى لجان وزارة التعليم العالى لا تصبح الجامعة تسير فى اتجاه بعيدا عما تحتاجه الصناعة فى مصر.

زيادة الثقة

الدكتور طاهر حلمى يقول لا شك ان زيادة الاستثمارات المباشرة فى

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : أهداف البندارى
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار — رقم العـــــدد : ٤٠٨١٦
المصـــــــدر : الأهرام — تاريخ الصـــدور : ٩٨/٩/٦

المرافق العامة مثل محطة كهرباء سيدى كرير - والمطارات الجديدة وشركات المحمول. وفتح الدولة لمجالات جديدة للاستثمار كانت مغلقة من قبل أمام القطاعين الخاص المصرى والاجنبى ساعد على جذب استثمارات مباشرة بارقام كبيرة جدا ولسنوات ممتدة لان معظمها مشروعات طويلة الأجل مما يزيد الثقة فى الاقتصاد المصرى.

وانخفاض اعداد المشروعات المشتركة الصناعية والزراعية والسياحية -تم تعويضه بالمشروعات الكبرى فى المرافق العامة ويتوقع الدكتور حلمى زيادة فى الاستثمارات الكبرى فى شرق التفريعة وخليج السويس، وايضا فى مشروعات محطات الكهرباء وهى من انجح المشروعات التى حازت اعجاب العالم كله فى اسلوب تنفيذها.

وحول الاستثمار فى البورصة المصرية فإن ما حدث منها من انخفاض خلال الستة أشهر الاخيرة يعود لاسباب داخلية حيث ان العرض الموجود كان قليلا، واخرى خارجية مرتبطة بالانخفاض العالمى للبورصة وانهيارها فى جنوب شرق آسيا مما اثر على اسواق العالم كلها ومنها مصر، واصبح راس المال الموجه للاسواق الخارجية بصفة عامة حذرا جدا واثر ذلك على استثماراتهم فى البورصة المصرية

وبالفعل تبذل الحكومة جهودا مكثفة لتحسين صورة البورصة المصرية وعرض فرص جديدة أمام المستثمرين المصريين والاجانب.

ويضيف الدكتور طاهر حلمى ان المؤشرات كلها تؤكد ان وضعنا الاقتصادى فى الاسواق العالمية. من افضل الاوضاع الاقتصادية فى الاسواق الواعدة وعلينا ان نسوقه ونعيد تقديمه للعالم لنفصل السوق المصرية عما يشوب اسواقا اقتصادية اخرى فى بعض مناطق العالم من مشكلات.

وتقوم الدولة بالترويج للمشروعات التى تعرضها عن طريق بيوت خبرة متخصصة ويتم ذلك عن عن طريق عقد مؤتمرات داخل وخارج مصر منها ٤ مؤتمرات ستشارك فيها خلال الشهرين القادمين.

كنا حُواة فى ١٩٧٧

يؤكد الدكتور عبد المنعم سعودى انه بدأ كمستثمرمنذ عام ١٩٧٤ وكانت هناك مشاكل عديدة تواجه المستثمرين تصل نسبتها الى ٨٠٪ عام ١٩٧٧.

والآن فى ١٩٩٨ - اصبحت مشاكلنا تحل بالتليفون والوزراء يتعاونون معنا فى تذليل اى صعوبات، واصبحت المشاكل لا تتعدى نسبتها ٣٪ لقد اصبحنا طرفا اصيلا فى كل القرارات الاقتصادية وقامت الحكومة بدور كبير معنا وقطعت شوطا كبيرا فى طريق الاستثمار وعلينا ان نستكمله ويكفى الحكومة وضوح الروية واختفاء عنصر المفاجأة فى تعاملاتها معنا، ومشكلات المستثمرين اصبحت الآن خارج مصر كقانون الاغراق

٥٪خفضا فى الجمارك

ويؤكد صفوان ثابت أن المعوقات تدنت الى مستوى منخفض فقبل ٧ سنوات كانت الفروق فى اسعار الطاقة. التى على كل

مستثمر سدادها تختلف من واحد لآخر - اما الآن فاسعار الخدمات مرتفعة لكنها واحدة على جميع المستثمرين - وبالنسبة للجمارك على المواد الخام انخفضت من ٧٠٪ إلى ٢٧٪ ونطالب بانخفاض اكثر فى مواد التعبئة والتغليف.

ويرى صفوان ثابت ان الـ ١٠٪ ضريبة المبيعات على الماكينات مازالت معوقا - والمفروض سدادها على السلع الاستهلاكية التى تباع وتشترى وليس على ماكينات فلا يوجد دولة تفرض ضريبة مبيعات على الآلات سوى مصر.

ويضيف ان الجمارك على الآلات كانت ١٪ اصبحت ٥٪ ومع ١٠٪ ضريبة المبيعات ورسوم اخرى تصل الحصيلة منها الى ١٧٪ - تحسب على قيمة المنتج والجمارك .

وهذه الضريبة ترفع التكاليف الاستثمارية وتعوق تنفيذ المشاريع - بمعنى انه اذا كانت الآلات بعشرة ملايين جنيه فنسبة الجمارك والضرائب عليها ستزيد ثمنها ٣ او ٤ ملايين جنيه مما يرفع التكلفة مع ان المفروض هو خفضها .

ومن معوقات الاستيراد فى الموانئ المصرية إجراءات خروج المواد الخام والتى تستغرق من ٤ الى ٦ اسابيع بدلا من ٣ ايام. وذلك يؤثر على تاريخ الصلاحية ويهدد بتلف وتأثر البضائع

بالاضافة الى اعباء رسوم التخزين واضطرارنا الى تأجير حاويات بـ ٣ ملايين جنيه سنويا مبردة ومجمدة من اوروبا لحفظ البضاعة والشركة لا تتحملها ولكن يتحملها المستهلك.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار
المصدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : آمال علام
رقم العدد : ٤٠٨٣٩
تاريخ الصدور : ٩٨/٩/٢٩

هل تؤثر أحكام عدم الدستورية على النشاط الاقتصادى؟

تشجيع الاستثمار يتطلب إطارا قانونيا واضحا.. والأثر الرجعى يؤدى إلى البلبلة

التشريعات والقوانين هي احد عناصر البيئة الأساسية اللازمة لاستقرار النشاط الاقتصادى والاستثمارى بل تاتى اكثر أهمية من الحوافز والمميزات الأخرى التى تمنح جذبا للمستثمرين.

وحينما يفكر اى مستثمر فى توجيه استثماراته إلى بلد ما فان أول مايبحث عنه هو التشريعات والقوانين التي تضمن له استثماراته، فهو يسأل عما اذا كان البلد به استقرار تشريعى يضمن له الحصول على حقه أو اللجوء اليه عند الاختلاف قبل سؤاله عن الحوافز الضريبية والمميزات الأخرى.

ولذا فان المحكمة الدستورية المصرية استطاعت ان تضفى استقرارا وثقة فى المناخ التشريعى الداعم للاستثمار بعد ان اثبتت وأكدت فى غير ذات مرة امتداد نطاق أحكامها إلى كل القوانين والتشريعات الموجودة فى الدولة وانها يمكن ان تحول دون جور السلطة التنفيذية أو التشريعية على المستثمرين والمتتبع لاحكام المحكمة الدستورية العليا يجد اهتماما بالغا منها فى استقرار مناخ الاستثمار دفعا لنموه ورخائه، هكذا يؤكد الدكتور ابراهيم على حسن نائب رئيس مجلس الدولة وعضو المجالس القومية المتخصصة ويقول ان ذلك يتضح من المبادىء التى اقرتها احكامها وهى:

تحقيق:
آمال علام

اولا: عدم جواز تاميم شركات الاستثمار فقد ذهبت المحكمة إلى أن الدستور المصرى لايجيز التاميم الا بقانون مقابل تعويض وشرط ان يبتغى الصالح العام، ومن ثم فان التاميم عمل تشريعى وليس اداريا.

ثانيا: عدم جواز فرض الحراسة على شركات الاستثمار بالطريق الادارى، وبذلك كفلت المحكمة حماية الملكية الخاصة ولم تجز المساس بها إلا على سبيل الاستثناء.

ثالثا: المساواة بين الشركات امام القانون ولقد اكدت المحكمة مبدأ نص عليه الدستور فى المادة «٤٠» حيث ارست مبدأ المساواة امام القانون وفى ذلك ضمان جوهرى لتحقيق العدل والحرية والسلام الاجتماعى، ويسرى ذلك على الحقوق والحريات التى كفلها الدستور.

رابعا: عدم جواز المساس بضمانات وحوافز الاستثمار حيث اوضحت المحكمة ان المزايا التفضيلية التى كفلها المشرع لاستثمار رءوس الأموال العربية والاجنبية هدفها ضمان تدفقها دون قيود غير مبررة وأن القول إن المزايا التى كفلها المشرع للمشروعات الخاضعة لنظام رأس المال العربى والأجنبى تعطيها مركزا شديد التميز يسوغ معه الرجوع عنها بفرض اعباء جديدة عليها، هذا القول تولت المحكمة الدستورية العليا الرد عليه تفصيلا وانتهت معه إلى ضرورة كفالة مزايا قوانين الاستثمار دون انتقاص.

خامسا: الضريبة ليست مجرد جباية لاضابط لها حيث ذهبت المحكمة إلى تأييد الرأى القائل إن الضرائب ينبغى الا يكون هدفها مجرد الجباية بل يتعين الا تعوق الاستثمار وانه يجب عدم مصادرة حرية الفرد فى اختيار الطريق الأفضل وفق تقديره لاستثمار امواله، كما انه لايجوز فرض ضريبة على رءوس اموال المكلفين بها يجتثها اوينقصها إلى حد كبير مما يفقد الضريبة وظيفتها الاساسية وتعتبر عدوانا على رءوس الأموال، وهو مايلحق بالاستثمار اضرارا جسيمة ويعوق كذلك الادخار الذى اعتبره الدستور واجبا قوميا ومن ثم فان مثل هذه الضريبة تعتبر مجرد جباية لا ضابط لها ولايستقيم بنيانها وفقا للأسس الموضوعية التى لاتقوم الضريبة دستوريا فى غيابها، وهو ماانتهت معه المحكمة الدستورية العليا إلى الحكم بعدم دستورية، ضريبة الدمغة.

سادسا: جرائم التهرب لاتفترض وهذا ما أقرته المحكمة ورأت أن هذه الجريمة من الجرائم التى لايجوز افتراضها ولاتتوافر اركانها الا بارادة ارتكابها.

سابعا: لايجوز فرض اسلوب ارادى خاص على شركات الاستثمار لفض منازعاتها فقد رأت ان الفصل فى الخصومة يتم اساسا عن طريق المحاكم القضائية ولايجوز بأى حال من الأحوال أن يكون التحكيم اجباريا يذعن اليه أحد الطرفين وانتهت المحكمة إلى عدم دستورية النص الذى يفرض التحكيم فى المنازعات باعتباره مخالفا لنص المادة ٦٨ من الدستور.

ويرى نصر ابوالعباس المحاسب القانونى ان المحكمة الدستورية واحكامها قد ساعدت على نمو الاستثمار فى مصر، فالمستثمر الاجنبى عادة قبل ان يفكر فى استثمار امواله فى أية دولة أجنبية يبدأ بالتعرف على قوانين هذه الدولة ومدى تمتعها بنظام قضائى جيد يطبق أحكام العدالة على الجميع مهما كانت شخوص الخصوم والمحكمة الدستورية فى مصر ومنذ ميلادها فى عام ١٩٧٩ أقرت الكثير من المبادىء والأحكام التى ساعدت على تهيئة مناخ الاستثمار داخل مصر. وعلى سبيل المثال أقرت مبدأ عدم الاستيلاء على المشروعات وتأميمها وكذلك عدم مصادرة السلع التى فى حوزة الشركات حتى لوكانت مستوردة ولم تثبت سداد الجمارك عنها وكذلك أقرت هذه المحكمة مبدأ المساواة بين الشركات الاستثمارية وشركات القطاع العام فى اسعار الطاقة وكذلك صيانة وحماية الأموال الخاصة بأصحاب الشركات من المصادرة وغيرها الكثير من الاحكام التى ادخلت الطمأنينة على أصحاب رءوس الأموال مما ادى إلى زيادة النمو الاستثمارى فى مصر

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : آمال علام
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار
رقم العـــــدد : ٤٠٨٣٩
المصـــــدر : الأهرام
تاريخ الصـدور : ٩٨/٩/٢٩

وإذا كان هناك تخوف بأن التعديل الأخير بعدم رجعية أحكام المحكمة بشأن عدم دستورية أى نص ضريبة سوف يؤثر على الاستثمار فى مصر، فهو ادعاء بعيد عن الحقيقية بل ان العكس هو الصحيح، فهل يعقل ان يوافق مستثمر على قابلية تعرض خزانة الدولة التى سوف يستثمر فيها امواله إلى نكبات مالية فى اية لحظة نتيجة لصدور حكم بعدم دستورية نص ضريبى والزام الخزانة العامة برد مليارات من الجنيهات؟ بالطبع لا فخزانة الدولة هى صمام الأمان لكل من المستثمر والمواطن.

ويضيف اذا رجعنا للخلف قليلا لحصر احكام عدم دستورية النصوص الضريبية فسوف نجد انها لاتزيد على عدد اصابع اليد الواحدة وأكثرها يتعلق بالمواطنين وليس بالشركات، مثل عدم دستورية فرض ضريبة على العاملين بالخارج، وعدم دستورية فرض ضريبة على الاراضى الفضاء.

ونرى أن المحكمة الدستورية والمبادىء التى اقرتها والتعديل الأخير بشأن سريان احكامها بأثر فورى يساعد على تهيئة مناخ الاستثمار فى مصر وأن الأثر الرجعى هو الذى يؤدى إلى بلبلة فى العلاقات الاقتصادية مما يؤدى إلى تخوف المستثمر من الدخول إلى دائرة الاعمال الاقتصادية المزعزعة والمرهونة بتعديل المراكز القانونية بطريقة فجائية غير محسوبة نتيجة هذا الأثر الرجعى.

وعلى الرغم من اجتماع الآراء على اهمية المحكمة الدستورية ودورها الفعال فى استقرار مناخ الاستثمار، فإن هناك رأيا آخر يوضحه د. رمضان صديق مستشار وزارة المالية القانونى قائلا. هناك رأيان فى أثر كثرة الأحكام بعدم الدستورية، حيث إن ذلك يزعزع الاستثمار ويفقد المستثمر سواء كان أجنبيا أو وطنيا ثقته فى النظام القانونى للدولة لأنه قد يبنى حساباته على أساس نظام قانونى معين، ولكن يفاجأ بعد ذلك بأن النصوص القانونية التى أسس حسابه عليها غير دستورية، وبالتالى تنهار المزايا التى بنى حساباته عليها، ومن ثم يرى أصحاب هذا الرأى أن كثرة الاحكام بعدم الدستورية تفقد مناخ الاستثمار أهم عناصره وهو الاستقرار القضائى فى الدولة.

ونحن نخالف هذا الرأى - كما يقول د. رمضان صديق استنادا إلى دراسة قام بها البنك الدولى أثبتت أن المناخ الجيد للاستثمار يعنى ضرورة وجود إطار قانونى بسيط فى الدولة يكون واضحا ويمكن تطبيقه على نحو سليم، وبالتالى فإن الأحكام التى تصدرها المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص فى قانون الضريبة مثلا غالبا ما يتعلق بالنصوص التى تفرض عبئا ماليا أو التزاما معينا على المستثمر، ويؤدى القضاء بعدم الدستورية إلى تخفيف العبء على المستثمر أو تحلله من النظام الضريبى، الذى قضى الحكم بعدم دستوريته، وبالتالى يمكن أن يكون الحكم بعدم الدستورية فى جوهره ميزة إضافية للمزايا التى يتمتع بها المشروع الاستثمارى فى الدولة وأن هذه الأحكام تقوى مناخ الاستثمار ، خاصة إذا بادرت الدولة بتنفيذ هذه الأحكام طواعية وبرضاء تام لأنها بذلك تضرب مثلا بالدولة القانونى التى تحترم الدستور وتحترم مبدأ الفصل بين السلطات .

ومن ثم كان التزام الحكومة برد ضرائب العاملين بالخارج و ضريبة الأرض الفضاء التى قضى بعدم دستوريتها إلى الممولين أصحاب الحقوق رغم تحمل الخزانة العامة نتيجة الرد والتى بلغت حتى الآن إلى ما يزيد على ٢ مليار جنيه فى وقت قصير نسبيا، بالإضافة إلى الأعباء الإدارية وجهود موظفيها الذين تفرغوا لنظر طلبات الاسترداد، وإجراءات رد الضريبة

ولكن الدكتور حمدى عبد العظيم أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية يقول: إن المحكمة الدستورية بأدائها المميز خلال الفترة الماضية لعبت دورا مهما لتحسين مناخ الاستثمار فى مصر، حيث استطاعت إصدار أحكام لها آثار ايجابية على الاستثمار والإنتاج وفى صالح المستثمرين والاقتصاد القومى بصفة عامة، وأرست بذلك قواعد ساعدت على تحقيق الاستقرار التشريعى، وتصحيح مسار السلطة التنفيذية، خاصة فيما يتعلق بالضرائب والأحكام القانونية المتعلقة بالاستثمار، والإنتاج ووضع ضوابط لعدم تعدى السلطة التنفيذية على الحقوق العامة، وبذلك جعلت المحكمة الدستورية اتجاها حكوميا إلى احترام الدستور وحماية التوازن الاقتصادى والاجتماعى مما يعطى نوعا من الأمان والاطمئنان للمستثمرين وتأكدهم من حصولهم على حقوقهم واسترداد ما يمكن أن يتم تحصيله منهم بدون وجه حق، بالإضافة إلى أن المستثمرين استطاعوا تحسين مراكزهم النسبية فى ظل وجود هذه المحكمة ضد مصالح الخزانة العامة التى كانت تعتمد فى وقت ما على الجباى دون اعتبارات تشجيع الاستثمار أو التأثير على حركة التجارة الخارجية، وبذلك أصبحت المحكمة الدستورية صمام أمان يلجأ إليها كل أصحاب المصالح فى مجالات الاستثمار والإنتاج، والذين تربطهم علاقات قانونية من خلال تعاملهم مع الجهات السيادية خصوصا الوزارات والمصالح الإيرادية.

توقيع عقود إدارة سلسلة فنادق فرنسية

كتبت - رشا أبو المجد:

شهد الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة توقيع عقود إدارة سلسلة فنادق «ميريديان» العالمية لفندقين سياحيين فى المناطق السياحية الجديدة برأس سدر ومرسى علم تضيف طاقة فندقية جديدة تصل إلى ٤٠٠ غرفة فى إطار اتجاه سلاسل الفنادق العالمية إلى المناطق السياحية الجديدة فى مصر لمواكبة خطة التنمية والتوسع السياحى فى مصر خلال السنوات الأخيرة الماضية. حضر التوقيع الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام والدكتور إبراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار والدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية وعدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين فى مجال السياحة والبنوك فى مصر، بالإضافة إلى بيتر كاردينال الرئيس التنفيذى لفنادق مريديان الشرق الأوسط، وعلى عبد العزيز نائب الرئيس التنفيذى والمدير الإقليمى لمنطقة مصر لفنادق ميريديان.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	رأفت سليمان
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٤٠٨٥٦
المصـــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـــدور :	٩٨/١٠/١٦

وزير الاقتصاد فى ختام مؤتمر فرص الاستثمار فى مصر:

الاقتصاد المصرى أكثر الأسواق الصاعدة تمتعا بالاستقرار

المستثمرون الأمريكيون يشيدون بمناخ الاستثمار وأداء الاقتصاد المصرى

اختتم مؤتمر فرص الاستثمار فى مصر والذى تنظمه وكالة التجارة والتنمية الامريكية أعماله أمس واشاد المستثمرون الامريكيون المشاركون فى المؤتمر بمناخ الاستثمار فى مصر وقال الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد فى ختام أعمال المؤتمر إن السوق المصرية تحتل الآن مكانة متميزة بين الاسواق الجاذبة للاستثمارات العالمية.. بل تكاد تكون السوق الوحيدة الآن بين الأسواق الصاعدة التى تتمتع ببنيان مالى واقتصادى مستقر يضمن انخفاض نسبة المخاطر فى ارتفاع هوامش الأرباح. واكد وزير الاقتصاد ان اهمية الاستقرار المالى فى السوق المصرية نابع من انخفاض الديون قصيرة الآجل التى لا تتجاوز ٢.٥ مليار دولار ولا تزيد على ١٥٪ من حجم احتياطيات النقد الأجنبى.. كما ان الحكومة اتخذت الكثير من التدابير والإجراءات التى ساهمت فى تبسيط الإجراءات مما ادى إلى القضاء بصورة كبيرة للغاية على البيروقراطية التى سيطرت على اتخاذ القرارات الاقتصادية لفترة طويلة.

متابعة:

رأفت سليمان

خليفة أدهم

وقال الوزير ان الرئيس مبارك يولى اهتماما دائما بالاهتمام بتجويد نوعية النمو الاقتصادى واستمراره وعدم اعتماده على عناصر هشة، كما حدث فى الأسواق الآسيوية. مشيرا إلى ان السمة الأساسية التى تميز السياسة الاقتصادية فى مصر هى التركيز على المشروعات كثيفة العمالة ذات البعد التصديرى خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث أن ١٧٪ من قوة العمل فى مصر تعمل فى مشروعات صغيرة.

وقال ان الحكومة تتجه فى الفترة القادمة الى تحسين مستوى العمالة فى مصر بهدف رفع كفاءة العامل وتحسين مستوى معيشته كحافز لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.. واضاف أن هناك العديد من المشروعات والمبادرات لتحسين كفاءة العمال وتحسين مستوى معيشتهم. وردا على سؤال حول تعويم الجنيه بهدف زيادة الصادرات أكد الوزير أنه ليست هناك دواع لذلك حيث أن نسبة العجز فى الموازنة ضئيلة جدا كما أن تكلفة إنتاج السلع المصرية ليست أعلى منها فى البلدان الاخرى ولكن مصر تحتاج الى تحديث الإدارة بالإضافة الى برامج تسويقية مدروسة للترويج لهذه المنتجات وردا على سؤال اخر حول استمرار علاقة مصر مع صندوق النقد الدولى قال العلاقة سوف تستمر مع الصندوق فى شكل مشاورات دورية تستهدف استفادة كل من الطرفين.

وأكد السيناتور روبرت كاستن عضو الكونجرس الأمريكى السابق والمشارك فى مؤتمر فرص الاستثمار فى مصر أن الاقتصاد المصرى يتمتع باستقرار كبير وبمزايا متعددة جاذبة للاستثمار فى الوقت الحالى، فى ظل الهزات العنيفة التى تشهدها العديد من أسواق المال العالمية، وبشكل خاص فى الأسواق الصاعدة، وأضاف أن الرئيس مبارك أرسى دعائم قوية للاقتصاد المصرى بما يسمح باستمرارية النمو الاقتصادى واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية التى تولى اهتماما كبيرا فى الوقت الراهن بالسوق المصرية مشيرا الى انخفاض نسبة المخاطر فى الاستثمار فى مصر بالمقارنة مع الأسواق الأخرى. وقال السيد جراند ميزون مدير الوكالة الامريكية للتجارة والتنمية إن انطباع رجال الأعمال الامريكيين المشاركين فى المؤتمر يدعو إلى التفاؤل فى توجيه جانب كبير من



د. يوسف بطرس غالى

الاستثمارات الأمريكية الخاصة للمشاركة فى تمويل عدد كبير من المشروعات التى تم عرضها فى جلسات المؤتمر مؤكدا أن هناك مشروعات اخرى سوف يتم دراستها بين الجانبين.. واضاف ميزون أن الوكالة الأمريكية للتجارة ومؤسسة ضمان الاستثمار الأمريكية فى الخارج وبنك التصدير والاستيراد الأمريكى سوف يلعبون دورا كبيرا خلال الفترة القادمة للترويج للاستثمار فى مصر لدى دوائر المال والاستثمار الأمريكية. وقال الدكتور يوسف بطرس غالى ان ثبات الاقتصاد المصرى وعدم تأثره بالهزات فى الأسواق العالمية يرجع إلى اتباع سياسات اقتصادية تختلف عن تلك التى اتبعتها العديد من الأسواق الصاعدة مثل التركيز على تحسين مؤشرات أداء الاقتصاد القومى كمرحلة تمهيدية للإصلاح الهيكلى الشامل وانطلاق معدلات النمو . فقد تم خفض عجز الموازنة العامة للدولة إلى اقل نسبة ممكنة قبل البدء فى برنامج الخصخصة إلى جانب تخفيض عجز الحساب الجارى الذى حقق فائضا خلال السنوات الاولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى وحتى العام الماضى، وقال إن العجز الذى ظهر فى الحساب الجارى خلال هذا العام والذى لا يتجاوز مليار ونصف المليار دولار لا يشكل خطرا، لوجود احتياطيات من النقد الأجنبى تزيد على ٢٠ مليار دولار تكفى لتغطية العجز لعدد من السنوات يزيد على ١٠ سنوات.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار
المصـــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : هنرى كسينجر
رقم العـــــدد : ٢٣٤٨
تاريخ الصـدور : ٩٨/١٠/١٧

الدواء المر لصندوق النقد الدولي

بقلم: هنرى كيسنجر

منذ خمسة عشر شهرا، بدأت ازمة العملة فى تايلاند وامتدت بعدها إلى أسيا وهى تهدد حاليا الدول الصناعية ولم تستطع الحكومات أو خبراء الاقتصاد توقع الازمة كما فشلوا فى تقدير حدتها ومداها. كما لم تنجح برامج الانقاذ التى قدمها صندوق النقد الدولى فى كبح جماح الازمة بما يهدد المؤسسات السياسية التى طبقت هذه البرامج.

ففى اندونيسيا، تمت الاطاحة بالنظام الحاكم بينما مازالت الازمة تهدد النظام فى البرازيل مع العلم بأن الحكومة الحالية من أكثر الحكومات ميلا للاصلاح على مدى سنوات طوال.

ومازالت راسمالية السوق المفتوح من اكثر الادوات فعالية لتحقيق النمو الاقتصادى ورفع مستوى معيشة معظم الشعوب وكما افرخت الراسمالية التى قامت على شعار «دعه يعمل .. دعه يمر» فى القرن التاسع عشر الماركسية، فإن العولمة غير المنحازة فى التسعينات قد تكون سببا فى اضطراب جميع نواحى أسواق المال الحرة.

وتقوم العولمة على اساس أن السوق الحر سوف يستخلص العناصر الفعالة من غير الفعالة ولو ادى ذلك إلى سوء توزيع على المستويين الاقتصادى والاجتماعى إلا أن العولمة فى اكثر اشكالها تطرفا تتجاهل ماهو محتم من عدم حدوث تجانس بين البعدين السياسى والاقتصادى فى العالم.

وعلى العكس من الاقتصاد، فإن السياسة تقسم العالم إلى وحدات قومية وبينما قد يقبل القادة السياسيون درجة معينة من المعاناة لصالح استقرار الاقتصاد، فانهم لايستطيعون الاستمرار فى تبنى سياسات التقشف المفروضة من الخارج.

كما تعد اكثر الدول نجاحا فى تطبيق مبادىء السوق، على استعداد لقبول المعاناة باسم السوق ولذا اتخذت اجراءات لخلق مظلة للضمان الاجتماعى.

ويعد صندوق النقد الدولى فى العادة من اسباب عدم الاستقرار السياسى على الرغم أنه المؤسسة الدولية الرئيسية المسئولة عن التعامل فى الازمة وقد «اجبرت» الازمة الحالية الصندوق على القيام بوظائف لم تكن من اختصاصه مما كان سببا فى فشله فى ادراك التاثير السياسى لتصرفاته.

وقد بذل الصندوق محاولات باسم السوق الحر بفرض الازالة الفورية لجميع اوجه الضعف فى اقتصاديات الدول التى تاثرت بالازمة دون النظر إلى ما إذا كانت من عوامل الازمة ام لا، وهو ما يؤدى عادة إلى اضعاف الهيكل السياسى وأى محاولة حقيقية للاصلاح.

وكالطبيب الذى يصف دواء واحدا جميع الامراض، يقدم صندوق النقد روشته التقشف لجميع المشكلات مع رفع اسعار

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	هنرى كسينجر
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــدد :	٢٣٤٨
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٨/١٠/١٧

الفائدة لمنع التدفقات النقدية للخارج وتخفيض اسعار العملة لتشجيع الصادرات وتقليص الواردات.

وكان من نتيجة هذه السياسات، انخفاض مستويات المعيشة وتفجر البطالة وضعف المؤسسات السياسية القائمة على تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي.

وتعد الازمة في جنوب شرق اسيا مثالا على ذلك إذ ان الراسمالية غير المسئولة والفساد وعدم الرقابة على البنوك لم تكن السبب المباشر في الازمة وان كانت من اسباب الضعف الخطيرة.

وقد ظلت اسيا حتى عام مضى، من اسرع المناطق نموا فى العالم وساعدها فى ذلك معدلات الادخار العالية وسلوك مالى مسئول وادراك لاخلاقيات العمل.

اما الازمة، فهى ترجع فى الاساس لعوامل خارجة عن الدولة والمنطقة حيث يرتبط سعر الصرف فى العديد من الدول بالدولار الامريكى وعندما قامت الصين بتخفيض عملتها عام 1994، ارتفع الدولار إلى حد بعيد بينما انخفض الين اليابانى، وبالتالى انخفضت القيمة التنافسيين لصادرات جنوب شرق اسيا كما انخفضت ارباح التصدير. وفى نفس الوقت، زادت المضاربات على الدولار، واصبحت قيمة العملة المحلية أعلى من قيمتها الحالية مما اغرى المواطنين ببيعها وشراء الدولار وارتفاع حدة المضاربة على العملة الوطنية دون ان تطلق المؤسسات المالية الدولية اية تحذيرات حقيقية.

ولم يعد فى الامكان تجاهل التهديد الموجه للنظام المالى العالمى مع امتداد الازمة إلى اندونيسيا اكبر الدول فى جنوب شرق اسيا. وقد تدخل صندوق النقد الدولى باساليبه التقليدية بناء على دعوة الولايات المتحدة الامريكية وبدأ تنفيذ الخطط التقشفية بينما أبدت المؤسسات الديمقراطية فى تايلاند مرونة. ولكن إلى متى سيقدر على تحمل اسعار الفائدة التى تزيد على 40٪ والنمو السلبى الذى وصل إلى 8٪ وخفض سعر عملتها بنسبة 42٪.

وفى اندونيسيا، ربط الصندوق بين تقديم المساعدة المشروطة واصلاح جميع مظاهر الضعف التى يعانى منها المجتمع بناء على نصيحة الادارة الامريكية خوفا من اتهامها بوجود علاقات سياسية تربطها بالمؤسسات المالية الكبرى هناك وطالب الصندوق باغلاق 15 بنكا والغاء الاحتكارات على الغذاء ووقود التدفئة بخلاف الغاء الدعم.

وكان من نتائج الغاء الدعم، ارتفاع اسعار الوقود والطعام مما اثار أعمال الشغب التى استهدفت الاقلية الصينية فى اندونيسيا والتى تسيطر على جزء كبير من النشاط الاقتصادى . وكنتيجة لذلك، هربت حوالى 60 مليار دولار من اموال الصينيين من اندونيسيا وتحولت ازمة العملة إلى كارثة اقتصادية.

وقد حاول الممثل الخاص للخزانة التعامل لعدة اشهر مع الحكومة الاندونيسية وصندوق النقد الدولى لتخفيف الضغوط الا أن الصندوق تراجع لموقفه القديم وفى هذه المرة، اطاح الانفجار بحكم سوهارتو.

وهكذا تحولت ازمة العملة إلى ازمة اقتصادية ثم إلى ازمة فى المؤسسات السياسية بينما تم تعليق اى اصلاح حقيقى للاقتصاد.

وقد يكون لهذه البرامج معنى إذا كانت سببا فى تقديم حل مقبول، بل إن البرامج الناجحة منها كانت سببا فى تقليص تقديرات معدلات النمو فى كل دولة تم تطبيق البرامج فيها. وتعد الازمة فى البرازيل هى التحدى الحقيقى الذى يواجه الحفاظ على اقتصاديات السوق والديمقراطية فى امريكا اللاتينية. وهو ما يستدعى التزاما ثابتا من الدول الصناعية وفى مقدمتها الولايات المتحدة لتنفيذ برنامج الاصلاح البرازيلى.

ويعد تنشيط الاقتصاد الامريكى المفتاح لاستعادة النمو العالمى. ولابد من ان تتمسك الولايات المتحدة بدورها سواء تم ذلك عن طريق خفض اسعار الفائدة أو خفض الضرائب.

واهم من ذلك، تحتاج المؤسسات التى تتعامل مع الازمات المالية العالمية إلى اصلاح هو ما يتعين وضع آلية جديدة لإدارة الاوضاع المالية خلفا لبريتون وودز مع ايجاد وسيلة للتفريق بين رأس المال طويل الاجل ورأس المال الذى يستخدم فى المضاربة وحماية النظام المالى من طغيان النوع الثانى من رأس المال.

ومن الضرورى عودة صندوق النقد الدولى لاداء الغرض الاساسى من انشائه وهو تقديم المشورة وتنفيذها من خلال الدعم المالى قصير الاجل. وعندما حاول الصندوق التركيز على القروض المقدمة بمليارات الدولارات، لعب دورا اشبه بلعبة القمار التى لا يمكن ان يكسبها.

وعلاوة على ما سبق لابد ان تعيد البنوك المركزية والجهات التشريعية تحويل انتباهها إلى اسواق السندات الدولية مع تعزيز الانظمة التشريعية وخلق اطار يجمعها واخيرا لابد أن يتعلم القطاع الخاص ربط نفسه بالضرورات السياسية فى الدول المضيفة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوى
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العـــــــدد :	٢٣٥٢
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٨/١٠/٢١

رجال الأعمال يطرحون 6 مقترحات لمواجهة أزمة الصادرات

المطالبة بإلغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية وإنشاء شركات نقل متخصصة وصندوق لتمويل الصادرات

□ كتبت – جيهان الصاوى

اثارت دعوة الرئيس مبارك القطاع الخاص بتنمية الصادرات والاهتمام بجودة المنتجات المصرية لتكون قادرة على المنافسة فى الاسواق الخارجية خاصة بعد تطبيق اتفاقية الجات ردود افعال بين رجال الاعمال تمثلت فى عدد من المقترحات للخروج بالصادرات المصرية من أزمتها وعلاجا للخلل المزمن فى الميزان التجارى.

طالب رجال الاعمال الحكومة بتبنى مجموعة من المقترحات وتنفيذها حتى تخرج الصادرات من عثرتها وتنافس فى الاسواق الخارجية ومن اهم هذه المطالب الغاء ضريبة المبيعات على الاصول الرأسمالية وقطع الغيار وانشاء صندوق لتمويل الصادرات وإصدار بوليصة تامين للمشاركين فى المعارض الخارجية وتشجيع انشاء شركات نقل جوى متخصصة وتاسيس صندوق لموازنة اسعار الحاصلات الزراعية التصديرية وتشكيل لجنة من القطاع الخاص للتفتيش على الصادرات قبل تسويقها خارجيا مؤكدين على ضرورة تكاتف جهود الدولة ومنظمات الاعمال لمواجهة الموقف الخطير فى انخفاض الصادرات واتخاذ ما يمكن من اجراءات لتحقيق نتائج ملموسة فى الامد القريب.

اكد طاهر الشريف سكرتير عام جمعية رجال الاعمال المصريين على ترسيخ مبدأ الانتاج للتصدير وليس تصدير الفائض عن احتياج السوق المحلى، وإعطاء الاسواق الخارجية اولوية متقدمة فى حالة وجود منافسة على الاسواق المحلية.

واضاف انه عند الضرورة يفضل الاستيراد لتغطية احتياج السوق المحلى من سلعة معينة والاحتفاظ بالسوق الخارجى لهذه السلعة، وجذب استثمارات بغرض الانتاج للتصدير مع توفير الحوافز والضمانات اللازمة لهذا النشاط.

اشار إلى حتمية توفير قروض ميسرة باسعار فائدة مميزة ولتكن 5٪ اقل من سعر الخصم المعلن من البنك المركزى للمساهمة فى تخفيض معدلات الفائدة المرتفعة على قروض تمويل الصادرات كما يمكن النظر فى انشاء صندوق خاص لهذا الغرض يمول من احد مصادر الدخل أو المنح المتاحة للدولة.

ويطالب سكرتير جمعية رجال الأعمال بإعادة النظر فى دور بنك تنمية الصادرات حتى يتمشى مع تطور الصادرات المصرية ويخدم العمليات الانتاجية الموجهة للتصدير، مع العمل على تخفيض نسبة العمولات التى تفرضها البنوك على اعتمادات العمليات

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : جيهان الصاوى
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار | رقم العـــــدد : ٢٣٥٢
المصـــــدر : العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : ٩٨/١٠/٢١

التصديرية.

ومن جانبه يقول سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين أنه من الضرورى العمل على توفير كافة الحوافز والضمانات للمشروعات الانتاجية والخدمية وتشجيعها للوصول إلى الاحجام الاقتصادية المثلى، وذلك بتطبيق القانون رقم 8 لسنة 1997 الخاص بحوافز وضمانات الاستثمار على توسعات المشروعات القائمة وهو الأمر الذى يساعد على تخفيض تكلفة الانتاج وبالتالى رفع القدرات التنافسية للمنتج المصرى فى الاسواق العالمية.

وطالب الطويل بالإلغاء التام لضريبة المبيعات على الاصول الراسمالية وخطوط الانتاج وقطع الغيار.

وأيضا تبنى برامج لمقاومة الآفات الزراعية التى لاتعتمد على استخدام المبيدات الكيماوية التى اصبحت اكبر عائق أمام الصادرات الزراعية للأسواق العالمية والأوروبية، مع التركيز على استنباط سلالات جديدة من تقاوى المحاصيل العالية المقاومة للأمراض والآفات.

وقال رئيس جمعية رجال الاعمال إنه من الاهمية اسناد نشاط سوق القاهرة بهيئة المعارض إلى إحدى الشركات المصرية أو المشتركة المتخصصة فى اعمال المعارض والتسويق الدولى، وذلك لإدارة وتشغيل السوق وهذا الاقتراح يتمشى مع استراتيجية الدولة فى خصخصة الوحدات الاقتصادية المملوكة لها. كما يتمشى مع سياستها نحو تعظيم دور القطاع الخاص فى الانشطة الانتاجية والخدمية.

وطالب بقيام شركة ضمان الصادرات أو بعض شركات التامين بإصدار بوليصة تامين على مخاطر المشاركة فى المعارض الخارجية تشجيعا للمنتجين والمصدرين.

بالإضافة إلى توفير اجهزة وبرامج متخصصة فى السفارات المصرية والمكاتب التجارية فى الخارج وربطها بشبكات المعلومات العالمية، وتاسيس قواعد بيانات على هذه الشبكات لفرص التصدير السلعى والخدمى والمشروعات العالمية المطروحة والمطلوب لها عروض من شركات المقاولات والمكاتب الاستشارية المتخصصة.

اكد الطويل على اهمية تعزيز دور السفارات ومكاتب التمثيل التجارى وخاصة فى دول افريقية ودول الكومنولث الجديدة، وذلك بإمدادها بالكوادر والممثلين التجاريين الاكفاء مع عدم اعتبار الخدمة فى افريقية «منفى» بل خدمة يختار لها العناصر المتميزة من الخارجية وجهاز التمثل التجارى ويتدخل طاهر الشريف مطالبا بتشجيع رجال الاعمال والمصدرين لشراء شركات التجارة المملوكة لقطاع الاعمال وهى 8 شركات ضمن برنامج الخصخصة والاستفادة من إمكانياتها وخبراتها فى الاسواق الخارجية.

واضاف الشريف أنه يجب أن تقوم هذه الشركات بالتسويق للمنتجين والمصدرين ذوى الاحجام المتوسطة والصغيرة وغير القادرة على تحمل تكاليف التسويق المرتفعة فى الاسواق العالمية.

بالإضافة إلى تشجيع اقامة الموانىء الجافة وخاصة فى المدن الصناعية الجديدة للإسهام فى إزالة المعوقات الخاصة بالتخزين والتكدس وغرامات التاخير والاجراءات الخاصة باعمال الشحن والتفريغ مما سيؤدى إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للموانىء القائمة حاليا.

وأكد على خفض الرسوم الجمركية على سيارات النقل الثقيل والنقل المبرد حتى يمكن بناء اسطول برى مصرى حديث متعدد الاغراض يكون بديلا للشاحنات التى يستأجرها المصدرون من الدول المجاورة.

أيضا لابد من تطوير النقل النهرى والنقل بالسكك الحديدية مع انشاء محطات تداول البضائع الداخلية واستقبال البضائع عبر هاتين الوسيلتين ذات التكلفة المنخفضة والصديقة للبيئة.

وتشجيع انشاء شركات نقل جوى متخصصة والسماح لها بمنافسة شركة مصر للطيران على الخطوط التى تعمل بها وعدم الزامها فقط على العمل فى إطار وحدود الاتفاقيات الدولية غير المطبقة حتى يتسنى لها الربحية لكى تتمكن من فتح خطوط للأسواق الافريقية والاخرى غير المخدوعة فى الوقت الحالى.

وطالب سكرتير جمعية رجال الاعمال المصريين بتوقيع اتفاقيات مع الدول العربية المرتبطة مع مصر بطرق برية لكى تتمتع سيارات نقل البضائع المصرية بشروط عبور افضل وأيسر مما هو سارى حاليا، والسعى نحو تخفيض رسوم عبور الشاحنات بين تلك الدول.

ومن جانبها طالبت نائلة علوبة رئيسة لجنة التصدير بجمعية رجال الاعمال المصريين بإعفاء كافة انشطة التصدير من الضرائب على العائد من هذه الانشطة بحيث يكون ذلك عن رقم التصدير الفعلى والثابت فى المنافذ الجمركية.

وأوصت بسرعة تطبيق نظام الرد الفورى على الواردات التى تدخل فى تصنيع السلع التصديرية وذلك تسهيلا على المصدرين وتفاديا لعقبات ومشاكل نظامى الدروباك والسماح المؤقت.

واشارت انه فى حالة قيام مصدر بعملية تصديرية لخامات ومستلزمات انتاج تم استيرادها بواسطة مستورد أصلى، وذلك تبسيطا للإجراءات وخاصة أن هناك مجموعة من القرارات والمنشورات الوزارية قد صدرت فى هذا الشان وتم التراجع عنها مؤخرا.

ولحين تطبيق نظام الرد الفورى طالبت علوبة بإلغاء خطاب الضمان باصول المنشاة المطلوب فى نظام السماح المؤقت والاكتفاء بخطاب تعهد المصدر نفسه.

كما أوصت باكتفاء مصلحة الجمارك والضريبة العامة على المبيعات بشهادة الاستخلاص الجمركى وصورة شهادة الصادر الجمركية وعدم الالتزام والاصرار على وصول أصل هذه الشهادات من المنافذ التصديرية.

مع تطبيق نظم الاسترداد المختلفة للجمارك والضرائب والرسوم على المدخلات الزراعية فى السلع المصدرة منهما أسوة بالمنتجات الصناعية.

وتقول نائلة لابد من اعتبار بيع المنتجات المحلية إلى الجهات الاجنبية والمعفاة من الجمارك بقوانين وقرارات خاصة بانها عمليات تصديرية تطبق عليها كافة مزايا وضمانات وحوافز التصدير، وأيضا تطبيق قواعد الاسترداد المختلفة «الدروباك - السماح المؤقت» على خدماتها ومستلزمات انتاجها.

اكدت رئيسة لجنة التصدير على انه من اهم الموضوعات التى تهم قطاعا كبيرا من العاملين بالتجارة الدولية «نشاط اعادة التصدير» حيث يتم استيراد منتجات من دول بعينها ثم يعاد تصديرها إلى أسواق طرف ثالث.

يفرض هذا النشاط اعتماد المستندات الخاصة بعمليات اعادة التصدير حيث يرفض مكتب تصديقات وزارة الخارجية اعتماد توقيع الغرف التجارية المصرية مشيرا إلى أن هذه البضائع ليست من منشأ مصرى، رغم اعتماد الغرف التجارية للمستندات.

اشارت علوبة إلى أهمية انشاء صناديق موازنة لاسعار الحاصلات الزراعية التصديرية لإمكان احتواء الخسائر التى تنجم عن اختلال الاسعار العالمية لهذه المحاصيل مع تكلفة انتاجها وتسويقها فى الاسواق المحلية.

ومن ناحية أخرى طالب الدكتور محمود سليمان رئيس جمعية المستثمرين بالعاشر من رمضان بتنظيم الاستيراد قبل التصدير لضبط حركة الاسواق وإيجاد منافسة حرة شريفة.

واكد على أهمية شمول ضمانات وحوافز الاستثمار بجميع مدن الجمهورية وليس قصرها على المدن الصناعية الجديدة فقط.

واضاف أنه لابد من إيجاد آلية لتحفيز المصدرين وليس المنتجين مع الاهتمام من جانب المصدر بجودة السلعة وخفض التكلفة وثبات المنتج والالتزام بالتعاقدات ومواعيد التوريد والتعبئة والتغليف.

واقترح رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان تشكيل لجنة من القطاع الخاص للتفتيش على الصادرات حرصا على سمعة الصادرات المصرية فى الاسواق العالمية.

الشؤن المالية
ومؤسساتها

الاقتصاد المصرى

(الشئون المالية ومؤسساتها)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	هل يؤثر سعر الدولار فى الأسواق	رأفت أمين	الأهرام	٣٩٢٨٥	٩٤/٦/٢٨	١١٠
٢	استمرار زيادة النمو فى ودائع البنوك	ممدوح الولى	الأهرام	٣٩٥١١	٩٥/٢/٩	١١١
٣	خطة محددة المعالم لتطوير سوق المال	فهيمة أحمد	العالم اليوم	٢٤٧٩	٩٥/١٢/٣١	١١٣
٤	عضوية مصر فى نادى النمور	أسامة غيث	الأهرام	٣٩٩١٢	٩٦/٣/١٦	١١٥
٥	حكومة الجنزورى القلاب فى سياسة مصر المالية	جمال عصام الدين	العالم اليوم	١٦٦٨	٩٦/٧/٢٩	١١٧
٦	اقتصاد مصر بين عامين	ياسر صبحى	الأهرام	٤٠١٩٩	٩٦/١٢/٢٨	١٢٠
٧	تداول أوراق الشركات بالبورصة	—	الأهرام الاقتصادى	١٤٧٠	٩٧/٣/١٠	١٢١
٨	رجال الأعمال وسوق المال	منال فايز	الأهرام الاقتصادى	١٤٨٨	٩٧/٧/٢٤	١٢٤
٩	هل يهدد الاقتصاد المصرى بالدخول	أسامة غيث	الأهرام	٤٠٤٣٧	٩٧/٨/٢٣	١٢٧
١	أحلام ومشاكل	شعبان الواري	العالم اليوم	١٩٩٧	٩٧/٨/٢٥	١٣٠
١	الجهاز المصرفى المصرى /٩٨	مصطفى عبدالسلام	العالم اليوم	٢١٠٥	٩٧/١٢/٢٩	١٣٤
١	عام ٩٨ عام الحسم للبورصة	محمود عبدالعظيم	الوفد	٣٣٨٣	٩٧/١٢/٢٩	١٣٦

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : رأفت أمين
الموضوع الفرعى : الشئون المالية ومؤسساتها — رقم العــــدد : ٣٩٢٨٥
المصــــدر : الأهرام — تاريخ الصــدور : ٩٤/٦/٢٨

هل يؤثر انهيار سعر الدولار فى الأسواق العالمية على الاقتصاد المصرى؟

انهيار حاد ومفاجئ فى سعر الدولار الأمريكى شهدته فى الأيام القليلة الماضية أسواق العالم.. فقد انخفض الدولار الأمريكى أمام المارك الألمانى والفرنك الفرنسى، وكسر حاجز الـ ١٠٠ ين يابانى لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية.. إذ انخفض سعر الدولار الأمريكى إلى أقل من ١٠٠ ين يابانى.. فهل يدخل هذا فى نطاق الحرب التجارية بين أمريكا واليابان؟

وهناك السؤال الأكثر أهمية هو: مامدى تأثر الجنيه المصرى بانهيار سعر الدولار؟ وهل يؤثر ذلك على الودائع بالعملات الأجنبية؟ وماهى الاحتياطات التى يتخذها البنك المركزى المصرى للحفاظ على حصيلة احتياطات النقد الأجنبى، التى تصل إلى أكثر من ١٥ مليار دولار؟

رأفت أمين
عزة على
إبتسام سعد
ياسر صبحى





حازم الببلاوى — عبدالستار عشرة — محمد إبراهيم فريد — محيى قنديل

«الصفحة الاقتصادية» استطلعت آراء الخبراء للإجابة على تلك التساؤلات.

مصدر مسئول بالبنك المركزى المصرى أوضح أن سياسة البنك فى الاحتياطى الأجنبى تقوم على التنويع، الأمر الذى يحد من تأثير انخفاض أسعار إحدى العملات الأجنبية على الاحتياطى.

ولكن محمد فريد نائب رئيس البنك العربى الافريقى يرى انه من الممكن ان تنخفض حصيلة مصر من العملات الأجنبية نتيجة لانخفاض أسعار الدولار، معللا ذلك بان معظم مواردنا النقدية بالدولار الامريكى وعلى رأسها عوائد صادرات البترول، ومع هذا فإن البنك المركزى لديه كثير من الإجراءات «التحوطية» للحد من انخفاض احتياطى البنك المركزى بعد انخفاض الدولار.

ويرجع محمد فريد انهيار سعر الدولار الأمريكى أمام العملات الأوروبية والين اليابانى إلى العجز الكبير فى ميزان المدفوعات الأمريكى، الذى أعلنته الحكومة الأمريكية مؤخرا، ويشير إلى أن عودة سعر الدولار للوضع الطبيعى مرتبط بإصلاح العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى.

ولكن الدكتور حازم الببلاوى رئيس بنك تنمية الصادرات له رأى آخر، حيث يقول: إن سوق النقد العالمية لديها إحساس بأن الحكومة الأمريكية غير حريصة على حماية أسعار الدولار، وربما يدخل هذا فى إطار الحرب التجارية مع اليابان، وذلك للضغط على اليابان للوصول إلى اتفاق تجارى معها.

أما عن العلاقة بين الجنيه والدولار فيقول الدكتور حازم الببلاوى: إن الجنيه المصرى لن يتأثر كثيرا بانهيار أسعار الدولار، لأن العلاقة التى تربط بينهما (الجنيه المصرى والدولار الأمريكى) تتم طبقا للنظام النقدى فى مصر، ومن ثم فإن سعر الدولار لن يتغير بالنسبة للجنيه المصرى، بينما من الممكن أن ينخفض الجنيه المصرى أمام العملات الأوروبية الأخرى.

ودائع الدولار لن تتأثر

ويتفق مع هذا الرأى عبدالستار عشرة رئيس شعبة الصرافة بالغرفة التجارية، مؤكدا ان هبوط سعر الدولار أمام بعض العملات الأوروبية والين اليابانى، لن يؤثر على ودائع المصريين بالدولار فى السوق المحلية، لأن الدولار الأمريكى لم يتأثر سعره بالنسبة للجنيه المصرى، ولذا فإنه عند تحويل العملاء لمدخراتهم الدولارية إلى الجنيه المصرى، ستكون القيمة كما هى نظرا لاستقرار سعر الجنيه أمام الدولار فى السوق المصرية.

أما بالنسبة لاحتياطات البنك المركزى بالدولار الأمريكى، فكما يقول عبدالستار عشرة فإن الحكومة إذا لم تقم بتغيير جزء من هذا الاحتياطى فى هذه الفترة، فإن انخفاض سعر الدولار لن يؤثر، أما إذا اضطرت الحكومة إلى تحويل جزء من الاحتياطى الدولارى إلى عملات أخرى، فهذا سوف يؤثر على القيمة التى يتم استبدالها نظرا لانخفاض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأجنبية.

ويؤكد مصدر مسئول بأحد البنوك أن احتياطى البنك المركزى لن يتأثر بانهيار سعر الدولار إذا لم تقدم الحكومة على التصرف فى الاحتياطى خلال الأزمة، وهذا لن يحدث بالطبع.

أسباب الأزمة

ويتوقع هذا المصدر استمرار انهيار سعر الدولار، فى حالة ما إذا لم تتخذ الحكومة الأمريكية قرارا برفع سعر الفائدة على الدولار. فلقد حاول ١٧ من البنوك المركزية العالمية خلال الأيام الماضية تدعيم سعر الدولار ونزلوا السوق لشراء مليارات الدولارات، فنزلت بنوك ألمانيا واليابان لتدعيم الموقف، ولم يسفر الأمر إلا عن وقف انهيار السعر لمدة يوم أو اثنين أو ثلاثة.

ارتفاع سعر الدولار محليا!!

ويؤكد يحيى الجندى ـ بإحدى شركات الصرافة ـ أنه لا علاقة بين السعر العالمى للدولار وسعر الدولار فى مصر. فبينما يشهد الدولار انهيارا حادا فى الأسواق العالمية، تشهد أسعاره ارتفاعا واضحا فى السوق المصرية، وذلك نظرا لارتفاع الطلب عليه بسبب انتهاء ميزانيات شركات قطاع الأعمال العام والطلب لاستيفاء بعض العقود، وهو ارتفاع موسمى للخطة سنويا. وبينما تشترى البنوك الدولار بـ ٣٣٩ قرشا تشتريه شركات الصرافة بـ ٣٣٩.١ قرش، لارتفاع الطلب، هذا مقابل انخفاض المعروض منه لانخفاض حركة السياحة.

اليابان تخسر

ويشير عبدالستار عشرة إلى ملاحظة هامة، فهو يرى أن ارتفاع الين اليابانى أمام الدولار، حيث كسر سعر الدولار حاجز الـ ١٠٠ ين يابانى لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا عموما فى غير صالح اليابانيين، نظرا لأن هذا الارتفاع فى قيمة العملة اليابانية سيؤثر سلبا على الصادرات اليابانية، لأنه سيرفع سعرها، وبالتالى سوف يحجم المستوردون عن الاستيراد من اليابان، خاصة إذا كانت هناك سلع بنفس الجودة والمواصفات فى الأسواق الأخرى مثل أمريكا، لأن سعرها بالدولار سيكون أقل من الين، خاصة أن المنتج اليابانى لا يستطيع تخفيض تكلفة إنتاج سلعه، وبالتالى فإن السوق الأمريكية ستكون مستفيدة من انخفاض سعر الدولار، وسوف يحدث إقبال على منتجاتها، وبالتالى سيؤثر ذلك بالإيجاب على الصادرات الأمريكية.

ويقول محيى الدين قنديل رئيس الشعبة العامة للمستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية ان تراجع أسعار الدولار أمام العملات الرئيسية فى العالم راجع بشكل أساسى لارتفاع نسبة التضخم فى أمريكا وانخفاض أسعار الفائدة على الدولار مقارنة بأسعار العملات الأخرى، فسعر الفائدة على الدولار ٢٥ ٤٪ بينما على المارك هى ٥ ٥٪ والاسترلينى كذلك ٥ ٥٪ . ويشير إلى انه رغم انخفاض الدولار أمام المارك مثلا إلا انه مازال محتفظا بمركزه، فقد كان سعر الدولار أمام المارك منذ نحو سنتين حوالى ٢٥ ١. ويضيف انه منذ ١٣ يونيه انخفض الدولار أمام المارك بنسبة حوالى ٣٢ ٤٪ وأمام الاسترلينى ٥ ٢ ، والفرنك السويسرى ٣ ٥٪ وأمام الين ٧ ٢٪ والفرنك الفرنسى ٨ ٣٪ والليرة الايطالى ٢ ٢٪

وعن أثر هذا التراجع الواضح فى أسعار الدولار على وارداتنا السلعية، يقول محيى الدين قنديل ان وارداتنا بالدولار ستتأثر تأثرا ايجابيا ويظهر اثر هذا الانخفاض الايجابى الشهر القادم، لأنه مع انخفاض الدولار ستنخفض الجمارك على الواردات باعتبار ان الجمارك تحسب أسعار الدولار على أساس متوسط أسعاره فى الشهر السابق، وبالتالى ستكون هناك انخفاض فى الأسعار، أما بالنسبة للواردات التى يتم استيرادها بالعملات الأخرى فستزيد أسعارها بنفس نسبة زيادة هذه العملات أمام الدولار

أحدث تقرير لمركز معلومات مجلس الوزراء يؤكد:

استمرار زيادة النمو فى ودائع البنوك

اكد احدث تقرير صدر عن مركز معلومات مجلس الوزراء ان عام ١٩٩٤ شهد نموا فى حجم الودائع بالبنوك بلغ ١١٪ ونمو القروض ٢٩٪ كما انخفض متوسط أسعار الفائدة على اذون الخزانة والودائع بالجنيه وكذلك سعر الاقراض والخصم واسعار القروض بالبنوك.

كذلك زادت معدلات السياحة بنسبة ٣٪ لعدد السياح الواصلين و ٢.٢٪ لعدد الليالى السياحية وزاد انتاج الغاز الطبيعى ٦.٥٪ والكهرباء ٦.١٪ وحجم البضائع غير البترولية المنقولة بحرا وجوا ١١٪ وتحسنت ايرادات القناة أواخر العام وزاد عدد الشركات التى تم تاسيسها بهيئة الاستثمار ومصلحة الشركات ٤٠٪.

وذكر التقرير ان جملة الودائع بالبنوك بلغت ١٤٧ مليارا و٨١٠ ملايين جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٩٤ مقابل ١٣٣ مليارا و٢٣٧ مليونا فى نهاية عام ١٩٩٣ بمعدل نمو ١٠.٩٪. وتشمل الودائع بالجنيه والودائع بالدولار بعد تقويمها وكان اجمالى الودائع بالجنيه ١٠٣ مليارات و٢٥٥ مليون جنيه، أما اجمالى القروض بالبنوك فى نهاية ١٩٩٤ فبلغ ٩٥ مليارا و٥١١ مليون جنيه مقابل ٧٤ مليارا و٢٩٨ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٩٣ بمعدل نمو ٢٩٪ وهذه القروض تشمل القروض بالجنيه المصرى والقروض بالدولار الأمريكى بعد تقويمها بالجنيه.



مختار خطاب

هشام الشريف

يعرض التقرير:

ممدوح الولى

استقرار الدولار وزيادة باقى العملات

وخلال عام ١٩٩٤ كان هناك استقرار لسعر صرف الدولار حيث بلغت الزيادة فى سعر صرفه ٨٩ ٢ قرش بنسبة ٨٥٪ اى اقل من واحد بالمائة، بينما اتجهت باقى العملات الرئيسية الى الزيادة بنسب أعلى بلغت ٥ ١٠٪ للين اليابانى و٩.٧٦٪ للمارك الالمانى و٢٧ ٩٪ للفرنك الفرنسى و٢٩ ٨٪ للعملة الاوروبية الموحدة و٥.٧٩٪ للجنيه الاسترلينى.

ويعلق د. مختار خطاب رئيس قطاع دعم اتخاذ القرار بمركز معلومات مجلس الوزراء على هذه الزيادات قائلا: انها تزيد من تكلفة وارداتنا من دول الاتحاد الاوروبى كما تعنى ارتفاع قيمة مدفوعاتنا لسداد الديون المستحقة لهذه الدول من اقساط سنوية وفوائد الا اذا كانت صادراتنا اليها تزيد على مدفوعات الديون.

اما المقارنة بين اسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية فى نهاية ديسمبر ١٩٩٤ وفى نهاية يناير من العام الحالى أى خلال شهر واحد فإنها تشير الى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكى ٢٣ مليارا اى بنسبة ٠.٠٦٪ كذلك انخفض سعر صرف المائة ين اليابانى سبعة مليمات أى بنسبة ٠.٠٢٪ فى حين ارتفعت أسعار صرف باقى العملات الأخرى بنسبة مختلفة فزاد المارك الالمانى بمقدار ٥١ ٢ قرش بنسبة ١.٦٣٪ والفرنك الفرنسى زاد بمقدار ٨٦ ٠ قرش اى بنسبة ١.٣٧٪ والعملة الأوروبية الموحدة زادت بمقدار ٥.١٧ قرش بنسبة ٢٨ ١٪ وكانت الزيادة فى سعر الجنيه الاسترلينى بمقدار ١.٩٢ قرش اى بنسبة ٠.٣٦٪.

ارتفاع فائدة ودائع الدولار

اما متوسط اسعار الفائدة على اذون الخزانة فذكر التقرير انه انخفض خلال عام ١٩٩٤ بنسبة ٣.٧٤٪ وانخفض معه متوسط اسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى للودائع قصيرة الأجل لينخفض بنسبة ٢.٧٥٪ ونفس الاتجاه لسعر الاقراض والخصم الذى انخفض بنسبة ٢.٦٪ اما سعر الفائدة على الودائع قصير الأجل بالدولار الأمريكى فقد ارتفع بنسبة ١٥ ٣٪ ونفس النسبة للقروض بالدولار الأمريكى.

قد يختلف من بنك لآخر حسب استطاعته توظيف ما لديه من سيولة. ومدى الملاءة للعميل المقترض وكلما زادت ملاءة العميل المقترض استطاع الحصول على قروض بفائدة اقل نسبيا من المتوسط العام لسعر الاقراض.

اما بالنسبة لسعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل بالدولار الامريكى فى الفترة من ديسمبر ٩٤ ويناير ٩٥ فقد ارتفع من
٦.١٩٪ الى ٦.٢٥٪ ونفس الانخفاض لحق بفائدة القروض بالدولار الأمريكى التى عادة ماتزيد بنسبة ٢٪ على سعر الايداع بالدولار. ويعقب د. مختار خطاب قائلا: ان ارتفاع الفائدة على الدولار من ٠٤ ٣٪ فى مارس ١٩٩٤ الى ٦.١٩٪ فى ديسمبر من نفس العام قد اغرى كثيرا من المودعين على ايداع مدخراتهم بالدولار ولهذا نمت الودائع الدولارية بالبنوك المصرية خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٤. إلا ان الودائع بالجنيه المصرى بها نمو كبير ايضا بلغ ١ ٢ مقابل ٩ ٦٪ نمو للودائع بالدولار خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٤ كما ان هناك نموا لتحويلات المصريين من الخارج عام ٩٤/٩٣ بلغ ٨ ٣٪.

وانخفض المتوسط السنوى لمعدلات التضخم فوصل الى ٨.١٪ فى ديسمبر ١٩٩٤ مقابل ١٢.١٪ فى ديسمبر ١٩٩٣. إلا ان الرقم القياسى لاسعار المستهلكين الذى يعلنه جهاز الاحصاء شهريا اشار الى ارتفاعه ١٢٪ فى ديسمبر ١٩٩٤. واذا كان معدل التضخم الشهرى قد بلغ ٣.١٪ فى نوفمبر الماضى إلا انه قد بلغ ٠.٢٪ فى شهر ديسمبر الماضى

اما التغير فى المؤشرات النقدية ما بين نهاية عام ١٩٩٤ ونهاية شهر يناير من عام ١٩٩٥ فيشير الى تحسن طفيف لمتوسط اسعار الفائدة على اذون الخزانة لتزيد بنسبة ٠.٠٣٪ ولتصل الى ١٠.٧٧٪ فى يناير. بينما ظلت متوسطات اسعار الفائدة على الجنيه المصرى ومتوسط سعر الاقراض والخصم واسعار الفائدة للقروض بالجنيه كما هى بلا تغيير خلال يناير ليصل متوسط اسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل بالجنيه ٩.٧٥٪ وعلى الودائع متوسطة الاجل بالجنيه ٨.٥٪ وعلى الودائع طويلة الأجل بالجنيه ٧.٥٪.

وبلغ متوسط سعر الاقراض والخصم - وهو الذى يقرض به البنك المركزى البنوك - ١٤٪. كما ظل متوسط اسعار الفائدة للقروض للافراد والمؤسسات من البنوك ١٦٪ وهو متوسط عام.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ممدوح الولى
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــدد :	٣٩٥١١
المصـــدر :	الأهرام	تاريخ الصـدور :	٩٥/٢/٩

واوضح تقرير مركز معلومات مجلس الوزراء ان المؤشرات السياحية لعام ١٩٩٤ تشير الى نمو فى عدد السياح الواصلين بلغ ٧٣ الف سائح بنسبة ٢,٩٪. كذلك ارتفاع عدد الليالى السياحية ٢٤٠ الف ليلة سياحية بنسبة ٢,٢٥٪ بالمقارنة بالعام السابق. كذلك بلغ الدخل السياحى فى الفترة من يناير الى نوفمبر ٩٤ مليارا و٣٠٢ مليون دولار بزيادة ١٢ مليون دولار عن نفس الشهور فى العام السابق بنمو ٠,٠٩٪.

كما تحسنت ايرادات قناة السويس خلال شهرى نوفمبر وديسمبر الماضيين ليصل مجموع ايرادات القناة عام ١٩٩٤ الى مليار و٩١٣ مليون دولار بنقص بلغ ٤٨ مليون دولار عن العام السابق وبتراجع ٢,٤٪ فقط وكان هذا بسبب نقص اعداد السفن المارة بمقدار ٩٤٢ سفينة بنسبة ٥,٤٪ عن العام السابق منها نقص فى عدد ناقلات البترول المارة بلغ ٤٥٣ ناقلة بنسبة ١٤٪ وهو ماانعكس على انخفاض حمولة السفن المارة بنحو ٣٢ مليون طن بنسبة ٨٪. إلا ان المشروعات الجديدة لزيادة غاطس القناة سيكون لها اثرها خلال العام الحالى فى تحسن المعدلات وهو ماظهرت بوادره فى نوفمبر وديسمبر

(زيادة تاسيس الشركات)

فى مجال تاسيس الشركات عام ١٩٩٤ بلغ عدد موافقات تأسيس الشركات التى منحتها هيئة الاستثمار ومصلحة الشركات ١١٨٨ شركة مقابل ٨٤٧ شركة عام ١٩٩٣ بنمو ٤٠٪. كذلك زادت رؤوس الاموال المصدرة للشركات خلال عام ٩٤ الى ٣٩٣٧ مليون جنيه مقابل ٢٤٤٨ مليونا فى العام السابق بنسبة نمو قدره ٦١٪. وكانت نسبة النمو فى رؤوس اموال الشركات التى وافقت عليها هيئة الاستثمار ٢٣٪ بينما ارتفعت نسبة النمو لدى مصلحة الشركات الى ٢١٦٪.

كما زاد عدد السيارات خلال عام ١٩٩٤، وبلغ عدد السيارات الاجمالى فى مصر فى اكتوبر ١٩٩٤ ٢ الى مليون و٣٦٢ الف سيارة منها ٩٨٨ الف سيارة خاصة و٤٠٦ الاف سيارة نقل وكانت نسبة النمو بالمقارنة لارقام اكتوبر ٩٣ نحو ٥,٦٪ للزيادة فى العدد الاجمالى للسيارات ونفس النسبة لنمو عدد السيارات الخاصة و٥,٧٪ للنمو فى عدد سيارات النقل

وفى اكتوبر ٩٤ ايضا بلغ عدد حالات الافلاس خلال الشهور العشر الاولى فى عام ١٩٩٤ نحو ١٠٨٧٦ حالة بزيادة نسبتها ٨٤٪ عن نفس الشهور فى العام السابق. وشهدت شهور اغسطس وسبتمبر ويوليو اكبر عدد الحالات خلال عام ٩٤ ويفسر د. مختار خطاب زيادة عدد حالات الافلاس بانها تعود الى عدم نمو دخول المستهلكين بالقدر الذى يؤدى لتنشيط حركة المبيعات بالاسواق. كذلك المشكلات التى تعانى منها المنشآت الفردية فى التسويق والتمويل.

(١٪ انخفاض استهلاك البترول)

اما انتاج الكهرباء عام ١٩٩٤ فزاد بنسبة ٦,١٪ عن العام السابق كذلك زاد استهلاك الكهرباء بنسبة ٢,٨٪ وكانت الاستخدامات الصناعية ذات نصيب اكبر عن الاستخدامات المنزلية والتجارية.

كذلك زاد انتاج الغاز الطبيعى عام ١٩٩٤ بنسبة ٥,٦٪ وزاد معه استهلاك الغاز بنسبة ٦,٨٪ عن العام السابق اما انتاج البترول فقد انخفض بنسبة ٢,٣٪ عام ٩٤ وفى نفس الوقت انخفض استهلاك البترول محليا بنسبة ١٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٣ كذلك انخفضت مبيعات الاسمنت عام ١٩٩٤ بكميات طفيفة بلغت ١٨٣ الف طن بنسبة ١,١٧٪ ولعل ازمة الاسمنت الاخيرة كانت من اسباب ذلك.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : الشئون المالية ومؤسساتها
المصـــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : فهيم أحمد
رقم العـــدد : ٢٤٧٩
تاريخ الصـدور : ٩٥/١٢/٣١

عبدالحميد ابراهيم لـ « العالم اليوم »:

خطة محددة المعالم لتطوير سوق المال المصرية عام 96

مؤشر جديد للسوق يعكس حركة الشركـــات النشطـــة فقط

لاربط بين البــورصات العــربية ولكن تبادل مشترك للأوراق المالية

أكد عبدالحميد ابراهيم ـ رئيس هيئة سوق المال المصرية ـ ان الهيئة أعدت برنامجا لتطوير البوصة المصرية خلال عام 1996، وابرز ما فيه اصدار مؤشر جديد لأسعار الأسهم يضم الاسهم القائدة بالسوق فقط، والتى تمثل الواقع الحقيقي للتعامل.. كما تم الانتهاء من اعداد مشروع إنشاء صندوق التامين ضد المخاطر غير التجارية، وسيتم البدء فى تطبيق نظام الحفظ المركزى للاوراق المالية.

توقع ان تشهد البورصة المصرية نشاطا كبيرا عام 1996 خاصة مع تكثيف تنفيذ برنامج التحول للقطاع الخاص حيث إنه من المنتظر تنفيذ 60 عملية خصخصة العام القادم.

وفيمايلى نص الحوار الذى أجرته «العالم اليوم» مع رئيس هيئة سوق المال المصرية :

● رغم تنخفاض مؤشر الاسعار بالبورصة المصرية معظم فترات عام 1995 إلا أنها حققت بعض الانجازات .. ما أهمها ؟

□ حققت ارقام التعامل فى البورصة المصرية عام 1995 ارتفاعا كبيرا مقارنة بالعام الماضى كاملا .. فخلال الفترة من يناير وحتى منتصف ديسمبر الحالى فى السوقين الرسمية وغير الرسمية بلغت قيمه التعامل 3,359 مليار جنيه مقارنة بـ 2,5 مليار جنيه عام 1994، وبلغ عدد الاوراق المتداولة 60,2 مليون ورقة مقارنة بـ 59,8 مليون العام الماضى، وكان عدد الصفقات 94 الف صفقة ليصبح 399 الف صفقة.

● وما هو برنامج هيئة سوق المال المصرية لتطوير البورصة عام 1996؟

□ من ابرز التطورات التى وضعتها الهيئة فى اطار تادية دورها لتطوير البورصة لعام 1996 .. أولا البدء فى تطبيق نظام الحفظ المركزى للاوراق المالية بجميع متطلباته، وأهمها اختيار أحد البنوك للعمل كبنك للمقاصة فى معاملات الاوراق المالية .. كما وافق مجلس إدارة الهيئة فى اجتماعه يوم 13 ديسمبر على ادخال نشاط جديد للسوق، وهو نشاط إدارة سجلات الأوراق المالية كأحد متطلبات تنفيذ نظام الحفظ المركزى.

ثانيا . سيشهد عام 1996 الانتهاء من استصدار قرار رئيس الجمهورية بإعادة تنظيم البورصة والانتهاء من اعداد مشروع انشاء صندوق تامين ضد المخاطر غير التجارية للمتعاملين فى سوق الاوراق المالية .

وتوقع عبدالحميد ابراهيم أن تشهد بورصة الاوراق المالية نشاطا كبيرا عام 1996، ويرتبط ذلك بعنصرين اساسيين · الاول انتهاء كل الاجراءات المتعلقة بالبنية الاساسية للبورصة، والثانى البدء فى تكثيف تنفيذ برنامج التحول إلى القطاع الخاص حيث إنه من المنتظر تنفيذ 60 عملية خصخصة العام القادم.. كما أنه من المؤكد أن عام 1996 سيشهد العديد من اصدارات السندات.. وهذا أمر جيد لان بورصة الاوراق المالية المصرية كانت تعانى فى الفترة الماضية من انها بورصة أسهم فقط، ولكنها بدأت عام 1995 تشهد تعاملات على السندات نتيجة لقيد سندات الخزانة 2000.. وفى عام 1996 سيكون لدينا العديد من اصدارات السندات بعضها ستصدرها البنوك واخرى ستصدرها شركات قطاع الاعمال العام .. بالاضافة لسندات متعددة ستصدرها شركات القطاع الخاص

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	فهيم أحمد
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــــدد :	٢٤٧٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٥/١٢/٣١

● طالب البعض بوجود مؤشر أسعار جديد للسوق يعبر عن الشركات النشطة فقط.. فماذا تم في هذا الشان ؟

□ هناك لجنة شكلتها هيئة سوق المال لدراسة اصدار مؤشر اخر بالاضافة للمؤشر العام الموجود حاليا .. فالبورصة المصرية فى حاجة لوجود مؤشر عام يعكس التطورات التي تحدث فيها نتيجة للتغيرات فى أسعار الاوراق المالية التى يتم تداولها، ويعكس الصورة العامة للسوق بحيث يكون هذا المؤشر مبنيا على مجتمع الاوراق المالية المقيدة بالكامل فى البورصة .. علما بان وجود مؤشر عام للسوق لا يعنى ان جميع الشركات المقيدة تؤثر فيه، ولكن لا تؤثر فيه وفى تحركاته صعودا او هبوطا إلا الاوراق المالية التى يجرى التداول عليها.

ومن الملاحظ أن البورصة المصرية بدأت تتعمق اكثر عام 1995.. ففى عام 1994 كان حجم التداول للـ 10 شركات الأكثر نشاطا 72٪ من اجمالى حجم التداول فى السوق، ولكن فى عام 1995 حدث تطور كبير حيث إن الـ 10 شركات الاكثر نشاطا انخفض حجم تداولها إلى 32٪ وهذا يعنى أن هناك الان 68٪ من حجم التداول يتم على شركات اخرى . اى أن هناك العديد من الشركات التى يجرى التداول على أوراقها المالية يوميا وخاصة الشركات التى دخلت البورصة نتيجة لتنفيذ عمليات الخصخصة

وأكد عبدالحميد ابراهيم ان هذا التطور فى السوق يستدعي وجود مؤشر خاص، بالاضافة للمؤشر العام، يعكس التغيرات فى أسعار الاوراق المالية الأكثر نشاطا فى التداول، والتى يجرى عليها التداول بصورة منتظمة.. وهناك لجنة مشكلة داخل الهيئة للانتهاء من اعداد هذا المؤشر، واتوقع أن يبدأ فى الصدور خلال شهرين.

● فى 30 مارس 1996 تستانف الهيئة الموافقة على منح تراخيص لشركات سمسرة جديدة فى السوق.. فهل هناك ضوابط جديدة للموافقة على ذلك؟

□ صدر قرار بايقاف مؤقت لتاسيس شركات السمسرة لان الامكانيات المكانية لبورصتى القاهرة والاسكندرية لم تعد تستوعب وجود شركات جديدة.. ولكن مع النمو المتوقع لحجم التداول فى البورصة ستتم إعادة النظر فى هذا القرار خاصة، أنه مع استقرار نظام التداول الجديد سيسمح، فى فترة قريبة، للشركات أن تجرى العمليات من مكاتبها دون الحاجة للتواجد داخل المقصورة .. وبالتالى سيكون من الممكن زيادة اعداد شركات السمسرة العاملة فى السوق.

● هل ستشهد البورصة المصرية عام 1996 وجود انماط للصناعات المختلفة فى السوق؟

□ مع استكمال قاعدة المعلومات المالية داخل الحاسب الآلى اصبح المناخ مهيا للبدء فى وجود انماط للصناعات..وهناك لجنة مشكلة داخل الهيئة لدراسة الاجراءات التنفيذية للانتهاء من اعداد قاعدة معلومات تمكن من وجود أنماط للصناعات المختلفة.

● مع اتجاه الحكومة المصرية لطرح عدد كبير من أسهم شركات قطاع الأعمال العام .. ما دور هيئة سوق المال فى تحديد الاسعار المناسبة لهذه الأسهم ؟

□ أوكد أن هيئة سوق المال لا تتدخل فى تحديد الأسعار، ولا يجب أن تتدخل فى ذلك فمهمة الهيئة مراقبة البيانات المنشورة لتعطى فكرة واضحة وشاملة عن الأوضاع المالية للشركات المطروحة .. وكذلك التحقق من ان السعر الذى يجرى عليه التداول سعر عادل .. وتقوم الهيئة بهذه الادوار بواسطة لجانها المختلفة وأهمها لجنة مراقبة الاسعار .. وفى هذا الاطار تقوم الهيئة بمراقبة لجنة البورصة فى أدائها لمهمتها ..

وهذا يعنى ان الهيئة لا تتدخل فى تحديد الأسعار ، فقد انتهى عصر التدخل الادارى فى السوق .. فالبورصة تعتمد على اليات العرض والطلب .

● عارضت شركات السمسرة الهيمنة الحكومية على البورصة فى مشروع قرار تنظيم السوق المصرية .. فماذا تم فى هذا الشان ؟

□ حرصت الهيئة، بعد اعداد مشروع قرار رئيس الجمهورية باعادة تنظيم البورصة على طرحه للنقاش الواسع فقد تمت مناقشته فى لجان مشتركة من بورصتى القاهرة والاسكندرية.. وما تبلور عن هذه المناقشات من اراء موضوعية تم وضعها فى الاعتبار، وأجريت التعديلات اللازمة على مشروع القرار. وسيكون لشركات السمسرة ممثلون، كما سيكون هناك ممثل للجهاز المصرفى يحدده اتحاد بنوك مصر، وممثل للبنك المركزى يحدده محافظ البنك المركزى. اما مهمة تحقيق التوازن فى السوق، والتى يؤديها صانع السوق بالدخول عكس اتجاه الاسعار.. فهذه مهمة يمكن أن تقوم بها المؤسسات المالية الكبرى الموجودة فى مصر لحين دخول شركات صانعى الاسواق.

● ما الفائدة التى ستعود على البورصة المصرية من الاشتراك فى قاعدة المعلومات التى أسسها صندوق النقد العربى ؟

□ تم تاسيس هذه القاعدة فى نهاية عام 1995.. ويشارك فيها حتى الآن 8 دول عربية من بينها مصر .. والميزة الرئيسية لهذه القاعدة سهولة تبادل المعلومات عن الاوراق المالية المقيدة فى الاسواق العربية وهذه الخطوة من العوامل المهمة التى تساعد على التداول المشترك على الاوراق المالية .. فوجود قاعدة معلومات تنقل للمستثمرين فى جميع الدول العربية معلومات عن الأسهم المتداولة فى الاسواق العربية المختلفة إمر ضرورى يساعد على الاستثمار المشترك فى الاوراق المالية .

● تتجه البورصة المصرية لتبادل تسجيل الشركات مع بورصتى البحرين وعمان .. فهل هى خطوة أولى للربط بين البورصات العربية ؟

□ أؤكد أن العبرة ليست بربط البورصات .. ولكنها باكتمال المقومات التى تمكن من التبادل المشترك على الاوراق المالية وأهمها وجود نظام للتداول يسمح بالتبادل السريع، ونشر المعلومات عن حركة تداول الاوراق المالية لحظة بلحظة، بالاضافة لحرية الدخول والخروج فى سوق رأس المال المصرى .. وهنا اقول ان مصر تنفرد فى المنطقة العربية بانها أهم الاسواق التى تسمح بحرية كاملة فى الدخول والخروج من البورصة، وذلك نتيجة القوانين الموجودة، والنظم المطبقة من الناحية الفنية.. ولا شك أن هذا يؤدى إلى سهولة التبادل المشترك للاوراق المالية .. ومع تطبيق نظام التداول الجديد، الذى بدأ فى أول اكتوبر الماضى، اعتقد أنه من السهل اصدار أوامر على الاوراق المالية المتداولة فى البورصة المصرية خاصة مع عدم وجود قيود على التعامل فى النقد الأجنبى فى مصر، ومع عدم وجود قيود على مساهمات غير المصريين فى البورصة من خلال بيع وشراء الاوراق المالية .. هذه كلها امور تشكل مقومات واضحة لسهولة تبادل الاوراق المالية بين مصر وغيرها من الدول .. ومازال هذا الامر محورا للمناقشات بين المسئولين عن البورصات العربية .. ولكنى أؤكد مرة اخرى أن العبرة فى وجود مقومات تمكن من التبادل المشترك حتى وإن لم يكن هناك ربط بين البورصات.

● ما أهم التطورات التى ستنفذها الهيئة فى السوق غير الرسمية لتحقيق السرعة فى التعامل ؟

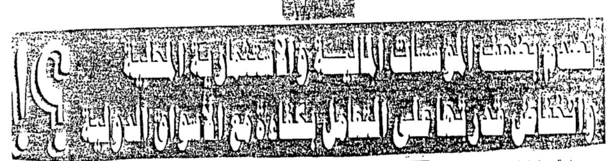
□ انتهت هيئة سوق المال من اعداد نظام آلى لنقل ملكية الاوراق المالية المتداولة خارج البورصة، وهذا النظام سيدخل إلى التطبيق خلال اسبوعين.. ولكن التطور الأهم انه مع بدء النشاط فى البورصة بدأت الشركات تتبين مزايا القيد فى البورصة، وبدأ العديد من الشركات فى التقدم بطلبات للقيد فى السوق .. واعتقد أن السمة التى ستبرز عام 1996 هى ان كثيرا من الشركات التى يجرى التعامل عليها خارج البورصة نتيجة عدم قيدها ستدخل السوق باقتناع مساهمى هذه الشركات باهمية قيدها فى البورصة.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : الشئون المالية ومؤسساتها
المصـــــدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : أسامة غيث
رقم العـــــدد : ٣٩٩١٢
تاريخ الصـــدور : ٩٦/٣/١٦

فى الفلسفة والفكر هناك الاكتشاف وهناك الاختراع وهناك ايضا السفسطة ولوى الحقائق.. وفى الفلسفة والفكر هناك فلسفة التغيير وفلسفة التبرير والفارق بينهما يكاد يعادل بعد المسافة بين السماء والارض، خاصة ان فلسفة التغيير تحاكى منطق الحياة والخلق فى حين ان فلسفة التبرير تحاكى الثبات وعدم التغيير وتعادى منطق الحياة والخلق.. وخلافا لكل تاكيدات علماء الاقتصاد بان السياسة عبء على الاقتصاد وان الاقتصاد يجب الا يتبع السياسة، فإن خريطة الاحداث العالمية تؤكد ان السياسة والاقتصاد توءمان لايفترقان على الرغم من كل بخور السحرة وترانيمهم وترتيلاتهم القائلة بان راس المال جبان.. وان راس المال لاوطن له.. وان راس المال يبحث عن الربح والمنافع والارباح ولايعترف فى حركته باحاديث الولاء والانتماء ولايلتفت إلى احاديث الوطنية باعتبارها احاديث يرددها العامة من الناس الذين لايملكون حلم الثروة ويبقى لهم دائما حلم الشعارات العاطفية الفارغة من العائد والمضمون والربح.

عضوية مصر فى نادى النمور الاقتصادية





رسالة واشنطن يكتبها: أسامة غيث

وفى الحجرات المغلقة عندما يتحدث هؤلاء الذين يجلسون على أعلى هرم الثروة فى العالم وهؤلاء الذين يجلسون على اعلى هرم للقوة فى العالم لابد أن تتم إعادة اكتشاف الاشياء والمعانى والمفاهيم والتاكيد للمرة الالف والمليون على الاهمية البالغة لما اكتشفه الفيلسوف الإغريقى العظيم من ان الإنسان «حيوان سياسى» يكملها ولايناقضها القول بان الإنسان «حيوان ناطق» والقول بان الإنسان «حيوان مفكر» ويرجع ذلك إلى الإنسان عندما ينطق وعندما يفكر يستحيل أن يخرج من الإطار والنطاق السياسى للاشياء والقرارات مهما تكون صفتها اقتصادية ومالية وتجارية، وبالتالى يمكن «لعبة الامم» على امتداد التاريخ على امتداد خريطة العالم «لعبة سياسة» فى الاول ولا فى الآخر مهما تعاظمت فيها أهمية وحيوية وأولوية عناصر الاقتصاد

وفى غياب الوعى بالابعاد التفصيلية «للعبة الأمم» وجوانبها المتشابكة والمعقدة، فإن هناك مجالا واسعا كبيرا لصحة النكتة القائلة فى دول العالم الثالث إنه إذا اجتمع اثنان من المشتغلين بالاقتصاد، فإن نتيجة الاجتماع وثمرته لابد ان تكون بالخروج بثلاثة اراء متناقضة ومختلفة بحكم انه فى غياب العلم بواقع المعاملات والعمليات تصبح السفسطة ركيزة للفتوى ومع السفسطة يكون الهراء والاختلافات الفجة

ووضع مصر على خريطة القوى الاقتصادية الناهضة والصاعدة لابد أن يكون هما يؤرق الشعب والمسئولين ليل نهار وهو هم لايصلحه أن يجتمع كل اثنين من الخبراء، ويخرجون علينا بثلاثة اراء مختلفة وهو أيضا هم لايزيله الحديث بلغة تخالف لغة العصر ولاتسبر غور لعبة الامم بكل ماتعنيه من تشابكات وتقاطعات بين السياسة والتاريخ والجغرافيا وخرافات الماضى وأوهامه وسطوره الحاضر وأحلامه، وايضا بكل تخطيطات المستقبل وترتيباته وطموحاته وقواه الفاعلة تحت السطح وفوقه

القوى الصاعدة.. ومواجهة التخلف

وعلى مدى الأسبوعين الماضيين بداية من نيويورك عاصمة المال والأعمال الأمريكية ونهاية بواشنطن عاصمة السياسة والقرار ومع بعثة طرق الأبواب الأمريكية الثانية عشرة التى تنظمها الغرفة التجارية المصرية - الأمريكية وماضمته من ٥٢ من رجال الأعمال المصريين، وفى ظل رفقة الدكتور محيى الدين الغريب لمدة ثلاثة أيام ورفقه الدكتورة نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولى لمدة ١١ يوما ووسط أحاديث متصلة لاتنقطع مع المسئولين بكبرى الشركات والمؤسسات المالية والبنوك الاستثمارية فى نيويورك وأصحاب القرار فى الإدارة الأمريكية والكونجرس ومراكز الابحاث فى واشنطن كانت هناك خلفية للحوارات والنقاشات لاتتردد فى الحوار ولكنها تكاد تفوقه وتمسك بتلابيبه تكرر بإلحاح السؤال الأزلى الذى أرهق الجميع فى مصر منذ قرنين من الزمان ومع عودة التنوير والقائل «لماذا تقدم الآخرون وتأخرنا نحن» والذى تطور مع الزمن يقول كيف نلحق بقطار التقدم؟

والغريب المثير للدهشة أن القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شهدت صراعا فكريا داميا قال فيه الغرب إن الإسلام هو سبب تخلف المسلمين، وقال فيه علماء الإسلام إن المسلمين هم سبب تخلف الإسلام، ومع نهايات القرن العشرين وبعد نحو قرن كامل من الزمان فإن نفس السؤال يعود مكثفة للظهور ونفس الصراع يدور ساخنا محتدما مع تحديث وتطوير يسعى للقول بان الإسلام والمسلمين هم سبب تخلف العالم ودمويته وأنهم العدو الجديد للعالم الغربى المتقدم بعد سقوط الشيوعية

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : أسامة غيث

الموضوع الفرعى : الشئون المالية ومؤسساتها — رقم العـــــدد : ٣٩٩١٢

المصـــــدر : الأهرام — تاريخ الصـــدور : ٩٦/٣/١٦

وفى بدايات القرن التاسع عشر كان كافيا لمصر أن ترسل البعثات لفرنسا لنقل علوم العصر وفنونه وأن يتوافر لدى الحاكم الإرادة السياسية لصناعة التقدم وبناء القوة وتوظيفها لبناء امبراطورية أوشكت أن تغير معادلات السياسة العالمية فى ذلك الوقت.

ولكن مع نهايات القرن العشرين فإن بناء القوة لايرتهن فقط بنقل العلوم والفنون ولكنه يرتبط بحشد وتكتيل قدر كبير من المال وقدر أكبر من المعلومات والبيانات عن الأسواق والأعمال والمعلومات، بالإضافة إلى قدرات إدارية وتنظيمية وتسويقية رفيعة القدرة عظيمة الكفاءة. وهناك متطلبات للقدرة على جذب الاستثمارات الخارجية ترتبط بما يسمى بتهيئة مناخ الاستثمار لاستقبال هذه الاستثمارات وترغيبها على التدفق وإذا اقتصرت هذه المطالب على القصاص العاجل والمباشر من السمعة السلبية المرتبطة بمصر باعتبارها تلك درجة عالية من «التعقيدات البيروقراطية» كما قال روبرت هورناس نائب رئيس شركة جودمان ساكس إحدى المؤسسات المالية الدولية والعملاء، فإن ذلك مطلب ليس فقط معقولا ولكنه مطلب حيوى وضرورى وعاجل ولكن ماهو غير مطلوب وغير مرغوب فيه على الإطلاق أن يفكر البعض بنفس عقلية ديليسبس صاحب مشروع حفر قناة السويس عندما احضر جزءا من المال اللازم للمشروع تطلب تنفيذه أن يطالب الحكومة ويطاردها لفرض «نظام السخرة» على المصريين للعمل فى حفر القناة بالعصى والكرباج وبدون اجر مع التقتير الشديد فى توفير الشرب والأكل والإجهاد الشديد فى العمل تحت دعوى توفير «البيئة المحلية» المناسبة لجذب الاستثمارات الخارجية وضمان سرعة إنجاز أعمالها وطموحاتها.

ومع العصر الذى يبرز فيه المال ودوره وتأثيره وفعالياته ترتبط الإجابة على السؤال القائل «لماذا تقدم غيرنا وتخلفنا نحن» بالإجابة عن تساؤل محورى يقول «لماذا تذهب الأموال وتتدفق الاستثمارات فى بقاع عديدة من العالم ولاتفكر فينا ولاتأتى إلينا». وهو تساؤل حسمته الأرقام والإحصائيات فى مؤتمر فرص وتحديات الاستثمار الأسبق الذى عقد يوم الخميس ٧ مارس الحالى فى كلمة قالها محمد أوزالب مدير عام بنك مصر أمريكا الدولى وعضو المجلس الرئاسى المصرى - الأمريكى للأعمال عندما أشار إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى دول الاقتصاديات الناهضة والواعدة فى العالم النامى بلغت قيمتها ١٠٥ مليارات دولار خلال الأعوام الأربعة الأخيرة تدفق منها إلى مصر ٥٠٠ مليون دولار فقط فى حين أن دولة واحدة مثل إندونيسيا النجم الجديد البازغ فى سماء النمور الاقتصادية الأسيوية تدفق إليها استثمارات خارجية قدرها نحو ٤٠ مليار دولار واتضح من المناقشات والتعليقات أن معايير الاقتصاد وحدها لاتكفى للتفسير والإجابة

وعلى الرغم من تعقيدات البيروقراطية المصرية التى لايمكن إنكارها والتهوين من تأثيراتها السلبية على الاستثمار والمستثمرين، إلا أن الأعضاء الأمريكان فى الغرفة التجارية المصرية - الأمريكية ومن بينهم ممثل شركة بروكتل اند جامبل الكبرى والعملاقة، قدم فى المؤتمر خلاصة تجربة شركته الناجحة فى مصر وماأفرزته المثابرة من نتائج بالغة الإيجابية

ويسير جمال محرم ممثل بنك أوف نيويورك فى مصر وعضو مجلس إدارة الغرفة التجارية المصرية - الأمريكية إلى ان أفضل الوسائل والأساليب لجذب الاستثمارات الخارجية لايرتبط فقط بالاستثمار المباشر بمعنى إقامة المشروعات وتملكها وإدارتها ولكنه يرتبط أيضا بالاستثمار غير المباشر بمعنى ملكية أسهم فى الشركات القائمة عبر العالم عن طريق صناديق الاستثمار العملاقة التى تديرها الشركات والمؤسسات المالية وبنوك الاستثمار الدولية الكبرى التى يتدفق منها إلى دول العالم المختلفة استثمارات بالغة الضخامة وبالغة الأهمية مهما تمت تسميتها بالاستثمارات قصيرة الأجل بحكم إمكانية وسهولة بيع الأسهم للغير وضرورات تدوير محافظ الأوراق المالية لصناديق الاستثمار بحثا عن الأرباح

الانطلاقة المصرية.. وعوامل القوة

وخلال المشاركة فى مؤتمر نيويورك أكد الدكتور محيى الدين الغريب مجموعة من الحقائق المرتبطة بطموحات الانطلاق الاقتصادى المصرى، وكذلك الدكتورة نوال التطاوى وزير الاقتصاد والتعاون الدولى فى المؤتمر وماتلاه من لقاءات ومقابلات واجتماعات فى نيويورك وفى واشنطن وتضمنت عناصر القوة والجذب للانطلاقة المصرية للحاق بمصاف الدول الصناعية الجديدة التى تسمى بدول النمور الاقتصادية مجموعة العناصر التالية

● إن مصر انفقت على مشروعات المرافق والخدمات العامة نحو ٣٠٠ مليار جنيه فى جميع القطاعات، ونتيجة لذلك تم توفير احتياجات الاستثمار الرئيسية وهو مايمثل عامل جذب إيجابى للاستثمارات

● إن تأكيد مصر على التحول لاقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية والبداية المبكرة لذلك منذ منتصف السبعينيات أتاح بالفعل استثمارات خاصة جديدة تبلغ قيمتها نحو ٦٠ مليار جنيه مصرى فى ظل قانون الاستثمار فقط بخلاف الاستثمارات الخاصة فى ظل القوانين الأخرى

● إن مصر تملك موارد مالية كبيرة لدى القطاع الخاص المصرى مكنته من أن يسهم بنحو ٦٠٪ من الاستثمارات الجديدة.

● هناك إمكانات مالية ضخمة لدى المصريين بالخارج تتراوح تقديراتها بين ٣٠ - ٦٠ مليار دولار وأن تركيزا كبيرا سيتم خلال المرحلة القادمة لجذب جانب مهم من هذه الاستثمارات فى مصر

● إن مصر لديها مشروعات كبيرة جاهزة للاستثمارات المهمة الخارجية وأن هذه المشروعات يمكن أن تستوعب نحو ٤ مليارات دولار فى مجال إنشاء محطات خاصة للطاقة الكهربائية وغيرها، بالإضافة إلى المشروعات العملاقة لإنشاء محطة مهمة تعد أضخم منطقة حرة فى الشرق الأوسط شرق بورسعيد على مساحة قدرها ٦٠ مليون متر مربع بخلاف منطقة حرة ضخمة بالقرب من السويس

● مايتم من إجراءات للإسراع بسياسة التخصيصية وماتعكسه من ارتفاع فى

الكفاءة الاقتصادية يدعمه مناخ الاستقرار نتيجة للإصلاح الاقتصادى المتمثل فى انخفاض التضخم واستقرار سعر الصرف واحتياطيات النقد الأجنبى الكبيرة باعتبارها عناصر ضرورية لاتخاذ قرارات الاستثمار الخاصة

مصر على خريطة الدول الواعدة

وحول إمكانات سرعة وضع مصر على الخريطة العالمية للدول الصاعدة والواعدة، وبالتالى تحقيق طموح بناء النمو الاقتصادى المصرى، يوضح محمد شفيق جبر رئيس الغرفة التجارية المصرية الأمريكية وعضو المجلس الرئاسى المصرى - الأمريكى للأعمال ان بعثة طرق الأبواب خلال العام الحالى شهدت تغيرا ملحوظا فى لغة الحديث عن الاقتصاد المصرى حيث أصبحت اللغة اكثر تفاؤلا بقدرة مصر على الدخول فى نادى الدول الجديدة الصاعدة على الأخص مع الحكومة الجديدة وماتخذته من سياسات لدعم وتشجيع النشاط الخاص وإن كان رجال الأعمال فى أمريكا يترقبون نتائج التطبيق الفعلى على أرض الواقع فيما يتعلق بمعاملات المستثمرين وتعاملاتهم مع الأجهزة الحكومية المختلفة

وحول التعاون المصرى الأمريكى، يوضح ان هناك ضرورة لإدارة حوار مصلحى يستهدف استمرار المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر لأكبر فترة ممكنة فى ظل الحقائق القائلة بأن ٨٠٪ من القيمة الإجمالية للمساعدات تستخدم لشراء السلع والخدمات الأمريكية وأيضا الحقائق القائلة بأن التعامل مع مصر يسهم فى توفير نحو مائة ألف فرصة عمل داخل أمريكا فى ظل الواردات المصرية التى تصل قيمتها إلى نحو ٣ مليارات دولار سنويا، وتتطلب لغة المصالح أن يتم حوار متصل على جميع المستويات بمفهوم طرق الأبواب الدائم والمكثف لضمان تدفق الاستثمارات الأمريكية لمصر بمعدلات كبيرة لما يعنيه ذلك من نقل للتكنولوجيا والمعارف الفنية، بالإضافة إلى وضع تصور متكامل يكفل الزيادة الكبيرة للصادرات المصرية للسوق الأمريكية ومايرتبط بذلك من مناقشة توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين للاستفادة بنفس المزايا الممنوحة لإسرائيل والتفاوض لإلغاء نظام الحصص المفروض على الصادرات المصرية للسوق الأمريكية مع الإسراع بتنشيط الشراكة المصرية الأمريكية لتحقيق أهداف محددة فى مجال نقل التكنولوجيا والمعارف الفنية والتسويق والتدريب وحماية البيئة ومساندة برامج خطط رفع كفاءة التعليم والصحة وغيرها من الخدمات

●●●

لاجدال فى تخلف المؤسسات المالية وانخفاض قدرتها على التعامل مع الأساليب الحديثة لأسواق رأس المال العالمية بما يحتم سرعة تطويرها وتحديثها وتوفير جميع الضمانات والضوابط للمعاملات المالية لأن تدفق الاستثمارات عبر الماشرة لمصر يرتهن بتحقيق درجة عالية للغاية من الشفافية والعلنية وهو ما لايتفق على الإطلاق مع محاولات البعض لإدارة سوق رأس المال من خلف الستار واستغلال المعلومات الداخلية بحكم الوظيفة والمسئولية أو بحكم الاتصال والعلاقات لانتقال الأسعار ارتفاعا وانخفاضا فى معاملات الأوراق المالية لأن ذلك ببساطة يعلن أن «الإشارة حمراء» أمام أية تدفقات استثمارية خارجية لأنها لاتملك - بحكم طبيعتها - ترف الدموع فى براثن عدم الشفافية والتعتيم؟

حكومة الجنزورى.. انقلاب فى سياسة مصر المالية!

من أهدافها جذب الشركات المتعددة الجنسيات لإنشاء الموانىء وإدارتها

من ملامح سياستها المالية فتح الباب بلا حساسيات للاستثمار الأجنبى

□ تحقيق : جمال عصام الدين

ما ان أعلن عن تشكيل وزارى جديد فى مصر فى 3 يناير من هذا العام بقيادة الدكتور كمال الجنزوى رئيسا للوزراء حتى تدفقت مجموعات هائلة من التكهنات والاجتهادات ليس فقط حول اهداف هذه الوزارة الجديدة ولكن ايضا — واساسا — حول مدى التزام الوزارة الجديدة بمجمل السياسة العامة للوزارة السابقة عليها وخصوصا فى السياسات المالية والنقدية.

ولكن الآن وبعد مرور حوالى 7 اشهر كاملة على مجىء الوزارة الجديدة وبعد قيامها مع انتهاء الدورة البرلمانية الأولى لمجلس الشعب بتمريد 230 قانونا مرة واحدة من امام هذا المجلس بلغ نصيب القوانين الاقتصادية من هذا العدد الإجمالى هو 52 قانونا اما القوانين المالية الخاصة بربط الحسابات الختامية و موازنات الدولة فوصلت إلى 179 قانونا مرة واحدة.



د.كمال الجنزورى

ولكن لأن العبرة بالكيف وليس الكم فإن المهم الآن ليس فقط العدد الكبير النسبى لهذه القوانين ولكن بنوعية هذه القوانين وطبيعتها لان ذلك هو الذى يكشف ويحدد بكل دقة أهداف هذه الوزارة الجديدة وما ترمى إليه من تحولات فى الاقتصاد المصرى وبما لايدع أى مجال لأى تخمينات أو اجتهادات.

وإذا قمنا الآن بفك شفرة نوعية القوانين الاقتصادية سنجد انها تصنف فى إثنين من الاتجاهات الاساسية هما : 21 قانونا يتعلق بجوانب تهدف إلى ما يسمى بدفع «الانطلاق الانتاجى» وذلك من خلال إلغاء وتقليل عدد كبير من الضرائب والرسوم التى كانت مفروضة فى السابق وكما أوضحت كلمات رئيس الوزراء نفسه عن هذه القوانين أمام البرلمان فإن الحكومة تتنازل عن عائد هذه الضرائب والرسوم فى سبيل الحصول على عائد اكبر يتمثل فى إيجاد استثمار جديد بملايين الجنيهات تعمل على زيادة الطاقة الانتاجية والتصديرية وإيجاد فرص عمل جديدة. الاتجاه الثانى وهو إتجاه لايقل مغزوية عن الاتجاه الاول حيث إنه يتمثل فى تقرير 18 قانونا مرة واحدة كلها تعطى عددا من الامتيازات والتسهيلات للاجانب من غير المصريين علاوة على 13 قانونا تخول وزير البترول والهيئة العامة للبترول عقد اتفاقيات مع شركات اجنبية للتنقيب عن البترول والغاز الطبيعى.

وعن الاتجاه الممثل فيما يسمى بقوانين الانطلاق الانتاجى يقول الدكتور احمد ابو اسماعيل وزير المالية الاسبق وعضو مجلس الشعب الوفدى عن دائرة سمنود — محافظه الغربيه — ان هذا الاتجاه يمثل انقلابا كاملا من حكومة الدكتور الجنزورى على حكومة الدكتور عاطف صدقى السابقة عليها وخصوصا على سياسات الوزارة السابقة من النواحى المالية بقيادة وزير المالية السابق محمد الرزاز والتى كانت تهدف إلى تقليل التضخم بقدر الامكان من خلال سياسة انكماشية تعتمد باكثر ما يكون على فرض اكبر قدر من الضرائب والرسوم حتى إن الكثير من الاقتصاديين سموها وزارة الجباية وهو اسم صحيح لحد كبير حيث كانت هذه الوزارة تركز كل ثقلها على العوائد الضريبية بصورة عشوائية حتى برغم صدور أحكام من المحكمة الدستورية بعدم دستورية عدد من هذه الضرائب مثل الضريبة على العاملين بالخارج وضريبة التصرف على الأراضى الفضاء حول المدن ولدرجة أن اطلق عليها الكثيرون لهذا السبب اسم «حكومة الجباية» فى الوقت الذى كانت تزعم فيه أنها تسعى إلى زيادة حجم الاستثمارات وانها تعتبر زيادة الصادرات قضية حياة أو موت.

ولهذا - يضيف أبو اسماعيل - من الواضح أن رئيس الوزراء الجديد قد جاء بفكر جديد يتخلى تماما عن «سياسات الجباية» هذه ولعل الدكتور الجنزورى نفسه ادرك مدى مخاطر هذه السياسة على هدف الانطلاق الانتاجى الذى يسعى لتحقيقه فقد كان مشاركا كوزير للتخطيط فى حكومة الجباية السابقة. ويعتبر أبو اسماعيل

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : الشئون المالية ومؤسساتها
المصــــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : جمال عصام الدين
رقم العــــدد : ١٦٦٨
تاريخ الصــدور : ٩٦/٧/٢٩

وجود وزير المالية محيى الدين الغريب بكسبا واضافة قيمة لهذه السياسة لان «الرجل يتمتع بعقلية استثمارية» وقد استمعت إليه كثيرا في مناقشات لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب ووجدت أنه عنصر اساسى في سياسة حكومة الجنزورى الجديدة وعلى يديه تقوم الفلسفة الجديدة «التضحية بعدد كبير من عوائد ورسوم ضريبية فرضت في السابق في سبيل تعويضها بعوائد استثمارية» أو بمعنى أخر الانتقال من حكومة جباية إلى حكومة استثمار حقيقى.

ولكن ـــ يختتم الدكتور ابو اسماعيل كلامه ـ هذه السياسة لها مخاطرها لانها تقوم على مجرد افتراض وهو استجابة المستثمرين لهذه السياسة وتفهمهم لما تضحى به الحكومة من اجلهم ، ولكنى متفائل بشدة وارى ان الحكومة الجديدة ما كانت لتلجأ لهذه التضحيات إلا وكانت تعلم مقدار استجابة المستثمرين لها وبدليل زيادة عدد المشروعات الاستثمارية المقدمة مؤخرا.

من بين سلسلة الـ 21 قانونا التى قضت بتخفيض عدد كبير من الرسوم والضرائب يقول توفيق عبده اسماعيل رئيس لجنة الخطة والموازنة ووزير السياحة الاسبق أن أول قانون صدر في هذه السلسلة صدر في 26 فبراير الماضى أى بعد حوالى شهر ونصف من مجىء الوزارة الجديدة وكان يقضى بالتجاوز عن تحصيل مقابل التأخير المنصوص عليه في قانون ضريبة الدمغة والضرائب على الدخل.

وحسب قول رئيس لجنة الخطة فقد كان هذا القانون أول دليل على توجه السياسة الضريبية للحكومة الجديدة بالتخلى عن سياسات الجباية من خلال عدم فرض ضرائب جديدة تضيف من الاعباء على كاهل المواطنين مع الحفاظ في نفس الوقت على الحصيلة من خلال المتابعة الضريبية. ويسترجع رئيس اللجنة قائلا إنه حدث في السبعينات أن صدر قانون مشابه بادر المواطنون على أثر صدوره بسداد نسبة من 20٪ إلى 25٪ في الموعد المحدد وفي هذه المرة فإن أغلب المبالغ المتأخرة تقع على القطاع الخاص وقد وصلت في 1995 إلى حوالى 7,4 مليار جنيه من 4,6 مليار في 1994 و 3,4 مليار في 1993 ولذلك و على حد قوله هذا القانون يعطى تيسيرا كبيرا للقطاع الخاص ويقدم له رسالة جديدة مفادها انه لاتعسف في تحصيل الضريبة مادام هناك التزام.

ويضيف توفيق عبده اسماعيل بعد هذا تلاحقت هذه النوعية من القوانين فاصدر في 8 يونيو الماضى قانون بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الذى خفض الحد الأدنى لعقوبة التهرب الضريبى وجعلها شهرا بدلا من 6 اشهر وزيادة المدة الممنوحة لاعتبار المكلف متهربا وجعلها 60 يوما بدلا من 30 يوما وأعفى الشركاء من عقوبة التهرب والاكتفاء بالفاعلين وتخفيض الحد الاقصى للتعويض إلى مثل الضريبة بدلا من ثلاثة امثالها.

وهذا القانون ـــ يضيف اسماعيل ـــ يسير على نهج السياسة «التسامحية» الجديدة التى تميل للتخفيف أو بالاحرى التيسير لا التعسير والتنازل عن مبالغ ضريبية طالما كان اثرها الاستثمارا كبيرا. إلا إنه من بين الـ 21 قانونا التى تتعلق بهذه الجوانب الضريبية والاستثمارية يؤكد توفيق عبده اسماعيل ـــ تعتبر المجموعة الاخيرة التى اتت في أخر اسبوع من اسابيع انعقاد مجلس الشعب البرلمان هى الاكثر مغزوية حيث تنازلت فيها الحكومة عن مجموعة كبيرة من الرسوم والضرائب.

من هذه مثلا ـــ يقول توفيق عبده اسماعيل ـــ ذلك القانون المغزوى الذى عدل قانون الضرائب على الدخل رقم 157 والذى اصدره المجلس مع حوالى 7 قوانين اخرى يوم 13 يونيو الماضى وهذا القانون تنازل عن حصيلة ضريبية مهمة عندما خفض إلى 2,5٪ من 15٪ سعر الضريبة على إجمالى قيمة تصرف الافراد في عقاراتهم المبنية او الارض التى يملكونها داخل كردون المدينة.

ويقول رئيس اللجنة ان نسبة سعر الضريبة المرتفعه قد أدت إلى قيام الافراد بتسجيل قيمة تصرفاتهم العقارية باقل من الحقيقة أو إلى عدم تسجيل عقاراتهم من أساسه لتفادى الضريبة مما كانت له آثار سلبية على عائد الضريبة نفسه ولكن الان فإن تخفيض الضريبة سيؤدى في نظرى ـــ وهو ما اتفقت فيه مع وزير المالية داخل اللجنة ـــ إلى زيادة الحصيلة نتيجة لهذا التخفيض بل وقد تحقق إيرادات مضاعفة وقد أثبتت التجربة ذلك عند تخفيض رسوم التوثيق والشهر فقد أقبل المواطنون على شهر المحررات وتحققت إيرادات مضاعفة.

وهذه السلسلة ـ يذكر ايضا توفيق عبده اسماعيل ـ قانون إلغاء ضريبة الايلولة الذى منع غرامات التأخير التى فرضها وزير المالية السابق محمد الرزاز بالقانون 187 لسنة 1993 وذلك على المبالغ المستحقة بعد الربط النهائى في جميع أنواع الضرائب ليس فقط للتيسير على الممولين بل وان يسترد الممول ما قام بتوريده للخزانة العامة من ضرائب خلال شهر إذا ما حكم له في قضية مرفوعة منه أو عليه وهناك قوانين الشهر العقارى ورسوم التوثيق التى الغت الرسوم على ما يتم تحصيله مقابل الحصول على نماذج الشهر العقارى والتخفيض لنصف الرسوم المستحقة على المحررات الخاصة بطلبات الشهر العقارى.

وفي نفس الاطار يأتى قانون أخر يلغى الضريبة على الاراضى الفضاء المعدة للبناء. من كل هذه القوانين يرى توفيق عبده اسماعيل أن واحدا من المحاور التى تقوم عليها فلسفته الجديدة هو اللجوء للتخفيض أو الإلغاء مع التيسير الضريبى طالما كان ذلك يؤدى لهدف بعيد الأمد لصالح الانتاج والعائد وهى نظرة وفلسفة مختلفة تماما قصيرة النظر تعتمد على عدم ترك منفذ للجباية الضريبية الا وطرقته في سبيل عائد سريع ولكن على حساب هدف بعيد المدى مهم وهو زيادة الانتاج والاستثمار.

وإذا اتجهنا الآن للمجموعة الثانية من القوانين والتى تبرز ملامح الاتجاه الثانى الاساسى في فلسفة حكومة الجنزورى الجديدة وهو تهيئة المناخ التشريعى للاستثمار الاجنبى ولدخول وخروج الاجانب في مصر تمشيا ليس فقط مع هدف الانطلاق الانتاجى ولكن تمشيا بالاساس مع سياسة تحرير التجارة العالمية وانضمام مصر لاتفاقية التجارة الجديدة البديلة لاتفاقية الجات ويتمثل هذا الاتجاه في 18 قانونا قامت الحكومة بتقديمها للبرلمان الذى قام بدوره بالموافقة عليها في ظرف 7 شهور ووافق على 15 قانونا منها في ظرف شهرين فقط هما شهرا يونيو ويوليو أو بالاحرى في الاسبوعين اللذين عقد فيهما البرلمان جلسات في هذين الشهرين.

يقول الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان والتى مر من خلالها اغلب هذه القوانين إن مجموعة قوانين الاجانب هذه تمثل فكرا جسورا جديدا في توجهات الحكومة الجديدة لا يتحوف من أى حساسية تجاه الاستثمار الاجنبى ومعتمدا على أن الاستثمارات الأجنبية في دول عديدة ـــ وخصوصا في دول شرق اسيا والصين ـــ قد حققت هناك نتائج مذهلة.

ويضيف رئيس اللجنة الاقتصادية يكفى ان ننظر للمجالات التى تعامل معها هذا الاتجاه وفتح بها الباب امام الاستثمار الأجنبى لكى نرى كم هى جريئة ومتنوعة. فبدءا من اصدار قانون يعطى القطاع الخاص المصرى والأجنبى لأول مرة الحق في إنشاء موانىء خاصة متخصصة لأول مرة في مصر وهو مرفق حيوى وهام ولكن تكاليفه هائلة.

ورغم أن هذا القانون مقدم من الحكومة السابقة الا إنه يبقى كما يتفق كل من الدكتور مصطفى السعيد والدكتور أبواسماعيل انه يسير مع هدف الحكومة الجديدة ويفتح الباب لشركات عالمية مثل الشركات المتعددة الجنسيات حيث أنها تتمتع بامكانيات عالية في إنشاء الموانىء وادارتها، بما يمكن ان يحول الموانىء في مصر لموانىء عالمية، ويعتبر الدكتور مصطفى السعيد أن القانون الثانى الذى ينتمى لهذا الاتجاه وله تأثير مهم هو قانون يتمشى مع التوسع في اقامة المشروعات التى يتشارك فيها المستثمرون المصريون والاجانب من خلال تنظيم التصرف بالمجان في الاراضى الصحراوية المملوكة للدولة بما يؤدى للاستثمار فيها. على أن أكبر مجموعة من قوانين الاجانب هى تلك التى صدرت في شهرى يونيو ويوليو الماضيين، في شهر يونيو صدرت 10 قوانين مرة واحدة مست الأجانب، من هذه المجموعة يرى الدكتور مصطفى السعيد ذلك القانون الذى صدر يوم 10 يونيو الماضى وهو من مادة واحدة فقط تمت اضافتها للقانون رقم 34 لسنة 1976 الخاص بالسجل التجارى حيث كان هذا القانون يشترط فيمن يمارس النشاط التصديرى أن يكون مقيدا في السجل التجارى وهو قانون يأتى لذلك لوقت تسعى فيه الحكومة لزيادة الصادرات ولكن لأن المنافسة عاتية الان بين الشركات العالمية في الاسواق الخارجية فقد رئى ان يتم فتح الباب أمام الافراد وشركات غير المصريين لمزاولة نشاط التصدير بما يمكن أن يحقق طفرة في التصدير وهو نشاط كان مسموحا به قبل الثورة وأدى لإنشاء شركات كثيرة في هذا الصدد. ويسأل رئيس اللجنة الاقتصادية عن وضع شركات الاشخاص والاموال «بخلاف الافراد» التى يشارك فيها الأجنبى برأس مال أكبر من الشريك المصرى فرد مؤكدا أن المادة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	جمال عصام الدين
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــــدد :	١٦٦٨
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٩٦/٧/٢٩

الجديدة من القانون تنطبق على هده الشركات أيضا حيث أنها تنطبق على كل الاجانب المزاولين لنشاط التصدير سواء كانوا أفرادا أو شركاء فى شركات اشخاص أو أموال أيا كانت انصبتهم فى راس المال.

والقانون الثانى الذى يعتبره الدكتور مصطفى السعيد من أهم مافى مجموعة «قوانين الاجانب» القانون المعدل لقانون البنوك والائتمان والذى سمح للاجانب من غير المصريين أن يمتلكوا أكثر من 49٪ من الاسهم فى البنوك المشتركة على الا تتعدى ملكية الفرد الواحد 10٪ للاسهم، والحقيقة أنه منذ صدور هذا القانون فى 18 يونيو الماضى وهو لايزال حديث المجتمع الاقتصادى ـــ المصرفى بالذات

عبدالله طايل رئيس بنك مصر اكستريور يؤكد أن هذا القانون قد جاء فعدل الامور حيث كان هناك تمييز فى قواعد المعاملة بين البنوك الاجنبية المملوكة بالكامل للاجانب والبنوك التجارية من جانب والبنوك المشتركة من جانب أخر من خلال ذلك القيد المتمثل فى الا تقل ملكية المصريين فى رأس مال البنك المشترك عن 51٪ وهو قيد لم يعد مقبولا فى ظل السياسات الحالية والتطورات فى سوق النقد الاجنبى من ثم جاء القانون ليوحد قواعد المعاملة بين البنوك.

ومن البنوك التى تسير فى مصر حسب هذا النمط بنك مصر ـ سوسيتيه جنرال اليوطنى والذى يمتلك فيه بنك سوسيتيه جنرال الفرنسى 49٪ من الاسهم و20٪ يمتلكها البنك الأهلى المصرى و31٪ من فريق العاملين فى كلا البنكين.

ويعتبر هذا البنك من اكبر البنوك المستفيدة من هذا التعديل حيث قام عدد من الشركاء المصريين من قبل بمحاولة بيع أسهمهم فى البنك إلا أن الجانب الأجنبى الذى حاول أن يشترى نصيبهم لم يفلح فى ذلك لوجود القيد المفروض فى القانون السابق.

وهناك بنك آخر سيستفيد حتما من هذا التعديل وهو بنك باركليز الدولى الذى يمتلك 49٪ حتى الآن من الأسهم فى بنك القاهرة باركليز الدولى وهى أقل نسبة من أسهم يمتلكها بين حوالى 75 فرعا فى 75 بلدا آخر يمتلك فيها البنك الام غالبية الأسهم، أما الـ51٪ الباقية من كايرو باركليز الدولى فيمتلكها بنك القاهرة.

وقد حاول باركليز الدولى هو الآخر فى مرات عديدة شراء باقى الاسهم.

وتشير مصادر عليمة فى البنك إلى أن بنك القاهرة قد وافق بعد التعديل الاخير فعلا على بيع نصيبه من الاسهم وهو الامر الذى أكده وزير المالية محيى الدين الغريب امام لجنة الخطة والموازنة فى البرلمان حيث اشار إلى أن هناك خطوات جارية الآن بالفعل لبيع اسهم البنوك التجارية الاربعة فى عدد من البنوك المشتركة وفقا لبرنامج الخصخصة، ثم ياتى شهر يوليو ليشهد صدور آخر مجموعة من سلسلة قوانين «الأجانب» وهى حوالى 5 قوانين من اجمالى الـ17 قانونا وقد سارت هذه المجموعة الأخيرة فى اتجاهين الاتجاه الأول فتح مجالات استثمار جديدة أمام الاجانب وهو مايتمثل فى القانون الذى صدر فى 13 يوليو الماضى ليمنح الاجانب امتيازات فى انشاء طرق سريعة وقانون آخر صدر فى نفس اليوم اتاح للأجانب حق تملك العقارات المبنية والاراضى الفضاء أما الاتجاه الثانى فيهدف للتسهيل من خلال مثلا إلغاء المادة رقم 38 من قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى والتى الغت اشتراط اجراء التحويلات والمعاملات ذات الطابع الراسمالى والمتعلقة بتصرف الاجانب المقيمين فى الخارج فى الأصول الرأسمالية من العقارات ثم جاء فى صباح يوم 14 يوليو آخر قانون يتصل بالأجانب بصورة غير مباشرة، حيث سهل للمصريين العمل لدى الجهات الأجنبية من خلال تخفيض رسوم تصاريح العمل.

مماسبق يتضح ـــ كما يقول النائب ابو اسماعيل ـــ إنه عبر الشهور السبعة الأخيرة اتضحت فلسفة الوزارة الجديدة تماما وبدون أى تخمينات وكما تدل عليها القوانين التى صدرت أمام البرلمان: فلسفة وسياسة انطلاق انتاجى تقوم على محورين الاول يتنازل عن عدد متصاعد من العوائد الضريبية والرسوم لصالح هدف عوائد أبعد على المدى الطويل تتمثل فى تدفق انتاجى استثمارى لرفع معدلات النمو وزيادة الصادرات وفرص العمل والثانى يفتح الباب بلا أى حساسية للاستثمار الأجنبى فى جميع المجالات تقريبا.

إلا أن الدكتور مصطفى السعيد يضيف محورا ثالثا يستنتجه من قرارات الوزارة على مدى السبعة عشر قانون الأخيرة وهو عدم التردد أو التباطؤ فى خصخصة شركات القطاع العام وهو محور ـ كما يقول رغم أنه لم يعرض على البرلمان إلا أنه يتمشى مع المحورين الاخيرين اللذين يكملانه بصورة مثلى وهو تهيئة المناخ التشريعى ـ الاستثمارى وتخفيف القيود الادارية والضريبية بمايسمح لمن يقبل على شراء أصول واسهم فى شركات القطاع العام أن يجد المناخ التشريعى والادارى مهيئا تماما لتنمية هذه الاصول والأسهم.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : ياسر صبحى
الموضوع الفرعى : الشئون المالية ومؤسساتها
رقم العـــدد : ٤٠١٩٩
المصــدر : الأهرام
تاريخ الصـدور : ٩٦/١٢/٢٨

أربعة أيام وينتهى عام ١٩٩٦.. وقد كان عاما حافلا بالأحداث الاقتصادية المهمة وتواصل الصفحة الاقتصادية اليوم عرض اهم ما حدث هذا العام وتوقعات عام ١٩٩٧ فى قطاعين رئيسيين هما الصناعة والجهاز المصرفي.

اقتصاد مصر بين عامين

وكيل محافظ البنك المركزى:

توقع استمرار قوة الجنيه أمام الدولار مع زيادة النمو وانخفاض معدلات التضخم

١١٪ زيادة فى الودائع المحلية رغم انخفاض أسعار الفائدة

انخفاض الودائع بالعملات الأجنبية إلى ٢٢٪ من إجمالى الودائع بدلا من ٥٧٪ فى بداية الاصلاح

٦٠٠ مليون دولار فائض فى ميزان المدفوعات دعم قوة العملة المصرية

د. فائقة الرفاعى

كتب- ياسر صبحى:

اكدت الدكتورة فائقة الرفاعى وكيل محافظ البنك المركزى أن ثبات قوة الجنيه المصرى تجاه الدولار الامريكى يعد أحد أهم أحداث العام الماضى المصرفية والنقدية وان سياسة البنك المركزى هى استمرار الاستقرار فى سعر الصرف مدعمة بالقدرة المتنامية للاقتصاد المصرى وانه على الرغم من حدوث انخفاض طفيف فى أسعار الفائدة إرتفعت الودائع بالعملات المحلية لتصل إلى اكثر من ١٧٢ مليار جنيه بزيادة نسبتها ١١٪ مقدارها ١٨.٣ مليار جنيه عن العام الماضى. كما انخفضت الودائع بالعملات الأجنبية لتبلغ مساهمتها ٢٢٪ فقط من اجمالى الودائع بالجهاز المصرفى انخفاضا من ٥٧٪ فى بداية برنامج الاصلاح الاقتصادى عام ٩١ ويعد هذا مؤشر لقوة الجنيه وميل المودعين للادخار بالعملة المصرية

وتقول أن سياسة البنك المركزى تقوم بالحفاظ على قوة الجنيه المصرى كمحرك للتنمية والاستمرار فى تشجيع الادخار بالجنيه المصرى وذلك عن طريق الاستمرار فى تخفيض معدلات التضخم



وتضيف أنه دعم قوة العملة المصرية وجود فائض فى ميزان المدفوعات المصرى مقداره نحو ٦٠٠ مليون دولار خلال السنة المالية ١٩٩٦/٩٥. مع استمرار تدفق تحويلات العاملين بالخارج بشكل منتظم عند معدل ٣ مليار دولار سنويا وهو ما يتناسب مع المدخرات السنوية للعاملين بالخارج ويوضح عدم ذهابها إلى دول أخرى

كما تؤكد الدكتورة فائقة الرفاعى وجود مؤشر قوى لعدم خروج مدخرات المصريين المقيمين إلى الخارج لثباتها على نفس المستوى منذ عام ١٩٩٠. حيث تشير أحدث بيانات التقرير الشهرى لصندوق النقد الدولى بناء على بيانات بنك التسويات الدولية أن مدخرات المقيمين فى مصر بالخارج بلغت ٥.٥٨ مليار دولار حتى الشهر الماضى بينما كانت تبلغ ٥.٢٠١ مليار دولار فى عام ٩٠. هذا بالرغم من أن أسعار الفائدة المستحقة على قيمة الودائع منذ عام ٩٠ تبلغ ما يقرب من ١.٢٥ مليار دولار وهو ما يعنى تحول جزء من هذه الفوائد إلى مصر ويأتى ذلك نتيجة للاستقرار فى سعر الصرف واستمرار جاذبية الفائدة على الجنيه عن العملات المنافسه مع إستمرار الثقة فى الجهاز المصرفى والسياسة الاقتصادية والتى دعمتها قرارات الاصلاح التى اتخذتها الحكومة فى العام الماضى وحول انخفاض سعر الدولار أمام الجنيه المصرى بمقدار قرش واحد تقول أن هذا الانخفاض يعد زيادة موسمية نتيجة زيادة الطلب على الجنيه يمكن ان تتغير فى حالة زيادة الطلب على العملة الاجنبية فى وقت آخر. وهذه التقلبات طبيعية نظرا لحرية التعامل فى سوق النقد الاجنبى. ومن ثم فهى لا تعد ظاهرة لها صفة الاستمرار

وتشير وكيل محافظ البنك المركزى إلى ان زيادة الاستثمارات الاجنبية تمثل دعما للاقتصاد المصرى ولميزان المدفوعات المصرى وأن خروج عوائد تلك الاستثمارات الاجنبية (والتى فاقت المليار دولار خلال عام ٩٦) فى الأعوام القادمة لن يمثل ضغطا على ميزان المدفوعات. فمن المتوقع أن تكون أعباء خروج عوائد الاستثمار الاجنبى منخفضة على ميزان المدفوعات لأنها تزيد القدرة من العرض الاجنبى نتيجة لزيادة التصدير أو احلال الوارد من المنتجات الخارجية من ناحية أخرى ينتظر أن هذه العوائد يعاد استثمارها فى السوق المصرية نتيجة زيادة الثقة فى الاقتصاد المصرى وان مصر أصبحت منطقة جذب استثمارى واعدة

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــدد :	١٤٧٠
المصـــدر :	الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٩٧/٣/١٠

تداول أوراق الشركات بالبورصة .. أول خطوة فى طريق العالمية

استقدام خبير عالمى لتطوير النظام المصرى للمقاصة والتسوية



السوق على تحقيق السيولة المالية الفورية لهذه الأوراق وهو ما يعد من أهم سمات السوق للمستثمرين والأفراد معا.

سوق المال تحقق الشهرة للشركات

وصرح ان حجم الاصدارات الجديدة من الاوراق المالية يكاد يكون تضاعف خلال عام ١٩٩٦ إذ بلغ ٢٠,٦ مليار جنيه مقابل ١١ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥.. وذلك من خلال ١٨٠٤ إصدارات جديدة بلغت عدد اوراقها ٨ ٢٤٨ مليون ورقة مالية سواء فى شكل زيادة رؤوس أموال شركات قائمة أو إصدارات لأسهم او سندات جديدة. وهو ما يؤكد ان السوق اصبحت مهيأة تماما لدورها فى التمويل المباشر.

واضاف إن دور سوق رأس المال لا يقتصر فقط على توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص بل ان الشركات المقيدة التى تتداول اسهمها بسوق الاوراق المالية تكتسب شهرتها من خلال التعامل على أوراقها وليس من مزاولة نشاطها فقط... فمن خلال التداول يتعرف السوق على نشاط الشركات وانجازاتها ومستوى ادائها وسط القطاع الذى تنتمى إليه ومدى مساهمتها فى الصناعة التى تتبعها بما يؤدى الى معرفة المستثمرين ورجال الأعمال بل والأسواق العالمية بهذه الشركات بما يمكن من انفتاح الشركات المحلية علي الأسواق العالمية وبالتالى تكتسب هذه الشركات ميزة إضافية عن تلك التى لا تتداول أوراقها بالسوق وبالتالى لا يتم التعرف على اوضاعها بالتفصيل. هذا بخلاف المزايا الضريبية الدائمة التى تحصل عليها الشركات نتيجة تداولها بالبورصة إذ ان قدرا من وعاء الربح المحقق الخاضع للضريبة يعفى من الضريبة بما يعادل متوسط العائد على الودائع المصرفية.

كما ان السندات المقيدة بالجدول (ا) بالبورصة لا تخضع للضريبة على رؤوس الأموال المنقولة واشار انه من المتوقع ان يشمل قانون الشركات الموحد المنتظر صدوره قريبا مزايا إضافية لشركات

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	—
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــدد :	١٤٧٠
المصـــدر :	الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٩٧/٣/١٠

الاكتتاب العام المقيدة بالبورصة.

زيادة السيولة رفعت الأسعار

واضاف رئيس هيئة سوق المال انه عند طرح الشركات لسندات للجمهور من المسموح للمساهمين بالشركة تغطية جزء من هذه السندات كما انه من الممكن قيد إصدارات السندات بجداول البورصة حتى لو لم تكن اوراق الشركة نفسها مقيدة بالبورصة طالما ان السندات تتداول بين الجمهور.

واشار الى ان القطاع الخاص بدأ يتعامل بنشاط فى السوق من خلال توسيع قاعدة الملكية فى شركاتهم للاستفادة بمزايا التمويل والتوسع فى ممارسة النشاط والانفتاح على العالمية حيث شهد عام ١٩٩٦ تحول ٢٦ شركة اشخاص الى شركات مساهمة بما يعنى تعمق فهم القطاع الخاص لدور سوق رأس المال فى المرحلة القادمة.
أوضح رئيس هيئة سوق المال ان تطورات اسعار الأسعار فى الفترة الماضية نتيجة طبيعية لمراحل تطور السوق ذاتها حيث فى الماضى لم تكن مقومات السوق متوافرة نتيجة عدم توافر البنية الاساسية من مؤسسات مالية تعمل فى مجال الأوراق المالية وبضاعة كافية وبالتالى كانت السوق تفتقد السيولة المطلوبة وتداول الأسهم باقل من قيمتها، «لكن مع تطور السوق وتغير تركيبته وزيادة مستوى الوعى تحسنت اسعار الأسهم... حيث لا يمكن ان يكتسب السهم قيمته إلا بعد ان تصبح له سيولة ويتداول بين عدد كبير من المتعاملين. حيث كان مجموع القيم السوقية للأسهم المتداولة فى الفترة الماضية يقل عن مجموع قيمتها الأسمية إلا أنه مع التطور اصبحت القيمة السوقية للأسهم تصل الى ٣,٦٪ من القيمة الأسمية.
وفى نهاية حديثة اكد رئيس هيئة سوق المال ان الهيئة تمارس دورى التنشيط والافصاح من خلال تقديم كافة التيسيرات المتاحة

لتشجيع الأستثمارات المباشرة وفى نفس الوقت الرقابة الصارمة لتحقيق مصلحة السوق من خلال الزام كافة الشركات بالافصاح فورا عن اية احداث جوهرية تطرأ على مركزها المالى... وهذا يفسر فى بعض الأحيان التقلبات

لشديدة التى تعترى اسعار الأسهم.
ومن ناحية اخرى سيجرى تطوير انظمة المقاصة والتسوية لتحقيق مزيد من فاعلية هذا النظام للتجاوب مع تطورات السوق حيث سيصل خبير عالمى خلال فبراير الحالي لاجراء هذا التطوير

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : —
الموضوع الفرعى : الشئون المالية ومؤسساتها — رقم العـــــدد : ١٤٧٠
المصـــــدر : الأهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ٩٧/٣/١٠

٢٥٠ مليار جنيه.. استثمارات مطلوبة

شار د. ابراهيم مختار الى ان ما تحقق من إنجاز كبير فى برنامج الإصلاح الاقتصادى يشجع بكل المقاييس على الإستمرار فى تنفيذ المراحل المتبقية من هذا البرنامج ومواجهة التحديات التى تتمثل اساسا فى مشكلة البطالة وارتفاع الأسعار من خلال التركيز على جانب العرض ورسم السياسات الاقتصادية والمالية التى تسعى الى

تصويب المتغيرات الاقتصادية وجـذبهـا الى الاتجـاهـات المرغوبة.وأضاف انه يقع على عاتق القطاع الخـاص عبءتدبيـر الاستثمارات المطلوبة فى المرحلة القادمة وتقدر بحوالى ٢٥٠ مليار جنيه .. وفى ضوء ذلك اصبح من الضرورى اللجوء لسوق رأس المال . وقد لعبت هذه السوق دورها بكفاءة فى الفترة الاخيرة واتسع مجالها من خلال عدة عناصر

-ارتفاع عدد الشركات التى تمارس اكثر من نشاط من الانشطة المتعلقة بالأوراق المالية من ترويج وتغطية الاكتتاب والاشتراك فى تأسيس الشركات وتكوين وادارة المحافظ المالية وقد وصل عددها حوالى ٢٢ شركة برأسمال قدره ٣٣٠ مليون جنيه هذا بخلاف شركات السمسرة التى وصل عددها الى ١١١ شركة برأسمال مصدرقدره حوالى ٥٠ مليون جنيه

-بلغ عدد شركات إدارة صناديق الاستثمار ٨شركات برأسمال ٨ مليون جنيه تقريبا كما بلغ عدد صناديق الاستثمار ١٣ صندوقا برأسمال مصدر قدره ١٠٠ مليون جنيه

وبرر د. ابراهيم مختار انخفاض الاسعار الذى شهدته سوق رأس المال خلال عام ١٩٩٥ والذى أدى الى انخفاض اسعار بعض الاسهم التى طرحت ضمن برنامج الخصخصة الى اقل من سعر الطرح باعتماد السوق وخاصة فى عملية الخصخصة علي المستثمرين من الافراد الذين تتميز طبيعة استثماراتهم بانها قصيرة الاجل وتسعى للربح السريع .. غير انه مع وجود عدد كبير من المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار تحسنت الاوضاع خاصة مع توافر المعلومات بصفة دورية ومنتظمة عن اداء الشركات .

وعن دور الجهاز المصرفى فى دعم سوق رأس المال وانجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى اشار الى ضرورة مساهمة البنوك فى دعم عملية الخصخصة والاسراع بها وتقديم التمويل للقطاع الخاص . والتعرف على فرص الاستثمار والترويج لها . والقيام بعملية الهندسة المالية واعادة الهيكلة بشتى الوسائل

بالاضافة الى المساهمة فى تنشيط سوق رأس المال والتعامل فى الاوراق المالية من خلال تدوير المحافظ المالية والمساهمة فى انشاء صناديق الاستثمار وانشاء شركات الاوراق المالية بمختلف انواعها واصدار السندات لحساب الشركات وادارة الاكتتاب وتغطيته

وايضا المساهمة فى تحسين مناخ الاستثمار وتقديم المشورة للدولة فى هذا الشان .

وحول مستقبل سوق رأس المال المصرى يتوقع د. ابراهيم مختار ان يشهد سوقا الاصدار والتداول نشاطا كبيرا فى عام ١٩٩٧. لمواجهة احتياجات القطاع الخاص فى تمويل الاستثمارات وتحول عدد كبير من الشركات المغلقة والعائلية الى شركات مساهمة كبيرة فضلا عن توقع زيادة اصدارات سندات الشركات

البيع باسعار عادله .. ضرورة

اكد محمد تيمور رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية ان القطاع الخاص اصبح اكثر ادراكا لمزايا التعامل فى سوق الاوراق المالية لتمويل نشاطه بما يستوجب دراسه جميع الاجراءات والتشريعات المطلوبة ليزداد دور هذه السوق فى تمويل الاستثمارات الخاصة مستقبلا .

وفى هذا المجال اشار الى ان التوقيت اصبح مناسبا الان لطرح اسهم قطاع الاعمال العام للبيع باسعار عادلة للطرفين بعد تطور السوق بشكل ملحوظ .

ويرى هانى توفيق امين عام الجمعية انه ليس كل الشركات تتناسب طبيعتها مع طرح الاسهم فى البورصة مباشرة وهذا كان اساس التفكير فى تكوين نوع جديد من صناديق الاستثمار المباشرة بهدف اتمام عمليات بيع الشركات التى لايمكن طرحها مباشرة للجمهور من خلال البورصة مثال الشركات المتعثرة او شركات الاشخاص التى فى مرحلة التحول لشركات مساهمة او الشركات المغلقة .

وتقوم صناديق الاستثمار بمساعدة هذه الشركات فى مرحلة التحول وطرح اسهمها للبيع بما يضمن التدفق المستمر من الاوراق المالية من الشركات غير القابلة للتداول .. حيث هذاالنوع من الصناديق يهتم بالشركات خارج السوق بما يعمل على اتساع قاعدة السوق وهو له دور كبير فى هذه المرحلة

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : الشئون المالية ومؤسساها
المصـــدر : الأهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال : منال فايز
رقم العـــدد : ١٤٨٨
تاريخ الصـدور : ٩٧/٧/٢٤

إزداد اتجاه رجال القطاع الخاص في غزو بورصة الأوراق المالية المصرية لتمويل استثماراتهم واحتياجاتهم المالية بدلا من الاعتماد الكلى على الجهاز المصرفى..

كما بدأ العديد من شركات الأشخاص فى التحول للشركات المساهمة لتستطيع تدبير احتياجاتها من خلال سوق رأس المال. حول هذه المفاهيم الجديدة للقطاع الخاص عقدت الجمعية المصرية للأوراق المالية ندوة دعت فيها رجال المال والأعمال والخبراء بسوق المال للتحدث عن تجاربهم ومشاكلهم وطلباتهم من سوق رأس المال لتحقيق الفائدة المشتركة وتبادل المنافع حسب تعبير رجال الأعمال ذاتهم

وقد وصف محافظ البنك هذا التجمع بقوله « ان تجمع رجال الأعمال مع هذا العدد الكبير من العاملين والمسئولين فى مجال سوق المال لمناقشة مشروعاتهم ومشاكلهم وتبادل الآراء فيما بينهم لايجاد بدائل للحلول لهذه المشاكل يعد فى حد ذاته تطورا فى فكر ودور رجال الأعمال فى مصر »

رجال الأعمال .. وسوق المال

منال فايز

أكد اسماعيل حسن محافظ البنك المركزى ان الحكومة واعية تماما لدور رجال الأعمال و القطاع الخاص فيما يتعلق بعملية دفع التنمية وتطوير الاقتصاد القومى.. ويتوقع ان تستمر زيادة معدل النمو خلال عام ١٩٩٧ وتحسن اداء الاقتصاد مع مزيد من الانفتاح على العالم الخارجى.

واشار الى ان سوق رأس المال هو المصدر الطبيعى لتمويل نشاط قطاع الاعمال إلا انه نتيجة للظروف الماضية وعدم نشاط بورصة الأوراق المالية المصرية كان الجهاز المصرفى يقوم بدورى سوق النقد وسوق رأس المال. وقد حان الوقت لتأخذ البورصة حاليا دورها الطبيعى فى تمويل قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص.

واشار الى النشاط الواضح لهذه السوق فى الفترة الأخيرة وتأكده فى عام ١٩٩٦ أعاد العلاقة التبادلية الطبيعية بين سوق رأس المال وسوق النقد حيث ان الاعتماد على سوق النقد فقط له اثار سلبية فى تحميل البنوك عبء التمويل طويل الأجل.

التعليم والافصاح اساس النجاح

واضاف انه لتحقيق مزيد من التطوير لسوق المال لابد من توافر عنصرى التعليم والافصاح اللذين يعدان الركيزة الاساسية لقيام هذه السوق بدورها.. بحيث يشمل التعليم كافة الأطراف والجهات المعنية سواء الأفراد او المؤسسات او رجال الأعمال لتدريب الكوادر العاملة فى سوق المال للقيام بدورها فى المرحلة القادمة.

كما ان التقاء المدخر والمستثمر من خلال سوق رأس المال سيؤدى الى زيادة او تعظيم المنافع التى يحصل عليها كل طرف بما يؤدى فى النهاية الى تعظيم الاقتصاد القومى ككل.

قال عبد الحميد ابراهيم رئيس هيئة سوق المال ان سوق رأس المال بدأت تتبوأ مكانتها بجدارة فى تمويل احتياجات قطاع الأعمال وبصفة خاصة القطاع الخاص سواء التمويل المباشر من خلال سوق التداول او البورصة . وبالتالى بدأت سوق رأس المال القيام بدورها فى تمويل الاستثمارات الجديدة بدلا من سوق النقد الذى ظل لسنوات عديدة يقوم بدور سوق رأس المال.

واضاف ان سوق الإصدار شهد تطورا كبيرا فى العام الماضى مما يعنى زيادة قدرة السوق على امداد قطاع الأعمال بالتمويل المتوسط والطويل الأجل عن طريق الاصدارات الجديدة من الأوراق المالية.. وبما يعنى ايضا ثقة القطاع الخاص فى قدرة

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	منال فايز
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــــدد :	١٤٨٨
المصـــــدر :	الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٩٧/٧/٢٤

عبد الحميد إبراهيم: نطالب بإنشاء جمعية لحماية المستثمرين بالبورصة
هشام توفيق: ميثاق الشرف جاهز وينتظر التطبيق

الخارج بغرض الإستثمار في الأوراق المالية المصريةكما ان هناك ٨ شركات تقوم بنشاط ادارة صناديق الاستثمار في السوق المحلية....

وطالب رئيس هيئة سوق المال جامعة الأزهر بتبني فكرة إنشاء جمعية حماية المستثمرين للمحافظة على مصالح مستثمرى الأوراق المالية اسوة بجمعية العاملين في مجال الأوراق المالية لكى تكتمل حلقة المؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية خاصة مع إتساع حجم السوق إذ تجاوز راس المال السوقى في نهاية يونيو الماضى ٦١ مليار جنيه مقابل ٢٧ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٥ ... كما تجاوز عدد المتعاملين في الأوراق المالية المليون مستثمر.

واشار الى ان برنامج الخصخصة ساهم بفاعلية في توسيع نطاق السوق وإضافة بضاعة جديدة كان لها الفضل الاساسى في تنشيط سوق راس المال.... حيث قررت مؤسسة التمويل الدولية دخول مصر ضمن مؤشر الاستثمار الذى يعد أهم المؤشرات للأسواق الصاعدة من خلال ١٦ شركة مصرية منها ١٠ شركات تنتمى لقطاع الأعمال العام التى تم بيعها للجمهور والست شركات الأخرى نشطت بعد تخلص الحكومة من حصتها في رءوس اموالها.

سوق الاصدار

وفي نهاية حديثة اكد رئيس هيئة سوق المال ان السوق بدات تؤدى دورها في مجال تنشيط سوق الإصدار وإفساح المجال لرجال الأعمال والقطاع الخاص باستخدام سوق راس المال لتمويل احتياجاتهم التمويلية والذى يعد احد اهداف برنامج الخصخصة بجانب توسيع قاعدة الملكية... حيث انه عندما بدات الحكومة في خصخصة شركات الاسمنت التابعة لقطاع الأعمال العام.... قامت ثلاث شركات للاسمنت من القطاع الخاص بطرح اوراقها في السوق ويصل حجم هذه الشركات الى مئات الملايين من الجنيهات.

كما تحدث الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر عن الجوانب الشرعية لنشاط الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية...

سوق ..بدون هزات

واشار د. محمد تيمور رئيس الجمعية المصرية للعاملين في الأوراق المالية إلى ان التقدم المذهل الذى حققته سوق راس المال قام على اكتاف الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية...

وقال انها ساعدت على حدوث النمو المطلوب في السوق بدون هزات عنيفة كما يحدث في الأسواق الناشئة الأخرى.

وتحدث د. محمد تيمور عن دور الجمعية المصرية للعاملين في الأوراق المالية في مجال تحسين كفاءة السوق ووضع اساليب العمل داخل الشركات والدفاع عن مصالحها في إطار القوانين المنظمة واتاحة برامج التدريب اللازمة للعاملين في مجال الأوراق المالية.

واشار إلى ان ميثاق شرف المهنة الذى وضعته الجمعية ملزم لجميع اعضاء الجمعية الذين أصبح عددهم الآن ١٣٠ عضوا.

اشار على نجم رئيس بنك الدلتا ورئيس شركة مصر للمقاصة إلى ان سوق راس المال حققت طفرة كبيرة في فترة وجيزة وتجاوزت كل المراحل السابقة متجهة نحو تحقيق الهدف.... وفي هذا الإطار بدات شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى في القيام بعملها بصورة جيدة كاحدى الشركات الحديثة بالسوق التى لم يكن لها وجود على الإطلاق قبل صدور القانون ٩٥، واشار الى ان هذه الشركة تقوم حاليا بتسهيل التداول بين كافة الأطراف المتعاملة في الأوراق المالية بما يعمل على انهاء كافة التسويات الناتجة عن ابرام الصفقات في اليوم الرابع على الاكثر من اتمام الصفقة...

كما بدا العمل بنظام الحفظ المركزى تمهيدا لتطبيقه على كافة الأوراق بالسوق بحيث نصل لمرحلة التعامل بقيود محاسبية دون اى انتقال مادى للأوراق المالية....

مرونة القانون

وتحدث المستشار محمود فهمى رئيس هيئة سوق المال الأسبق عن الجوانب التشريعية الخاصة بعمل الشركات العامله في مجال الأوراق المالية.... واشار إلى ان مواد القانون تتميز بالمرونة بما يسمح بإضافة انشطة جديدة في مجال العمل في الأوراق المالية إذ اقتضت الحاجة الاقتصادية لذلك دون الحاجة الى تعديل تشريعى....

إذ يسمح القانون لهيئة سوق المال او الوزير المختص باضافة مايلزم لحاجة السوق وتطويرها...

واضاف أنه كلما اتسمت القوانين الحاكمة للسوق بالاستقرار وعدم كثرة التعديل انعكس ذلك على حسن اداء السوق.

واستعرض د. محمد عبد الحليم عمر مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى كافة الأنشطة المتعلقة بالتعامل في الأوراق المالية وادارة وتكوين المحافظ وصناديق الاستثمار من الناحية الشرعية.

إدارات البحوث

واشاد هشام توفيق العضو المنتدب للمجموعة المصرية لإدارة المحافظ المالية بدور شركات السمسرة في السوق والتطورات داخل هذه

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : منال فايز
الموضوع الفرعى : الشئون المالية ومؤسساتها — رقم العدد : ١٤٨٨
المصدر : الأهرام الاقتصادى — تاريخ الصدور : ٩٧/٧/٢٤

الشركات إذ يصل عدد العمالة فى بعضها الى ١٢٠ موظفا ... كما قام البعض الاخر بإنشاء ادارة للبحوث على مستوى عال تقدم خدماتها فى مجالات التحليل والتقييم المالى للاوراق المالية المتداولة... وقد انعكس ذلك على زيادة عدد المستثمرين فى البورصة المصرية.

واضاف ان صناعة سوق رأس المال فى مصر نمت واكتملت فى ثلاث سنوات فقط رغم انها صناعة ناشئة ... واشار إلى ان الحاجة اصبحت ملحة لتطبيق ميثاق شرف المهنة على كافة العاملين فى مجال الاوراق المالية حيث ينتظر قيام هيئة سوق المال بتطبيق هذا الميثاق ... كما ان الهيئة بدأت فى وضع ضوابط للعمل فى مجال الاوراق المالية وبدأت فى تطبيق هذه الضوابط على شركات ادارة المحافظ المالية ومتوقع ان يبدا تطبيق هذه الضوابط على شركات السمسرة وادارة صناديق الاستثمار قريبا.

وتحدث علاء سبع رئيس شركة HFM لادارة صناديق الاستثمار عن نشاط إدارة محافظ الأوراق المالية حيث اكد ان هذا الاستثمار يتطلب حجما ضخما من الاستثمارات حتى تكون محفظة الاوراق المالية متنوعة وتحقق الهدف منها ولابد ان تحتوى على عدد يتراوح بين ١٠ و ١٥ ورقة مالية على الأقل....

واشار الى دور صناديق الاستثمار فى استيعاب الاستثمارات المحدودة للافراد من غير ذوى الخبرة فى مجال الاوراق المالية... واضاف انه فى كل من صناديق الاستثمار ومحافظ الأوراق المالية لاتكون لشركة الادارة سلطة على الاموال وانما فقط تتخذ هذه الشركات القرارات الاستثمارية سواء بالبيع والشراء من خلال **شركة سمسرة التى بدورها تقوم بتسليم وتسلم الاوراق والأموال محل الصفقات مع المؤسسة المالية التى تلقت إيداعات اصحاب وثائق الاستثمار او المحافظ المالية...**

واشار ان هذا النوع من الشركات يخضع لرقابة شديدة من هيئة سوق المال اذ تلتزم بتقديم موقف مالى للصندوق بالكامل اسبوعيا فيما يشبه إصدار ميزانية اسبوعيا وتحدث هانى توفيق رئيس مجلس ادارة شركة المستثمرون الدوليون عن دور صناديق رأس المال المخاطر فى هذه المرحلة من الاقتصاد القومى مشيرا إلى ان هذا الدور لايعنى المشاركة فى الشركات المتعثرة فقط بل هى تمتد لتشمل الاستثمار فى مشروعات تتميز بالاستثمار طويل الأجل نسبيا وتتضمن الاستثمار فى مشاريع لم تبدأ الانتاج بعد او فى المراحل المبكرة أو التوسعات او المشروعات المتعثرة التى يتوقع معها النمو مستقبلا....

واضاف ان هذا النوع من الاستثمار أقرب الى الفكر التنموى واكثر مساهمة فى التنمية إذ تساعد هذه الصناديق على زيادة المعروض من الاوراق المالية وإيقاف نزيف الخسائر بالشركات المتعثرة والاسراع بتنفيذ برنامج الخصخصة وايجاد فرص عمل جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية وتبنى الافكار الجديدة وتحويلها الى مشروعات قائمة وايجاد وسيلة تمويل إضافية غير تقليدية.

اشار حمدى رشاد رئيس شركة الرشاد لتداول الأوراق المالية إلى الصعوبات التى **تواجه شركات السمسرة فى تادية مهامها وأهمها التزايد السريع فى اعداد المستثمرين بدرجة وصل معها متوسط عدد المستثمرين فى كل شركة سمسرة الى حوالى ٩ آلاف مستثمر هذا مع عدم وجود كوادر مدربة إذ مازال هذا المجال حديثا فى السوق المصرية.**

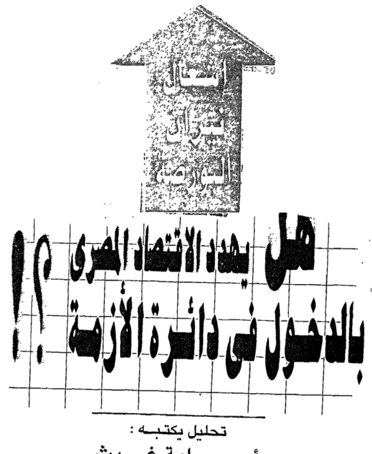
ايضا الحاجة الشديدة للانضباط والدقة والامانة داخل هذه الشركات مع عدم اكتمال ونضوج مؤسسات السوق.

واضاف ان شركات السمسرة تعتمد على جذب مستثمرين جدد محليين وعالميين عن طريق شرح طبيعة السوق واساليبها... مع ملاحظة ان شركات السمسرة تقدم النصح والارشاد بدون اتخاذ القرار الاستثمارى بدلا من المستثمر.

واشار الى انه حينما تعمل برامج التداول بالكفاءة العالمية وتستكمل مؤسسات السوق وتتمكن الاجهزة الرقابية من القضاء على القلة المتلاعبة وتراعى الهيئات البائعة فى عملية الخصخصة العدل والشفافية ستكون محصلة كل ذلك هو كفاءة وانضباط شركات السمسرة.

وفى نهاية حديثة اكد ان التطورات الاخيرة فى السوق تبعث على التفاؤل وان الاسعار بدأت تدخل مسارها الصحيح ... وتوقع ارتفاع الاسعار فى الفترة القادمة على اساس دخول مصر مؤشر الاسواق الصالحة للاستثمار لمؤسسة التمويل الدولية وارتفاع معدل العائد الموزع قياسا الى اسعار الاسهم وتحسن مضاعف الربحية.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أسامة غيث
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــــدد :	٤٠٤٣٧
المصـــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـدور :	٩٧/٨/٢٣



هل يهدد الاقتصاد المصرى بالدخول فى دائرة الأزمة ؟!

تحليل يكتبه :
أســـامة غـيث

لاتسمح خطورة البورصات بالخطأ فى تشخيص مشكلاتها ولاتتيح الفرصة للقبول بالعلاج غير الصائب وغير السليم.. ويرجع ذلك إلى بديهية - لانقاش ولاحوار حولها على الإطلاق - تؤكد أن الأزمات والانهيارات الكبرى فى بورصات العالم تتسبب فى أزمات وانهيارات حادة لكل الاقتصاد ولكل المجتمع ولكل الأفراد.

وتجربة المكسيك خلال السنوات الأخيرة ومانتج عن انهيار بورصتها من تاثيرات بالغة الحدة وبالغة القسوة يجب أن تكون دائما موضع اهتمام من جميع الأطراف المسئولة عن معاملات البورصة وأوضاعها.. لأن تجربة المكسيك حولتها فى لمح البصر من نموذج مبهر للنجاح والازدهار الاقتصادى إلى «دولة أزمة خانقة» يتطلب تعويم اقتصادها تدفقات خارجية وصلت إلى نحو ٧٠ مليار دولار.

ومع انهيار البورصة فى المكسيك انخفض سعر الصرف لعملتها الوطنية وتبخرت احتياطياتها الضخمة من النقد الأجنبى وتدافعت الاستثمارات الخارجية للهروب بين يوم وليلة وكادت عجلة الاقتصاد أن تتوقف.. وكأن كل ماتم عمله من إصلاحات وماتم إنجازه من نجاحات كان سرابا وماضيا سحيقا وتحول إلى أطلال لايجدى ولاينفع البكاء عليها وحولها.

وخلال الأيام القليلة الماضية كادت بوادر الأزمة فى بورصة نيويورك أن تجرف معها العديد من الاقتصاديات الآسيوية الناهضة وعمقت من التساؤلات الجادة حول المستقبل الاقتصادى وتعقيداته ومشكلاته فى ثلاث دول من النمور الاقتصادية الآسيوية هى بالتحديد إندونيسيا وماليزيا وتايلاند.. ويضاعف من الخطورة أن هذه الدول الثلاث دخلت أخيرا فى دائرة مغلقة من الانخفاض المتوالى لأسعار صرف عملاتها، وبلغ الانخفاض حدته البارزة فى إندونيسيا التى انخفض سعر صرف عملتها فى فترة قصيرة أخيرة بمعدل ٢٠٪ فقط لاغير.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أسامة غيث
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــــدد :	٤٠٤٣٧
المصــــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٨/٢٣

ومايحدث على امتداد العالم يحتم التدقيق فى أوضاع البورصة المصرية ويحتم التشدد فى حتمية إصلاح مشكلاتها على الوجه الدقيق والسليم ولايتيح الفرصة لأى خطأ فى التشخيص أو لأى خطأ فى العلاج.. ويفرض حتمية العلاج بصورة شاملة ومتكاملة لاتعرف التراخى أو التهاون ولاتعترف بانصاف الحلول مع الإصرار على الفرز العاجل والدقيق لكل الغث من الآراء والمقترحات حتى لاتتسبب فى خلط الأوراق وصرف الانتباه عن بؤرة الأزمة الحقيقية.

ولابد من اليقظة التامة إلى حقيقة بديهية تؤكد أن صحة وعافية الاقتصاد المصرى فى الحاضر والمستقبل ترتبط. إلى حد كبير وبعيد - بالقدرة على تصويب وتصحيح مسار البورصة فى الاتجاه السليم والتدقيق الشديد والدائم فى معاملاتها وأعمالها والرصد الحذر لمؤشراتها مع توقع الأزمات والاستعداد لجميع السيناريوهات المحتملة والمنتظرة وتحديد أدوات وأساليب «منع الأزمة» أو على الأقل تطويقها وتحجيمها. ونقطة البداية الصائبة والصحيحة ترتبط بالتشخيص الدقيق لمشكلات البورصة وتخليص النقاش والحوار من عوامل «الإثارة والافتعال» وفرض احترام القواعد العلمية والفنية الاقتصادية على جميع الأطراف «الفاعلة والمؤثرة» حتى لايؤدى تجاهل أبسط قواعد المنطق المالى السليم إلى إدارة الحوار والنقاش من مدخل التساؤلات غير البريئة.

التشخيص الخاطئ.. والإثارة والافتعال

ولابديل عن جهد رسمى مكثف لإعادة الهدوء والطمأنينة إلى المجموع الكبير من المتعاملين بالبورصة، وهم فى أغلبهم من صغار المستثمرين ومن أصحاب المدخرات البسيطة الذين تعد البورصة بالنسبة لهم فى كل دول العالم المكان الطبيعى لاستثمار أموالهم ومدخراتهم وهى أيضا المكان الطبيعى لجذب هذه الأموال والمدخرات وتحويلها إلى طاقة بناء وإنتاج وتنمية لأن البديل أن تنام هذه الأموال والمدخرات تحت البلاطة أو تتحول إلى طاقة استهلاك غير عاقلة، ويعزز من أهمية هذا الجانب التقديرات الأخيرة الرسمية القائلة بوجود ٩٥٠ ألفا من المصريين يقومون بالاستثمار فى البورصة وأن غالبيتهم من صغار المستثمرين والمدخرين.

ولابد من وضع برنامج عام لإعادة الاعتبار المعنوى والمادى للمستثمر الصغير وتأكيد المساندة الكاملة من قبل الدولة والحكومة وجميع المسئولين والأجهزة لمشاركته فى البورصة ومعاملاتها باعتباره «نواة الأمل» فى التغلب على عقدة العقد التى تواجه الانطلاق والتنمية المرتبطة بانخفاض المدخرات المحلية إلى نحو ١٧٪ فقط من مجمل الناتج المحلى فى الوقت الذى تحتاج فيه استثمارات التنمية إلى مدخرات تساوى على الأقل ٢٥٪ من جملة الناتج المحلى ومع استمرار الفجوة بين المدخرات واحتياجات التمويل للاستثمارات فإن البديل الصعب والغير متيسر هى ضرورة اللجوء إلى الخارج والاعتماد على الخارج لتوفير مبالغ سنوية تتراوح بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ مليون دولار حتى لاتتعطل حركة التنمية وحتى لاتتجمد وتركد معدلات النمو المخططة والمأمولة والمنتظرة.

المدخر الصغير.. والفجوة التمويلية

ومدخل «الفجوة التمويلية» للاستثمار يحتم توفير جميع الضمانات والظروف الملائمة الأفضل والأحسن لتحفيز قاعدة عريضة من المواطنين على المزيد من الادخار والمزيد من الاستثمار، وهو مايحتم - كما فى كل دول العالم - تدليل المستثمر الصغير وليس تخويفه وإزعاجه والدعوة إلى تخليص البورصة من شروره واتهامه بالجهل والقصور العقلى والمطالبة بفرض الحجر على ذمته المالية وإخراجه من معاملات البورصة عنوة واقتدارا بحجة فقدانه للثقافة المالية وفقدانه للعلم بأصول المعاملات وإصابته بالاكتئاب والأمراض النفسية التى تدفع أسعار البورصة للانهيار والهبوط والتدنى.

ولابد من جهد قومى مكثف لتدارك الآثار السلبية الكبيرة للتصريحات الأخيرة لكبار المسئولين عن البورصة والاقتصاد حتى لاتتراجع المدخرات القومية عن معدلاتها الحالية التى هى معدلات ضعيفة وغير ملائمة للحد الأدنى من احتياجات التنمية وحتى لايتم استغلال الفرصة من قبل «باعة الوهم» وتجربة شركات توظيف الأموال مازالت حية مع كل خسائر المودعين وأموالهم المنهوبة التائهة والضائعة حتى الآن.

ولابديل عن جهد متواصل لتعديل وتغيير الحقيقة الوحيدة الثابتة حاليا والمرتبطة بأن الحالة النفسية والموضوعية لنحو مليون مدخر مصرى وجهوا استثماراتهم إلى البورصة قد أصبحت غير مستقرة وقلقة وحائرة على مستقبل معاملاتها ومستقبل مدخراتها بحكم الحساسية الشديدة والحذر الشديد إلى حدود المغالاة فى التعامل مع التصريحات الرسمية وتأويلها فى صور وأشكال لابد وأن تصب جميعا فى «شائنة الأزمة» وإشعالها وتصاعدها.. وهو مايمثل خطورة بالغة على البورصة وعلى الاقتصاد المصرى ككل.

ووجود هذا العدد الضخم من صغار المدخرين المصريين فى البورصة يثبت بالدليل القاطع عدم سلامة مخاوف المسئولين ويثبت بالدليل الدامغ أن صغار المتعاملين مازالوا يحتفظون بما يملكونه من أسهم وأنهم لم يصابوا بحالة اكتئاب نفسى تدفعهم إلى التنازل عن أسهمهم لأى عابر سبيل يقبل أن يخلصهم من المصيبة التى يملكونها فى صورة أسهم وسندات ويستوجب ذلك تمحيصا وتدقيقا من المسئولين عن حقيقة أزمة البورصة التى تجاوز الهبوط الملحوظ فى الأسعار خلال الأشهر الماضية حتى توجه أصابع الاتهام إلى الأطراف الفاعلة الحقيقية ويتوقف استخدام حجة صغار المتعاملين ككبش فداء للتغطية والتمويه عن المشكلات الحقيقية.

التزامات الحكومة.. وتوجهات الحاكم

وفرض وهم على الرأى العام بأن الحكومة تدلل كبار المتعاملين وتنحاز إلى جانبهم بكل ماتملكه من سلطة تشريع وبكل ماتملكه من سلطان، نقطة جديرة للغاية بالاهتمام على المستوى العام السياسى والاقتصادى والاجتماعى لأنها تعطى مفهوما خطيرا وتعطى انطباعا غير حقيقى عن التزامات الحكومة والتزامات الحكم وتوجهات الدولة وكأنها تدخل فى صراع لمصلحة الأكثر غنى والأكثر قدرة والأكثر مقدرة وكأنها تنحاز إلى تركز المعاملات وإلى تركز الأموال.. وهو مايخالف تماما توجهات الحكومة والتزامات الحكم ومايبديه ويؤكده من انحياز كامل ودائم للغالبية العظمى من المواطنين وحرصه على رفع مستوى معيشتهم وتمتعهم بثمار التنمية والرخاء وتحويلهم إلى مشاركين حقيقيين فى النشاط الاقتصادى بجميع الطرق والوسائل.

ويفسر ذلك جانبا رئيسيا من الفزع والهلع من معنى ومدلول تصريحات المسئولين عن البورصة والاقتصاد لأنها تدفع بالجميع إلى جدل بالغ الخطورة، خاصة وأن هذه التصريحات والتقارير المرفوعة إلى مجلس الوزراء تطالب بتحريم ماهو غير محرم فى جميع دول العالم وتطالب بمساندة ودعم من لايحتاج ولايمكن التفكير فى دعمه ومساندته فى جميع أرجاء خريطة العالم، والأهم من ذلك أن فلسفة هذه التوصيات تتعارض مع ألف باء فلسفة الإصلاح الاقتصادى التى التزمت بالتدرج والتزمت بمساندة محدودى الدخل والتزمت بالتالى بتجنيب مصر المخاطر الحادة والانزلاق إلى الأعماق السحيقة للصراع السياسى والاجتماعى والاقتصادى المدمر.

ويتطلب تعميق التزامات الحكومة والحكم أمام الرأى العام جهدا مباشرا لتأكيد دور التخصيصية فى توسيع رقعة المالكين وتعميق مفهوم «الرأسمالية الشعبية» التى جعلت منها مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية شعارا لبرنامجها للخصخصة لضمان القبول والتأييد الشعبى وأيضا لتعميق شعور المواطن الذى يملك «المشروع العام» باستفادته من نقل ملكية هذا المشروع وتحويلها إلى الملكية الخاصة.

وتستوجب التنمية وتحدياتها مبادرة الحكومة بالعمل على زيادة قدرة المواطن العادى على التوسع فى امتلاك الأسهم باعتبارها مساهمة فى إيجاد «عادة الادخار» التى يفتقر إليها الكثير من المصريين وهى عادة لابد أن تتخذ الحكومة جميع السبل والوسائل لتعميقها وتوسيع نطاقها فى ظل جميع الحقائق المؤكدة للدور الرئيسى والحاكم للمدخرات الوطنية والاستثمارات الوطنية فى مساندة الاستثمار والتقدم والنمو.

والمثير للدهشة أن مقترحات المسئولين تزرع أنمطا من «الثقافة المالية المجتمعية» فى مصر يتناقض مع أبسط بديهيات ومتطلبات واحتياجات «الثقافة المالية» الملائمة للتقدم والتطور والقائمة على توسيع نطاق المشاركة إلى أوسع الحدود وأقصاها وبديلا عن نشر الوعى المالى ومساندة المستثمر الصغير بالمزيد من التدفق المنتظم والدقيق للمعلومات وبديلا عن تبسيطها، فإن هناك رغبة فى تأكيد «جهل المتعامل الصغير» وكأن الأمية المالية مفروضة على المصريين وكأنهم يعانون من حالة قصور ذهنى وعقلى فى التعامل مع الأرقام والأموال وأن المصرى محكوم عليه دائما بأنه فلاح ابن فلاح لايصلح فى صنعة ولاينفع فى إدارة ولايملك القدرة على مسك الدفاتر والحسابات ويتعامل مع المال والأرقام والحسابات مرعما ومضطرا عندما يلجأ إلى رهن أملاكه وعقاراته والاستدانة بالربا الفاحش من المرابين.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	أسامة غيث
الموضوع الفرعي :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــــــدد :	٤٠٤٣٧
المصـــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٨/٢٣

تعديلات عاجلة لحصار المضاربة

فى الدول الرأسمالية المتقدمة اكتشفوا علاجا ناجحا للقضاء على عمليات المضاربة الضارة فى البورصة باعتبار ان المضاربة بمعنى البيع والشراء للأسهم فى المدى القصير «أياما أو شهورا» يؤدى إلى ارتباك المعاملات ويتسبب فى خللها ويدفع البورصات إلى الفوضى والانهيار.. وتم التعامل مع المضاربة قصيرة الأجل بانها نوع من أنواع «القمار» بحكم انها قائمة على تغذية الوهم وتؤدى إلى «ارتفاعات وانخفاضات» فى اسعار البورصة لاتعبر عن واقع مالى واقتصادى وانها تعكس مهارة وشطارة تدخل تحت بند «التلاعب المالى».

ويرتبط العلاج الذى يعرفه جميع المسئولين عن البورصة - ويغيب عن توصياتهم - بضرورة فرض ضريبة تصاعدية على المعاملات وعائدها التى تتم فى المدى القصير بمعنى أن «مدة ملكية السهم» هى المعيار الوحيد لمعاملته ضريبيا وان انخفاض مدة الملكية وسرعة التصرف فيه بالبيع يؤدى لخضوع الربح المتحقق لمعدل ضريبى مرتفع وأن ارتفاع مدة الملكية وعدم التصرف فيه بالبيع لفترة طويلة يؤدى إلى تخفيض العبء الضريبى أو تلاشيه تماما لأن الدول لاتساند ولاتدعم المضاربة التى تصل إلى حدود المقامرة.

وهناك ضرورة لتعديل تشريعى لفرض ضريبة على أرباح المقامرة قصيرة الأجل فى البورصة لاتقل عن ٥٠٪ للبيع للأسهم فى مدة أقل من شهر، وتنخفض النسبة إلى ٣٠٪ للمعاملات من شهر إلى ستة شهور، ثم تنخفض إلى ٢٠٪ لأرباح المعاملات التى تزيد على ستة شهور وتقل عن سنة، ثم تنخفض إلى ١٠٪ على ارباح المعاملات التى تزيد على سنة وتقل عن سنتين.

ولايمثل هذا الاقتراح حماية للبورصة من المضاربة الضارة والمقامرة المفتعلة، ولكنه يمثل حماية للثروة المصرية وضمانة لجميع أطراف التعامل، ويبرر ذلك ماتكشف عنه تقارير هيئة سوق المال أنه خلال الفترة من سبتمبر ١٩٩٦ وحتى فبراير ١٩٩٧ «ستة شهور فقط» فإن صناديق الاستثمار الأجنبية التى تبلغ استثماراتها ١,٥٪ فقط من جملة الأموال المستثمرة فى البورصة قد استحوذت على ٣٥٪ من جملة المعاملات، مما يكشف كثافة عمليات المضاربة والسرعة المخيفة لتداول استثماراتها فى فترة زمنية بالغة الانخفاض تصل لأيام قليلة ويعكس فى النهاية حجم الأرباح الضخم المحقق على حساب بقية المتعاملين بمن فيهم الأفراد وصناديق الاستثمار المصرية ويثبت الخطر الكبير الذى تعرضت له البورصة المصرية والإمكانات الكبيرة للانفلات فى المعاملات على حساب الصالح العام والصالح الخاص.

ولايخفى على المسئولين عن البورصة والاقتصاد أن متوسط المدة الزمنية لملكية الأسهم فى بورصة نيويورك كان يبلغ ثمانى سنوات حتى عام ١٩٨٦ وأن اتساع عمليات المضاربة التى أدت إلى الانهيار الكبير فى يوم الاثنين الأسود فى عام ١٩٨٧ قد ارتبطت بانخفاض متوسط المدة الزمنية لامتلاك الأسهم إلى عام واحد فقط فى فترة الرواج الكاذب السابق مباشرة للأزمة فمابالك بأوضاع البورصة المصرية التى احتفظت فيها صناديق الاستثمار الأجنبية بملكية الأسهم لأيام عديدة فقط ومايمكن أن تؤدى إليه من نتائج خطيرة فى المستقبل القريب جدا جدا.

● ● ● ● ●

إن البورصات على امتداد العالم «مكمن خطر» شديد وقابل للتفجر والاشتعال ويمكن أن ينسف مجمل الأوضاع الاقتصادية ويدمرها.. ولكنها ضرورة اقتصادية لاغنى عنها ولاسبيل لتجنبها أو إغلاقها «بالضبة والمفتاح» بل يجب تنميتها وتوسيع أعمالها ومعاملاتها مساندة للتنمية والانتعاش والتطور.

وتحقيق «المعادلة الصعبة» يتطلب على امتداد العالم درجة عالية للغاية من الشفافية للتدقيق فى المعاملات ومن الضبط الشديد لإيقاعها بالسياسات والتشريعات والقوانين وبالأعباء الضريبية والمالية حتى لاينفلت عيارها وتتحول إلى عنصر تدمير وانحراف... حانت لحظة إطفاء نيران البورصة المشتعلة والمدمرة؟!

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	شعبان الدوارى
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــــدد :	١٩٩٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٨/٢٥

أحلام ومشاكل

بدأت مؤشرات البورصة المصرية رحلة الصعود التدريجى ، لما قبل الانتعاش المتوقع . وشرع المستثمرون فى الاستعداد بأوراقهم . وكل منهم يحلم بجنى اكبر قدر من المكاسب.

وفى مرحلة التأهب للانطلاق ، يجرى عادة تقييم شامل للاداء . تبدو فيه نقاط القوة ونقاط الضعف ويتم خلاله التعرف على عناصر التميز ومواطن الاختلال ، ويجيب الخبراء . عن الاسئلة التى تشغل بال كل المستثمرين : لماذا يحدث الصعود فجأة ، ولماذا يقع الهبوط .. وهل يمكن الوصول إلى اداء متوازن .. أم ان البورصة المصرية متمردة على قوانين البورصات العالمية .. أو انها حالة خاصة جداً.

فى نفس الوقت ، فإن مواطن الاختلال قد تبدو عديدة ، لكن الحالة التى نقدمها اليوم تستحق المواجهة لاستجلاء الحقيقة ، وضبط اداء شركات السمسرة حتى يستقيم السوق.

8 شهور صعوداً و6 هبوطاً ومازالت المفضلة بين الاسواق الصاعدة

البورصة المصرية حالة خاصة جداً!

بدا ان البورصة المصرية قاربت على التخلص نهائياً من للآثار السلبية التى لحقت بها وامتدت قرابة خمسة اشهر اعتباراً من نهاية فبراير الماضى بعد ان تبدلت الصورة الوردية التى رسمها الخبراء والمحللون والمراقبون للبورصة العام الحالى 1997 وتحولت إلى صورة قاتمة وسئم المستثمرون ، وخاصة الاجانب ، منهم واصابهم الاحباط بسبب بطء برنامج الخصخصة ، فهم لايريدون التعامل فى الاسهم ذاتها الموجودة فى السوق الذى اصبح فى حاجة ماسة إلى التوسع اضافة إلى عدم توافر نظام اوتوماتيكى للمراقبة لربط البيع والشراء ، فيما توقعوا انتعاش السوق قريبا وصعود الاسعار الذى بدأ على نحو طفيف منذ اول اغسطس الجارى خاصة مع توافر العوامل المواتية لصعوده.

■ شعبان الدواري ■

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : شعبان الدواوى
الموضوع الفرعي : الشئون المالية ومؤسساتها
رقم العـــــدد : ١٩٩٧
المصــــــدر : العالم اليوم
تاريخ الصـــدور : ٩٧/٨/٢٥

وقالوا ان السوق سيتخلص من العوائق التى تحول دون صعوده لان السمة الاقتصادية لمصر وأساسيات السوق القوية للمستقبل وهى على حسب وصف احد الخبراء مازالت المفضلة بين الاسواق الصاعدة، واوصوا بالتعامل فى هذا السوق باعتباره مركز جذب الآن.

وكان الخبراء توقعوا فى نهاية العام الماضى مواصلة النمو الذى شهده السوق العام الحالى من خلال طرح مزيد من اسهم شركات قطاع الاعمال العام باسعار معقولة وظهور صناديق استثمار جديدة واستمرار الاتجاه الصعودى للاسعار فى ظل الاداء الجيد لمعظم الشركات التى تحولت ملكيتها للقطاع الخاص.

ويرجع تفاؤل هؤلاء إلى آمال لهم فى استمرار اقبال الاجانب على التعامل بالسوق ودخول الاتفاقات مع بعض البورصات العربية «الكويت ولبنان» حيز التنفيذ واصدار عدد من الشركات المصرية شهادات ايداع دولية (GDR) وتحسن اداء شركة المقاصة والتسوية اضافة إلى الاعلان عن معلومات تتعلق بالشركات وادائها وارباحها عن العام المنصرم والتى بدت تباشيرها مشجعة مع توقعات باستمرار النمو.

كما بنى الخبراء توقعاتهم على عوامل اخرى منها اتساع السوق على نحو ملحوظ، وبعد ان كان شراء اسهم فى حدود مليون جنيه يؤدى إلى دفع السعر بشكل ملحوظ اصبح السوق يستوعب التعامل بملايين الجنيهات دون حدوث تاثير كبير للسعر سواء بالصعود او الهبوط مما دفع صناديق الاستثمار للبدء فى المتاجرة وتاسست صناديق استثمار عدة واصبح بامكانها تدوير محافظها المالية اكثر من مرة فى العام.

وكان المؤشر العام لسوق المال قد قفز من 212.98 نقطة فى نهاية العام 1995 إلى نحو 296.68 نقطة فى نهاية العام الماضى بنمو نسبته 39٪ وواصل صعوده ليصل إلى 427.27 نقطة فى شهر فبراير الماضى وهو اعلى مستوى له على الاطلاق.

خسارة 91 نقطة

ومع اقتراب شهر فبراير من نهايته تبدلت صورة البورصة تماما وخابت كل التوقعات بشان مستقبل البورصة العام الحالى واستمر نزيف النقاط وفقد المؤشر العام للسوق بنهاية شهر يوليو الماضى نحو 91 نقطة من قيمته ولم يشهد العام الحالى سوى تأسيس صندوقين جديدين للاستثمار وساد السوق خلال تلك الفترة اضطرابات وتباينت الرؤى والتحليلات بشان تلك الانخفاضات المتوالية وعقد البعض مقارنة بين وضع البورصة فى تلك الفترة ووضعها منذ عامين وقالوا ان السوق كان منذ عامين فى اتجاه صعودى دائم بحيث يضطر بائع الاسهم لشرائها بسعر اعلى بعد فترة إذا اراد اعادة الشراء ولهذا كان الاتجاه لعدم البيع والاستحواذ المستمر على الاسهم.

أما فترة الصعود التى شهدتها البورصة وامتدت ثمانية اشهر وانتهت فى فبراير الماضى فقد جاءت على اثر حمى الشراء التى انتابت المستثمرين وخاصة الاجانب الذين دخلوا السوق بقوة وركزوا على اسهم شركات الخصخصة ورفعوا الاسعار إلى مستويات خيالية تفوق القيم الحقيقية للاسهم بشكل كبير ثم بداوا فى موجة البيع لجنى الارباح الراسمالية العالية التى حققوها من جراء صعود الاسهم.

تساؤلات حول الاجانب

وأثارت الاستثمارات الاجنبة تساؤلات كثيرة من جانب الخبراء والمتخصصين والمراقبين للسوق ففيما اعبر بعضهم ان الاجانب مسئولون بدرجة كبيرة عن موجة التراجع رأى الآخرون ان الاجانب نشطوا التداول وخاصة منذ شهر مارس من العام الماضى على اثر تولى حكومة الدكتور كمال الجنزورى فى مطلع العام وساهموا فى جذب العديد من المستثمرين المصريين وخاصة صغارهم لتوجيه اموالهم للاستثمار بالبورصة.

وقد استحوذت تعاملات الاجانب على نحو 31.7٪ من اجمالى قيمة تداولات السوق خلال الفترة من اول مارس 1996 إلى نهاية العام إذ بلغت 2.538 مليار جنيه من اجمالى قيمة تداول بلغت 7.991 مليار جنيه، وتفاوتت الاستثمارات صعوداً وهبوطاً خلال تلك الفترة بل ومن اسبوع لآخر وسجلت اعلى مستوياتها خلال شهر نوفمبر الماضى وبلغت 580.201 مليون جنيه من اجمالى 1.210 مليار جنيه مثلت 47.95٪ من اجمالى قيمة التداول ما عزاه محللون إلى بيع 4 ملايين سهم من العامة للصوامع والتخزين احدى شركات قطاع الاعمال العام ذات الاداء الجيد بقيمة 156 مليون جنيه وبيع 1.416 مليون سهم من القاهرة للادوية والصناعات الكيماوية بقيمة 65.136 مليون جنيه اضافة إلى تنفيذ عملية نقل ملكية 7.750 مليون سهم من شركة السويس للاسمنت بقيمة اجمالية بلغت 387.750 مليون جنيه فى شكل شهادات ايداع دولية (GDR) يتم تداولها فى البورصات العالمية

فجوات واسعة

وعلى الرغم من ان صعود وانخفاض الاسعار بالبورصة امر طبيعى حدث فى البورصات العالمية باعتباره ظاهرة صحية لتعديل الاسعار والوصول إلى قيمها الحقيقية إلا ان اهم ما يلفت النظر تلك القفزات الكبيرة للصعود والانخفاض، ورغم تحذيرات خبراء عدة من خطورة تلك القفزات الكبيرة وما قد يترتب عليها من آثار سلبية تعصف بمستقبل البورصة فإن السوق واصلت ارتفاعها الصاروخى واندفع المستثمرون للسوق.

وحذر خبير الاوراق المالية الدكتور منير هندى فى تلك الاثناء من خطورة تلك الارتفاعات ورأى ان الاوراق تقفز لاعلى من دون مبررات حقيقية مؤكداً ان القفزات الكبيرة سيكون لها آثار سلبية تعانى منها البورصة مستقبلاً.

وأثار صعود السوق رغم تحذيرات الخبراء ثم الهبوط المستمر تعجب ودهشة مراقبى حركة التداول فى البورصة من اسباب انخفاض أو ارتفاع الاسعار وقالوا انه من المفترض ان أية سوق اوراق مالية فى العالم تتأثر بالبيانات المالية ومعدلات الفائدة والاداء الاقتصادى بشكل عام والاوضاع السياسية الداخلية والخارجية وأرقام البطالة إلى جانب أداء الشركة ذاتها من ناحية ارباحها التشغيلية أو اصولها أو خططها المستقبلية وغير ذلك من عوامل يأخذ بها المتعاملون قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية

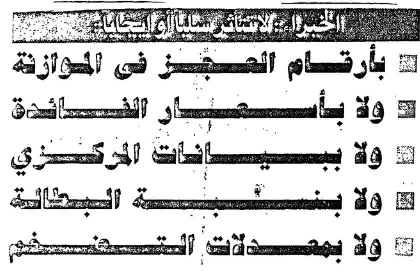
قوانين خاصة

وأوضحوا انه بالنظر إلى تلك المؤشرات التى من المفترض ان يأخذ بها المتعاملون فى اسواق المال العالميه وعدم ربطها بما يحدث فى البورصة المصرية لادركنا ان لسوق الاوراق المالية فى مصر قوانين خاصة لايمكن سحبها على أية سوق اخرى فلم نر البورصة تاثرت يوما بارقام العجز فى الموازنة ايجابا أو سلبا ولم نالفها تتعامل مع اسعار الفائدة أو البيانات التى يصدرها البنك المركزى

ورغم ان تقديرات الموازنة العامة للدولة العام الحالى 97/ 1998 حملت مؤشرات مشجعة منها انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة وانخفاض معدلات التضخم مقارنة بالعام السابق إضافة إلى توفير مزيد من فرص العمل فى محاولة للحد من تفاقم مشكلة البطالة وتوفير مزيد من الاستثمارات واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص فإن السوق استمرت فى التراجع ولم تتفاعل مع تلك التقديرات

وفى الوقت الذى تعلن فيه الشركات عن ميزانياتها الدورية تباعاً وتظهر نتائج جيدة وزيادة فى ربحيتها بنسب تتراوح بين 20 إلى 25٪ نجد الاسعار منخفضة وهو ما لايتفق مع التحليل المالى للشركات

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	شعبان الدوارى
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــــدد :	١٩٩٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٧/٨/٢٥

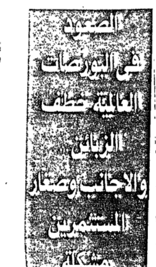


الخبراء: لاتتأثر سلبيا أو ايجابيا:
بأرقام العجز فى الموازنة
ولا بأسعار الفائدة
ولا ببيانات المركزي
ولا بنسبة البطالة
ولا بمعدلات التضخم

غموض إدارة البورصة

وتعددت تفسيرات الخبراء والمحللين بشأن موجة الهبوط بالبورصة والتى فقد المؤشر العام للاسعار خلالها 25٪ من قيمته والذى أثار تخوفات المستثمرين وخاصة صغارهم ومع استمرار التراجع تحول الخوف إلى ذعر، إلا أن عضو مجلس إدارة البورصة رئيس شركة «الرشاد» لتداول الأوراق المالية المهندس حمدى رشاد لم يبد قلقا كبيرا فى شأن الانخفاض واعتبره ظاهرة صحية، وقال إن العوامل التى احاطت بالبورصة عندما بدأ الانخفاض كانت تحكم هذا الانخفاض ودلل على ذلك بعدة عوامل أولها أنه منذ شهر مايو من العام الماضى وحتى 24 فبراير هذا العام ارتفع متوسط الاسعار بنسبة 110٪ فى تسعة شهور وأن بعض الاسهم النشطة زادت قيمتها بأكثر من 400٪ ومن غير المعقول أن يستمر الصعود.

واضاف أنه منذ أوائل شهر مارس الماضى والغموض يحيط باسلوب إدارة البورصة من وجوب إجراء الانتخابات الخاصة بلجنة البورصة فى الشهر ذاته إلى وجوب صدور القرارات المنظمة للبورصة ثم صدور القرار الجمهورى بتنظيم البورصة فى شهر ابريل تلاه صدور قرار تعيين رئيس جديد للبورصة ثم قرار تشكيل مجلس إدارة البورصة الجديد وبعدها إجراء انتخابات مجلس الإدارة ثم غياب رئيس البورصة الجديد وتوقفت اجتماعات لجنة الاسعار ومجلس إدارة البورصة وسارت خطى التطوير بشكل بطىء وقلت الرقابة مما دعا لانخفاض الاسعار.



الصعود فى البورصات العالمية خطف الزبائن.. والاجانب وصغار المستثمرين مشكلة

واشار إلى أنه تصادف منذ فبراير الماضى واسواق المال فى الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الاقصى فى ارتفاع غير عادى ومن المعروف أنه عندما تزدهر اسواق رأس المال فى الدول المتقدمة تقل جاذبية اسواق الدول الناشئة وبالتالى تقل نسبة المستثمرين الاجانب الراغبين فى الاستثمار.

بطء الخصخصة

وقال محلل مالى بالبورصة إن بطء الحكومة فى تنفيذ برنامج الخصخصة وعدم التزامها بطرح الاسهم طبقا للبرنامج الذى أعلنته العام الماضى اجبر متعاملين عدة وخاصة الأجانب على تفضيل أسواق أخرى والخروج من البورصة المصرية وخاصة بعد أن حققوا ارباحا قياسية أثر موجة الصعود الكبيرة التى جذبت مستثمرين مصريين عدة للدخول للبورصة.

وزاد أن عدم توافر الوعى لدى المستثمرين حديثى العهد باسواق المال دفعهم إلى الشراء وبأى أسعار من دون استشارة الخبراء وكان همهم الأول هو الحصول على أسهم وخاصة أسهم الخصخصة مما أدى إلى التلاعب احيانا.

واتفق سماسرة ومحللون على أن الاجانب بدأوا منذ فترة الهبوط فى التحول عن البورصة المصرية إلى بورصات أخرى اقليمية لانها تحتاج إلى اصدارات جديدة وتجديد لبنيتها الاساسية لوضع حد لتراجع قوتها، وقالوا إن الانخفاض جاء فى البداية كتصحيح ذاتى من البورصة بعد أن كانت اسعارها مبالغا فيها ثم ارتبط الانخفاض بعد ذلك باستمرار تحول المستثمرين الاجانب عنها إلى اسواق اقليمية أخرى نسبة السعر إلى الفائدة نيها أقل من المستوى الذى وصلت إليه فى السوق المصرية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	شعبان الدوارى
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــــدد :	١٩٩٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٨/٢٥

بورصة مملة

ودفعت حالة الهبوط للبورصة أحد المحللين إلى وصف البورصة بأنها اصبحت مثيرة للملل وقال إن المستثمرين الاجانب سئموا منها واصابهم الاحباط بسبب بطء برنامج الخصخصة فهم لا يريدون التعامل فى الاسهم ذاتها والسوق فى حاجة إلى التوسع، وقال إن المال موجود والمستثمرين على استعداد لشراء لكن ماذا سيشترون؟ أنهم فى انتظار الشركات الموعودة مشيرا إلى أن الشركات المعروضة استغرقت وقتا طويلا فى الاجراءات وبدأ عرضها بسعر مرتفع للغاية مما أدى لفشل بيع بعض الصفقات مثل صفقة شركة الشمس للاسكان والتعمير والبنك الوطنى للتنمية، وزاد أن بعض الشركات لم تثر اهتمام المستثمرين.

حلقة مفرغة

واعتبر محللون أخرون أن أهم ما تحتاجه البورصة حاليا هو مؤسسات تتولى زمام الامور بدلا من المستثمرين الافراد قليلى الخبرة والذين قادت سلوكياتهم غير الرشيدة ـ اضافة إلى عوامل أخرى ـ التداول إلى أقل مستوياته وارجعوا الانخفاض إلى عمليات تصحيح طبيعية تنتج عن تشاؤم صغار المستثمرين الذين تدفقوا على السوق وقت ذروتها.

ورأى المحلل المالى فى شركة «برايم انفستمنتس» محمد ماهر أن صغار المستثمرين لا يتفهمون اتجاهات السوق وليس لديهم خبرة واصيبوا بالفزع عندما شهدت السوق عمليات تصحيح، فقد باعوا ما بحوزتهم لأن الاسعار كانت منخفضة والبيع زاد من هبوط الاسعار فاستمروا فى البيع فهى حلقة مفرغة لن تنكسر حتى تسود المؤسسات.

ويعول متعاملون فى السوق على عودة المستثمرين الاجانب لضخ الاموال فى السوق كما فعلوا فى وقت سابق من هذا العام قائلين إن المستثمرين المحليين سيتشجعون بذلك ويقبلون على التعاملات مشيرين إلى أن الاجانب يرغبون فى رؤية سوق أكثر تنوعا تكون العديد من الشركات الخاصة مدرجة فيها إلى جانب الحصص التى تتخلى عنها الدولة فى شركات قطاع الاعمال العام.

وفيما تواصلت موجة الانخفاض ابدت الدوائر الاقتصادية المصرية الرسمية اهتماما كبيرا لمعالجة الاتجاه النزولى للسوق من خلال وسائل عدة من خلال تصريحات المسئولين بانتعاش متوقع للسوق قريبا وتسريع برنامج الخصخصة الذى يعد عماد الاصلاح الاقتصادى المصرى وتعول الحكومة على البورصة كثيرا فى انجاحه.

الانتعاش.. قريبا

وامتلأت صفحات الصحف بوعود المسئولين بتحديث نظم التداول وسرعة تسوية إجراءات المعاملات وخطة لتطوير نظام العمل بالبورصة والسماح لهيئات التأمين للتعامل فى سوق الأوراق المالية مما ينشط التداول ووضع قواعد جديدة لنقل المعلومات للمتعاملين اضافة إلى تفعيل برنامج الخصخصة من خلال اقرار طرح 55 شركة للبيع ليصل عدد الشركات المبيعة إلى 105 شركات من اجمالى 314 شركة الداخلة فى برنامج الخصخصة فى إطار خطة الحكومة للتحول لاقتصاد السوق الحر.

وبالرغم من الصورة القاتمة يتوقع محللون وخبراء وسماسرة أن ينتعش السوق قريبا لأنه بمرور الوقت سيتخلص من هذه العوائق لأن السمعة الاقتصادية لمصر وأساسيات السوق القوية متوافرة فيها للمستقبل وأنها مازالت المفضلة بين الاسواق الصاعدة وأوصوا بالتعامل فى هذه السوق لانه يعد مركز جذب الأن.

وقالوا إن كل الظروف مواتية لعودة الانتعاش للأسعار التى بدأت تتحسس الطريق للصعود منذ بداية أغسطس الماضى حيث بدأ المؤشر العام يرتفع على نحو طفيف وفى إطار ضيق، وأكدوا أن الصعود سيحدث ولكن ليس بطفرات كبيرة خاصة بعد توافر الوعى لدى المستثمرين وستبدأ البورصة فى الصعود مرة أخرى لعدة شهور وستستمر لأطول من ذلك بكثير إذا عاد برنامج الخصخصة يسير بشكل جيد من تسعير معقول وتخصيص منطقى وطرح مستمر والعمل على تطوير البورصة بشكل مستمر والالتزام بتصريحات المسئولين وزيادة الوعى لدى المتعاملين.

وزادوا أن السوق وصلت إلى مرحلة فى الاسعار من الصعب أن تتراجع أكثر خاصة أن هناك شركات كثيرة اصبحت فى الفترة السابقة اسعارها أقل من مستوى أدائها الفعلى مما يعنى أن أسعار اسهمها سترتفع.

وشددوا على عامل مهم وهو أن المستثمرين بمختلف توجهاتهم الاستثمارية سواء كانت قصيرة الاجل أو طويلة الاجل باتت لديهم الرؤية والقراءة الموضوعية للاوضاع المحيطة بالسوق، اضافة إلى ذلك الاجواء الايجابية الناجمة عن النتائج السنوية الجيدة للشركات المدرجة وتوقعات بتوزيع كوبونات ارباح جيدة والتى ولدت لدى المتعاملين القدرة على القراءة الصحيحة لمحمل هذه الظروف والمتغيرات.

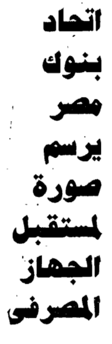
وأكدوا أن السوق تجاورت عدم القدرة على تحليل وتفسير الاوضاع وأن المستثمرين تجاوزوا صعوبة تحليل الاوضاع الحالية وانتقلوا إلى مرحلة التنبؤ للظروف المستقبلية خصوصا بعد نهاية العام المالى السابق بناء على المعطيات والظروف التى تمر بها السوق حاليا

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبدالسلام
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــــدد :	٢١٠٥
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٧/١٢/٢٩

طوال عام 97 ، وعالم البنوك فى مصر يمتلئ بأحاديث عن متى تبدأ خصخصة البنوك العامة.. وما هو البنك المرشح للبداية.. فضلاً عن قضية نواب القروض، وتزوير بطاقات الائتمان.. إلى آخره.. احاديث «السطح» هذه لم تكن تعكس حقيقة ما يجرى فى عالم البنوك بدقة. فقد كان هناك عمل جاد، وكانت هناك ارباح.. وكانت هناك مساهمات كبيرة للبنوك فى صناديق الاستثمار الجديدة، وفى مشروعات التنمية بمختلف مجالاتها على أرض مصر. تفاصيل هذا العمل الجاد، وآراء الخبراء فى مختلف القضايا المصرفية، توضحها «العالم اليوم الاسبوعى» فى هذه التقارير.

مصطفى عبدالسلام

الجهاز المصرفى المصرى عام 1998



بيع بنك الإسكندرية أو القاهرة وربما الاكتفاء بزيادة الأهلى

بيع حصص الدولة فى المصرف الإسلامى والتجاريون ومصر أمريكا

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : مصطفى عبدالسلام
الموضوع الفرعي : الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــــدد : ٢١٠٥
المصـــــدر : العالم اليوم	تاريخ الصـدور : ٩٧/١٢/٢٩

انتهى اتحاد بنوك مصر من اعداد خطة جديدة تتضمن اقتراحاته لتطوير الجهاز المصرفى المصرى خلال السنوات القادمة، تتضمن هذه الاقتراحات تسعة ملامح رئيسية من ابرزها العمل على جلب المزيد من المدخرات العالمية للاستثمار الاجنبى فى مصر، والحصول على نصيب اكبر من هذه المدخرات الباحثة عن اسواق جديدة للاستثمار ويتحقق هذا الهدف من خلال ايجاد مناخ ودى وبيئة صحابية للاستثمار الاجنبى وكفالة حرية الدخول والخروج فى الاسواق واتباع سياسة اقتحامية فيما يتعلق بقبول المخاطر الاعلى بدقة محسوبة وتوزيعها على البنوك المختلفة، فضلاً عن التوسع فى توفير المتطلبات التمويلية الضخمة للمشروعات بالعملات الاجنبية، وكذا ادارة القروض المسوقة، وتنشيط وتنمية العمليات خارج الميزانية ·مثل الخيارات والمستقبليات كاداة للتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والصرف والعقود الآجلة واتفاقيات اسعار الفائدة الاجلة، وتقدر احتياجات مصر من الاستثمار الاجنبى بشقيه بمبلغ 5 مليارات دولار سنوياً لتحقيق معدل نمو 6٪ سنوياً يصل إلى 8٪ بعد الاعوام الخمسة الأولى.

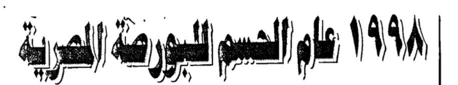
كما ان تحقيق هذا الهدف يتطلب ايضاً توافر منظومة ادارية قوية قادرة على التغلب السريع والفورى على معوقات الاستثمار، وتوافر بنية اساسية وشبكات معلومات واتصالات قوية بين مصر ومراكز المال العالمية والاستثمار فى البنية الاساسية كالطرق والموانئ والمرافق والتعليم والصحة وفتح ابواب الاستثمار امام المشروعات الكبرى التى تتيح فرصاً للمؤسسات المالية والاستثمارية على ارض مصر.

ومن بين ملامح تطوير الجهاز المصرفى التى يحددها اتحاد بنوك مصر اتجاه البنوك لزيادة حجم المدخرات من خلال ابتكار انماط وأوعية ادخارية جديدة، والعمل على زيادة درجة الوعى المصرفى وتنمية العادة المصرفية لدى الفئات ذات الدخول المنخفضة والتى تحجم حتى الآن عن التعامل مع البنوك، كما ان الامر يحتاج كذلك لتشجيع عمليات السحب والايداع عن طريق ماكينات الصرف الآلى، والاهتمام بالتسويق، والتوسع الجغرافى للبنوك فى الاقاليم والاحياء التى ليس بها خدمات مصرفية وعدم تركيزها على المناطق الصناعية والأحياء الراقية وتطبيق مبدأ الكثافة المصرفية بمفهومه الحديث.

اما فيما يتعلق بوسائل البنوك فى زيادة حجم الائتمان فإن ذلك يمكن ان يتحقق من خلال دخول البنوك فى مشروعات تمويل المنافع من خلال نظامى الـ Bot وBoot، وبحث تمويل برامج ائتمان المستهلكين باقل درجة من المخاطر، والقيام بالتمويل الاسكانى والتنمية العقارية والسياحية فضلاً عن ايجاد كيانات متخصصة فى توجيه الشباب للصناعات الصغيرة وتدريبه وتمويله وانشاء مناطق الصناعات الحرفية لاغراض التصدير واتاحة التمويل اللازم لانشاء المناطق الحرة المشتركة ومنح التيسيرات لتمويل المشروعات المقامة عليها لتشجيع التصنيع والتصدير، مع تشجيع رجال الأعمال، والمستثمرين الجادين. والمساعدة فى ايجاد طبقة رجال الأعمال جديدة تنمو بصورة مستمرة والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال.

ويؤكد اتحاد بنوك مصر فى خطته الرامية لتطوير الجهاز المصرفى المصرى خلال السنوات القادمة على ان البنوك مطالبة بدعم ملاءتها المالية وتشجيع البنوك الصغيرة على الاندماج لتكوين كيانات أكبر ذى نسب ملاءة افضل، وحث البنوك على زيادة رؤوس اموالها وتكوين المخصصات التى تؤدى إلى تحسين هذه النسب وزيادة النسبة المحتجزة من الارباح المحققة لتدعيم مراكزها المالية، مع الاتجاه إلى استخدام الوسائل الحديثة لدعم هذه النسب مثل ادوات رأس المال المختلط التى تجمع بين حق الملكية والدين مثل شهادات الايداع الدولية وسندات الدين الدولية التى يكتتب فيها غير المقيمين فى البلد المصدر.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمود عبدالعظيم
الموضوع الفرعى :	الشئون المالية ومؤسساتها	رقم العـــــدد :	٣٣٨٣
المصـــــدر :	الوفد	تاريخ الصـــدور :	٩٧/١٢/٢٩



١٩٩٨ عام الحسم للبورصة المصرية

ينظر معظم المراقبين الى العام الجديد ١٩٩٨ باعتباره عام الحسم الذى يتوقف عليه مستقبل سوق المال المصرية ودورها فى صياغة النشاط الاقتصادى خلال السنوات العشر القادمة والاسباب التى تدعو هؤلاء المراقبين الى ذلك كثيرة، من أهمها أن هذا العام يأتى على البورصة وقد تأثرت بعدد من العوامل الايجابية والسلبية التى تمثل نقاط قوة ونقاط ضعف ستؤثر كل منها فى مسيرة البورصة.

تقرير: محمود عبدالعظيم

كما يأتى العام الجديد اثر موجة اضطراب عالمية شهدتها أسواق المال المشطة سواء فى شرق آسيا أو غرب أوروبا مما يؤثر على البورصة المصرية بشكل أو بآخر خلال المرحلة المقبلة..

وإذا كانت البورصة حققت تقدما ملموسا خلال عام ١٩٩٧ سواء على مستوى حجم أو نوع التداول وهو تقدم يؤهلها لممارسة مزيد من التأثير على حركة الاقتصاد، فإن ذلك فى حد ذاته يلقى عليها بمزيد من الأعباء إذا تراجعت عن هذا المستوى.

ووفقا للأرقام المعلنة، فإن عدد الشركات المقيدة فى سوق الاصدار قفز هذا العام ليبلغ ١٤٣ شركة لاكتتاب عام و٥٣٢ شركة لاكتتاب مغلق.

وبلغ عدد الاسهم المقيدة مليارا و٤٨٤ مليون سهم، منها ٥٠٣ ملايين سهم لاكتتاب عام و٩٨١ مليون سهم لاكتتاب مغلق. وبلغ اجمالى قيمة الاسهم المتداولة داخل المقصورة ٢٠ مليارا و٧٥ مليون جنيه، و١٩٠ مليون دولار. اما خارج المقصورة فقد بلغت قيمة التداول بالعملة المحلية ١٨١ مليون جنيه وبالدولار ٩ ملايين.

وبلغت قيمة السندات المتداولة ٥٣ مليار جنيه. وفى ظل هذه الأرقام الضخمة يعد معدل الربح وعائد السهم أمرا مؤثرا فى رسم مسار السوق، خاصة مع بدء انفتاحها التدريجى على الأسواق الاقليمية المشابهة والذى يتم حاليا مع بدء تنفيذ اتفاقية ربط البورصة المصرية مع بورصتى بيروت والكويت وقريبا البحرين.

ارتباط متزايد بالخارج

ونأتى لعوامل الضعف والقوة فى البورصة، للتعرف من خلالها على ملامح الصورة المستقبلية فى العام الجديد. وإذا بدأنا بعوامل الضعف، فسنجد فى مقدمتها الارتباط المتزايد بأسواق المال الخارجية. فهذا الارتباط يشكل خطراً كامناً على البورصات الناشئة، خاصة وأن الأيام الماضية شهدت بكثافة تحرك ما يعرف بظاهرة الاموال الساخنة التى هربت من البورصات الاسيوية المنهارة الى البورصة المصرية.

ويتمثل خطر هذه الظاهرة فى أن هذه الاموال لا تأتى بهدف استثمار طويل أو حتى متوسط الأجل، بل تأتى بهدف المضاربة السريعة لتحقيق أرباح رأسمالية كبيرة ثم تعاود رحيلها الى أسواق أخرى.

وهذا يعنى أن البورصة المصرية يمكن أن تتعرض لهزات مفاجئة بسبب ارتفاع نسبة الاموال الساخنة، مقارنة باجمالى الاموال المتداولة داخل السوق فى حالة الخروج الجماعى لهذه الاموال من البورصة المصرية. وقد حدث ذلك خلال الاسبوع الاخير من «نوفمبر» الماضى والاسبوع الاول من «ديسمبر» الجارى الا أن الامر أمكن تداركه والسيطرة عليه.

كما أن ظاهرة التوسع فى إصدار شهادات ايداع دولية للأسهم المصرية فى بورصات العالم والتى تعرف باسم شهادات G.D.R يشكل خطراً جديداً على قيمة الاسهم الموازية لهذه الشهادات فى البورصة، فى حالة تعرض الشهادات لانخفاض أسعارها فى الخارج. والخطير فى هذا الامر أن شهادات الايداع الدولية غالباً ما تمثل شركات مصرية قوية وانخفاض أسهم هذه الشركات يحدث نوعاً من الذعر النفسى بين المستثمرين وهو ما يؤدى بدوره الى مزيد من الانخفاض لمعظم الاسهم المتداولة فى السوق.

كما يمثل الخلط الشديد بين أوراق السياسة وعوامل الاقتصاد الخالصة نقطة ضعف جديدة تعانى منها البورصة المصرية، ولا تزال البورصة تعمل فى ظل مناخ سياسى غير صحى حيث مازالت القرارات والتدخلات الادارية الحكومية تلعب دوراً يفوق بكثير مثيلتها فى بورصات العالم الخارجى. كما أن حادث الاقصر الارهابى سيظل يفرض ظله على نشاط البورصة لمدة ٦ شهور على الاقل وهو ما سيؤثر بالطبع على حجم عمليات السوق وبالتالى معدل ربحيتها. ومن أمثال الخلط بين أوراق السياسة وعوامل الاقتصاد، ما حدث إبان الازمة السياسية بين مصر وقطر خلال الشهر الماضى، حيث سارع رجال أعمال قطريون يمتلكون محافظ استثمارية كبيرة بتسييل استثماراتهم مما أدى الى انخفاض أسعار عدة أسهم ممتازة وأثار نوعاً من الذعر فى السوق وهو الامر الذى حاولت الحكومة مواجهته بالتدخل السريع لانقاذ السوق من خلال انشاء الصندوق المصرى العالمى الذى تأسس وبدأ فى ممارسة نشاطه خلال ساعات محدودة وهى سابقة تعد الاولى من نوعها فى قطاع الاستثمار المالى فى العالم.

بنية مؤسسية هشة

ونأتى لنقطة الضعف الثالثة التى تعانى منها البورصة، والتى تتمثل فى هشاشة البنية المؤسسية للسوق، وعدم استكمال التشريعات اللازمة لاطلاق قوى العرض والطلب، وهى الضمانة الوحيدة لاداء صحى.

والدليل على ذلك كثرة صدور القرارات الادارية المتعارضة حول نظم الرقابة الخاصة بعمليات التداول، حيث تم تحديد نسبة الارتفاع أو الانخفاض فى أسعار الاسهم بمعدل ٥٪ خلال الجلسة الواحدة ثم تم تغيير هذا النظام ثم اعادته مرة أخرى، وتقرر أخيراً الغاؤه مع بداية العام الجديد وإحلال نظام آلى للرقابة لا يعرف أحد هل سيحقق الهدف منه أم أن البورصة ستجد نفسها فى حاجة الى نظام ثالث لضبط عمليات التداول.

●● وتبقى نقطة الضعف الأخيرة والتى تتمثل فى سيطرة نمط المضاربة على البورصة وتزايد حجم ونفوذ وتأثير المضاربين مقارنة بصغار المستثمرين الذين يتخذون قراراتهم وفقاً لنظرية «القطيع». وهذه النقطة لا تستطيع أن تفعل الحكومة إزاءها شيئاً ملموساً، الا أنها ستبقى عاملاً سلبياً تعانى من آثاره البورصة طويلاً حتى يتم التوصل الى آلية رقابية فعالة تجهض مخططات المضاربين فى الوقت المناسب.

عوامل الانتعاش

الجانب الآخر من الصورة يمنح المستثمرين بعض الامل، حيث تظل البورصة محتفظة بعدد من نقاط القوة التى يجب استثمارها بشكل ايجابى حتى تستطيع مواجهة نقاط الضعف. وأولى نقاط القوة تتمثل فى بدء ظهور ما يسمى بمؤسسات صانعى السوق التى تستطيع التدخل بالشراء وقت انخفاض الاسعار، والبيع فى وقت الارتفاع لتمارس دوراً لموازنة العملية الاستثمارية من وقت لآخر. ورغم أن بدء ظهور هذه المؤسسات جاء بمبادرة حكومية خالصة تم فيها استغلال جزء من أموال المعاشات فى تأسيس الصندوق المصرى العالمى البالغ رأسماله العامل نصف مليار جنيه والمصرح به مليار جنيه، الا أن ذلك فى حد ذاته يعد أمراً ايجابياً لأن وجود مؤسسة صانع سوق حكومية أفضل كثيراً من عدم وجود مثل هذه المؤسسة.

●● كما أن التوسع فى السماح بدخول شركات السمسرة الأجنبية وشركات ادارة محافظ الاوراق المالية ذات الخبرة العالمية الى السوق المصرى، يعد نقطة ايجابية جديدة حيث ستسهم هذه الشركات فى تحسين نوعية الخدمات المالية التى تقدم للمستثمرين خلال المرحلة المقبلة مما يغرى مستثمرين آخرين بدخول السوق المصرية.

